



بازرسی شد
۳۶ - ۳۷



بازدید شد
۱۳۸۲



بازرسی شد
۳۶ - ۳۷



شماره ثبت کتاب ۶۴۸۸۴
۵۰۷۶
ج. - ۸

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب: تجنیص البرام فی الموقد الاطعام
مؤلف: علامه حلی (حسن بن یوسف بن مهر)
موضوع: شماره قفسه ۸۱۸

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی
۶۸۱۸

بازرسی شد
۳۶ - ۳۷



شماره ثبت کتاب ۶۴۸۸۴
۵۰۷۶
ج. - ۸

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب: تجنیص البرام فی الموقد الاطعام
مؤلف: علامه حلی (حسن بن یوسف بن مهر)
موضوع: شماره قفسه ۸۱۸

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی
۶۸۱۸

قطتها وما دون الثلثة وما زاد على العادة مع تجاوز العشرة وما رأت
من الامين على راي غير حيز ويستقر العادة بغير من ومع تجاوز العشرة
ترجع المبتدأ والمضطرب على التميز مع فناء جمع المبتدأ في العادة
لها ما قارنها ومع التفتد تحتضان في كل شهر سبعة على راي ولو ظل
الثلثة والعاشر انقطاع العشرة حيز ولا حكم للتمييز مع العادة
المستقرة على راي وقد تقدم العادة وبالحق فالعذر الحيز وان اختلفت
لونه ولو رأت العادة والعرفين ولم تجاوز الاكثر في حيز والآفة لها
ولو كبرت عادت في الشهر الواحد مع تخط عشرة طهر فيهما حيزتان
ولو ذكر في الحظيرة المرد دون الوقت عملت على المسخاضة دائما
اغسلت في كل وقت يحتمل الانقطاع وقضت صوم عادت ولو انعكس
المرض فثلاثة واعتزلت في كل وقت يحتمل الانقطاع وتعتق صوم عشرة
اجبا طاقا ويجب الغسل مع الانقطاع وتعرفه بوجع القطنة فنية والمبتدأ
تصبر مع التخط الى العشرة وتستظهر ذات العادة يومين على راي فان انقطع
في العاشر التميم حيز وقضاء الصوم دون الصلوة وثلاث الصلوة للآفة
العادة بروية الدم وطها باليقين على راي ويستحب الوضوء عند كل صلوة
ولجلوس بقدرها في صلاتها على راي ذكر الله تعالى وتجدد الصلاة على راي

وعم

ويعزم عليها ما يحرم على الحب والوطي ويستحب الكفارة برباطة اوله و
نصفه في وسطه وربعه في آخر على راي والوجه في المنكر بالتفصيل ويكره
الحضاب وقراءة غير الفرائض والاستمتاع بغير الغسل على راي والوطي قبل الغسل
على راي ويجزئ غسل الفرج مع غلبة الشهوة ويقضي ما يحيز بعد وقته
مع الامكان وما تطهرت وقته ولو وضع لكمة على راي والغسل كالاول
واما الاستحاضة فهو الدم الاصفر غالبا ودم الصبغة واليا سنة و
الزائد على الحيز ومع الحمل على راي والا فمن ثلثة يخرج حرج ولا فرج
استحاضة ويجب تغير القطنة ان لم يغسها والوضوء المتعدد على راي وكذلك
ان غس وغس في الحرة والغسل للقاء على راي وان سال فذلك مع غسلتين
ومعه طاهر ولا تجمع بين صلويتين بوضوء واحد على راي وتمنع تعدد
الدم ولو انقطع الدم في أثناء الصلوة اعتبت واستأنفت الوضوء لما ياتي
ولو كانت قبلها استأنفت الوضوء على راي واما النفاس فالدم عقيب
الولادة ومعها على راي ولا حلا فله واكثر كالحيز على راي وحكمها
كالحيض ولو تراخت ولادة احد التوأمين فابتداء النفاس من الاول والآخر
من الثاني ولو رأت يوم العاشر لآخر نفاس ولو رأت يوم الاخرة
فالمسرة نفاس واما غسل الاموات المسلمين فجب على الكفاية وحل الاستحاضة

استقبل القبلة المبيت على راي واناله الخامسة وستر العودة والمداة
عماه السند ثم الكافور باقهما ثم الفرج على راي كالجنازة ومع تعدد راي
قمة على راي والتكفين يميز ويقص واد على راي مما يصل فيه الرجل
ومع الضرورة واحدة ومسح المساجد بالكافور والصلوة على المسلم على راي
المبلغ ست سنين بان يكبر ويشهد بالشهادتين ثم يكبر ويسمي على النبي
والله ثم يكبر ويدعو للمؤمنين ثم يكبر ويدعو لليت اوعليه او بدعاء
المستضعفين او دعاء الطفل والمجهول حاله ثم يكبر ويصرف ولو قفا
على يوما وليلة على راي ولو تعقبت اخرى في اثناء الصلوة تغيرت في
الاتمام والتكاد والاسنياف ولو باقها كانت مقبولة اعيدت بعد
التسوية وهي جعل راس الميت عن عيني الامام ولو ادرك في الامام في الخفاء
اتم ولأه الذفن يلق على جانيه الامين موجهها الى القبلة وبالعسرة الدينية
الحامل من المسلم وطرح ما يقطع من الميت معه وراكب البحر يلقى فيه بعد
التفتل والستر ويستحب تغليه حالة الميت الى المصلى وتلقين الشهادتين
والآئمة عليهم السلام وكلمات الدعج وتغميض عينيه والطباق فيه ومد
يديه وتغطيته بشوب وقراءة القرآن والاسراج والاشعار والتجليل
والمشبهة الى ثلثة ووضعوه حالة الغسل على راي منع مستقبل القبلة تحت

الظلم

الظلمة الذين الاصابع وغسل الرأس والجسد بالحناء والفرج بالمحضر والكل
ثلثا في كفاية وغسل راس الغاسل كذلك والوقوف عن يمينه والوضوء على راي
وزيادة حرة لغيره وجزئ بغيره للميل وعمامة والقفوة والجريدتان من الفضل
والاف من السدود الا من الخلاف والاف شر يطب بالمسح عليه ما في جنازه
الامين مع رومته والآخرى بين القمص والازار ويح الكافور بالميد جعل الماء
على الصدر وكأبه اسمه والشهادتين والآئمة بالزينة على الجريدتين والقميص في
الغناء والحرة ويكون الكافور ثلثة عشر درهما وثلاث غير الغسل على راي
واقبل فضله درهم وذاذ المرأة لثافة ومنط على راي وقناعا وخياطة الكفن
بخطوطه واعمال الغاسل قبل ان يكفنه والمتابعة للجنازة وتبريم بالصلوة
جماعة والاولى بالميراث اولى الامامة والزوج اولى مطلقا والمهاشي فيها
مع الشرايط وكذا امام الاصل وتوأم المرأة النساء ولا يبرز وكذا المرأة و
تقدم غيرهم ولها يرضى بغيره والظهار والمفا وبيع اليمين في التكريت على راي
والوقوف حتى ترفع وقوف الامام عند وسط الرجل وصد المرأة وتقدم
المرأة الى القبلة لاجتماعها ولو حصل الضي قلم أولا ولو كان حتى لترفع المرأة
ونزول القبر فامة والمحد وطرح الرجل عند صل الغير ونزل في ثلث دفعات
سابقا براسه والمرأة بالمرض دفعة والمخرج من قبل جلجيه والحق وكلف

و نفسی

الميرزا محمد علي بن محمد
 قطب وولاد امير
 العز وولاد امير
 قطب وولاد امير
 الميرزا محمد علي بن محمد
 قطب وولاد امير
 العز وولاد امير
 قطب وولاد امير

والله

والأصغر والغلاء على أي وكرو بعد الحلال وأكل الحيف على أي مع الحلو من
النجاسة والمأخوذ النجسة على أي والعال والحج والقاء والحجة والسبح على أي
بما مات فيه ألوزع على أي والعزب ^{مقتضى} على أي الحيوان الحية ولو ما من
الطلق طاهر جازت الطهارة به ما لم يسلبه الإطلاق ومع اشتداد النفس
بغيره يوجب الجمع ولا يجب إلا راحة على أي ولو ظهر عماما صلى بعض جمع أو
فوق بخلاف الشبهة بالمضاف مع فقدان المتيقن فإن ميزه عدل لم يقبل
ويقبل من العدلين ومع الشارح يطرح الجمع على أي ولو نكف فنجاسة
تتيقن الطهارة أو بالعكس فابعد على أي بين ولو نكف ^{بغيره} وقع المرتبة
فالكبر قبل البلوغ فالأصل الطهارة **المرابع** التيمم يجب عند التيقن
وعدم الماء أو غشه والمنازع وخافئ العطش والمريض والواجد شرب يضرب
الحال ولا اعتبار بالكثرة على أي ومن لم يرعه ماء يكتفيه لأزالة النجاسة
والطهارة أولها ومن كان بعض اعتنا به مرضيا لا يسهله ولا يحسه
تيممون ولو قل الماء ولم يخرج عن الاسم باليقين نماء الورد لم يجب وإجزاه
هو الميت طلي وجب به بالتراب وإن استخرج مع الاسم ويستحب من العوى أو
بأرض الثورة والبص والحجر على أي والمستعمل الثورة واللذيق والكحل
على أي ومع فقد تغير الثوب والبدن والرف والرجل لا المقتضب

والخمس وفي الثلج خلاف ومسح الوجه من القصاص الى طرف الاذن اليد اليمنى
من الزنث ثم المرى على راي وكبراء الصبر في الغسل على راي والنية المشتملة
على الحكم والقربة والاستباحة لا الرقع ومعه بطل الاستدامة حكموا واظلم
بطله سهم في الخنة والاسم على كل حجة وان قيل به وجدوا على الطهارة
ولا يعيد الصلوة مطلقا على راي ولا يجوز قبل الوقت لجاءوا في قوله خلا
ويقطع ما قطع دون الباقي ولو علم ما ينطهر به وضوءا وتما سقطت
الصلوة اداء وقضاء على راي ويستباح به ما يسباح بالنية ويجوز
النيم للضرورة وان تمكن من الماء ولا يذبل في الصلوة ويقضه فواضن
الطهارة ووجود الماء وبطل الملم بكبر على راي والجنب المحدث يقيم الغسل
على راي ويغتسل بجنب المباح والبيذل مع عدم الكفاية دون المحدث
واليت على راي وقبل المحدث ما فيها ينطهر يعني **الخامس** البول
والغايط من ذوات النفس السائلة وان كان طيرا على راي المحرم وان عرض
كالجلال ومن النجاس مطلقا على راي والمني والدم واليشة من ذوات النفس السائلة
وان دبح جلدها والكلب والخنزير وازواؤها والكاف والمكر على راي
والنفق والعصيرة اذا غدا انجاس تنزل عن القرب والبدن حلا الدم فقط
عن من سعة النمل على راي من غير النكة على راي وعن المشرق على راي

وعزل الجرح والفرج مع السيلان والمشفة وعن نجاسة الاثمة الصلوة
فيه منهذ اوكل ما صادف احدهن بطباخس والامثلة الحيوة من الميتة
هذا الكبش والخزير والكافر على بقى طاهر والاواني في السج ونسائه
وعرق الحب من الحرام وجازا لابل الطهارة وكبره بول البغال والحديد
والقواب ^{خارجة} وارواها على داي ومن من غرذات عظم ومتباغرا لا دعي على
يدلها خاصة ويفصل الثوب واليد من البول مرتين ولا بد من الصبر على داي
الا في بول النسي واشتا عسل المواضع ويجب غسل الجميع والعبوة والعين و
الصلب النجاسة علما بعدد ما ساقا الوقت لانساره على داي وجاهلا لا بعدد
مطلقا على داي ولو علم في الصلوة وجب طرح الثوب وستر العورة مع الكفا
والاستائفة وقيل الاصل في ثوب يثلب على الثفن نجاسة فيعيد ولو ^{ثفن} نجا
ويصل في الثفنين ^{ثفن} بفتين مع الاستئابة على داي ولو صلى المصلي في ثفن على استئابة
مكن راحته الا في اخر الايام جمع بينهما في كل واحد منهما ففتح الجميع
والقي طاهر على داي وكذا السج والصديد وطين الطريق ^{ثفن} محتجب اذا لسه
بعد ذلك وخزير من الرتبة بالمره يوما والعاجز عن السج يصل على راسه
مع المكثه ولا اعاده على داي ونظرة الشمس خاصة على داي الارض والحجر
والبارية على داي وما تحدد نفعه من الالبسة والاشجار والارض التي عمل

والنار ما حالته وقيل الارض اذ الصائم ما يول حيرته بالقاء الماء المزيل
لذا وصفه وقيل الحلم السقييل يظهر بالبحر واو اني المشركين طاهره مع
الحبل المباشرة مع الرطوبة ويشترط في الحبل المذكورة والظاهرة حيا
دولها ما في غير لما كمل على راي وانهم استعملوا اواني الذهب والفضة
وكبره المفضن على راي واو اني الخمر من القرع والخشب ويضلل من ولوغ
المكب خاصة على راي ثلثا اولاهن اقارب على راي ومن لم يخمر بالمخمر
ثلثا على راي والسبع افضل من غيره ثلثه والثلثا افضل **كتاب الصلوة**
الصلوة وفيه فصول **الاول** بسبب العلم بالصلوة الواجبة وابقاها على
وجهها فلما وقع الواجب او التنب مع عدم علمه على وجهه بالليل
او التقليد لهذا التقليد خلا صلوة له وبسبب استقبال الكعبة للقرينة
والذبح واحوال الميت السالفة ويختص كل قوم بركنهم فعلا لانهما
جعل الفجر على المكب الاليس والمغرب على اليمين ومحاذاة الجدار الخلف
المكب الالين وعين الشمس عند الزوال على الحاجب الالين وبسبب
الناس وقيل الكعبة لاهل المسجد وهو لاهل الحرم وهو الخارج وعلاسته
النام جعل نبات نفس حال النوبة خلف الالين اليمنى واليمين خلف الالين
اليسرى اذا طلع وغيب سبيل على العين اليمنى وطولوه بين العينين

والضبا على الحد الايسر والشمال على الكفت ^{الكفت} وعلامة العرب جعل القوا ^(١٧)
والعوق اذ طالع على هيئة وثلاثة والمجدى على صفحة حدة الايسر
علامة العرب جعل الحدى اذ طالع بين العيين وسهل اذا غاب بين
الكفتين والمجنوب على مرجع الكفت اليمنى والاعتبار بالجملة لا بالهيئة
ولو خرج بعض المأمومين عنها اعاد والمجلى على السطح من بعضه على
داى وفي حوقها يستقبل شمالا اراود ومع الاشتباه الى الاربع على داى
ومع الضرورة الى الوحدة ولو اشتبه فاضل اعد العيين ويحرم القرصة
على الاهلة من غير ضرورة مع تمكن من الواجبات على داى ويستقبل القبلة
ما كنن ويخوف مع الخراف ومع الضرورة يستقبل بالتيك ويسقط ^{مختلطة}
التوجه مع الضرورة ويجوز في النافلة اختيار الاول استقلا افضل
على داى ولو ثبت الخطا في الصلوة انرف وان كان سيلا ولا تعدد الا
جهتا بتعدد الصلوة اذا استمر والتارك اعد عابدا ومخطئا كذلك ما
استدبر ومع الغلات على داى والمشرق والغرب في الوقت كذلك وكذا التنا
والجهد والتغير بخلافه عول على قوى الظن ^{على} على داى ولو اتفق الاجتهاد
واخبر الكافر فطن على عليه على داى ويعول على قبله اهل البلد اذا لم يعلم
المعطلو الا على يتلذذ غيرة فان خالف المصير للامامة اعاد ولو اخبره اخر

بالحلاف على الاعذار ولو كان في الاشياء وتساو بالبحر في كل
فيه عمل على الامارات فان لم يخل في الامارات نظر والركب
في النافلة مع توجه الرأفة ولا اجتهاد مع العلم ويحب من العرف
خاصة على راي التجل والاسعياب المرأة على الوجه والكفين والقد
ورخص لراس للامة والصبيبة واستر الامة مع تحريره ومع الفعل الكثر
تستأنف وتستأنف الصبيبة مع البلوغ والسعة على راي والمعتد
بعضها كالمرة بشرب طاهر يملك او يحكمه فيرجله ما لا ينزل كحبه
وصوفه وشعره عدا وبر الخنثى الخاضع والحوصل والسيباب على راي
والحر والنساء على راي وفي الحرب والضرورة للرجل والشفقة منه والفسق
لم والمنع وجب والكهوف به او في الزكوب والافتراش ولا بأس لما اكل من الكفا
والصوف والشعر والوبر منه لا يمس مع الخنثى وقيل المتصل والخلو منه
وقيل يجوز استعمال شعر الخنزير والعارى يصلى تامم مع امن الاطلاح على راي
والا فاعدا بالاماء ولو جعلوا يقدم الامام بركبته على راي ولوا غير ذلك
له الباتر وجب القبول ولا يجوز فيما يستظهر التقدم كالشفتك ويجوز فعله
ما في ^{الفتن} وسحب العربي ويسترجع الجسد والفتك ويكره التردد على العامة
والخف والريق الواحد غير الحاك للجل والذى تحت وبر الارانب ^{الارانب} والنساء

هذا للرستين

هذا هو راي الامام في هذه المسئلة
في النافلة مع توجه الرأفة ولا اجتهاد مع العلم ويحب من العرف
خاصة على راي التجل والاسعياب المرأة على الوجه والكفين والقد
ورخص لراس للامة والصبيبة واستر الامة مع تحريره ومع الفعل الكثر
تستأنف وتستأنف الصبيبة مع البلوغ والسعة على راي والمعتد
بعضها كالمرة بشرب طاهر يملك او يحكمه فيرجله ما لا ينزل كحبه
وصوفه وشعره عدا وبر الخنثى الخاضع والحوصل والسيباب على راي
والحر والنساء على راي وفي الحرب والضرورة للرجل والشفقة منه والفسق
لم والمنع وجب والكهوف به او في الزكوب والافتراش ولا بأس لما اكل من الكفا
والصوف والشعر والوبر منه لا يمس مع الخنثى وقيل المتصل والخلو منه
وقيل يجوز استعمال شعر الخنزير والعارى يصلى تامم مع امن الاطلاح على راي
والا فاعدا بالاماء ولو جعلوا يقدم الامام بركبته على راي ولوا غير ذلك
له الباتر وجب القبول ولا يجوز فيما يستظهر التقدم كالشفتك ويجوز فعله
ما في ^{الفتن} وسحب العربي ويسترجع الجسد والفتك ويكره التردد على العامة
والخف والريق الواحد غير الحاك للجل والذى تحت وبر الارانب ^{الارانب} والنساء

او فوقه على راي واشتمال السماء والصلوة في الغباء المشدودة ^{الارانب} في الحرب
على راي وترك الزكوب الامام وان باتر فوق القصر واستحب الحديد
ظاهر او الفارورة المضمومة المشدودة على الخاصة على راي وعصر الشعر
للمسح على راي وفيما فيه تماثيل او تمائم صاحبه وفيما تم صورته للقيام للخل
للمصوت المرأة والقاب ويحرم لومع المرأة ولوجيل عصبية الثوب
جواز ولواذن صاحبه مطلق كعازة الخشب ولواشترى من مسلم جلد على
انه مذكوز ولو كان بخلافه اذ لم يعلم ويحب و كان مملوك او مملوكه طاهر
موضع التيقود اذ لم يتعد في ظهره على راي ويستحب السجدة فكمرة في الحزام
على راي وبوت الغايطة والجرس والنيران على راي والخضر واليابس على راي
وقرأ القل وجرى المياه وادى عجنان واشقرة والبيداء وذات الصلاصلا
ومرايط الخيل والبغال والحمير والبقرة وما يضر الغنم على راي والسجدة والزل
والمرابل ومذامح الانعام على راي والتبج وبين المقابر فيرجل ولو قهر
او بعد عشا اذ خرج وجواد الطرق والتوجه الى الزاد على راي والمواجة في
المشعر على راي والتضاريف والقبور والنجاسة الظاهرة على راي والصحف
والباب المفتوحين على راي وحائط برمن الوعة وجوف الكعبة على راي
وسطحها في الفريضة ولا بأس بالبيع والكتاتين وبيت البهري والنار

يكوه

ناسيا

وعلى البسط المصقوفة وفي البيت المصقوف على راي ويجوز ان تخرج المرأة للحليلة
من غرها لا وبعد عشر اذبح واليامن والياسر على راي ومعه بطيخ لونهما
والصلوة في الغصوب مع العلم بالغصية ولو جهل القريم والتمكن ومع
التضييق يصلي خارجا والتجود على اليس ارض ولا ما يثبت منها والمصلي
والماكول واللبوس وان كان قطنيا وكذا على راي والوجل ويجوز على القفا
ومع الكابة يكره وعلى الحص والآخر والحجر ومع الحر على الثوب والاحلال
وعلى الشلج والقيز وغيره مع عدمهما ويجرم على اليس بملك ولا حكمة ولو
جهل موضع القحاسة في المصود استمع عن الجمع بخلاف الصغار ^{الثالثة}
يجب من الصلوة اليقظة فالقهر اذبح ويجب بالاقوال المعلوم بزيادة النظر
بعد النقص ويسل الشمس للمالحاج الايمن للمستقبل الماربع ثم يشرط
من العصر على راي وهي اذبح الى قبل المغرب باربع فتنقص ثم يجيب المغرب
عند المعلوم بغيوبة الشفق المشرق وهي ثلث ثم بعدها بجزء الى قبل
ضحا الليل بالمشاء على راي وهي اربع فتنقص بها واما بين الفجر والشان
وطول الشمس وقت الصبح وهو ثنتان واول الوقت افضل الا في موضع
ويستحب ثمان قبل الظهر لثلاثين ومن يخرج بعد ركعة فلهما وبعدهما
الحاربع واربع بعد المغرب الى قبل المغرب المهرية وثنتان من جلوس

بعد

هذا هو راي الامام في هذه المسئلة
في النافلة مع توجه الرأفة ولا اجتهاد مع العلم ويحب من العرف
خاصة على راي التجل والاسعياب المرأة على الوجه والكفين والقد
ورخص لراس للامة والصبيبة واستر الامة مع تحريره ومع الفعل الكثر
تستأنف وتستأنف الصبيبة مع البلوغ والسعة على راي والمعتد
بعضها كالمرة بشرب طاهر يملك او يحكمه فيرجله ما لا ينزل كحبه
وصوفه وشعره عدا وبر الخنثى الخاضع والحوصل والسيباب على راي
والحر والنساء على راي وفي الحرب والضرورة للرجل والشفقة منه والفسق
لم والمنع وجب والكهوف به او في الزكوب والافتراش ولا بأس لما اكل من الكفا
والصوف والشعر والوبر منه لا يمس مع الخنثى وقيل المتصل والخلو منه
وقيل يجوز استعمال شعر الخنزير والعارى يصلى تامم مع امن الاطلاح على راي
والا فاعدا بالاماء ولو جعلوا يقدم الامام بركبته على راي ولوا غير ذلك
له الباتر وجب القبول ولا يجوز فيما يستظهر التقدم كالشفتك ويجوز فعله
ما في ^{الفتن} وسحب العربي ويسترجع الجسد والفتك ويكره التردد على العامة
والخف والريق الواحد غير الحاك للجل والذى تحت وبر الارانب ^{الارانب} والنساء

بعد المشاء واحدى عشرة ضعف الليل الى الفجر الثاني على راي وقدمها
على الصبح لوصلي اذ دعا وركعتان بعد ما على بالشمرة المشرقة وفي السفر
ينقص الى احيات وبسط الوتر على راي ولواهل الظاهر ^{يكوه} ويحرم تقديم
نافلة الليل على راي وقضاؤها افضل باطلاع النوافل عند الطلوع على راي
والغريب ونصف النهار لا يوم الجمعة وبعد الصبح والعصر على ما لا ياسب
ووقت الفوائت الواجبة عند الذكر ما لم يتضيق الحاجة ومع السعة لا
تعين على قول وترقب الحاجة وقدره وقدم المتأخرة ^{يكوه}
النوافل ما لم تدخل وبسحب التقديم في اول الوقت الا نافلة الليل و
مبادرة قضاء النافلة ويجب قضاء الفريضة لومضى من الوقت مقدارها
لاركعة والطهارة ثم منع ولوازال المانع وقد بقى ركعة والطهارة
اذاها ولو فرط قضى والفرق مع السكف الممنوع ولولع الطفل استأ
الان يصبر ركعة فيتم ندبا ولما عدل على علم الوقت لا يجزئ الاثنان
بخلاف غيره ولو ظهر فساد قبل الوقت وقد تم استأنف ويجزئ لو دخل
متلبسا على راي وتطل وقدم عليه عامدا او بها هلا او ناسيا على راي
ولو اخر الختان ركة آخر الوقت فلا ثم ولا قضاء على راي ولوصلي العصر
قبل الظهر عدل مع الذكر ولا معه بعيد الاخذ ^{الثالثة} بشرقت

٢٢ للادان والاقامة للصلوات المحترمة وقضاء وقتها وتكديان فيما يحوز فيه
 واشتغال في الصلاة والمغرب والمحاكاة على اي مستقبل للقبلة سقطوا
 مع دخول الوقت ويسقط الادان الثاني في يوم الجمعة وفي عرفه ومن
 الجماعه الثانية اذ لم يفرق الاوطى بعيد المنع لوجع ويستحب فيه
 الصلوات للبراءة وعدالة المؤذن وبصافته بالاقوات والقيام على الترتيب
 ولو صلى ولم يؤذن سهوا رجع واذن واستقبل مالم يركع ويستأجر من
 بيت المال مع عدم المنطق ونصونه خمسة وثلاثون على اي مرتبة
 موقوفة بالاقان في الادان والفصل والحكاية والسكوت بعد فراغها
 والادان لمن لا يقدر بالامام والا قصر على التكريرين وقد قامت
 تذكر ما يسقط واستيفات الشائخ والمخوف عليه خلاله ولو ان تدبر الادان
 الجزئي به وبشأنه لودع عن الادان في ثباته ويقدم الاعمال مع التفتت
 وطرح مع الشاوي ويجزى الامام باذان المنع مع سماعه وبين الحديث
 وفي الاقامة بعيد ولو احدث في الصلوة اجزاء بها ومع الكلام بغيره و
 يكره الكلام والترجيع والالتفات والتأخير ويجوز بالصلوة لتأخيرها
 على الخس ويستحب التوجه بسبع كبريات في اول الفريضة وفي اول الزوال
 والوثيرة والمغرب وصلوة الليل والوتر وكفى الاحرام خاصة على اي

صحة

بينهن ثلثة ادعية احدها انما شاء واجبة وهي كبيرة الاحرام وهي ٢٣
 ركن مع النية والقيام والركوع والتجديان لا غير على اي ويجب
 الاستسلام في القيام مع الكنية وبدونها يعتمد ومع الجهر الجاوي
 ومع الاصلطاع ومع الاستلقاء ولو تغيرت الحال تغير الصلوة
 الطرفين والعاجز عن التجديد يرفع ما يجده عليه ومع الجهر لا ينادى
 يستحب الترتيب حال القراءة والوقوف حال التفتت ويجب التقرب من
 والوجوب او المذهب والاداء او القضاء والمقارنة واستمرارها حكمها
 الا في مواضع ولا يجب لللفظ ولا يطل او يوترج او يوترج او يوترج
 فان فعل بطلت وبطلت نية الواو او غير الصلوة واللفظ بالله اكبر
 قائما ويجزى الاخرى الاشارة مع عقد القلب ويجب العلم مع سماعه او
 ومع التفتت ترجعها ولو جده تكبيره الا فتتاح مع نيته بطلت
 صلوة ويصح في الماشاة والفرق فساد ما هي عنه في الانطلاق والوثيرة
 الامر على التارك ويستحب اسماح الامام بما من خلفه ورفع الصلوة بها
 يديه الى اذنيه والوثيرة والتعويض ولو يجب الحمد وسورة والاذن
 على اي جهرا على اي اقله اسماع الغريب عدا قضاء في اول المغرب و
 العشاء والصبح ولحقا تأخذ اسماع نفسه فيما عداها وان سكت

٢٥ الفريضة من التفتت اذا اصبح بها ومن الطوائف في اولي نوافل الليل الا ان
 ثلثين من وسام الامام من خلفه القراءة مالم تعلم انهما دين وسؤال
 الرحمة عند آياتها والتعويض من النية عندها والملااة شرط في القراءة فستأ
 القراءة ولو قرأه خلافا أو توفى القطع وسكت اعادة على اي ولو غدا احد بها
 صحت ولو قرأه الغريبة في المناقلة بعد ثم استقر الان يكون واخرها فيصحت
 قراءة للهدى ثم الركوع ويجوز الانتقال الى اخرى مالم يتجاوز النقص الا الكافي
 والاضلاع فلا يتصل بينهما الا الى الجمعة في ظهرها ولنا فتاوى ويرد
 المأموم لو غلط الامام ويكره القسام لو منع من التمتع وبسكت المصلين لا
 اتقدم ويجوز القراءة عن المصنف اذ لم يحسن ويجب الانشاء في الركوع
 بقدر وصول اليد الزكية والتسبيح خاصة على اي والطهانية بقدره
 ورفع الرأس والطهانية والحمد من بين على الاحصاء السبعة والتسبيح
 فيها والطهانية بقدره فيها وبينهما مطلقا وعلم علو موضع التسبيح
 عن القيام بما يعتد به ورفع الرأس ويستحب التكبير للركوع اخذ في
 رفعها على اي ورفع اليدين في كل تكبيرة على اي ووضع اليدين على الخواصر
 متجهات الاصابع وردا كركبتين وقسوة الظفر ومداغق والاداء
 وزياده التسبيح ورفع الامام جوده به وسمع الله والحق باليدين

الفرق

هذا هو المتن الصحيح في هذه المسألة

هذا هو المتن الصحيح في هذه المسألة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, starting with 'ॐ नमो भगवते वासुदेवाय'.

[illegible][illegible]

والارغام والحقاق والاعمال بين المتقين والفرق وبعد الشكر والغفر
بينهما والتجود عند سماع التجيدات عند الغرام فانه واجب على كل واحد
الاقعاء والركوع واليد تحت الشفب وطول اليدين نحو كالمستوى والعمامة
فاق بالممكن ولو اعادة والركع خلفه وبه انحاء والعاجز عن التحني يرفع
ما يجيده والا اوعاه وذلك بمجرها ويجوز على التسليم ومع التقدير
على احد الجنبين ومنعه على الذوق ويجب الشفد بالشيء الذي تم الصلوة
على الشئ والله عليه السلام بعد الثانيه والاخيرة والمجوس يهدونه ويؤلا
يحميه يجب عاجنهم مع الضيق وتساوي وجب الارض اللهه وتسلم
على كل المفسد في القبلة ويؤى بمجر عينيه الى عينه وكذا الامام
وجهه والامام عن عينه وان كان على سارية فمن يساره ايضا والتكبير
الثالث راضيا بديه الشئ اذنيه والفتوت في كل ثانية قبل الركوع
والتكبير على راي وفادى الجملة قبله وفي ثالثة راعه على راي واظهر
قائما الى موضع سجوده واكفا الى بين بجليه وساجدا الى طرف اذنه
ومتشهدا الى الحجر والتعقيب وتقدم التمجيد فيه على التسليم على راي
وقطع الصلوة ههنا بطل التهاده وعدا اللفات ذرا لا تفتته
والكلام بحرفين والفعل الاخر علة الخارج عن الصلوة واليكما للذي

الكاف

والكف وعقل الشئ على اى ويكره الاتفاقات فيما او شمالا والثابت و
المتعلق بالمشاء والتبع والتمتع واليدى والفرقة وانما هو يهرب والواقعة
يخرج القطع لغيره وبجوزرة السلام بالمثل خاصة على اى والسميت
والادعاء بالمباح **الرابع** بحسب المحنة وكثيرين بالقول ان اى مصر ظله
كل شئ مثله ولو خرج وهو فيها ثم جمعه ولا يلقى الاظلم بشرط الامام ^{بشرطه} ولا
اوانه وادعية على اى والمخطئين من الاول على اى من قيام ^{بشرطه} عند
مشغولين على الجهد الصلوة على التيق والآراء اعطوا قراءه وسورة خفيفة
والفضل للولس والجماعة وان لا يكمل بين المجموعين اقل من ثلثة اميال
فيقل المتأخر ومع الاتفاق او الائتداء بالجميع على كل مكلف حذو كغيره من
ولا ايج ولا اصى ولا هم ولا ما او غير ثا عشرة ولا ما كذا او غير ثا عشرة
مع الحضور تجب وشعده الاعمال المردة و غير المكلف ولا يستحق ^{بشرطه} المكلف
بها ولو تركه وصلى الفقه فان ادر كها و الا اعادتهم ويدرك لو لم يلا
داكها في الثانية على اى ولا ادر كها لو شك بعد ركوعه في الخرق او ^{بشرطه}
المأمعون في الامام لو مات الامام ولو تفرق اقبل المتعلق ولا وجب
وتجب لو شرعوا تسقط عن الحق بعضه وان اتفقت في يوم نفسه ^{بشرطه}
على اى والمكف والمكاتب وبسحب الخطيب بالصفة والمواظبة

[illegible][illegible]

والعلم والترقي والاعتماد والتسليم على إمامي والمجهر والإسعاد على إمامي
الطهارة والجمعة مع عدم الامام والتمسك على إمامي والتفكير بعشر من ركعة
مقدمة على الزوال على إمامي والنقل إلى المسجد الأعظم بما كررنا القارئة
قائمة افتقار العلماء من شاربها لاجل أفضل نياها به سطينا داعيا إلى
والحكمة وتقديم الظاهر مع عدم الرعي ويحرم اذان الثاني على إمامي والكلام في
انتهاء حصة على إمامي البيع وينعقد على إمامي والتمسك بعد الزوال ويكره
قبله واذان عصر الجمعة مع عدم إمامي وبعض في التكليف
والعدالة وطهارة المولد والذكورة وان كان عبدا وفي الارض والحد
والاحياء خلاف والمنع من الجحش لا يكره ثانيا ويجوز ناول الامم وان
عن الاخيرة بطلت على إمامي ويعيد الخطبة لو خطب قبل اجتماع العدد بعد
ويجب العيدان جماعة بشرط الجمعة على إمامي ومع الاجتماع يخرج
على إمامي الا الامام ومع عدمه لا يستحب جماعة وفرد وفي ركعتان يقرأ
في الاولى الحمد والاعلى على إمامي ويكره على إمامي خا على إمامي وفي وجوبه
خلاف وبركع ببادسة ويجوز ثم يركع ثم يركع على إمامي فيركع مع العلم
الشئ على إمامي ويكره اربعاً ويكره خمسة على إمامي ويجعل الطهارة بعد
وقتها بدعة ^{وقتها بدعة} وقها طلع الشئ على إمامي الى الزوال ولا يفتي على إمامي

D. aff. C. - 18. - 19. - 20. - 21. - 22.

1881

٣٢ ابتداء الاجلاد ومع استيعاب الاحتراق والتركيب حتى ويذوبه
 تضيء العلم والفتيان عليه على راي ولوقد وقت الكسوف والاحتراق
 سقطت بخلاف الزلزلة فانها تجدد وان سكتت ويستحق الجاهل ولا
 والصلوة تحت السماء والاعادة مع البقاء على راي والتفتت غشا والمجهول
 بالقرن والكبير جدا لا تصاب الا في الخامس والعاشر يقول سمع الله
 لم يحد والمخاضة اول مع التحقيق ويدنه تحيى على راي ولو خشي الموت
 في الانشاء قطع وصل الحاضرين قبل ان يمت حيث انتهى ولو اشتغل الحاضرون
 مع التحقيق فاحضروا غيرهم فلو اوجبه عدم التفتت ولا سقط بسبق
 النعم ولا بالنيلوبة منكسفا ولا بسبق الشمس المنصف وتقدم علم
 النوازل وان خيف الموت ولو ادرك بعض الركعات مع الامام فالأقوى
 قوت تلك الركعة فينقل المصلي بقية فاما ان ياتيه اشتغال فليقل
 مع الامام فاما ان ياتيه اشتغال فيستحب من الصلوة صلوة الاستسقاء
 جماعة ضد الجذب كالعيد وتثبت بالاستسقاء بعد صوم ثلثة ايام
 الاثني والجمعة والمفرقة بين الاطفال وانما يتم وتأخير الخطبتين
 على راي وتحول الرأى واستقبال الامام القبلة بالتيك على راي والتسبيح
 عينا والتليل يسار والتمجيد القاء النحاس والمثابعة قبل الخطبة

على راي وتكون الصلوة ان لم يجزوا ولا يمتلئ المنبر على راي وانه رضاء **٣١**
 على راي وفي الفت وفي رايه اختلاف وركعتا ليلة العز يوم العزير وصلوة
 يوم البعث وليسته وليسته النصف من رعايا وصلوة الحاجة والاحتياج
 واشكر الزيادة ووصل على وفاطمة وجعفر عليهم السلام **الخامس**
 يستحب الجماعة في الفريضة وفي مواضع من النوافل ويجب فيها على أهلها
 باشين وتذكر يدراك الامام دأكل على راي ولو خاف ركع ومن لم يحق
 وبغير عدالة الامام وطهارة مولده والبلغ لا الحرية على راي والذكورة
 للرجال وعدم الحجاب المانع من المشاهدة فيهم على راي لا التحريم للمانع من
 الاستطراق على راي ولا القصير المانع حالة الجلوس خاصة والتقاعد
 في صفوف وعلى الامام بالحدود فيما على راي ويجوز العلو للمأموم صلواته
 من وراء المنبر على راي ويكره قراءة المأموم على راي الا في الجهر به مع عدم
 السماع وتحب خلف من لا يتدنى به والمتابعة فعيد الشاي ويتخذ
 العائد ونية الاتهام للعائين ولو نواه الانسان او تمكنا بطانة والركن
 حقا ولو اتى بالمأموم بطل ولا اعتبار بفسادهما في الصلوة الا مع
 اختلاف الكيفية كالكسوف والهيدن ووقوف المأموم متاخرا او محاذ
 لا متقدما والمتساء خلف الرجال وتساوى الوقت في العزاة ويستحب

سهم

٣٣ ووقوف أولاد عن اليمين واليمين والجماعة خلفه وقيامهم عند قوله قلنا ست
 على راي واعادة المنبر والتسبيح للمأموم اذا وقع قبل الامام وتقدم من المسجد
 والمخرج والتملة فيما تقدم من اهل الفضل في الاول ولما انتهى الماشي ومع
 الشراخ الاقواء فالأقوى على راي فالأقدم هجرة فالأحسن فالأصح ويستحب
 لو أحدث ولو استجاب المسبوق او ما عذرهم ولا يأت القاعد الا في
 والموقوف للسان والاعلمت لمن ليس كذلك ويكره ايتام الحاضر والمسافر
 الا مع الشاوي على راي والمتوضي والمهاجرين والسابق والتسلم من الخدام
 والبرص والحد والجنون من ليس كذلك على راي واستنابه السابق ويستحب
 والاقرب جواز امامة السخانة وفي السلس بالفاقد ووقوف المأموم
 وحده والتسلل بعد لا قامة وامامة من كرهه المأمومون والجماعة والولادة
 مرتين في مسجد على راي ولو علم الكفر او الفسوق او الحرف فلا اعادة وفيها
 بعد على راي ولا يجوز امامة المرأة للرجال ويجوز للنساء في الفريضة
 المترافل على راي ولا يجوز امامة الخنثى لثقلها للرجال وما يدركه المأموم اول
 صلواته ويتم بعد الفراغ كالنذر في العزاة على راي ولو ادرك الامام بعد رضاء
 من الركوع الاخير كبر وسجد فاداسلم استأنفت التكبير ولو ادركه بعد سجدة
 كبر وجلس وتشهد فاداسلم الامام فاداسلم من غير سبيل في الفريضة

وفي زيادة الركن ويجوز المفارقة وتقطع النافذة لو احرم الامام وتم الفريضة **٣٣**
 نافذة ولو كان امام الأصل قطع واستأنفت ولو اخبر الامام بعدم الطهارة
 اتوا على احوال الرافضين ولو صلى بهم في غير القبلة تم عليهم اعادة الجميع لم
 يخرج الوقت على راي ويستحب عمارة المساجد مكشوفة والمخاضة على
 انماها والمشارعة مع حائطا والاداء دخول وخروجها وتقدم اليمنى دخلا
 واليسرى خروجا وقاعدات التمل والاسراج والتطهيت وصلوة الفريضة
 فيه ويجوز قصر المستديم واستعمال اليه في غير وقتها البيع والكفاين
 مساجد اذا شربت واداءها او كانوا لم يمينين والا فلا اعتراض ويجوز
 الزخرفة وتشمها بالقصور واتخاذ بعضها ملكا وان ثلثت آبارها وطريقها
 وادخال النجاسة والمخرج الحصى منها ويكره التعلية والشرع والمخارج
 والمخارج فيها وتمكين المهاجرين والبيع وانفاذ الاحكام على راي والقرض
 والمجود والشرع والصناعة وسئل الشيخ وري السبل والنوم وكشف العورة
 والبصان والنافذة فيها **السادس** من من هذا علما او جاهلا على المصلي
 الاختلاف او فعل ما يجب تركه او صلى في ثوب نجس او مضطربا وكان
 مضطربا مع التمكن او مجرد على نجس مع العلم او سبي عن ركن او زاده
 على راي او نقص وذكر بعد كبر على راي او ترك في الاوليين على راي

وادرك الامام بعد ركعة
 كبر وسجد فاداسلم
 استأنفت التكبير
 ولو ادركه بعد سجدة
 كبر وجلس وتشهد
 فاداسلم الامام
 فاداسلم من غير سبيل
 في الفريضة

فيما

عدد الحاشية على راي اولى الركوع فذكر وهو ان كان ركع على راي اولى
 الثانية او الثالثة او الكسوف او العبدان الواجب ان يركع على راي اولى
 لو تركها بالقبض على راي اولى او على راي اولى لا إعادة طهره ^{بنيته}
 عالما او جده مطروحا او لم يعلم انه من جنس ما يصلي فيه اعاد ولو قرأ من
 المسلمين فلا إعادة وجب على ترك سجدة من ركعتين لم يقم من ركعة او ركعتين
 او زاد خامسة سهوا ولم يجلس عقيب الركعة ومعه قولان ومن ذكر ترك
 السجدة في السجدة والركوع قبل السجدة وبالعكس والمستشهد بالصلوة على النبي
 والله قبل التسليم فذكر اعاد ولو في الصلوة اعاد بعد التسليم على راي
 ولو ترك التسليم او ترك سجدة مطلقا على راي قضاء وسجد سجدة التماس
 ومن في الفداء او المحصر او الخفاف او شيع الكركم والسجدة او السجدة
 على التسعة او الطائفة او الاربع ^{بنيته} او طائفة الشبهة او الاربع او
 فيهما او كثر او كان اماما او مأموما مع حفظ الآخر فلا يفتات ولو سجد
 الامام لمباحة الفداء بالسجدة عنه على راي ولو ترك السجدة ومن ترك من
 الاثنين والثلاثين او بين الثلث والاربع او بين الاثنين والاربع او بين
 الاثنين والثلث والاربع بنى على الزيادة وانى الفات بعد التسليم او
 بماويه او بما على التفصيل على راي ومن ترك في فعل وهو في حاله انى به

الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم

يقول

ويقال لو شئت في سجدة حال قيامه وجع فجدد ولو شئت في السجدة ولو شئت في الركعة ^{٢٥}
 المبرور اعاد السجدة ومن حكم صاحب الوشك بين الاربع والخمسة على راي اولى
 الاول او فصل الثاني ^{بنيته} على راي اولى او زاد او نقص او تعدل في القيام وبالعكس
 على راي سجدة التماس وبعد الصلوة مطلقا على راي ولا تجل السجدة لو اهل
 ونقص ما دام قائما ويسحب فيهما الكبر والذكر ويجوز التمسك بالصلوة على
 النبي والله عليهم السلام والتسليم على قول ويتعد بعدة الموجب مطلقا على
 راي وغلبة الظن تساوي العلم ويتعين في الاحتياط المحرم على راي ولا تجل
 لو فعل قبل ما يجل الصلوة وينبغي التأمل على الأقل استحبابا ومن اخل
 بالصلوة عامدا او سهوا او نائما او سكران مع البلوغ والعقل والاعلام
 او الارادة قد قضى بها وحضر اهل بيته ولا يقضى للنهي عليه ولو كان من هذا
 والنساء ويستحب قضاء الزايل ومع المرض غير كدر يقضى عن كل
 ركعتين بعد فان لم يتمكن فعن كل يوم ولو اشتبه تقدم الظهريات على الصبح
 من يومين فالأقوى سقوط الترتيب والاحتياط الثبوت فيصلي الظهرين
 وبينهما العصر وبالعكس ولو اشتبهت الواحدة قضى ثلثا واربعين
 على راي ولو كان يوم التقصير صلى اثنين وثلاثا على راي ولو تعددت
 المشبهة فكذلك تعدد على راي ولو علم واشتبه احد قضى حتى يغيب

المسافر اتفاقا اعاد فصل ولو منع مع القصد اعتبر قضاء الاذان ^{٢٧}
 التي تقضى بقصر مع المسافة لا مع غيرها الا ان يهرج على السفر فان تقديت
 بقصر الشهر مع خفاء على راي ولو رده الرجوع قصر الى التمام ولو رجع
 العشرة في غير ذلك ثم خرج دون المسافة اتم ذاهبا وعائدا ومستوطنا
 ما دامت النية ولو تلبس بصلوة فصل منوى لاستيطان اتم وبالعكس
 تقصر اذا لم يصل تماما ولو نوى المسافة وقصر ثم بدله فلا إعادة على راي
 ولو قصد الرجوع ولم يركع الرجوع ثم رجع فمما على راي ولو شئت في المسافة
 او اختلف المحزون بنى على اصل التمام ولو تعد ركعتي المدة قصر و
 انما قصر مطلقا على راي ويشترط في جاعته ما يكون العدو في خلاف
 جهة القبلة وخوف العدو وامكان الافتراق المقام ويصل بالاولى
 ركعة ثم يركع الثانية فيتم بها الثانية ويقف ويصلي ويسلم ثم
 وفي الثالثة يصل بالاولى ركعتين او بالعكس ويجب اخذ السجدة اذا
 خلا من القناسة ومعها يجوز الا ان يمنع شيئا من الواجبات ولو سلم الى امام
 بما يجب التجديت مع الاول لم يتابعه الثانية ويجوز صلوة الجمعة
 عند الخوف فيخطب الا في حادثة على راي ولو صلى بالاولى ركعتين لم يجز
 ان يصلي الثانية مثلها ويجوز في غيرها وانما يجوز هذه الصلوة مع تسوية
 لا يخطو

على الظن الوفاء ولو جهلها قضى اماما حتى يغيب الوفاء ويقبل السجدة ^{٢٨}
 عن ظهرة ويستتاب غير مع عدم الاستحلال ثم ترك ثلثا او ثلثي الركعة
السابع تقصير الركعة وجوبه مع قصد ثمانية اربع مع
 الرجوع يومه على راي وعدم القطع بنية الإقامة في البعض عشرة ايام
 او حصول ملك مستوطن سنة اشهر وان تفرقت والاباحة وان كان يصيد
 الفجأة على راي وعدم زيادة السفر على الحضر والشاطط عشرة ايام حضري
 الصلوة والصوم على راي وخفاء الجدران او الاذان على راي وهو غاية
 التصبر على راي ولا يبعد مع هذه الماهل مطلقا على راي ولا الناسي
 بعد الوقت على راي ولو سافر وحضر بعد الوقت فقلان والقضاء يعتبر
 بالوقت على راي ويتم الشاوي عشرة والمتردد يقصر شهرا ولو رجع
 قصر ان لم يصل تماما ويستحب الا تمام في حرم الله وسوله وجامع الكوفة
 والحجاز خاصة على راي وقضاء ما قلته الزوال لوسا فبعد دخوله لا يسبح
 عقيب الصلوة ثلثين مرة ولو كان احد الطرفين مسافة وسلكها في
 الاخرى قصر وان قصده ولو تكررت ثلثة فراجع مرات فلا قصر ولو عزم
 دون المسافة ثم عزم على المساوي فلا قصر وان زاد ومع الرجوع يقصر
 ولو تعددت المواطن اعتبر المسافة بينها وان قصد الرجوع لم يقصر

المسافر

٢٨
 ولو اضرها باطلاق قبل الدخول فله كمال النصف وعليها الزكوة والشارك
 للفقعة يخرج ان كان حاضرا والا فلا على اى ولو خرج من غير انساب كزوجة
 مع بقاءه ولو منع احوال انفس من المأخوذ من المقتدر ويصدق المالك
 في الخارج وعلم القول والمستحق من ملك قوت السنة او لم يملكه كالتصاع
 على اى من المؤمنين او اطفالهم غير ولجى للفقعة والمأخوذ من وهم اولاد
 ابى طالب والعباس والحارث واليحب على اى من غيرهم واعتبرهم العدالة
 وان كان له دار واحد اذ كان من اهلها واقل ما يعطى ما يجب في انساب
 الاول على اى ويجوز ان يعطى غدا لخدمة ولو تكررت حرم ما زاد ولو كان
 على الخلاف بعد الاحتداد استعدت فان قدر الجرات ومن يجزى الصدقة
 يجب ان يكون عدلا فيها فبها وان لا يكون هاشميا وبغير الامام من
 ومن ان يقر بجعلها او اجرة عن مدة معينة ومن يستألفون لجهاد من الكفار
 خاصة على اى ولا يسقط بعد موت النبي على اى والمكاتب والمبيعت
 الشدة ومطلقا مع عدم المستحق ومع موتهم غير وارث برزهم اربابا
 والمدفونين في غير مصيبة ويجوز مع الجمل على اى ومنهم من انفرد معه و
 يتفق هو كقرية ومصطبة كالجماد والفتا طر على اى وابن السبيل وهو
 المحتاج على اى وان نوى المقام عشرة على اى والضيف اذا كان سفرها

يستحق

بها

٢٩
 مباحا ولو كان غنيا في بلد ويجوز التخصيص وان لا يعلم كونه ذكورا ولو اقر
 الفقة والكفاة او المهرم صدق اذ لم يعلم كونه ولو صرف المالكات والمغرم
 والهادى والبن السبيل في غيرها استعدت ويجوز ان يقطع الفقيه
 وكان الوفاة يقضى عنه ويقام ولو كان على من هو واجب النفقة ويعطى
 المغارم مع الغناء بشرطه ويعطى من تحت نفقته اذا كان عالما او غاريا
 او مكاتبا او ابن سبيل ما يحتاج به من زاد من واجب النفقة ويعطى
 الهاشمي من غير ان يملكه الحرر والندوة مطلقا ومواليهم وللمالك الشرف
 بنفسه وبوكيله ويستحب حملها الى الامام ومع الطلب يجب وفي الاجزاء
 مع الحاجة خلاف ويستحب مع الغنيبة الحمل للمالك الغنيبة المأمون ولا يجوز
 حملها الا في الجمل مع المستحق فيه ولا ما خيرا على اى ومع عدم الامان ولا
 ضمان مع عدم التزيط ولو لم يجد المسحق وجب الوصية بها وبه المالك
 مع الدفع الى الامام او الساعي وبرة الكيل والوزن على المالك ويستحب
 الدعا والمصاحبة على اى وان يوم نعم الصدقة وان يعز مع عدم المسحق
 ويكره ان يملك اختيارا ما صدق به ولو اجمعت اسباب جازان يعطى
 بحسبها ولا ينفذ الزكوة فلو دفع قبل الوقت ما يتم به التصاب سقطت
 ولو لم يكن جازان لم يسعدها ويعطى عوضها لعدم التيقين ويجوز للاخذ

٣٠
 ويسقط مع الاسلام ولو انصف بما يجب معه او ولده او ماله عبد آخر
 جزء من رمضان وجبت ولو كان به اقل صلوة العيدين استحب ولو لم
 تطل الزوجة والمملوك وجب عليه عنها وان عاها غيره سقطت عنه
 ويسقط عن الزوجة والضيف لو جرحها عليه واشترط قوم في الضيف
 ضمانة طول الشهر واخرون العشرة الا واخر واخر وان اخل منه من الشهر
 والمشتري زكوة عليه ما اجمع الاختصاص بالعيولة والمعتوب والاعلى
 والصغيرة والناقة والغائب المجهول حياته يخرج عنهم على اى وعن خاله
 الزوجة الا ان يكونا باجرة وعن المطلقة الرجعية وتسقط عن الزوجة
 الممصرة وامه الغنى اذا كانت تحت معسر او مملوك على اى وقيل يخرج
 عن ولده الصغير المهر والنسبه اشراط العيولة ولومات المولى بعد
 الحلال وجبت الزكوة وان كان مدينا ومع التصديق سقط ولو اوصى له
 ولو وهب له لم يجب الزكوة الا مع التيقن على اى والمستحق هو الاول
 والنية واجبة ولا يعطى اقل من صاع والافضل تولية الامام او من
 نصبه للثريق ومع غيبته النقية ويعطى المستضعف مع الفقر
 على اى ويستحب لخصاص لقارة بها ثم البحران ويجب التيقن في ضمانهم
 دارا محرم غير المخصوصة والمعادن بعد المونة اذا بلغت عشرين على يدية

فلو كان المولى للمولى
 سقطت الزكوة عنه
 يجوز

٣١
 دفع الغرض كالقوت وان كره فلو دفع شاة فزادت بيمين فالفقير دفع قيمة
 المهرولة ولو ولدت فالولد له ولو نفقت رد قيمة التجهيز ولو استغنى
 بالعين جاز الاحتساب وبغيره يستعبد ولا بد من النية المشتملة على القرية
 والوجوب اذا تذب وكونها زكوة مال او فطرة وقت الدفع وفيما بعد قول
 بالبحر ولو نوى الساعي والامام دون المالك قبل ان اخذها كراهها جاز ولا
 فلا ولو قال ان كان مالى الغائب سالما هذه زكوة والا ففى نقل صنع
 لواق با وطلق ولو نوى زكوة من احد المالكين من غير تعيين صح وكذا لو قال
 ان كان مالى الغائب سالما صح ولو بان ما غاب جاز النقل الى غيره **الثالث** يجب على
 المكلف المالك قوت السنة على اى عنه وعن عياله مطلقا من كل راس
 عند هذا القول على اى تسعة اطفال بالمراق ما يغلب على قوته ومن الذين
 ادبته والافضل التمر ثم الزبيب ويجوز القيمة السوقية خاصة على اى
 والدقيق والسيو والخبز قيمة لا اصلا على اى ولا يجوز التمر على الملال
 على اى الا قرضا ولا التأخير عن آخر وقت العيد لغيره عند ومعهما القضاء
 على اى ولا يجوز حملها الى غير البلد الا مع عدم ولو لم يعلم به يضمن ولا
 معه يضمن ولو تجدد بعضه وجب عليه بالنسبة الا ان يوله المولى **يستحب**
 للتبر لرحمها واقله ان يدرضا على عياله ثم جزه ويجب على الكافر ان يدرضا

وضوئ

بالمملوك

وكان قد علم ان هذا هو الذي كان عليه
والذي كان عليه في ذلك الوقت
والذي كان عليه في ذلك الوقت

والفصل

والضيق يوم الشقاء، بنية الاضطرار مع وجوبه الى الزوال وقيل في الفاعلة
الى المغرب وشاركهم بنية رمضان عليه ويجزى الواحدة رمضان ويوم
بنية التنب ويوم الوجوب والازد على داي وقيل لولوى غير رمضان
فيه آخر فرض رمضان ولولوى اضطرار يوم منه ثم جرد قبل الاول لم ينقذ
ولوصام ناولي ثم نوى الاضطرار لم ينقذ ثم جرد الاول انعقد ولا يصام الا
سفر على داي الا المقيد به وبدل الله والهبة للمريض عامدا قبل المغرب
والغالب سفره ولانواى عشرة والمريض ثلثين وفي الملتوب خلافه ويصح
من الحيرة والمستعاضة مع الاضطرار ولا يصح من المريض مع الشرى وان شتر
اخر رمضان آخر سقط الاول على داي وقد صدق عنه ولولوى نوى القضاء
فالقضاء بلا كفاءة ولولوى بان اجتمع على داي ولا الطيف ولا المرأة ولا
الولد ولا المملوك عند ما يدون اذن الحكم ويعلم رمضان باطلال شيئا على داي
ومضى الثلثون وشهادة اثنين خاصة مطلقا على داي والمقتبة يتحققان
فقدت احاد والا اجزاء والبلاد المتقاربة فحكم واحد دون المتابعة و
الامر للمتابعة بقية الحصة فيها والتمتع بالماء بغير المباشرة على

٥١
أطهر ولو اضطرر أثناء الشاي لهدى ولو كان يعتبر استأنف الأمن فحسب
عليه ضمان فله على شاة لوشة طهلت على إى فصام خمسة عشر يوما والشفقة
لوجدها لى إذا أقطر ثالث بالعيد خاصة على إى ولا يجب المنسوب
بالشروع والتبنيح والشقة العاجل ان يصدق ان عن كل يوم على إى وكذا
ذو الحظن مع علم التورع ويقضى معه على إى وكذا الحامل والمرضع على إى بحرم
صوم العيدين وأيام التشريق ^{بثلاثة} حتى وإن كان بدلا عن الحى على إى أو كان فالتف
الحرم على إى ونذ المقصود وانتمت وافصال وهو صيام يومين غير إيطار ^{سنة}
ويستحب ثمن القسيان وثلاثة أيام في الشهر يقضى أو يتصدق مع للشفقة
وأيام البيض ويوم الثلاثاء من شعبان وإن كان حصر على إى والغدير
الولود والمبعث والضحى وعرفة وعاشوراء من ذى الحجة والمباهلة والمجمع وأول
فى الحج ووجب وشعبان والامساك للتتابع بعد الزوال أو قبله
مع القنول وبدونه يجب ويجزئ المريض كذلك والحائض والغفلة
والنسي والمكاف على إى والمجنون والمغنى عليه مع ذوال عذم ويكره
الافطار فى المأذنة جدا زوال الصوم الدعوة الى طعام ويتابع أيام القضا
على إى ولا يفطر فيه بالشرط اطعم عشرة مساكين فاقترن فصام ثلثة
أيام على إى ولا كفارة لو افطر قضاء التذ على إى أو عجز عن صوم التذ

على

٥٢
بما يرجى ذواله على إى وإن أم رمضان يصح صومه أن سبقت منه ليلة والأ
فالقضاء ولو نذر يوما معينا فالتق اخذ العيدين لم يصح الصوم وفى القضا
خلاف وكذا الواثق ويوجب غيره على إى ولا بدق الاحتكاف من ليلة القضا
عن أهلها المشقة على القرية والوجه والليف للسلام ثلثة فاحذر الربعة
على إى والصوم وأذن المولى والزوج وهو واجب بثلث وشبهه ومنذ
اليومين قيل يجب الثالث وقيل يجب بالانحول ومن نذر احتكافا مطلقا
أو وجب عليه قضاء يوم أو نذر احتكاف يوم احتكفت ثلثة ولو نذر
احتكاف يوم لأخرا أو احتكاف الأيام دون الليالي جاز على إى ولا يجب
التوالى فيما زاد على الثلثة إلا بالتذ ولو نذر احتكافا متتابعيا فدخل
عدا قضي الجميع ويقضى لو خرج وقت المنذور مع الجهل ولو قوط في حال
التذ لم يخرج متى شاء فلا قضاء منه وإن لم بشرط قضي ولو لم يأذن
للعبد ودخل فاقضى لم يلزمه على إى ولو هابا العبد مولاه جاز الاحتكا
فى أيامه مع عدم الأذن ويجب على إى الميت قضاء الفات منه ويحرم
عليه الاستماع بالنساء والاستحمام والبيع والشراء والطيب ثمأ والمار
ليلا ونهارا حتى تفر على إى ويضله ما يضد الصوم والارتداد على إى
ويجب كفارة رمضان فى الواجب ومع إكراه الزوجة بغير رضا عشت

٥٣
أحدهما ولو اتفق بعد هذا وجب القضاء ولم يجز بتقديم حجة الاسلام على القضاء
ولو بدله بالعتا قبل وقوع عن حجة الاسلام وعين الأخرى فذمتها
مأذ كوجب له ونهيد المستطع المنع كبر أو مرض أو عذو قيل يستحب
وع الزوال بعد منع الاستقار والاعمال يقضى من أصل التذة ثم لا وقب
على إى ولو كان عليه دين فبالخصص ولا تستأذن أو جوده والعتة رجعية
فى الواجب دون غيره والذل للطلق وحجة الاسلام لا تدخلان على إى
ولو نذر ما شئ وجب وبقيت صنع العبد ومع ذلك البعض بعد على إى
الامع الحزب فيرى ولا جبر ان على إى الامع الاطلاق والتكفيل فبعد والحيا
لا يبعد ما لم يخل وكذا من حج مسلما ثم ارتد على إى وأجره مسلما ثم ارتد ثم
عادوا كل ومن حج عن غيره ثم ارتد عليه لم يجز من أحدهما ولو لم يعين أحد من
الضرب وإن كان حرة على إى ويجب ^{تبعينه} التبع على من نأى من مكة ثلثي
عشر ميلا من كل جانب على إى وشروط الشقة والوقوف على شهر الحج وفي حال
وذا وغيره ود الحج على إى وأسان الحج والقرى فى عام وصورة الأجر من
القياس فلازم العراق المتيقن وأفضله المسح ثم عمره ثم ذات العراق وأهل
المدينة مسجد الشجرة وعند الشريعة المحقة وفى مقامات أهل الشام واليمن
بالم ولاهل الطائف قرن المنازل ولبن منزله اقرب منزله ولج الفتح مكة

٥٤
ومضان ونهتحت الاشتراط يجوز مع الضرورة الخروج فلا يجزئ تحت الظلال
ولا يجلس ولا يسل على رجا إلا بمكة وضع الاحتكاف الواجب معها والمطلقة
رجعية يخرج ويقضى مع الواجب **كتاب الحج** وفيه فصول
الأول الحج واجب على النورية على المستطع البالغ العاقل الحر والاستطاعة
فى الزاد والرأحة وإمكان السير والعتة ومونة أهله وتولية العرب ترك
الجميع المكنتة ولو وجد الزاد والرأحة يكتفى من الثمن وجب الشراء
مع مكة على إى والمدين لا يجب عليه إلا أن يضل عنه ما يقرم به ولو كان
دين لا يندرج على قضاء سقط ولا يجب الاستدانة ولو كان من مال الولد ولا
على لوله الأقران ولو بدل له الزاد والرأحة أو استجر للعتة بما أو البعض
مع قدرته على الأكل وجب ولو وجب مالا لم يجب القول بسقط مع عدم
الألات المتنازع اليها قيل ومع العدا إذا طلب ما يمكن تحله ويجزئ مع الموت
الأحرام ودخول الحرم ويصح من الصبي الميز وغيره بعد أن مع المبلغ ومن
العبد بالاذن فلا منع بعد التلبس ويجوز قبله ولو رجع ج ولم يعلم الأبعد
التلبس فالأولى الفقة وله الفسخ والمذموم أم الولد والمتنق بعبته كذلك
ولو زال علة الصبي والمجنون والعبد لزمهم أن أدركوا أحد الموقنين ولو
أخذوا لعبد المأذون مضى فيه وعليه فقة والقضاء وأجزاء الأعقاب قبل

أحدهما

ومن حج على طريق غير اهله فيقائه ميتات غايته ولولم يوفى للاباء في الحادي
 وقع للقبيلان ولا يجوز قبله الا التاخر على اى مع الوقوع في الاستبراء وجب
 ولو تجاوز ورجع ومع التعدد لا يجز مع العمد ومن موضع لا معه ولو لم يجر
 مع الكمال قبل اهله ويستحب الاحرام توفير الشتر من ذي القعدة على اى وتطيق
 الجسد وقضا الاطوار واخذ الشارب والاطلاء ولو تقدم الحصة عنه بغيره
 وبعد فوزه حاشا لاجراؤنا والنا ثم على اى ولو اخل بالانسلوك استحب له
 الاعادة والاحرام عقيب الظفر او عقيب فريضة والا عقيب بث زكوات ولا
 فريضة والحج بالنسبة على اى الرجل اذا علت رحلته البهائم ان حج على طريق
 مدنية وجب بحرم اذا كان رجلا واذا اشرق على الاطراف اذ الحرم من مكرو
 المكرا والما لا يزال يوم فريضة الحاج واذا اشاهد بيوت مكة لم يمتنع او اذا اخط
 الحرم العترة اذ لم يخرج واذا شاهد الكعبة لم يخرج من مكة الاحرام على
 والخطوط والوقوف والاشراط وكون الثياب قلنا بصلابة فذكر الخبر في التسمية
 على اى ولا يحرم الخطوط على اى ويجوز لمن تطلعت المحل وجب عليه المشقة
 على الحرم به معانيد على اى متى باوجبا او نذرا او ما يحرم من حجة الاسلام
 او غيرها ولو اخل بها مطلقا يبطل احرامه والقبليات الاربع ويختار فيها القارن
 مع الاستعانة باليد والقبيل المشترك على اى وليس التبرين قابلي في

الرجل

الرجل ويجوز الاكثر والابدال ثم باق مكة فيطوف ويصلى ركعتيه ويحضر ثم
 يحرم يوم النحر من مكة ويستحب من تحت الجراب ولو لم يجر قبل النحر عامدا
 بطل الشاق على اى وفي لاقم على النسي خلاف ثم باق عرفات فيقف في الاضيق
 ثم باق النحر فيقف في الطلوع ^{التي} باق في يقضي ما سكت ثم يطوف للحج ويحمله
 ويحيط للحج ويحمله ويحيط للنساء ثم يعود لامي للثبوت وان كان القشع
 الميتة والاحرام من الميتات في وقته وطواف العمرة وسجودا واحراما للحج
 وينتبه والوقوف بالعرفات وبالشعر وطوافه وسجودا والقبليات الاربع
 على اى والقارن والمزدحمان الحج ويعتبران عرفة مرفة بعد وان لم يكن
 في اشهر ويتميز القارن بالثياب واذا كانا الميتة والاحرام والوقوف بعرفات
 وبالشعر وطواف الزيارة والنسي والتلبية على اى ولو عدل من فريضة القشع
 اليهما اختيارا لم يخرج على اى واضطررا لم يخرج ولا يجوز له الخروج من مكة قبل
 الحج لا موضع يقصر منه الا يجزى لها ولو جرد تمتع بالاخيرة واعتمر فيها
 القشع حل القتل لا الافراد وكذا الحائض والنساء مع عذرها المانع
 عن القتل وانشاء الاحرام للحج ويجزىها لو افاضت ارضا فبسيحان وبارئ
 بالقبيلة وبضبان الباق على اى ويجزىها لو افاضت مكة الصلوات الى
 القشع بخلاف القارن ومن فرضه التمتع بفعل المصدا اذا اقام ثلثين

يكرهه وعلى التمتع قبل النسيطة العمرة والقبليات وفي نظر المذموم اهله مع
 الاسماء بدنه ومع الجهر بقر ومعه شاة والى اهله لاشي الامع الشهوة واللبا
 والامناء او التقبيل بشهوة فخر ويحرم التيب مطلقا على اى عد الخلق
 والنساء كالانثى والراحين كالورد ومع الاستعانة شاة وفي نظر المذموم
 تقليم الميدين والرجلين شاة ان تقليم الجلس والافخا تان وعلى النسي اذ اقل
 خلع في شاة وفي الحظير دم وان تكرر مع اتحاد المجلس ولا مع تعدد ويجوز مع
 الشهوة والكفارة وفي الحلق شاة او اطعام عشرة امداد عمرة على اى او
 صيام ثلثة وفي نفا لا يطير شاة وفي احدها اطعام ثلثة وفي سوط شعر
 الرأس او القيمة بمثلها في غير الوضوء كفت وفي التظليل سائر وفي تغطية الرأس
 وطبع القرين والامعان بالطيب مطلقا على اى ويجزى مرم ولو كان نيا على اى
 ولا كفارة ويجزى الكحل واستعمال الطيب بعد ذوالارابعة وليس وكل ما لا يجزى
 ثلث مرات فصاعدا شاة وفي الكذب بدنه وفي الاشتداد نهم وفي الوضوء
 شاة وقيل في سفار النجاسة وفي اكل اربعة وفي ابعاضها نجاسة وبسببها
 ولو جفت فمن ويجزى قطع القتل ونسرا الفواكه والاذخر وما ابنته وما ابنت
 داره بعد سائر حياها وتغطية وجهه على اى وان تمسح الخسيس ولا كفارة
 ويجزى غلبة الله الذي وبسقط الكفارة بالثياب واليحد لا الصيد ويجزى

ان لم يستعمله ووشاة

ولكن اذا ناء احرام من الميتات الذي باق به ولو كان له منزلا ناء كزها
 اقامه ومع النساء ويجزى لاهدى على القارن والمزدحمين عليها التخصيص
 الحج بين الحج والعمرة بنية واحدة ولا احرام واحد على اى ولا اداء احدهما
 على الآخر ولا شاة يجتنب ولا حمرتين على اى **القارن** يحرم على الحرم النساء
 جماعا وعقلا ونظرا وتقبلا وملاسة وكالهة اقامة ولو تجملها احدا
 ولو اوقع الى كلفه حال الاحرام قبل احواله الموكل بطل ويصح بعده ويجزى نداء
 الامة ورجعة التخصيص فمن جامع زوجته او امته قبل احواله فحين على
 عامدا عالما قبل او در اثم الفاسد وعليه القضاء وان كانت مندوبة وبينة
 وعليها مشقة ان طاعت والاحتمال منها البدنة قبل والثانية عقوبة وكذا
 اللواط وان اتيان الميائيم والنساء في الذبح على اى ولو كان بعد الوقوف او في
 غير المرح قبله او استحق بدلا على اى قبلته وعلى الجماع الحلال لامة المحرم
 باذنه بدنه او بقره او شاة ومع الجهر بشاة او صيام وعلى الجماع قبل طواف
 الزيارة بدنه ومع الجهر بقر ومعه شاة ولو جامع قبل طواف النساء قبلته
 وان طاف منه حصة فلا كفارة على اى وان جامع بعد سبب سبب التمام
 فلا نسي على اى ولو تمس امرأة بشهوة او قبلها لم يشرع في شاة
 ولولم يشرع في شاة او استمع على من جامع من غير نسي فلا نسي والعاقلة

يجوز

ليس ما يستظهر القدم فان استمررت الحنفية جاز ولا يثبت على راي والظاهر في المرأة
على راي وليس السراح ويجوز مع الضرورة وقتل الجاهل المحرم والرجل ويجوز
القتل ولو اجتمعت الاسباب المختلفة فمقتضى الكثرة وكذا الرجل المكرر
يكون دخول الحمام وسنن لا يملك حبه وتلبية المذبح ويجوز حياضه وهو المذبح الكاذب
وصيد اوله والاله واسنانه واعلا فاذبحها ولو ذبحها كان سنة على السباح وقيل في
الاسد مع عدم الارادة كبشر والحرقة والعقرب والفاوة وهي الترهيب والحرارة
ويجوز اخراج القاري والذبا من مكة بالشراء على راي وروى في المتكلمة
بين الحلال والحرام في القيامة بدنة ومع التعدد ^{تعدد} الحن في اثنين
لكل واحد مكان ولا يمتنع لو نقصت ولو فصل ومع العجز يصوم شهرين
على راي ومعه ثمانية عشر يوما ولو نقصت الفدية عن الطعام ستين ويجوز صيام
بعدة الاقص وفي رخصا من صغار الابل وفي بقره الوحش وجماله بقره
ومع العجز نصف ما مضى وفي الظلي ثلثي ما مضى والعجز سدس ما مضى وفي الثعلب
والارب شاة وفي كل بيضة من الطعام مع القرابة بكرة ولا معه الا دसान
على راي بالعدد ومع العجز شاة على راي ومعه اطعام عشرة مساكين ومعه
صيام ثلثة ايام وقيل الكفارة بقره ولو شراه على الحرم كان على الحرم من
كل بيضة شاة وعلى الحمل درهم وفي عين الحطاة والعنق مع الفخذ من صغار

الحرم

الذم ولا معه الا دسان على راي ومع العجز كبش من الطعام على راي وفي الحنطة الحرم
في الحرم شاة مدمم ويجوز مع النثر في القرية له جمل نصف وفي كل بيضة
مدمم ومع الحكم في النذر مع الاول ومع العجز جمل راي وفي الفداء والذبح
والجمل جمل راي وفي القتب والفداء البرج حدي وفي المصود والقبضة
والقصوة ملاحطام على راي وفي الجواردة كف على راي وفي الكثرة شاة على راي الا
مع تعدد الفخز وفي الفخز عدل ثمة على راي وفي الكثرة شاة على راي والا كما قال
ويجوز مع الاجتماع على راي وفي المذبح وكسر المذبح والرجل والذبح مع الفداء
ومع الجمل الجحش والمشترون في النذر بعدد عليهم الفداء وكذا في الاثبات مع المصد
ولا معه ثمانية الجحش وفي ضرب الطير على الارض دم وقبستان وفي شربة لبن
دم وقبضة والمستعصب للمقيد بزل ملكه عنه فلو خبسه حنثه وكذا لو ربه
في الحبل فذبح الحرم ولو كان مقصورا من الجحش وجب حفظه الى استكمالهم بركه
ولا يدخل ملكه بيع وميراث ودية وغيرها ومع العنق خلاف وفي النحر
مع العود شاة ولا معه يتعدى والمخلوق من الحنطة شاة والمبيضة بدم
والفخز جمل على راي والمذبح مع القتل ومغرا كحجر الحسك وامل البيض من
موضع مع فساد والمعاون دميما وان سقط على راي والمذبح مسكنا والا كركب
والمسك من الولد والمشي جعلت الصيد بنظر آخر والمخلوق له من بيضة مع طلاق

على راي ومع نيامة ما يرجع ومع الشقة جث بذكر ولو مات حتى الولد و
الاواد الامع التبع على راي في كل ما اسويح وصلى الفريضة قبل التسوي
الشاة بعده وقطع لولم يتم القان قبل الواجب التلق وتحت مع العجز
ودخول مكة من اعلانها قاياس النكبة والاعتلال من السبعين وتفتح
والدخول من باب في شبة والاعا والوقوف عند الحجر والقاء واسلامه
وتقبله والابلا شدة والافساد في المشي وكرامته والزام المسحاة والاضل
بالذب وكذا الاركان وطواف ثلثائة وستين طوافا والاشمالة في ثنتين
شوطا والرايد بالخير وقراءة الحمد والصدق في ذل الركعتين وهي والحج
في الثانية ولجمل التسوي ولا يجوز تأخيرها الى غده وكبره الكلام قبل الذب والاعا
والقران في الشاة ومن ترك الطواف عدل بطل حججه وسبنا بالي به وينتبه
مع التعدد ولو شك في عدله بعد الاضلال وقيله فيما زاد على السبعة في الشاة
فلا اعادة وعكس مما يجب على راي وبين على الاصل في الشاة ويجوز التسوي على العود
في العدد من ذكر عدم طهارة الفريضة اعادة ذك الشاة وطواف في النحر
عدا بطل ولو تجدد مع اتمام حج ولا معه بليقة وتيمم طواف الزيادة
اذا رجع الى اهله يرجع ومع العجز تسنن ولو رجع قبل الذكر كثر بركه و
على راي وفي طواف النساء يستحب ومع مائة بفضي الوقي ولو نقص من طوافه

والقاتل خطا ممتانة وفداء المملوك لربه وغيره يتصدق بحمام الحرم بشرى
بعتبه علف حمامة ويكوي الكفارة سهوا وحدا على راي والمفسر لربه والى
النية بديه ومع العجز قبل الاكل من النكبة ويبيع من ما يلزم الحرم ومكة
المعتر وما يصيبه الحرم في الحمل فليده الفداء خاصة على راي والنية للحل في
الحرم وبضاغت على الحرم في الحمل فليده الفداء خاصة على راي الحرم ما يترقى
عليهما الا مع بلوغ بيضة على راي وما لادم فيه فثمانان وصيد الحرم ومن
مكاتب حرام الحرم وبضغته ويجزم له ما ذبح في الحرم وفي الليل الحرم والحل
وكبره ما يرم الحرم للحل على راي وما نذر على بركه بمثله على راي وحمام الحرم والحل
على راي ولو اصاب فوطيل مات لم يضمن والحل في الحرم يضمن ما يقتله في الحرم
ويضمن هو المصلحة او قرعته في الحرم ومن نذر ويثقه يتصدق بيه الحائبة
وفي قبل ما لا يقدر لغيره القربة وقت الاطلاق والايضن لوشدة في كون
المملوك صيدا وكذا الذر بهاء محلا وصا به وهو محرم وبضن الحرم بقتل مملوكه
الحل اذنه وهل يضمن الضي الحراء فيه قول وكذا القبط لرجاع النسي عدلا
قبل الوقوف **الثالث** يشترط في الطواف تعدد الطهارة واداءه بالحياء
الحزان ويجب فيه النية والبدء بالحج والتمتع به والطواف سبعا على السبابة
وادخال الحجر واخراج المقام والركعتان على راي فيه او في حياه مع الزحام

على راي

تجمع على قوله نصف ولا معه بشائفا وكذا في طواف الفريضة لعجز الميت
 أو سببه حاجة أو مرض أو عجز في الشيء ثم ذكر وجع قائم ثم أتى التمسك مع القفا
 ولو ذكر أنه طاف أحد طوافي العمره والتمسك على غير الوجهين فلهما بوجع ويؤيد ذلك
 ولا يقدم المتمتع طواف الحج والتمسك على الوقوف وما سلكه في الأعم المرض
 أو الكبر أو خوف الخوف على رأى وبقول لا يكون إلا أن يرجع من منى إلى مكة
 سهو لم ينقص من أعماله ولم يجزده التلبية على رأى ويكره للمفرد والقارن على ذلك
 ولا يجوز تقديم طواف النساء على الشيء للتمسك الأعم العمد على رأى ولا يجزى
 لوقته مدهدا ويجزى مع التمسك ويجوز للمفرد والقارن الطواف الأتمهما
 بجدة أن التلبية عند كل طواف ولو لم ينعلم بجدة على رأى ولا يجوز الطواف
 وعليه بطله على رأى وقيل من نذر الطواف على أربع فعليه طوافان من
 غير التمكن أو العاقبة دون من التجمع فيه القصدان والحاصل يجزى **المسألة**
 بجيش الشيء إليه والبداهة بالصفاء ولحق بالمرءه والتمسك بها بالصفاء
 إليه شوطان وبسحب الطهارة واستلام الحجر والأعتقاد من مقابله
 الشريف من فرم والخرج من باب الصفاء وصعوده والوقوف عليه مطلقا
 واستقبال ركن الحجر والتكبير والتلهيل بها والدعاء والتمسك بأشياء غيرها
 للرجل خاصة بين المشارة والرفاقه لو شئها بجمع التقرى وهو ركن

دعوى

ويجوز الجلبوس على رأى وقطعه لصلوة وإن كانت واجبة في أول وقتها لا يجزى
 على رأى وقضا عليه في يوم أو ليلتين لا تمام لغيره واقع أو قضا أو قضا في يومه
 بقية إن كان في يوم أو ليلتين أو ليلتين أو ليلتين أو ليلتين أو ليلتين أو ليلتين
 فعدا سبب وبطلان الزيادة عدلا لا مبرر أو معه يجوز الظن وبسته سبعين
 ولو بقى التلبية أتى بها ولو لم يحصل العدد أعاد ولو حصله وشك في البطلان
 فإن كان زعيما وهو على المروءة أعاد ولا يصح ولا يجوز تقديم الشيء على الطواف
 وإذا نال الشئ من التزويج ولو لم يكن له من العمره جاز على رأى وكذا لو نال الشئ
 يوم عرفه ويمكن من إتمام الحج مع الخوف عفة على رأى **الخامس** بجيش الوقوف
 بهرفة الله والقبيل بها والغروب على رأى ولو أفاض قبله عدا ما لم يثبت
 على رأى طرعى سام غمارة عشر وما ولا في مع احتلال الحد للصغير وكذا
 لو عاد قبله ويجوز للضطر للوقوف بلا من والى الوقوف على الصلاة ولو كانا
 يتدارك ذلك ولو فاتت لجزءه بالمشعر وبسحب الخروج من ظهر التزويج
 المسمى عدا الضعيف والإمام والبيت إلى الحجر وإن لا يجوز وأدى بحسب
 الأبعد طوع الشئ والدعاء عند التزويج والخروج وإن يترتب بجيشه
 بقره والوقوف مع الميرة في هذا السبع وجمع رطله وسد الخلد ونسبه
 والدعاء وبكره الوقوف في على الجبل وقاعدا وراكبا على رأى وجره وقوله وقوله

ويجب الذبح على المتمتع فرطاً ونفلاً والمفرد يجزى مولا مع الأذن في المتمتع
 والمفرد ولو خرجت أيام التشرى قبله لم يفتل المولا أن يهدى عنه
 ولو نذر أحد الوقوف سعتا وجب وبسبب فيه التنية منه أو من الأعم
 وعدم المشارة وفي التنية خاصة على رأى من سبعة وعشرين وبسبب
 وجهه وبسبب معنى وبقدمة على الخلق ولو نذرته ثم وأخره وكذا لو نذرته
 بنية ذى الحج وبسبب التعم غير مبررة تنية وفي إضفاء الحج غير
 نافعة كالصوماء والمرجاء البين ويجزى المشوقفة الأذن ولو اشترى
 التمين فيان الضد أو بالعمق أجزاء ولو اشترى الحج ولو كان كذلك
 أو التام فيان ناقصاً لم يجز وبسبب الأمانات الآلى المعز والصفاء
 المعترف به والمنظر والبدن لك المشى في التزويج ونحوه لا بل قائمة وعدم
 التيقا والمشاركة إن لم يحسن والدعاء وكل التلت وأهداء التلت وعدم
 الطعام والقائم وللمعز الباقي ويكره التزويج والجاموس والمجوع ومع فقد
 الهدى وجدان التمن وتجب ويتيسر أن فقد على رأى ويومون
 عجز تنية متواليات في الحج يوم عرفه ويومان قبله فإن نالت قضاها
 بعد أيام التشرى أو ادعوا ويجزى تقديمها الأقبل ذى الحج والخروج تشرى
 الهدى في القابل ولو وجد بعد صومها استحب ولو فات قبل الوصول

والأشدة والمجازاة خاصة والاختيارى من نذر التشرى العزوب والإعتقاد
 التشرى وجب الوقوف بالمشعر وحده ما بين المازمين إلى الجاهز أو الواقف
 ويجزى لأداء الجبل مع الأمام ناوياً من طلع الحجر إلى طلع الشئ على رأى
 ويجزى للضطر في الزوال ولو أفاض قبل الحجر جازاً ما عليه شاء على رأى
 عدا المرأة والحائض ولو ترك الوقوف عدا بطل حجته ولو كان ناسياً لم يطل
 لو شئها لم يطل قبل لو عاد ذلك الاضطراب بين الجزاء ولو فات الوقوف ثم جئن
 أو أتم عليه أو نام صح وقوفه على رأى وتسقط أفعال الحج عن فاته ويجزى بقره
 وبغض من الوجوب وبسبب الاقتصاد في السير والحلم بين الصلوات فيها
 ولو تربع الليل وسقط الأذان الثاني وأخير تأخيراً طرفة المغرب إلى بعد العشاء
 وإن طلاه الضروية الشمر والأفاضة لغير الإمام قبل طلع الشئ والوقوف
 بعد الحجر والدعاء والهولة في وادى تحت ولو تركها جمع ومهولة والتمسك
 منه ويجزى القفاط من الحرم إلا المساجد مطلقاً على رأى **المسألة** بجيش يوم
 بين على رأى وجره العقبه بسبع حصيات عما بين حجرى على رأى من الحرم
 وإيكاد وبسبب التبرك بها ناوياً وعدم إتمام الغير وبسبب الطهارة
 والدعاء وإن لا يتأخذ عدناناً من خمسة عشر ذاعاً على رأى وإن نذر ذاعاً
 ما شئها على رأى واستقبل الحجر واستدار القبلة وفي غيرها مستحبها

دعوى

فحق الحق الثقله خاصة على راي ولوصام ^{منه} من غير العبد والوصام
 الواحد يخرج من الاصل وسببه متفرقة جواز على راي اذا رجع او معنى مدة
 الرجوع اذا قصرت عن شهر وهذا المران وكل واجب بذل أو كفارة يجب
 دفعه او غيره بمعنى ان قرن بالحق وبمكة ان قرن بالعمرة ولا تعزير مع الاستعداد
 والتقليد بل لا ابدال ولا يضمن الا ان يكون مضمونا ولو عجز نحو وعمله
 ويجوز جبهه والصدقة بثمنه مع الكسر ولو ضل فذبح عن صاحبه اذ لا يخلو
 هذا التمتع ولو اقام به لذفعه ثم وجده استحب له ذبحه ومع تعينه جيب
 ويجوز ركوبه وشرب لبنه الملم بغير بول ولا يعطى الخمر لمن الواجب ولا
 يؤخذ من المنذرة الجلود ومن نذرها نكحها او المعز ومن يستحب
 تقسيم هذا الشياق ^{الكتاب} والنجاسة اذ لا ياتى التمتع ومن عجز عن بدنة واجبة اجزا
 بسبع شاة ولا الشاة في المذبح يستحب الاضحية بمعنى يوم النحر وثلاثة ابعال
 وفي غيرها يومان وهذا المتعد يجوز به مدة طول في الحي ولا يكون بعد هذه
 الايام قضاء على راي ويجزى هدي التمتع عن الاضحية ومع قضاها تصدق
 بالقرن ومع الشاة في الاوسط ويكره ما يورثه واعطاء الخمر لغير الجلود لم يخرج
 حبيته من ذبي ولا تأس بالخمار واخراج الشاة وما حلف عليه وغيره لم يخرج
 يوم النحر حتى يمتن حلقه والتقصيد باقله الواجب احدها على راي

والاول

والاول افضل خصوصا للضرورة والميل على راي والشافعية على النساء
 ولو فارق عاده ولتقصير ولو تعدد بعثه لبدن هناك ثم لا يقع المعنى
 ثم يصف ويبيّن ان كان تشامومه او علة واجب وجب واستحب القنار والمغ
 ولو طاف قبل الحلق او التقصير جازا فاشاة وبعبه الطواف مع النسيان ولا كفارة
 ويجب البداء باتي ثم الذبح للحلق ولو خالف باثم ولا اعادة وبعد الحلق
 او التقصير يحل ما عدا الطيب والنساء والتقيد ومع طواف الحج يحل له الطيب
 على راي ومع القساوي يحلل له وكذا المرأة لا يحل لها الجامعة قبله ويكره الخط
 قبل طواف الزيارة والطيب قبل طواف النساء ثم يهود ويجوز النحر قبل الثالثة
 لمن اتى بعد الزوال وثالثاته يجوز قبله ولو اخل بالمبيت معه في غير مكة
 مستغلا بالعبادة فشا ان على راي ولا معه ثلث ومع الاستئذان بمكة
 على راي ويجوز الخروج بعد نصف الليل ورمي ايام التشريق كل يوم بسبع
 لادفعة واحدة حتى يوم الاولى ثم الوسطى ثم العتقة ولو نكس اعادة على الخمر
 ووقته طلع الشمس في الغريب على راي وبغض من الخمر في بيده بالفسخ
 وبسحب لله مباركته وروي الحاضر هذا الزوال ويجوز مع العذر بالليل ومع
 اربع يحصل القرب ولو نسي واحدة بجوبه اعادة ما على الحج ولو نسي اربع
 رجع ولو خرج من مكة فمضى من قابل واستتاب ويجوز ان رمى عن العذرة

المؤمن
 طاعة الله تعالى
 والامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر

وبسبب الوقت والزمين بينهما واستقبال القبلة عند غير المعينة والافاق
 على ايام التشريق والتكبير طاراي والمعد للوداع وصلوة ست ركعات في مسجد
 الشريف ودخول الكعبة والصلوة في زواياها وعلى الرخامة الحمراء والشراب من
 ذمزم واستلام الاركان والحج من باب الحنطين واللقاء والصدقة بين
 يتره يدهم والمهر على العدة والتعصيب للشافعية والاعتراف فيه
 والفرق بالمعز ليل ولا نهار على طريقة المدينة وصلوة ركعتين وزيارة
 واعطى عليها السلام والائمة عليهم السلام وصيام ثلثة ايام للحاجة بالمدينة
 والصلوة عند الروضة وزيارة الادبعاء وعند سلطانة ابى ليا بة وزيارة
 الحسين عند اسطوانة التي على مقام رسول الله واثبات الساجدة بالمدينة
 وقبول الشهاداء خصوصا قبر حمزة والحجاء ورة مما يكره النوم في ساجدها
السادس الكافر والمنفون والعتيق والمتمكن مع الجيوب والقبلة الى الكافر
 او الخائف فير اللاب على راي لا يبعث نياتهم ويصح نية العبد المأذون وكل
 من الرجل والمرأة عن صاحبه ولو كانت المرأة النكاحية ضرورية على راي
 ولا بد من النية ونهيب المنوب ويستحب ذكره لفظا عند كل فعل واعادة
 فافضل الاجرة واعادة الخالف حجة النص مع استيصاده ويجزى ليمات
 بعد الاحرام ودخول الحرم لا الاول على راي وباقي المشرط عند الطهارة الا

مع الغرض فلو امره بالاحرام من ميثاق معين فغير طريقه طهر من آخر
 صح وليس له عود باخر ولا فاقا رت ولو عدل الى التمتع مطلقا لم يرجع على راي والاول
 المزد على راي ولا يستحب الاضحية الا ان لا يجرى من ثلثة سنة ومن كان حيا
 طيلا ولا فاقا شاة ولو استوجر فحصل فريضة الاسلام لم يجب ولو صدق او مات
 قبل الاحرام ودخول الحرم استعبد الباقي على راي ولا يجب التحنن ولا الاتمام
 اذا قصرت بالاجرة ولا الرجوع عليه بالداعل ويصح على من الميت والابن
 ايمان بضم ومع الافساد يصح من قابلها الاستحقاق بيني على المؤمنين ثم يصح
 ثلثة عن المنوب ويجوز ان يشتمل اثنين في عام على اعنة مندورة واصلية
 ولو تلاحج على اعتر ثمانية كان حصصا او يصدق مع فضل احد على راي ومن
 او حتى يتجوز ولم يعين صرف الى المثل ولو لم يعين المرات ^{اجبت} صرف الى الواحدة على
 راي الا مع علم الفكر او لو اوصى بحجة الاسلام اخبرت من الاصل من بلده
 على راي ولو اوصى من اتقاء كل سنة ولم يجمع بين الاول والثانية وقسم
 الميت ^{طاعة الله} برة الى ثلثة ما فضل عن الاجرة مع علم التراث والمعنى يبلغ ان كان
 في واجب صح ما زاد على المثل من الثلث والا فمن الثلث ومع الضرورة تصدق
 به على راي ولو اوصى بحج وعزبه قدم الواجب ومع وجوب الكفيلهم لم يحصن
 مع الضرورة ولو مات عن حجة مندورة وحجة الاسلام خرجت من ثلثة ايام

٧٠ على راي طوماس من وجبت عليه في الطريق ولم يستمر ولا في طريقه ولا على رايته
ولا يخرج من ركبة على راي والخاص ان يجتمع من غيره وبالكس ولو لم يرم عن
الشارع ثم نظر او اكل بطلت وبجرم الانفعال على الكساة بالبناء وعلقه اللحم
ومنع الحاج دوما على راي وزك زبارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في طريقه على المني
للاول ولو احدث فيه قول بفساده فيه وجرم المديسة من ظل عاوي وعين
وكبره صيد ما بين الحرتين والنوم في سجدة النبي والجاورة بركة وبهارة الملة
اذا كانت ضرورة على راي والطواق افضل من الضلوة الا ان يجاور ثلث
منهين فالضلوة افضل والاياام المصدود اشياء بالمتبرق والمصدودات
ذي الحجة على راي والمصدود عن الحج والعمرة بعد التلبس بخلع الجدي على راي
وبه الضلوة ولو سافر يستغفر هذا الخلل على راي ولو خرج منه لم يخلو ولو سفل
بالمنع عن مكة او عن الوقوفين يحصل ذلك المنع عن الرقي والبيت بني ولو لم
يقل فضاة الحج بخلع ذي الحدي ولادم وبغض ان كان واجبا ولو سفل في الوقت
لم يخلو وبسرح في يسقن ثم بخلع بجره وبغض مع الوجوب ولو شرط سقط
الجدي على راي والمجرى بالدين مع القدرة غير مصادره ولا من بخلع الجدي
والمنسذ اذ اشد عليه بدنه ودم الضلوة والنج من قابل ولولا الكسفة وقت
امكان الاستيناف الجزاء وكان هناك ما يوافق طريقه سلكه وان

ولا

ولا تنقذ بخلع ولو وجدت صفات الغزاة لم يخلع ولو لم يندفع الا بالقتال بالجب ٧١
وعلى راي بدل المانع الا اذا فاج به قبل لا المحصور بالمرض حيث ماسا على راي
او هدبا او تحده ان لم يسق مع عدم الاشتراط على راي ويجوز الضلع من غير شرط
على راي فادبغ الهدف عليه وهو من الحاج ومكة المعتمر قصر واسل النساء
والفعل الحج في القابل مع الوجوب والاستنابة في طواف النساء مع التبرق
ولو زال العارض وتحقق احد المقتضين اجزاءه والاحتفال بالعمرة وفرضي في القابل
مع الوجوب ولو لم يذبح هديه لم يسل تحله ويزيح في القابل والمعتمر التحلل
بغض اذا انكأ المانع والقارن بغضى كفاية ان تغيب عليه والا فلا المنع
والافضل المساواة على راي وباعث الهدف بواجب احدا به ثم يجنب بالتحته
الحرم استحقا على راي فاذا جاء الوقت اصل ولا ياتي ولو اتي بالحرم كتر استحقا
وبجيب العمرة المفردة على من لم يجتمع على الفود والندد والاستيجار والافاد
والغزاة وبدخل مكة على الذكر والمصدود وبجيب فيها النبي والاحرام
الطواف وكساة والسقي والتبشير والحنن وطواف النساء وكساة واكلها
في وجب وبجيب الا في شهر الحج بينهما وبين جعلها تسعة ولو دخل المنع
لم يجر الحد لعمته على راي ويجوز في كل وقت على راي والحرم عما اذا قصر
اصل الا من النساء ومع طواف النساء يجوز طلاقا **كتاب الجهاد**

٧٢ وفيه فصول **الجهاد** واجب على الكفاية على البالغ العاقل الحر الذك غير
المعتق والنفسد والاسرى وغيره العاجز بنفقة الطريق والعمال ومن السراح والرضي
العاجز بشرط الاحام او من فضبه والدعاء او ضعف المسلمين او التهمين للدين
ويجب مع الجهاد اذ ادم العدو المسلمين او غيرهم مع خوفه على نفسه وكذا من حشا
على نفسه مطلقا او ماله مع غلبة السلاسة وقبل يجب ان يستب المولى العا
وغيره ويجوز الامع التهمين والمدن والايوان لهم المنع الامع التهمين ولو كان
الذين متجلا وان لم يكن يرضى على راي او للدين مسرور فان منع ولو بد التهمين
ما يحاسب اليه وجب ولو كان اجرة لم يجب وقبل لا يشط مع تجدد العدو ولا
الشروع الامع الجهر عن القيام به ومن تعين عليه لا يجوز ان يهاجمه من غيره
باجرة ويجرم في شهر الحرم الا لمن لا يرى طاحومة الامع بلاء الكفار والقنان
دون القناء ان شئت الاسلام من الامام لو ناسيه لمن لا يعرف والغاز بالامع
الزيادة على الضعف الا للتحقق والخبر وان كان في جيش عله اشاعه القنا
على راي ولو غلب الملاح على راي ولو زاد المشركون على الضعف فالاولى المسلمين
القياس مع الاستطاعة على راي ولو عرفوا العطب جاز القيات على راي
ولو انزاد انان مسلم لم يجيبا لثبات على راي وبجيب المهاجرين من بلاد الشرك
مع ضعفه عن اظهار شعاع الاسلام وهي ائمة بدوام الشرك والمهاد مع

الجهاد

مع ابتداء الكفارة والالتصاف الكفاية والتمتع مع قتلة المسلمين ويجوز ٧٣
المحاربة بانواعها الا القم على راي الامع الجهر ولا يجوز قتل الجاني والقبيلان
والنساء وان ارض ولو يتر كلف عنهم الامع الضرورة ولو كان بالمسقط
الكفارة مطلقا والقودان امكن العدول ولا الزهوان في التسليم وما شيعها
من المواضع التي حبسوا فيها انهم على راي لان يكونا مقابليين ولا الاكثي
ولا القعد ولا القيل ولا القند ولا العدول وبسحق المراجعة وان غلب
الامام ومع الذبح يجب مطلقا وكذا الوزنا الاعطاء للمرابطين على راي وكذا
لو استوجر على راي ولو عجز استقر ان يوطئ ومنه وحدها ثلثة ايام على راي ^{من}
بوما قصير جهادا وابداء بالاقرب الامع هذه الخوف من الانبعا القنار
بعدا الزوال والمباردة مع نذب الامام ومع الازام تجب واطيلها بالشرك
ولم يشرط عدم المعاونة جازت ولو شرط حريت على راي فان فخر المسلم وطلبه
الحرية جاز دفعه ولو لم يطيله لم يجر قتاله على راي ولو اسحق مع عدم شرط
المعاونة لصاحبه نقص ولو نزع اصحابه بمعاونته فقتلهم فهو باق على
العدو وكذا قبل الزوال الامع الحاجة والقتل ضرر وان عرفت الذابة
والمباردة من دون الذن على راي والاختار ليل وقطع الاخبار والاقا
وطيلها المياه الامع الضرورة ونخل من الشركين **القتل** يجب جهاد

٧٤ غير اليهود والنصارى واليهود من الكفار فان اسلموا دار الحرب عصم دمه ولا
 الاضرار والجل ولا يملك لو سببته امته وماله المسلمون وغير المسلمين ولو اسلم
 قبله لاه علق وشروط قوم الزوج من بلد الكفار قبل مولاه وعملك الاناث
 من دار الحرب التي وكذا الصغار ويعتبر بهم الاناث والذكور البالغون
 يقتلون ان كانت الحرب قائمة لم يسلموا ويجوز لادماء بن حرب اعانهم و
 قطع ايديهم وابهامهم من خلاف والشيخ يقتل ان كان مقاتلا ذاك في الحرب
 وكذا الواصف بايديها ولو قتلها لم يقتل ولو اسرى بعد الانقضاض يجوز
 المن والعداء والاسترقاق وان كان حربيا على راي وان اسلم بعد الاسره
 فوجر الاسير عن المشي لم يجر قتله ولو قتله مسلم فهو حديد يجب اعطائه
 وموارة المسلم ومع استباحه يعتبر بصره ذكره على راي ويصلي عليه بيده
 على السلم على راي وحكم القتل الذي تابع لاسنة الربيه وقبل بيع التبايع الاسلام
 لو سبي سفيان فلو سبي على كذا بطل البيع فان اسلم ابوه فهو كذا وكبره التوبة
 بين الام والولد على راي لا بينه وبين الولد والعم والام على راي ولو سبي الولد
 دون امه او العكس صح على راي ومضى التبع لا يفسخ النكاح الا ان يكون
 طفلا ولو سبست الزوجه اوها اسفح ولو كانا مسلمين جاز للماتم على راي ويجوز
 الذم بل لم الما قبل المختار المسلم وان كان عبدا او امراة المختار قبل الاخير

ون

وان استظهر عليهم اذ انقضت مصلحته ولا يجوز عسا الا لادماء ومن ياذن له
 وجب الوفاء به لم يخالفت المشيخ وكل من دخل بشبهة الامان فهو آمن الى
 ان يبادر ولو اقر المسلم بدماء المشرك وقت يصح انقائه قبل ولو اقر
 لم يسلب الامانة ولو اقره المشرك فالتقوى قول المسلم ويرد الى ما منه فلو اقر
 المسلم من غير جواب ولو عقد الامان لنفسه ليسكن دار الاسلام دخل ماله
 الامان فان استوطن دار الحرب انتفض امان نفسه دون ماله ولوماته والذم
 انتفض امان المالك مع عدم الوارث المسلم واستقل للموارة الكافر وصار
 لادماء خاصة ولو اسرق سرق ماله تعالى ويرد المسلم ما سرقه ودار
 الحرب اذا دخلها مستأثرا ولو اسلم المسلم واطلقه بشرط استيطان دارهم
 وامنتهم منه وجب الوفاء بشراطين دون الاول بل يجرم على راي ولو اطلقه
 بمال لم يجب وليس للزوجة ولا لوارثها مطالبة الحرب في المهر اذا اسلم ولومات
 ثم اسلم او اسلمت قبله ثم ماتت طالبه وارضا المسلم ويجوز عقد المهر على
 حكم المسلم الما قبل العدل والمهادنة على حكمه ويجوز تعدد المهر ولومات قبل الحكم
 فلا امان ويرد من الرما منهم ولومات احد الحكمين بطل الحكم بالباقي وبيع
 حكم الحاكم اذا لم يخالف المشيخ ولو حكم بالسبي والقتل والمال فاسلموا بطلت
 القتل خاصة ويجوز جباله الى اللذان على المشيخ ولا بد من مشاهدتها

٧٥ واليهود والمسلمين والاضطهاد بالما كره ولا يجوز قتل كيسة ولو سبقت
 وجب ازالتهما الا ان يكون الارض تحت صلواتهم ولم تعد يدماستهم على
 وان لا يضر بها تافوسا ولا يرضوا بها ولهم استدامة مشيخ من المسلمين كذا
 ولو ائتمهم من المملوك ان يجرى عليهم احكام المسلمين والذلان يجرى عليهم
 الذمة والباقي مع القرطوا اذا خرجوا في الاذ لاسلام ردم الامام ولما اقتل
 والمن والعداء والاسترقاق ولو اسلم بعد الحرق عصم نفسه وماله ونسقط
 الجزية عن التسبيان والمجاهدين والنساء والماله والعم على راي وبطل الجزية
 ولا يسط عنه على راي ولو عتق الذي اوبلغ الصبي او افاق المحزون منه
 الزموا بالجزية او الاسلام ولو اذى الحربي انه ذى وبها قبل بلائحة
 ولو ظهر الخلاف بطل الامان ولا حد لها على راي وهو استعار على راي وله
 الوضع على القيس والاراضي ولا يجمع على راي ويجوز اشتراط ضمانة العسكر
 منها بشرط ان تكون معلومة بان تعين الوقت عشرين يوما من السنة وعده
 من يضاق فوبين الادم والوقت وبنيان ان يكون التوق في فاضل يومهم
 وبهم وكاشهم ولومات بعده لم يسقط ولومات الامام وقدر الجزية
 املاعتا وجب على القائم بعد امضاؤه ولو اطلق الاول فلثاني التتبع
 ومصرها المسلمون المجاهدون ويجوز اخذها من ثمن الخور والختار ويجوز

ولو سلب
 من المملوك
 الجزية
 على راي

٧٦ او وضعها ان كانت عينا ولا يشترط ان كانت من مال الغنيمة ولو وقع البلاء ما
 وكانت في الجمل ونفس اربابها والمجسول لم يفتى الهدنة وردوا ولو كانت بطيئة
 فاسلمت قبل التسليم دفعت القيمة وكذا لو كان بعد التسليم وكان المجسول له كافر
 ولومات قبل التسليم او بعده فلا حرج ولو اضمن المسلم الذي بالشذ فخلق
 بداء الحرب اسره المسلمون استرقى على راي ولا خلاف في الاسترقاق لو كان من
 ذميا ولو سببت امرأة من المشركين فمسلحها على اطلاق اسيرة ايديهم فاطلق
 لم يجب اعادة ثمنها اقيم ولو اعتقت بعين جاز اذ لم يسقطها مسلم ويجوز العا
 على ترك الحرب مدة المصلحة من فرج على راي ولا بد من التسبيان ولا يبرأها
 على العموم الا الامام ويجوز للمسلم على المختص ولو وقعت على ما لا يجوز
 لم يجب الوفاء على راي ولا ضمان المهاجرة اذا اسلمت وبيعا على زوجها ما سلمت
 من جهتها المباح خاصة ولو طالب بالمهر فماتت اخذ من تركها ولومات
 قبل النزع او طلقها بابتا فلا مطالبة ولا ضمان المرأة لو اذنت لمسلمت
 لم يكون لها المطالبة بالقيمة على راي ولو اسلم في الرجعية فماتت وبيعا
 من الرجوع لمن يؤمن فينبغي ولا يجب حمل من يجب رده ولو شرط اعادة
 الرجوع مطلقا بطلت وثلاثة الاضمان مجازون على الاسلام الامع الزام
 شرائط الذمة وهي قبول الجزية ولا يعضلوا ما يتا في الامان كالعزم على الحار

عليهم دخول المساجد ولما كان في واستيطان الحجاز ولما انتقلوا من مدينتهم
ما يعرفون عليه قتلوا وكذا وما يعرفون عليه على داي ولوجوا الى ديارهم
الاول لم يقتل منهم من المسلمين على داي ولما قتل قبل لا يسيء الله ولو
فيما لم ياتوا على عبيدهم لاخذنا حكم عليهم ولما سرقوا فلا اعتراض وان فعلوا
ما ليس بمباح من غير الحكم والارادة الحكم ويكره ان يبتدوا بالسلام والجرة
تجدد الحائس والبس ولا يجوز لهم شراء المصاحف والخطب على خلاف
وجوب جهاد الباغي مع دعاء الامام اليه او ياتيه على الكفاية لا يمنع
ولا يرجع عنهم الا بالرجوع او القتل وان كان لهم فسخه جاز الاجماع وانما
المدبر وقتل الاسير بخلاف ما لو لم يكن لهم فسخه ولا يجوز سبي الغداري النساء
على داي ولا يقاتل امرأه ولا غلامه ولا الحاضرة على داي وانما يتعلق بهم احكام
التي بشرط الكثرة اقل لا يمكن تفرق جمعها الا بالقتال وان يخرجوا عن فسخه
الامام في بلد او اية وان كفروا على الدنيا شدة ما ويل سابع عندهم فوطا
الذي مع اهل البقي خرق دمامه ولا امام استقامت على قتالهم ولو العف
الباغي الى العدل وانفسه حال الحرب ضمن ولو فعل ما يجب حذرا واعتصم
بذلك لم يضر فمع النظر بتمام عليه وما منع الزكوة غير مستحق يجوز قتاله حتى
يلغى وسات الامام يجب قتله **الثالث** يخرج الجماع من الغنمية وما

لا يحل

وما يحتاج اليه كالحرة فما يصطفيه وما شرطه للمقاتل من السلب وليس له
من دون شرط على داي ولا اذا قتله بعد انتقام الحرب ويكون له ان قتل امرا
وبشرط ان تغزو بفسده فلو ربي من صف المسلمين المصنوع منهم ماقتل بكم
سلب وبشرط ان يكون قادرا على القتال فلو فعل تخلفا فلا سلب وان لا يكون
مختلا ولا وقتله انسان مشاركا في السلب ولو جرحه الاول مستغنا عنه الثاني
فالسلب للاذل والا فلفشا في السلب كما كان يده عليه وعرضه للقتال
او صلاح كالقرن والبيضه والسياب والشرائح والمجنوب اذا كان يده وما
يرفعه للنساء والعبيد والكفار ثم الخسران بفسده للامام والباقي للقتله
على داي ثم يقسم ما يقتل بين المقاتلة ومن حضر القتال ولو كان طمنا لقتلوا
قبل القسمة ومن لم يلق المعركة فلا جمل سهم وللقادس سهمان على داي وللفقه
الافراس ثلثه وكذا في السفن وبشرط كونه فارسا عند الحاجة لا عند المعركة ولا
يسهم في غير القتال ولا لا يستغنى به منها على داي ولا للفارس سهم غير فرس مع
حصونه فاسهم له وبهم المستغنى المستغنى بملكه المقاتل والجيش شاركة
المسيرة مع صدور رهاسه ولا يشارك الجيشان ولا يسلط الا على داي
بل يرضع لهم ولا يسهم من غزاه من المسلمين معهم اذا كان خلفهم تسعونا
للمركب ان يجاتهم ويطلبهم عودات المسلمين ولا يرضع لهم عودات الذين

قوم ولدها ايضا والا فلا ولا من في الحلالين وبما احسن الاصل كالتصيلة الشجر
لا يتخص به احد ولو كان عليه اثم ملك وهو في الحرب فهو غنيمته ولو
في دار الحرب ما يملكه المسلمون والكفار فهو لقطه ولا يقتل
يخرج حسه والباقي للمسلمين ولا ساري يخرج منهم الجرح والباقي للقتاله
والارض المفتوحة غنوة ان كانت تحية فهي للمسلمين قاطبة ولا يملكها
المصترف ولا يتبع ببيها ولا وقتها ولا هبتها ولا يصرف الامام حاصلها
في المصالح ومواثيق الامام ولا تحجب الا باذنه مع ظهوره وبملكها المصنف
غيبته والارض المفتوحة صلحا لاربابها ولا يموت على مسلم انتقل ما
عليها الى قسمة وان صولحو على الارض للمسلمين ولهم السكينة فهي
كالخراج وان اسلم صاحبها ملكها وسقط عنه ما ضرب عليها و
ارض من اسلم عليها لهم وكل ارض ترك عانتها قبلها الامام و
طسقتها لاربابها والمجوف الارض احق من قهره **الرابع** يجب سمها
على داي الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على الاعيان على داي
بشرط علمها وتحويل التائيد والاصرار وعدم المشقة وبشرط المصلحة
وجوب بالغلب مطلقا فان لم يوفق في اللسان فان لم يوفق في اليد لم
يلغ الحراج فيشرط الامام على داي الا في المملك والمملك والاهل

ومن سعه ابواه ولا يجوز التصرف في الغنمية قبل القسمة الا بالضرورة
كالطعام ولما خرجوا الطعام الى بلاد الاسلام وجب رده الى الغنمية
ولو باع احد الغنائمين مما كان شيئا قبله ويكون الثاني الحق باليد ويجب
عليه الرده الى الغنمية اذا خرج من دار الحرب ولو لم يكن الثاني مما كان
يقرب به عليه وكبره تاخير القسمة في دار الحرب واقامة الحدود فيها ولا
يملك المصنوع له الرزق من بيت المال ولا المصد للمجاهد رزقه الا
بالقبض فان حل ومات فلوارثه المطالبة ولا يملك الكفار ما احتل
من المسلمين ولو استردوا المسلمين فالعبيد والاموال لاربابها ومع
التفرق يرجع الغنائم بغيرها على الامام على داي والاهل لاسبيل
عليهم ولو وطى المشرك جارية المسلم واستعادها المسلم فالولادها
رقيق ولو اسلم ثم وطىها طائفا تملكها فحلت فالولد للسيد ويقوم على ابيه
وعليه عقرها ولو اشترى المستامن عبدا مسلما بطل الفراء ويرد عليه
ما اؤتمه فمات ولو تلت العبد فسلطه العتقة ويرد ان فاضل ولا يستغنم
من يتخون على بعضهم انفق حصته ان جعله الامام له ولغيره برضاه
ويجب شراء الباقي على داي ولو وطى الغنم جارية الغنم علما دى منه الحد بصد
نصيبه ولو كان جاهلا فلا حد وتقوم عليه الجارية ح فان قوت بعد الفسخ

قوم

٢٤ على باي وكذا اقامة الحدود والولا من الجائر القادر بغيرها معتقدا
نية الاصل على باي ولو اضطر الى ما لا يجوز استعماله الا في الذماء ويجوز
نية العادل وقد يجب ويحرم من غيره مع استعمال الحرم ويجوز لامعة
والشراء العاديين الحكم والفتوى ويجب مساعدهتهم والموتى غيرهم طالم
كتاب المناجى وفيه فصول **الاول** يحرم التكسير بالاجنان
الحية عدا كلب الفيد ^{والتي} والماشية والمخيط على باي وما بين
بالجوارق ومن المباحات اذ لم يمكن تعليم الا للدخن فلا يستباح تحت
السماء والروث والبول على باي عدا ايوال الابل والاحل والهو والقار
والاصنام والصلبان وبيع السلاح لاعداء الدين والعنب لغيره
والعنب لغير صنم والسفن والمساكن والتمولات الحرامات وكبريت
معد ذلك والطاقي والسوخ ربة وثقوبة عدا الغيل على التقي ^{والشيع}
عدا لهم للمواضع طائر وماشية على باي وما لا يملك كالحرة والامتنعة
فيها كالحناض والمقارب والسوم انما في قبليها وكثيرها وتركها الا في
الحرة وتركها الصياغة ونصدق ^{الفضل} والفضلات الا للذين وما يشترط
فيه اناس كلاء والكل قبل الحياة وبوتة ملكة على قول وعمل المصنف
الروح الحية وغيرها على باي والغناء ومعوته الطالين بالحرام والنج

المال

٢٥ بالمال وحفظ كتب الضلال ونسبها الخيل نقص والحي والنبوة الخيل
وجها الموتين والاصنام والتميمة والهيئة للذين والحي والنج
والقبالة والشبهة والتمار والفنر كقط الماء والطين وتدنيس الماشية
وتزوين الرجال بالحرام واجرة تفصيل الموتى وكيفية وفهم وحملهم الى
الويل لا المستحق الا اذا ن والصلوة بالناس ولا باس فيهم ما يوق من
بيت المال والريشا واقشاء الموتى كالحيات وسلوك طريق بطول فيه
امارة الخوف مع ترك الحق وعمل الامت الاشربة ^{وتحريم} وغيره للمنفعة
كذلك وعمارته وسقيه وسراجه وحمله وحسنه وخضاء الحيوان على باي
وكبره الضرف وبيع الاكفان والرقيق وكوب البحر التجارة واخذ الرق
من بيت المال على القضاء لا الاجرة وعظام الغيل على باي والخرق والنج
والنساجة والحجامة مع القسط واجرة نسخ الصحف وتعليم القرآن معه
على باي وشراب الغيل وكسب الغنيان وغيره لغيره وساح الشرف حسن
الجمعة ويومها وفي المساجد والصلوات والقرآن مطلقا والقول الخالي من غرض
دينى او دنيوى ويجوز اخذ ثمن الرديف من المستحق مع اضافة مثله
يسعى لجمع الثعابين واخذ اجرة البديعة وخفض الجملادى وحقن الجمل
وغسل الكناخ وغرس ماء التنسيل وشراب الكعكس واجرة الغنيمات والجرار

والطعام

٢٦ بالحق على باي وسب القوي النفس وشبهه وعلم المشتري حاله وجوار الجائر
حرام ان علمت كذلك ونزاع على اديانها ومع الجمل تصديق على باي وما
ياخذ باسم المقامنة والزكوة والخراج وان كان غير مستحق للجور والمانع
ملوك وشعب الصدقة بعينه وكذا ما يشترط في المهر من ايامه صاحبه
وجوارق العادل وشعب الفتنة والتسوية والاطلاق للتقيل والشهاد
والفكر ليد المشتري وقص الشاقص واعطاء الراسخ وكبره من المباح
وعدم المشتري واليمين عليه والبيع في المظلة والبيع على الموتى والموجود
بالاحسان والمساكنة في دخول التوق والسوم قبل طوع الشرع ومعاملة
ذوى الحاجات والاكوار والاذنين والاستعطاف والزيادة وقلة القاء
والدخول على يوم الموتى والقرض للكل والوزن مع عدم المعرفة و
توكيل الحاضر للباقي على باي وان يتبعه من عده او يشترطه اذ المهر بالبيع
او الاتباع من غير علم ومعاملة الطالين في الجهور والناقل على باي من
اربعة فواح قصدا فان ثبت العيب اخذ البائع وكذا القس على باي وهو
الزيادة لزيادة من واياه البائع ولا خيار للمشتري فيه والاختيار على باي
في الحطة والشعر والقر والزيب والسن وفي الملح على باي بشرط الاستسقاء
لزيادة لا للوقت وان لا يجد باذل غيره ويجوز على البيع لاجل الشعر على

الا

٢٧ الامع الا في الطول لو كان عده فاضل لطعام والشارع ضرورة وجب بذله
ويجوز بيعه على سبب الموتى وسببان في سبعة فصيل البيع بشرط الاتباع
وقيل بشرط زيادة الثمن مع الشايع **الثانية** البيع اشغال بين مملوكيه
من شخص المهر بعض مقدم على جهة القرضي ولا بد من الاطلاق عليه
او اشارة مع العدة ومع عده يكون مراعاة لكل منهما البيع مطلق
امد الموضفين ^{وبغيره} ومعدوم الاجاب على باي وان يكون بلفظ الماضي وبشرط
لوعنه ما ورشدها واختيارها ولودى من فقد عده هذا لاوصاف
يكفى لا الملوكة والملوك البائع او حكمة كالا ب او اجد له والحكم وامنه
والوكيل والمادون والوصى ويقت عدل غيره على الاذن ولا يكون السكوت
وبسبب البائع بمادفع اليه وما عده من نفقة او عوض عن اجرة او
تناء مع عدم العلم او دعوى البائع الاذن ولا يرجع بالثمن مع العلم
بالغصب على باي وبمضى حصة المالك اذا جمعها مع مملوكه غير على
او غير مملوكه بعد ضبط الثمن وللمشتري النسخ ولو ضمه للمجهول بطل
ولجميع تخلف الحكم كالباع والاجارة قسط على ثمن المثل واجرة ولكل
توق طريق العقد على باي ويختص ولاية الاب والجد والطفل المحدث
والوصى بعد الموت عليهما وكذا الحكم وامنه مع تقدمه وعلى المهر عليه

للمتعة من الثمن وقبل كبله ولو زاد تغير البائع في الفسخ والامضاء وكذا ٨٧
القرب ولا يضمن الاختيار في المشرى والمذوق بهما والوصف ويجوز بيعها
بشرط الصحة وكذا الاصح وكذا ما يصدق بالاختيار ان كان المكون
قيمة فلا ريب ولا فالتن ولو ضم السلك الى القصب المجبولين لم ينع على
وكذا الملوب مع ما في الفسخ والاصواف مع الحمل وما بلغ الفل ويجوز
بيع المسك وان لم يفسق والانداء للظروف ما يحفل ولو تلف الثمن
المعين قبل القبض بطل البيع وفي تلف بعضه نظر ولو وطى ما اشتراه
فا سدا فلا يتم وعليه العشر ونصفه وقيمة الولد يوم سقط حيا فان
سقط ميتا فلا شيء عليه **الثالث** اطلاق العتد او شرط التجيل
قبضه واشتراط الاجل المعين في احدهما يقتضيه وبطلان غير المعين
وكذا الاجلين يقتضيه على راي ولو شرط لغير الثمن الا معين ثم اشتراه
البائع قبله جاز بزيادة ونقصه حالا ومؤجلا اذ لم يشرط وكذا ان
حل فاشتراه بغير جنس الثمن او بجنسه مع المساواة او التفاوت
على راي وكل ذي حق حال او مؤجل حل فاشترى من قبضه تلف من غير
تفريط فهو منه وان كان قبله لم يجب والتلف من الذي عليه والتلف
البعض وجب القبول والمطالبة بالتمام ولا يجوز الزيادة في الثمن

بالمعنى

للمتعة من الثمن وقبل كبله ولو زاد تغير البائع في الفسخ والامضاء وكذا ٨٧
القرب ولا يضمن الاختيار في المشرى والمذوق بهما والوصف ويجوز بيعها
بشرط الصحة وكذا الاصح وكذا ما يصدق بالاختيار ان كان المكون
قيمة فلا ريب ولا فالتن ولو ضم السلك الى القصب المجبولين لم ينع على
وكذا الملوب مع ما في الفسخ والاصواف مع الحمل وما بلغ الفل ويجوز
بيع المسك وان لم يفسق والانداء للظروف ما يحفل ولو تلف الثمن
المعين قبل القبض بطل البيع وفي تلف بعضه نظر ولو وطى ما اشتراه
فا سدا فلا يتم وعليه العشر ونصفه وقيمة الولد يوم سقط حيا فان
سقط ميتا فلا شيء عليه **الثالث** اطلاق العتد او شرط التجيل
قبضه واشتراط الاجل المعين في احدهما يقتضيه وبطلان غير المعين
وكذا الاجلين يقتضيه على راي ولو شرط لغير الثمن الا معين ثم اشتراه
البائع قبله جاز بزيادة ونقصه حالا ومؤجلا اذ لم يشرط وكذا ان
حل فاشتراه بغير جنس الثمن او بجنسه مع المساواة او التفاوت
على راي وكل ذي حق حال او مؤجل حل فاشترى من قبضه تلف من غير
تفريط فهو منه وان كان قبله لم يجب والتلف من الذي عليه والتلف
البعض وجب القبول والمطالبة بالتمام ولا يجوز الزيادة في الثمن

للمتعة ويجوز الاستعانة بالتجيل ويجوز الزيادة في الثمن والنقصه ٨٨
مع علمها بالقيمة ولو عينا نقدا وجب وان اطلق انصرف الى الغالب
ومع عدمه بطل وكذا الوزن ويجوز اشتراط ما يسوغ مما يدخل تحت
العتد بخلاف غير كعمل الذبح سبلا ويجوز اشتراط البقية واشترط
عتق العبد او تدبيره او كفايته ويجوز البائع ان يبيع بعتقه المشتري وان
العبد ولو شرط ان لا يفتن او لا يهاها قبل بطل الفسخ ويصح البيع
ويجوز ان يشتري من غيره ما باعه اياه بزيادة ونقصه حالا ومؤجلا
بعد القبض ويكره قبله اذا كان مما يكال او يوزن ولو شرط في حال
البيع ان يبيعه لم يجز وان كان في قصد احدهما ولم يشرطه لفظا كره
وبصح اشتراط ضمان الثمن او بعضه وجمع شهود في عقد البيع والجاره
او سلع او مكاج وبشرط المومن قبل بشرط ان يكون البيع رهنا
على الثمن فضلا ولو شرط تأجيل ثمنه والقرض او الدين الحال او على البيع
او ارض الجنابة او شرط الا يقرض له او منه لزم ولو كان عليه من ثمنه
ولاعلى ختمه كره ان يامر بغيره بقضه لنفسه وتوقع اليه ما لو قال
اشترى به طعاما وقضه لي ثم اخضه لنفسك مع القراء والقبض على راي
ولو قال اشترى نفسك لم يصح الشراء ولا يتعين له بالقبض ولو كان للالا

الحوال

او الحاله قرضه والسلف بالنسبة الى الاعراض والاثمان على اربعة ٨٩
بطلانها الاثمان فيها والاعراض بمساوئها وانما يبيع بشرط فكر الجنس
والوصف المقصود فيشرط في اقر النوع والبلد واللون والجيد والارقي
والصغار والكبار والحديث او العتيق وكذا الرطب عدا الخبز
السل واللون والمكان والزمان وفي الرقيق النوع واللون والسن والعذ
والذكورة او الانوثة والجودة او الرداءة والحاصل يجوز ذكر الوصف
المقصود ويجزى ما يتناول الاسم ويجوز شرط الجيد والارقي في الاعراض
والاردي وما لا يضبط وصفه المقصود لايصح فيه كالمعجن والخبز والجرار
والعقار والارض والتبل المعوله والنسي المعوله والادوية المركبة
الا اذا عرف مقدار المسائط ويجوز فيه الضم والفواكه والحبوب وعقد
التبل قبل عتقها وفي الفرحلاف ويجوز في جنس صفة وفي شاة
ليون ويجزى ما من شاة ما وفي شاة ذات ولد وجاز بيع حامل على راي و
بشرط قبض الثمن قبل التفريق والتفريط كالا ووزن ما عليه وجوده
عند الحل ولو قبض البعض صح مواربه ولو شرطه من جن له على بطل
على راي ويجوز في المذوق اذ رعا ولا يجوز في المذوق عدا ولا الخط
خزما ولا القصب اطنا نا ولا الماء قبا ولا قبضة من دياره ولو قال لي

في السلف

شهرين قال فيهما ما ولو قال اليوم كذا او شهر كذا لم يلزم منه قول
 المبيع يبيع على الاثر ولو قال لا يبيع الا على الاثر لم يلزمه على الجارية
 الا ان يثبت غيرها ولو قال المشتري وهو في وجهه ان يبيع الا على الاثر لم يلزمه
 مذهبنا انما اعتبر التراضي في كل من التالف تمام التالفين على راي ولو اختلفا
 في قدر التالفين قبل التفرق فالقول قول الذي يصدق الصحة ولا يجوز بيع السلف
 قبل الحول وبعد يجوز مطلقا وليس موضع التسليم شرط ويجوز بيعه
 ولو لم يمتد وبزواله القراض ويصح اشتراط المعلوم مع التسليم ولا
 يصح لو شرط ثمره غل معين او غل امرأة او انضمام اصوات فتيات معينة
 ولو اثار التسليم من الحول فغير المشتري وكذا لو كان حالا فمقتضى البيع
 ولو وجد التفرق فغير الجنس بطل وان كان منه مبيعاً فغير البائع بين الارض
 والرد ولو وجد بالعوض عيباً فردد طالب التسليم ولو وقع دون القصة
 ورضى المشتري جاز ولو كان فرفها وجب ولو كان اكثر لم يوجب ومع الخلاف
 المعتد بجبر البائع والمشتري على التسليم من مزرعة لينة والبيع من ثمنه
 على راي ولو تلفت المبيع قبل التسليم ضمن البائع ولو غاب فمشتري الرد
 ولو تسمى فمشتري ولو تلف الاصل فلا ثمن ولو تلف التام من البائع ان فرط
 والا فلا ولو اختلف بغيره في رد قبل القبض فمشتري الفسخ والشركة

ولو تلف

ولو تلف بعض المبيع وله قسط من الثمن فمشتري الرد والرضا بالقيمة
 وان لم يكن كذلك فله الرد والاخذ بالكمال وقيل الارض ويجب تسليم المبيع
 مفرقاً او بكمه ببيع مالم يثبت من المبيعات وان كان طامعاً على راي ويصح
 بيع الدين بصلوته على الذي عليه وعلى غيره وقيل ببيع جميع دين بمثله
 ولو دفع المصاحب الذين عرضوا للقصاص من غير مسامحة اخسب بالقيمة
 يوم القبض ولو ادعى القصاص فان حضر الكيل والقول قول البائع مع علم
 البينة واليمين والا فالقول قوله معهما ومستسلف الطعام في مبيع
 لا يستأده بالمطالبة بحلها فالمقتضوب منه والمشتري لعين اخرى اذا
 قبض وباع ثم تلفت الاخرى قبله بطل الاول ورجع صاحب التالف
 بقيمة الباقي ومن باع شيئاً دخل فيه جزء المسقى عرفاً فدخل الفحل والشيء
 في البستان دون النادر وان قال بغيره فما على راي ويدخل ورد الثوب
 فيه وهل يدخل عروق الذراع القات في الارض المزروعة فيها ويدخل
 في القرية المبيوت دون المزارع ويدخل في دار البناء والسلم المنبت
 والرفوف المنبتة والابواب المنصوبة لا للملحومة ولا بدخل الثوب وان كان
 اليد مثبته ويدخل الاعلاق والقنايع وقد يختلف المعاداة كالعقرفة
 اذا استقلت بالثكنة والسلوك اذا لم يستقل وقبل بدخل الارض

استقر البيع ولا ياق عيباً والقبول بعت عيباً الامع شرط البكارة
 فبرء لو ثبت القبول قبل البيع ومع الجهل لارء وكذا العكس وانقطع
 الجحش ستة اشهر عن جحش مثله عيب والدود في البزء والذيت
 تلم يجر به العادة عيب ونحو الوجه ووصل لشعر شيت الحياء ويردن
 الكون والجذام والبوص وروى القرن الحادثة في سنة مع علم الاحداث
 والعيب ومعه الارض وبرء الحيوان يبرئ في الثلثة وان حدث بعد
 القبض ولا يستطرد مع العلم وتركه طويلاً الامع الامقاط وبرء وان
 كان غريمه فائشياً وكل ما زاد عن اصل الخلقة او نقص فبرء والردة
 واستحقاق القتل وقطع عضو والتجيب والسرقة والخز وارتنا وبول
 الكثرة العرش صوب وكل ما يشترط المشتري مما يوسع فالاخلال عيب
 الخبار وان لم يكن عيباً فلو شرط الاسلام فيان كان ثبتت الهار قبل كذا
 العكس ويؤتم المبيع صحيحاً وميباً ويؤخذ الفتن بنسبة القبيصة
 من القيمة ومع اختلاف اهل الخيرة جعل لا وسط ولحصل للعيب
 قبل البيع تأ اولاً لقط لقط بعد القبض فهو للمشتري وان رد وكذا ا
 لو حصل قبل القبض مع رد المشتري بالعيب وحدوث عيب عند الشك
 ببيع الرد بالعدم لا الارض فلو اختاره البائع فلا راي ومن لم يثبت

ممنه

بجدة المحلوفة فيها والمعادن واذا استثنى بخلة فله السلوك وحدي
 الجراد ولو اجمعت الفل دخل القرية ان لم توتروا فوات احد الثلاثة فلا تغار
 وبجبة البقية تجرى المعادة ولو جزم لم يبر وغيره فالثاني للمشتري والاول
 للبائع واجرة الكيال ووزان المتاع وبائع الامتعة على البائع ووزان
 الفتن وناهية ومشتري الامتعة على المشتري وليس للترجى امره وان اجيز
 بيبه والبرء من يبيع على امره وكذا من يشتري ولا يتولاهما الواحد لافتن
 الدلال الامع التفریط والقول قوله مع عيبه في عدم التفریط والقيمة
 معه **الترابع** الطلاق المعتد بفسخ السلامة وبخبر المشتري مع سبق
 العيب بين الرد والارض ولو تصرف او حدث فيه عيب لفرق المشتري
 سقط الرد ولا يسقط لو حدث قبل القبض وسقط بالتبري عن المبيع
 وبالعالم به قبل العقد ولا اسقاط ولو ظهر العيب في بعضه رده بجمعه
 او اخلال الارض ولو تعدد المشتري لاجتماع الرد والارض ولا يغترقان
 مع اتحاد الصفقة ويجوز للاختلاف مع اقرارها ولا يمنع الوطى مزرعة
 عيباً الجبل خاصة وبرء نصف عشر قيمتها ولا الحلب مع الضرر به
 ويرد قيمة اللبن ان تعدد المثل والعين على راي ويخبر بثلاثة ايام ولا
 ثبت في غير الاشاة على راي ولو استقرت العادة بحلب الضرر في الثلثة

[illegible]

أَرْغُوا عِدَّ

ارتقاعه والمشتري الحياذان خرج على غير الوصف والقول قوله **لا**
نقصان الوصف ولو كان الزايع والمشتري بالخيار المبيع ولم يتباد
الخيار لها ولو اشترى شعبة رأى فيها عيباً ووصف له ما رأى **هانت**
الحياذان فيها اجمع اذ لم يكن على الوصف والخيار مروت **و** لو ^{بوت} ^{البيعة} صاحبة
او اشترى عليه قام وليته مقامه ولا ينقص مع الصحة وبذلك المبيع
بابع على راي ولو تجدد في الخيار بما فهو للمشتري ولو فسخ رجع الثمن
ولم يرجع البايع بالتمام ولو تلف المبيع بعد القبض في زمن خيار المبيع
تمن المشتري وان كان في زمن خيار المشتري من البايع ولو على ^{بوت} ^{البيعة} ^{المشتري}
في مدة خيار المبيع تم فسخ فالولد لباييه ولا شيء عليه عنه ولا حين
الوطي على راي **الحامس** ينبت الزرع اثناء الجنين المكمل
الموروث قبل المعلوم مع الزيادة في البيع ويجوز ان يشاء تداد في
النسبة خلاص عدا التصرف ولا يشترط التقاض في المجلس الا في
ولو اختلف الجنسان جمع مطلقاً مع التاميل والمقتضى هذا فائدية
على راي وثمرة الفحل جنس وكذا الكرم والحمام والغنم شامل للضان
والمنزول كذا في المغزيب والجاسوس والمنطلة والشمع جنسان على
والاصل والفرع جنس كل خطبة والذيق والشمس والشمع والقرم

٩٤
اجناس وكذا الادهان واستترك والوحشي مع انسيه حسان ولا يثا
والبيوض والخلول مختلفه ويجوز بيع حشفه خالصه نسا وبها وان الطها
تراب قليل واشتمل او جرم ويجوز بيع عسل صق بغير مسا وبها وشاة
في ضرعها بلق شاة خالية او بلقن وفي الحظيرة المبللة نسا وبها وبابة
خلاف ويجوز بيع الترس بالزيت نسيه ومختلفه على ماي والمغزل الوزن
والكل شفعة عليه السلام ولا إعادة البلدة ولو اختلفت فلكل
بلد حكمه ولا يجوز بيع القطب بالقرع ان تسا وبها على راي وطريق قديم
ولا الخلم بالحي منه على راي ويجوز بيع ضرع ولا يابن الولد ولا السيد
وعده الخنثى والزوج وزوجته والمسلم والحرة وانها تسلم الفضل
ولا يجوز الكس وبثت مع على راي وبسقط في الصفوف القاض
في المجلس ولو قضى البعض فتح فيه قبل ولا يبطل مع الاصطحاب ومعاد
المجلس ولو قضى الوكيل قبل التفريق صح ولا اشترى منه داهم دينار
اشتراها قبل قضائها بطل الثاني ومع الافتراق بطلان ولو كان له
عليه داهم يجازيه ان يشترى به داهم منه ولا يبطل بالقرعة والاجماع
الفتنة للغشوشة بحسنها الاتعم العلم وكذا الذهب ولا يخرج الا
مع الاحلام والمقابل ومورن الفتنة لاجماعها وكذا عند الذهب

ولو جماعة ^{٢٧} ولو اجتمعا بما بهما والاثمان شقين ومن اشترى معينا من جنس فخرج من غير
بطل وان خرج بعضه تخير بين الرد واخذ البعض بالخصه ^{٢٨} وخرج معينا
من الجنس فلا يشترى الرد او الارش لا الابدال ولو كان غير معين فوي
الاول له الابدال وفي الثاني كذلك ولو كان صرفا مع عدم التبيين
ففي الاول له الابدال قبل التفرق ^{٢٩} وبعد بطل وفي الثاني له الابدال ^{٣٠}
الاساس بالاشترى ولو باع مائة درهم بدينار لا درهم بطل ^{٣١} وفي البيع
بصدق بتمنه والمجلاة ان علت عليها بيعت بالزيادة والافقير حسن
حلية او بيع مع القيمة والمساخ من الثمنين ثباغ بهما او باحدا
مع العلم او يقيم ولو كان من احدهما وبيع بمساو يخرى الزيادة
وان لممت الغائب ويجوز بيع درهم بحصص درهم ^{٣٢} يسو ولا الرد ^{٣٣}
اشترى بدينار فاد ما لم يجره العادة فهي للمبايع ولو اشترى بدينار
لزمه شق دينار لا صحح ^{٣٤} الا ان يرد عفا ويجوز بيع درهم بدرهم مع
صياغة حاتم على راي ^{٣٥} بشرطه ^{٣٦} المصلحة ذكرها من المال والزيادة ^{٣٧} والتمن
والموزن ان اختلفا ويكره نسبة النسخ الى الاصل ^{٣٨} والاختلاف ^{٣٩} بالتمن
للالتزام سواء ^{٤٠} انقضت الزيادة كجزء العمل ^{٤١} وفيه جناية العبد
او التقصير ^{٤٢} كحق بعض الثمن ^{٤٣} بعد العقد ولو بيع بارش عليه اسقط



فقد الاشر ولوياع علامة ثم اشترى بالزيادة للخيار ما جازع علم
 الشرط والشرط الحيار بين الرد والاحذ بالحق ان بان كذب الخبر وكذا
 لو اشترى بأجل فاعه مائة ولم يذكره على شيء اما لو قال راسا على مائة
 ثم قال بعد العقد خلطت والحق تسعون قيل كان على المشتري تسعة
 وتسعون والاحياز وقبله الخيار بين مائة وعشرة وبين الرد اما
 لو قال الحق مائة وعشرة لم يقبل ولا يصح بينته ولا يحسن على المشتري
 الا ان يدعى عليه العلم اما لو قال وبكلي كان اشترا بمائة وعشرة تمت
 بينته على راي ولا يجوز الاحياز من بعض من جملة بيعه ولا يجوز الدال
 فيقوم التاجر والتولية بيع المتاع براس المال ولوياع بمائة ووضعه
 كل عشرة درهم فالحق تسعون ولو كان من كل واحد عشرة والحق تسعون
 الاجزاء من احد عشر جزءا من درهم **الثامن** لا يجوز بيع القرض قبل ظهور
 عام او عامين على راي ولا قبل بدو الصلاح عا ما منقذه مع النسيئة
 على راي ولو فات احد القيرود صح اجماعا وبدو الصلاح في القيل
 للقرية او الصقرة وفي التجر والذبح الاعتقاد ويجوز بيع المدك
 مع غيره سواء كان من نبات او من بستان وبيع الخضار بعد
 ظهورها لفظة ولفظات وكذا الورق وما يقطع كالرطبة ويجوز

ورجى
 على عشرة
 واحذ

استأ

استأ القنلة والشجرة مع التبيين والاطال المعلومة والخصة المشاعة
 ولو ذهب حتى سقط منه بحسبه ولو قال بثلث القرض بأربعة ادين
 المتأخر في ثلثة الارباع ولو قال لا ما يساوي الفاسم لم يطل ولا
 يجوز بيع القرض بالقرض وهي الزاينة ولا يبيع المتسل بالحق وفي الحاقه
 واستثنى عن الاول المألو لو صدرت في الدور والمساكين ويشترط التحيل
 والتماثل من جهة المرض بعد الحفاة لا المتقايين قبل الدق على راي
 ويجوز للرض وبيع الزرع قصيلا وللمساكين تركه بالجرة ويجوز ان يأكل
 مما يثمره من القرض على راي ولا يستحب ويجوز سقي القرض والاصل ولو
 استنع احد الشرايين ربح مصلته المشتري عا لا يريد عن قدر الحاجة
 ويجوز ان يقبل احد الشرايين بحسبه صاحبه شيء معلوم ولو قال لا
 تحت قبل المبدق فاقول قول المشتري وكذا لو قال بثلث بالبرية من العبيد
 او بغيره او بغيره فاقول قول من يقضي النسيئة ولو اختلفا في قدر الحق
 فالقول قول المبيع الا ان يكون المبيع قد هلك وكذا القول قوله في تعجيل
 القرض او تقدير الاصل او في الزيادة والمبيع او عدم اشتراط الرهن فيه على
 الدرك او اقامة كدليل او قال المشتري هذا العيب سابق مع الاحتمال
 ولو قال بثلث هذه الجارية فقال بل هذه تحالفا وسقطا ولو ادعى المبيع

ذلك على شيء لم يلزم على راي ولو اخذت العيب في الثلثة من غير قصر فيه
 قبل القبض او هلك في الثلثة من غير قصر من المبيع والمشتري الرد ولو
 فيه عيب من غير جهة المشتري لم يمنع الرد الا ان يكون بعد القبض في
 ولو ادعى القرض على المشتري في الثلثة فان حلف والا فالتلف منه
 الثلثة ولو اشترى الحامل فالولد للمبيع على راي الامع الشرط فلو سقط
 حينئذ قبل القبض قومت في الحالين واخذ بنسبة التقاوت ويجوز بيع
 البعوض والكل واستأ عا الراس والحمل وبشارك بقيته على راي ولو اضر
 بشرا حيوان بفركه فيه وقع لها ولو اذن له في الوزن مع عنه ولو
 كان منهما ويجوز اشتراط قسمة الربح والانفراد بالخمران وانظر الى
 الملوكة وعاسمتها ولو اقر العبدان بشريته له نفسه من مولا صح على راي
 ويستحب لغير اسم وطعمه الحلاوة والصدقة عنه ويكره وطى من ذلك
 من الزنا وان بر به القرض في الميزان ويجب استبراء الامه مع وطى المالك
 بحسبة او خمسة واربعين يوما وكذا المشتري الا ان يجبر النكاح او يكون
 لامر قادم يبلغ او حاسل او حاض او آيسة ولا يجوز وطى الحامل فلا قبل
 اربعة اشهر وعشرة أشهر ويكره بيع ولدها ويستحب ان يوصى له بشيء
 ويكره التفرقة بين الطفل وامه قبل الفتي على راي وكذا ابن الاخ ولو اقبل

ان البيع احدهما لا يبيعها وادعى المشتري التبيين في مقدم قوله فلو
 يجوز الاعانة ورجع كل عوض لا مال له او مثله او قيمته ولا يثبت بها
 شفعة ولا يبيع بين المبيع والشفيع ولا يسقط اجرة الدال وشرطها
 عدم الزيادة فالحق والنقصان ويطلب مع فقد ويجوز بيع الجميع **البيع**
 النسيئة انما يملك الحري ومن لم يذم من الثلثة ثم يبرى وان سلب
 ومن اقر بالعبدية مع الشرايط قبل ولو رجع لم يقبل وكذا لو اشترى
 عبدا وادعى الحرته وقبل ذلك مع البينة ويمالك موقوف دار
 الحرب لا الاسلام والذمة ويجوز الوطى في حال النسيئة وان ساء
 الكفاد ولا يملك الابوان وان علوا ولا الاولاد وان نزلوا ولا يملك
 الرجل الاحوات والعلمات والحالات وان علون وبنات الاخ
 وبنات الاخت وان نزلن ومثلهن من الرضاة ومع المالك احداهما
 ينعى وينسخ الزوجية يملك احدهما الآخر ولو اشترت زوجة الماد
 له في النكاح بالمر الحضور على سيد قبل النكاح بطل البيع ولا توقفت
 الشيء على دمه وبيع المسلم على الكافر واخذ عنه والصدقة غير النسيئة
 مطلقة على راي فلو اشترى وبدا مال فهو للمبيع ولو شرطه فله المشتري
 ولو كان روبا شرط النسيئة عن الفتي والاصح بطلانها ولو قال اشترى

ولان

١٠٢ ما ظهر استحقاقها اذ عثر الغيبة مع الكفارة والافتقار وقبحه الولد
وقت الولادة مع حريته وتوجد الجارية ونرجع على الجارية بالبيع مع ثمنها
ولودع الزمان ما لا يشترى الله نعمة ويمنها ويمنع فاشترى اياه وحقه
ثم اشترى الولد ونفذ الامر فالاب فوق الابن الامع البينة على
ولوا اشترى جارية سرفت من ارض القطر ذها واخذ الفرس او على الوارث
ومع عدمه قبل شترى ولو اشترى كل من العبدين صاحبه مع الاذن
فالعقد للثاني ومع الثمان البطلان ولودع عبد من الميراث اشترى
عبد في الذمة فذهب احدهما ضمنه وطالب بالشرى ولو وطى الجارية
احد الفريقين وحلت قومت عليه وسقط من الحد والشرى حصته ولو لم
عبد من صفته مات احدهما في السلافة من البايع وله رد الآخر ولومات
المضموم الى الله من البايع ولا رد لها **كتاب** **الزمن**
وما يشعرا وفيه فصول **الاول** **الزمن** افضل من الصدقة عليه
ويجوز اشتراط الزيادة في العين او الصدقة ولو بذل المقرض من غير شرط
جاز ولو شرط ان يدفع اليه بدين لم يرضى له وكل ما يضيظ وصفه وقوله
مع قرحته وكل من مثل شئت في الذمة وغيره قيمته ولو اعطاه من غير
المجنس فلم يساهره ثم اخبر بحسب يوم الاخطاء ولو اقترض درهم

١٠٣ ردها او قيمتها وقت الفرض وبالله الموفقين باليقين فليس المقرض ارجح
العين ولو اقترض من يمين عليه ان يبيع بالدين ولا يبيع بالمال وان راد
ولا جلت الزيادة ويجوز بيع الموقوف باسقاط بيعه ولو مات من عليه
الدين حل ما عليه بخلاف المجبور ومن له على باي ولو اراد من عليه دين
الى سنة سفر يترك فيه اكثر من كين لصاحبه منعه ولا مطالبة بكتيل و
صاحب المدين اذا عاقب وجب على المدين بية القضاء والعزل والوصية
عند الموت ولو عدم المدين وورثته تصدق به عنه ويجوز للمقرض
غنم الخمرات اذا باعها الكافر واذا قسم القرى كان ما في الذم ثم يقض احدها
من نصيبه فهو لها وما يذهب منها ولا يجوز بيع المقرض ثمنه على باي و
يبيع بالخمر وكما كان باقلا لا يبرم لشرى بالقرض الثمن ودين المالك
المادون فيه لا يبرم لمولاه ان استبقاه او باعه او اعطاه على باي ولو مات
أخذ من وكفه ويكون غريم العبد وغريمه في على السواء ولو اذن له في الجارة
فاستلزم ضررا لم يضمنه بيمينه بعد العقد على باي وكذا قولهم باذن
فيهما ولو اذن المولى فاعلمت الجارية على المولى وبيع العبد العتق
ولو اقترض العبد او اشترى بطل فان كانت العين باقية اخذها حيا
والا تبسه ولا يجوز للمالك التصرف ببيع وغيره الا باذن مولاه ولو اذن له

١٠٥ واسلافه معها واشترط الموكلة للغير في العقد يلزم بالعقد يلزم وبطل الموت
دون الوفاة ولا ينقل الميراث اليها لان الميراث لا يورث من غير الشرط ويجوز ان يوضع الرهن
على يمين او عدلين ولا يضمن احدهما رهنه الرهن على آخر والرضع على
مال الكفاة فثبتت على باي وبطل عند دفع الشرطه ورهن المشاع وبطله
الحاكم مع شئخ الشريك والمرفق المقيمة فان له اجره وورثته
فما يعلق وان اختلط بالثمنه ولو لم يعلم المودعة الرهن فهو تركه وان
احق بالرهن وان اعوز شاربته الحماة والموت ولا يضمن المرفق
قيمة الرهن يوم التلف على باي الامع التزبط على باي والقول قوله
في بيع الرهن مطلقا على باي والقيمة وقد رهن الثمن المالك بالقرض
على باي وقول الراهن قد رهن المدين وفي رد العين ويقض العين و
الاجر ان تصرفه وبخاصه لو اتفق والمرفق استبقاه دينه ان حيا
مجرد الوارث مع عدم البينة ولو وطى الرهن رهنه العشر ونصفه
الامع المطاوعة ولو باع وظهر عيب فالرجوع على الراهن اما مع
الاستحقاق فالرجوع عليه وللراهن المنع من تسليمه الى غيره المرفق
وبطل الحاكم المرفق بضمه ورده العدل اليها او المرفق بضمه
ويضمن مع الخلاف ولو باع او ائتمرها سلمه الحاكم ان كان هناك عند

١٠٦ في الشراء انصرف الى الفقد ولو اذن في المصلحة فالقن في ذمة المولى وتوفيت
القرض يبيع على المولى ولا يتعدى لادن المملوك طالما دون **كتاب** **الزمن**
من الجباب وقبول وكفى الاشارة مع العجز ويقض على باي باذن الراهن
فلو بيع ايجز اومات قبل القبض فلا يرضى ولا يشرط استلامه المقرض
الرجوع الرهن ويصح وان كان غصبا او بيعا فاسدا ولم يرد الثمنان
الا بالامقاط ولا يقبل رجوع الراهن من اقرار المقرض ولو ادعى
المواطاة قلة الخلاف ولا يبيع رهن المدين ولا المصلحة ورهن المدين
ابطال له على باي ولا ما لا يملك ويشت على الاجازة ولو بيع مع ملكه
مضيقه ووقف الباقي على الاجازة ولو رهن ذى جوار عند المسلم في ذمة
ذى لم يبيع على باي ولا ما لا يبيع اقباضه ولا الوقت ويصح رهن المسلم
والمخفف عند الكافر اذا وضع على يد مسلم وام الولد والرهن في رهن
الحماة ورهن المدين والمخاف مطلقا على باي ورهن ما يشترط قبل الاجل
مع شرط البيع ولا يطل وهو لا يبرم من جهة الراهن ويشرط في الحق
التبويب وفي الرهن والمرفق العقل وجواز التصرف ولا يبيع الرهن
على ما يبيع استبقاه منه كالاجارة المتعلقة بعين المرفق كخدمته
ويجوز لو لم يطل من ماله واخذ الرهن له مع العبطة او قرض ماله

والأصغر ولو خالف العدل فله الحاكم المخير مع اختلافهما والأرض للرهن
 من زمان من المرفوع ولو خالف أحداهما وقت على الجبارة إذا اذاعوا من
 وللارضين تزويج العبد والجارية وليس له تسليم الأمة إلى الزوج ولا
 بطلان الرهن الجارية بغيرها من الرهن وإن كانت أم ولد وكان الأب
 مؤسرا على راي وفي بيعها مع وجود الولد خلاف ولو أذن الرهن في البيع على
 الرهن ولا يلزم رهنه الفتن ولو أذن الرهن قبل الجعل لم يفسد الرهن
 في الفتن إلا بعد الجعل ولو لم يترك الرهن في البيع لم يفسد الرهن ولو شرط
 أن يكون محظوظا إذا لم يوف في شهر مثلاً لم يفسد على راي ولو تمت في مدة الشهر
 فلا ضمان وعنده ضمن مطلقاً والفرق في تعليق الضمان بفاسد البيع دون
 الرهن فإن عرس أو باق في مدة الشهر لم يلازم إلا إذا كان غير ضمان وإن كان جديراً
 فلا ضمان القطع لكن بعد ضمان التقييد والفرق لاذن في الثاني والأول
 ونماء الرهن لصاحبه ولو كان جديراً لم يفسد الرهن ولو كان منقضاً لم يدخل
 على راي وكذا ما عرفت في الأرض بعد رهنها من التجر وفي الجار الأرض
 على الأرض خلاف ولو باع الرهن فاستخاه المشتري ثم فسخ الرهن لم يفسد
 عدم التبرع بالقاع وهو الذي يفتقن به وجنابة المهرن منقضية
 ولو كانت خطاءه وبيعها إذا أقله مولاه ولو جنى على مولاه ففسخ

ولا

ولا يبطل رهنه أن كان دون النفس وفي الخطاء يفسد الرهن ولو كانت
 الجارية على بركة ففسخ منه في العبد وأصل الخطاء والفرق عدم
 المولى على عبده شيئاً والفرق بين الأجنيب استحقاق المهرن دون الأجنبي
 وفيه نظر ولو جنى أحد المدينين المهرن من عند اثنين ففسخ للمولى
 على مال يملكه ولو كان المحقق عليه طلقاً وفجأة المثلث وأرضه رهن و
 لو كان المهرن كمن لا يكون وكذا في القيمة والأرض لو كان وكذا في الأصل
 فلو قال إرأيت من الأرض لم يفسد على راي عدم تعليق الرهن بدس ورجعه
 الحبس والقيمة ^{بغيره} بعد الاستغفار والزوج وبطلان الرهن المصير لوصا
 خرا ولو ما باع لأحد ملك الأرض ^{الرهن} ولو رهن ثلثه عبداً يدين عليه ما وكذا
 أحدهما نصيبه صارت حقيقته طلقاً إلا أن يجعلها رهناً على كل الذي
 والرهانة مودونة والمرأى أن يثبت ما من الرهن ولو أذن أحدهما
 الألباع والآخر الأثمان فالقول قول الأول على راي ولو اختلف
 في تعيين المهرن تحالفاً وسقطاً والقول قول قاضي الدين في دعاء
 ما عليه الرهن من جملة الدينين وبيع الرهن بالتقديرات ولو عتق
 بيع عتقاً به الحق ولو قال بعد البيع للأذن فيه رجعت في ذن البيع
 قبله وقال المولى بعد القول قوله ولو أذن لغيره في رهن ما له مع وليل

الرجوع بعد الرهن وهل له المطالبة بما فسخا له قبل حلول الدين فيه نظر
 ولو بيع في الرهن يبيع بما يبيع به أن ساوى القيمة أو أكثر والأهمل ولو مات
 أو جنى ملكاً رجع صاحبه على الرهن بالقيمة ولا تعدى الماذون لو عتق للمأ
 قبل الدين وصحته في التحول والتأجيل ولو باع شيئاً وشرط أن يكون في يده
 البائع رهناً قبل بطل وكذا لو شرط البائع تسليمه للمشتري ثم تركه في يده
 رهناً بالفتن ولو أذن ثلث رهنه شيئاً وصلى الرهن أحدهما ثبت رهنه
 سواء كان في يدهما أو يدهما أو يده عدل وللخلاف إذا كان الرهن فإن
 نكل الرهن بغيره الرهن الآخر مع عبثه على راي ولو كان له على غيره حق
 برهن فباعه عليه بغيره بطل الرهن فإن تلف الفتن قبل التسليم عاد الحق
 والرهن وكذا لو قبضه ثم تقابلا ^{المشتري} يفسد ضمان كل ثابت في القيمة
 وأن كان على ميت مستقراً كان كمن المبيع بعد الفتن وانقضاء الحمار
 ونفقة الزوجة الماضية والحاضرة أو غيره كالفتن قبل الانقضاء ومال
 الكفاية على راي أو يؤول إلى الثبوت كمال الجمالة قبل الفعل ويصح ضمان
 اللاعبين المضمنية كالغضب لا الأمانة مع عدم التعدي ولا مالين
 بل يزم ولا يؤول إلى اللزوم ولا النفقة المستقبلية وإن تراجعت الضمان
 وإن داد على راي وأن ضمن ما يقره العبد وإن ضمن المجهول كجميع

ما عرفت

ما عليه على راي ويجوز ولو تعدت الضمان يتم عليهم الحق ويلزمه ما يقوم
 به اليقينة خاصة ولو ضمن ما يشترط به لم يفسد وضمان عبدة الفتن يلزمه
 ما سطره البيع من أصله كالا استحقاق لا ما يحقه المظالم كالأرض الغيب
 وتلف المبيع قبل القبض والتأجيل ولو خرج البعثن مستحقاً فقد أوجب
 رجع على الضامن بالسحق وعلى البائع بالباقي على راي ولو طالب الأرض
 رجع على الضامن والضمان نافذة ولا يبرأ الضامن بأبراء المضمون عنه
 ولا يصح ضمان ما يفسده المشتري البائع وغيره ويصح الضامن بملاذي
 مع إذن المضمون عنه في الضمان ولا اعتبار بأذنه في الأداء ولو دفع شيئاً
 عن الدين رجع بأقلها ولو أذن في الضمان ثم شهد بالقبض قبلت مع الشوط
 وردت لامرأها فإذا سلحت المضمون له رجع الضامن بالأول ولو لم
 يشهد رجع بالآخر ويشترط جواز تصرف الضامن ولو أذن الضمان حال
 الأفاقة فالقول قول المجنون أن عرف منه والأدلة على راي وملاذه
 أو رضاه المضمون له بالأعصار ونسخ لو لم يعلم به ورضاه المضمون له
 ولا يشترط العمل بالمضمون له ولا رضاه المضمون عنه وبيع المهرن الجعل
 وإن كان الدين حالاً ويلزم الجعل والحال وإن كان الدين من أجل الرهن
 ونسخ ضمان المملوك بأذن مولاه ولو أذن له وثبت في ذمته لا يفسد

الآن شرط في القنان بأذن مولاه وكذا لو شرط أن يكون القنان من
مال معين والاولى انه ليس للقنان مطالبته المضمون عنه بخصيصه قبل
مطالبته المضمون له ويخرج ما يضمنه المضمون من الذلت على ربي ويخرج
الخرس بالاشارة وهو كفى الكفاية المحرقة عنها فيه نظر ويشترط في
الحالة رضا المالك والخلع والاعضاء والعلم بالمال وان يكون ابنا
وقوله قبل وله المطالبة للحيل اذ المخرقة وقت الحالة وينفع مع تجرد
العلم بالاصار لامع تجرد ويصح على من ليس للحيل عليه حال او عليه
عالمه على ربي وتخير الحال وتخييل المثل وتراخي الحركات ولو قصي
الحيل بمثل الحال عليه ربح وبدونها الايجوع والقول قول الحال عليه
في الكارة ثبوت المالك في ذمته ويرجع على الحيل والقول قول الحيل لو ادعى
قصد الوكالة بلفظ الحالة بعد الفسخ وقوله ولو قال قصدت الحالة
فاكره القول قول المحتال ولو رد المبيع بالحبس بطلت الحالة بانقضى
على ربي وكذا لو اردت الرزقة المحتالة بالمزول المثل ولو اسأل
الاجنبي ان يثقني على المشتري لم يطل ولو بطل اصل العقد بطلت فيه ولو
لحال القام بين العبد واهله والمشتري حرته لم يتبدل للموالة
ولا يسمع بينهما نعم يسمع بينه العبد او صديق المحتال فيطال الحالة

الا

الآن بدعي انما لغيره انتم والقول قوله ولو ادعى حواله زيد عليه خلف
سقطت الحالة وسقط دينه عن زيد فان صدقة زيد سقطت دينه
وان كذبه فالدين على المدعي عليه ثابت فان رد لزمه دفع الحال به
فان صدقة زيد سقط دينه وان كذبه حرم ثانيا ويعد جرمه
الكفالة لتعلق حق ادعي بالمكفول ولو كفل الراهن عن التسليم صح
للمرئيه ورضا الكفيل والمكفول له ولعيين المكفول فيبطل الوفاق
كفلت احدهما وهذا فان لم ات به فهذا ولو قال ان لم احضره كان خط
كذا لزمه الاحضار دون المال ولو قال على كذا ان لم احضره وجب
المال ولا يصح تعليق الكفالة بشرط ان يكون محله وموخره
معلوم لا يجهول ومع الاطلاق التجبيل وانما يبر الكفيل بالتسليم
التمام او باداء ما عليه او يبر المكفول او تسليمه نفسه فوسله
في حبس ظالم لم يبر انحلاله حبس الحاكم ولو سلمه قبل الحيل لم يجز
ومن اطلق عن يدها ضمن لاحضار الاداء وفي القابل الاول والذيم
ويؤخر الكفيل بعد الحيل بمقدار الذهاب الى المكفول والعهد ويتقضي
الاطلاق التسليم في بلد الكفالة ويحتمل بحسب الشرط ولو اكره الكفيل
بعد ما التحق على المكفول فالقول قوله الآخر ولو ادعى الكفيل ابرا المكفول

في شرط

فان حلت المكفول له سقطت الدعوى وان رد برئ من الكفالة دون الكفول
من المال ويصح كفاية بدين المكاتب لسيلا على ربي دون بدين الصبي
والجنيون باذنهما ويصح باذن وليهما وتراخي الكفالات فلو ابر المكفول
او الكفيل الاول او ما ناسطت الكفالات وكذا حكم كل اصل مع فرعه
ولو كفل اثنان واحد او كفل كل واحد منهما صاحبه صح فلو مات المكفول
او ابر سقطت ولو مات احدهما او ابر لم يسقط عن الآخر ويصح الكفالة
بما يستره عن الحيلة كالدين والوجه والراس ولو كفل من دخليين لم يبر
بتسليمه الى احدهما ولو كفل بجلان لو احد كسني تسليم احدهما على ربي
ويصح الكفالة بالمال والنفس عليه مجتمعا ومتفرقا وبالنفس على اقله
قبول وجعل الكفيل جملة من الطالب او المطلوب او بينهما فطل لا يبر
وفيه نظر **الترابع** الصلح عقد لازم من الطرفين على الاقرار والاكاد
مالم يبر السنة مع علمهما وجه التمهيدنا وعينا ونعطي مدعي الدهين
احدهما ونصف الآخر ومدعي فسخهما المتخلف وكذا لو ادعه درهمين
واخر واحد واضاع واحدا بموئل ونعطي صاحب الذوب الذي قيمته ثلث
ثلاثة اجناس الثمن والذي قيمته عشرة دنيا في اذا اشتبهها وبطل الصلح
لو بان استعجا قدا العوضين ويصح على عيني بها ومنفعة وعلى منفعة

دعوى

ويجوز وان يصلح عن الدوام بالذنا يبر ولا يبر شرط الصلح والخصا
احدا المشركون براس مالهم ولا لآخر الربح والخسران وان يصلح عن ثوب
قيمه درهم بدهمين وان يصلح على سقي ذبوعه او شجرة مما لم يعل على او
ابرا عملا اليه بعد العلم بالمكان الذي يجري به الماء وعلى ترك الشفعة
وان يصلح المنكر دعوى الذاب التي في يده على سبكي سنة وكذا لو صدقه
ولو صدق احد المدعين في دار في يده فصلح عن النصف لبعض
فان كان سبب الدعوى يوجب الشراكة اضر في اذن الآخر ويكون
العوض بينهما والاخص به في الربح ولو كان لا يوجبها لم يشركا
في المصدق به واستدعاء الصلح ليس باقرار ولو ادعى اقراره فصدقه
وصالحه على خدمة صلبه سنة صح سواء استيفاه او باعه او اشتره
في المدة ويجب عليه تسليم الخدمة بعد العتق والاولى ان للعبد الرجوع
باجرة ما بعد الحرية وان مات او المدة انسخ الصلح وفي ثنائها
ما بقي ولو تنازع الزاكي وقاضى اللجام قضى للزاكي على ربي ولو تنازعا
ثوبا في يد احدهما اكثر او عبدا واحدا عليه ثياب فمساواة فيه
ولو تنازعا دابة واحدا عليه حل ففيه **الخامس** بشرط
في لو كان له الايجاب والقبول وان اضر قولنا ونعلا وجوز انهما

في

في

والتحريم ويجوز تعليق التصرف ولا اعتبار بزمانه وهو جازع من
الطرفين ولو لم يقبله المالك لم يترك على ذى طوافي الوكيل بعد العمل
من دون العلم وقع موقعة ولو كان بعد العفو من دونه ضمن ويرجع
على الموكل لا ينفذ عن ذى الوكيل نفسه الى علم الموكل ويطلق الموت والحيث
والاخذاء منهما وانما يرجع على الموكل فيما يمتنع المحرم وموت احد الوكيلين
المشروط اجتماعهما ومع الحيوة لا يصرف احدهما منفردا وكذا لو ^{طلق}
واوتمت على الانفراد مع فعل الموكل متعلق الوكالة وثقله ولو قال
حقى من فلان فمات بطلت ولو قال على لم تبطل ومن عليه دين اذا امر
بشئى به برى عند التسليم وكذا الوكيل براء عنه لو صدق في المأذون
في بيعه واطلاق الوكالة يقتضى البيع بشئ المشاع لا ينفذ البذل والبيع
المبيع والمن في الشراء وشراء التصحيح والمخالفة وقف على الاجارة
وبستعاد العين مع بقاءها او القيمة او المثل مع تلفها ولو انكر المالك
قد انفق بعد بيعه فان وافق المشتري الوكيل على الفسخ ونفذ المتبعة
في يد المشتري يتسلم الوكيل جميع البائع على انهما شاء ويرجع الوكيل على
المشتري لو رجع عليه الا ان كان غشيه وما اغترمه وليس لو كان لبيع خاص
ضمن الفسخ ويحل الرد بالغييب وليس لو كان الحكومة قبض المالك لا يمكن

و يجوز

ويجوز للمالك التوكيل واللقن ان يتوكيل في شراء نفسه وان كان فيما عدا ذلك
كالطلاق وكذا المحرم عليه والمأذون في التجارة ان يتوكيل فيما يقتضى العادة
بالتوكيل فيه ولو لم يقبله المالك لم يترك على ذى طوافي الوكيل بعد العمل
من دون العلم وقع موقعة ولو كان بعد العفو من دونه ضمن ويرجع
على الموكل لا ينفذ عن ذى الوكيل نفسه الى علم الموكل ويطلق الموت والحيث
والاخذاء منهما وانما يرجع على الموكل فيما يمتنع المحرم وموت احد الوكيلين
المشروط اجتماعهما ومع الحيوة لا يصرف احدهما منفردا وكذا لو ^{طلق}
واوتمت على الانفراد مع فعل الموكل متعلق الوكالة وثقله ولو قال
حقى من فلان فمات بطلت ولو قال على لم تبطل ومن عليه دين اذا امر
بشئى به برى عند التسليم وكذا الوكيل براء عنه لو صدق في المأذون
في بيعه واطلاق الوكالة يقتضى البيع بشئ المشاع لا ينفذ البذل والبيع
المبيع والمن في الشراء وشراء التصحيح والمخالفة وقف على الاجارة
وبستعاد العين مع بقاءها او القيمة او المثل مع تلفها ولو انكر المالك
قد انفق بعد بيعه فان وافق المشتري الوكيل على الفسخ ونفذ المتبعة
في يد المشتري يتسلم الوكيل جميع البائع على انهما شاء ويرجع الوكيل على
المشتري لو رجع عليه الا ان كان غشيه وما اغترمه وليس لو كان لبيع خاص
ضمن الفسخ ويحل الرد بالغييب وليس لو كان الحكومة قبض المالك لا يمكن

و يجوز

والا استوفى الوكيل اذى ويرجع الباقي على الموكل او دفعه ولو ذكر
انكر او كان بطل الشراء بالنسبة اليه لم يقع عن احدهما وكل ما اخبر فيه
للشاع في ما شره كالبيع صح التوكيل فيه بخلاف ما قصد به الماشرة كالصق
ولا ثبت الوكالة الا بشأ حديثي اقتضا على عقد واحد ولو شهد في اثنين
ايضا ما اوبى اربين كالعربية والجمية او احدهما باعط الوكالة والاخر لفظ
الاستباقة لم يقبل ولو شهد بالافرانة الكل قبلت وبغض الحكم بعبده
ولو صدق الغريم الوكيل او الموكل غائب فلو كان المدين عينا لم يورث بالتسليم
ومعه لو انكر المالك الوكالة وثقلت يرجع على انهما شاء ولا يرجع احدا
على الآخر ولو كان دينه لم يورث بالتسليم على اشكال الا ان الرجوع يمتنع
بالغريم ويرجع هو على الوكيل مع البقاء والتلف بالقرض ولا يضمن لو تلف
بغير قرض ولو كان له لم يوجه عليه مجرم ولا يضمن الوكيل الا مع القرض
ولا يضمن وكالته ولو طالبه فامر التسليم مع الكفارة ضمن ولا يضمن مع عدم
احدهما وقيل كل من في يده ما له الامتناع من التسليم حتى يشهد صاحبه
بالقبض والقول قول منكر الوكالة وقول الوكيل في القرض والتلف
ومطالبة الموكل بدعوى الامتناع له او للموكل بقول الموكل في دفع المال
اليه بخلاف ذلك الطعن في الاتفاق وفي التصرف على اذى وفي قد

ثمن

ثمن المبيع ولو رخصه فانكر الوكالة فالعقد باطل باعها وبطلت مع صدق
الوكيل وجوبا وبذبح نصف المهر وللبيع ان يطالب بالثمن المشتري
الوكيل ان جعل الوكالة والموكل ان عليها وان اذى الغريم على الوكيل او
الاجراء فلا يضمن الا ان يلقى العلم ولو شهد ولد الموكل بالبرن لم يثبت ^{بعض}
الوكيل مع عدم البينة قتلت فخره الوكيل وذى العمل وعلم الوكيل وشهد
ابناء قبل فلو اقر الوكيل ببعض الدين من الغريم وصدقه وانكر الوكيل قبل القبول
قوله ولو اقر الوكيل ببعض ثمن المبيع المأمورة وبشليمه ويقضي ثمنه
ثم تلف وصدقه المشتري فالقول قول الوكيل لانه العادم حيث سلم ولم يات
الثمن ولو ظهر به عيب رده على الموكل على اذى ويجوز ان يأذن الوكيل في
بيع ماله من نفسه ولا يضمن الوكيل الا بداع اذا لم يشهد وكذا وقضاء
الدين على اذى ويجوز ان يوكّل بكل قليل وكثير على اذى وبشليم الوكيل على
المصلحة ولو وكّله في شراء عبد افقر له وصفته ومع الاطلاق صح على ا
وفي صحة التوكيل في الاقرار اشكال بناء من ان الاقرار اخبار واجبار
الرجل عن غيره لا يثبت الا بشهادة وهي مقيدة هنا وعلى التقديرين يلحق
التوكيل في الاقرار اقرارا ولو اعطاه مالا لم يشتري به شيئا فصره في غيره صار
قرضا وبطلت وكالته ولو عزل من ماله مساهمة واشترى المأمور وقع

ثمن

118 انشأه دون الموكل وقبل الا حوط ان لا يجوز وكالة الواحد في القاصدين
ولو وكله في شرا عبيدا فاشترى فضغته نصف الثمن لم يبع وكذا لو اشترى
بالثمن صفتين ولو وكله في شراء عبيد جمع صفته وصفتهين الا ان
يعتق الواحدة ولو وكله في شراء طعام قبل انصرف الى المحطة دون الشراء
للعادة ولو وكله في شراء خنزير انصرف الى غالب البلد **التاسعة** في بيع
على المجلس ثبوت الدين عند الحاكم وجوبها وانما هو اربابها المحل وقصور
ماله عنها ولو صرف بده كان باطلا ولو اقرب دين سابق شارك صاحبه
ولو اقرب دين لم تدفع اليه على رضى وله التزام مع الخيار وفضحه ولو اقرب
بعد الخيار واشترى في الذمة او اقرب لاحق او اقرب لم يذكر السبب فلا شبهة
وثبت في الذمة ويشارك من ائلف ماله بعد الخيار ولو اقرب جمع وانفق
عليه من بيت المال لا من ماله ومن وجده منهم عين ماله فلا اخذها ولو لم يكن
سواها بخلاف الميت فانه لا يخذلها الا مع الوفاة وله الضرب مع الباقي وقبل
الخيار على الفور ولو وجد بعد بعض المبيع سلبا اخذ بصفته من الثمن ومن
بالباقي ولو كان معيبا استحق ارشده وضرب ارشده ولو كان من قبله تعد
او من قبل المشتري بخلافه بالثمن وتركه ولو قبض بعض ثمن المبيع خفي
بين الضرب بالباقي واخذها فبالاختلف من العين وانما الفصل المشعري

ادكان

ولو كان متصلا لم يكن له اخذ العين ولو افسس من المشتري شقصا اخذ
الشصع وضرب الباقي في الثمن مع الغرماء ولو لم يفسس اخذ افسس الشصع
ان بذل الغرماء ولو باع الاصل واستأجرها بالافلاس بعد ان لم يكن له
قلعه ولا مع ارشده على ملكه بعد صفته ومع امتناعه باع الثمن منفردة ولا
يجلحق صاحب العين بالخطأ بالمساوي والاراضي والضمانات التي لا يجرى
عن وجوب الضرب المشتري سلبا بالثمن او ببقية المبيع ويتعلق حق الغرماء بالثمن
ولا يعين عليه اخذها في المصد ولو كان له دار غلة او دار غلة او دار
وجبان توابعها للغير ليس للغرماء ان يتلفوا مع شاهد النفس بخلافه
على رضى ويجب الانتظار مع الاعسار ولا يجب موافقة ولا استعماله ولا
بيع دارها التي يسكنها ولا خادمه وتقدم مؤنته وموئنتها الى يوم
كفته ويسقط احصاء كل مبلغ سفته وحضور الغرماء للزاد والبدل
بيع الحق لثقة والتحويل على ثمن جزئ فقيده المفسر والغرماء وعلى المفسر
اجرة الدلائل من ماله ولو لم يرضى بتم تقصت القسمة ونقسم على الحال ومن
الموكل والمحلي عليه اخذ الباقي من الغرماء وطلب مولاه الا فكاك
قلغماء المنة ولو ما مل مع الغرماء بتم الحكم او باع ولا يحمل جسه بتم
ولا يثبت اعساره مع الانكار الا بالبدل الا اذا لم يكن له مال ظاهر

مع اعساره عن الشقة فان بذلت عنه فلا تغير على قوله وكذا ان عليه من
لا يجرى صاحبه ببقية ثمنه **كتاب الاجارة** او بالوديعه و
لو ائتمها وفيه فصول **الاول** ينتم الاجارة الى الاجابات والتحويل
وجوز تصرف المتعاقدين وعلمهما بالوصفين وتعيين اصل الاجارة ان
اشترط وكذا في التحويل ومالك المنفعة وباحثها والقدرة على تسليمها ولو كان
بتمك ولو في الاجارة لم يبع وكذا الوفاق بتمك سكتها سنة وفي لامة
من الثمنين ولا يبطل بالبيع ولا بالهدم متى كان ارتفاع كسائر الاجل
للمرء فله او بمرض او ابنت لبيع غلته تسرق ولا بالموت على رضى
وبع اجارة كل من مملوكة بتمك بتمك مع بقائه والمشاغ والارض يعمل
مسجد والذبا تم والدناير والمروق والتمرة على قتل والكلب التسيد وخط
الماشية والخروج ولو استأجر للاحتطاب او الاحتشاش او الاصطياد
هبة صح ويمك المستأجر ما يحصل فيها ولو استأجر للاصطياد في موضعين
لم يبع ولو استأجر المسلم ارض الحرق المملوكة تم تقصت لم يبطل الاجارة
مع ملك المسلمين ولو استأجر لقلع الضرين تقصت مائة يمكن فيها
اقله ولا يثبت الاجرة بخلاف مالو ذال الا بمقتب العقد ولا يضرل

119 ولا كان اصلا لا يصح حيث يابمين ومع القسمة يجب اطلاقه ويؤلف
بالاداء والصرف للبحر الامع البلوغ والشد وعلم الاول بالاثبات
والثاني بلوغ خمس عشرة سنة في الذكر وتسع الاثني والخمسة المشكوك في
التي منهما او من الذكر والمخير من الاخر او الاول او خمس عشرة والخم
وللمحل لا لثان وثبت رضاء التجار بتم اذ تم المستندة الاختيار والواجب
قبل البلوغ على رضى ورضاء النساء بهما والتمية الذي يصر ماله في غير
غرض صحيح يجر عليه فيه ويجوز له التباية في البيع والشراء ولا يثبت
المحج عليه وعلى المجلس الاتي الحكم الحاكم والولاية في مالها الحكم لآخر ولا ادب
الحقة ولا على الطفل والجنون فان لم يكونا فالجنون فان لم يكن فالحاكم والتمية
ان تج طوعا ان قد على الكتاب واستوت تقصته ولو لم يصر مع عدمه ان
تحلله وفي الواجب مطلقا ولو اذن لها الوفاق في الكساح او باع فاجاز بيعه
لو كان من غير اذن صح العقد مع الحاجة فان زاد عن مالمثل يبطل لزانة ولا
يرول جمع الاتي الحكم الحاكم ولو اشترى فالبيع باطل باخذ صاحبه وان ائلف
بعد قبض ما دون فيه كان نافعا وان ذال جرة ولو ائلف الوديعة لم
يضمن على رضى ويعقد بعينه وكيفية الصوم ويجوز صوته عن القصاص
لا الذية ولا يصر ببع الصبي قبل بلوغه وقبل المرأة المطالبة ببيع الكحل

به لا يبيده لم يضمن ولا يضمن الخلاح والمكاري من غير قيريط ولو اسند المخلوط
المادون فيها لم يضمن الموقوف عليه ولو اوصق اشيع به ولا يضمن الاجير مع
هلاكه لو تسببه ليعمل به صغيرا وكبارا ويتضمن المستاجر الدابة ويعملها او
يضمن مع العدم ولو سار عليها زيادة ضمن ولا يضمن صاحب الحمام مع
عدم الوديعة والحفظ ولو استاجر محمدا ورجلا اذ يد وكان المعبر المستاجر
لزمه اجرة الزيادة وصيانة الدابة وان كان المور فلا اجرة ولا ضمان
وان كان اجنيا فزعمه الاجرة ويكفي العلم بالمشاهدة للاجرة فيما كان و
يوزن من دونها على راي وتملك بالعقد وكذا المنفعة ومع الاطلاق
قفل والمور الضم والمطالبة بالمعرض مع سبق الغيب في المضمونة
والزاد او الارش في الغيبة ولو اجد الغيب في العين المستأجرة الضم
الرضا بالجميع ولو منعه المور سقطت الاجرة قبل وبطلت بالتفاوت
ولو منعه النظام قبل القبض فله الضم ولو كان بعد فلا ضم ومع الانهزام
بضم المستاجر ويرجع بنسبة المخلوق ولا يبطل الاجارة بمقتضى العبد قبل ولا
يرجع على ماله بجرة زمان الضيق ولو بلغ الضيق في اثناء مدة ايجانه فخرج او

لم يلزم فان اعطاه فهو لولا ولو استاجر للسكن لاجران المخلوع وكذا
كل يجرم ويجوز اشتراط الخيار وان يجر ما استأجره أكثر وأقل على راي ولو شرط
سقوط الاجرة ان لا يعمل الملتاح في المعين في الوقت المشروط بطلت وله
اجرة المثل وكذا كل موضع يستوفى المنفعة ويبطل الاجارة ولو شرط سقوط
الخصن لزم ولو استاجر كل شيء بكذا بطلت على راي ولو قال ان خطه كذا
او اليوم فقدم وكذا اوقعه فذهبا من صنع على راي وبسحق الاجير
الاجرة باعل وقيل ان كان في ملكه اقمرك التسلية ولو اسقطها بطلت
صحيح بخلاف المنفعة المعينة ويكره استعماله قبل المشاطة ولو لم يامن
الاجير المستاجر فرض الاجرة عند دفعه من ضمان الاجير والمستاجر
ان يجر الامع المقتضى فيمنح وليجازه المبرع موقوفة ولو شرط المنفعة
بالعمل والوقت بطلت على راي ولو استاجر في شهر مطلق بطلت ويضم في شهر
مدين مستاجر على راي ولو استاجر مدة معينة لم يجره العمل بجره الزيادة
بخلاف ما لو استاجر للعمل مطلقا ولا يشترط استيفاء المنفعة ^{لكن}
مع التمكن وبسحق الاجرة وان لم يتفق ولمرة المثل ان كانت فاسدة مع
الانتفاع ولو تلف العين قبل انقضاء بعض مدة الانتفاع بطلت وكذا لو

ولو امن الاجير المستاجر بوجه الاجرة
بشرطه

الاستيعار له فله اجرة المثل وان لم يكن وكان العمل ماله اجرة عادة فله
ايضا والاعمال وبشرط العلم بالدابة والمحول كالا ووزنا ومشاهدة في
مكتوف او لا وجنس الغطاء ونحوه فلو زاد المحول ومع فناءه قبل العمل
حل بدله ومشاهدة المولاب اذا استأجره ^{لكن} في الارض المكوفة
والمسكونة وتعين وقت الشتر وسعة البئر وفلا تروها وارضها
ومشاهدة المرفق دون موضع الرضاع ولو مات الصبي او المرفق
بطلت دون موت الاب على راي ويجوز ان يستاجر زوجة لرضاع
ولده وان تبرع بها ^{او يبيع} ولغيره باذنه وليس للمستاجر مع زوجها
من ولها فلوارضته بلين شاء او غيرها فلا اجرة لها ولا يجره مولا لذاته
ما يحتاج في اوكوب اليه وما توقفت عليه المنفعة مع المجر كالمخلوط
المداها لكل على المستاجر لا الكمال ويدخل الما تخرج لاجرة الدارة ولو اجمد
اليوم لم يلزم للاجرا زائده ولو خفي بعض المشروط فله حصه من الاجرة
في اجرة المثل على راي ولا يجبي قسيت الاجرة على جمل المدة والموت قبل
المالك في عدم الاجارة وفي المستاجر في رده وفي اداء الاذن في
قطع الترتيب قسما لو ادى على المستاجر خطه وليس للمطال فقهه اذ المالك

قباء وقيل بين كونه مقطوعا قباه وتيسا والاول اولى سواء سلف على
التقوى او على الاثبات وقول المستاجر قدرا لاجرة على راي وفي الهالك
وقد رفته والتعريف ^{لكن} بشرط في المرافعة والمساواة الايمان
والقبول وجواز التصرف لها واشراكها في غيرها لقاعدة وشاهاهين
المدة وان يكون الارض مما ينفع بها في المرافعة بان يكون لها مالان
زارع او استأجرها للمرافعة والا فلا بشرط وان انقطع في اثنائها
فلا يزارع الحبار وعليه اجرة ما سلف بالتقسيط بالنسبة الى اجرة
المثل ويرجع بما قبل المختلف فان وجد قبل الضم فلا ضم كالغيب
اذا مال قبل الرد في البيع وكذا لو غرت بغير خيانة احد بحيث لا يمكن
ردهما وبها لزمان لا ينصفان الا بالتقاييل ولا بطلان بالموت ولو
شرط احدهما الانفراد بشيء والمشاركة في المختلف بطلت ولو شرط الخروج
اليوم قسما صح على راي والا كانت عليها انتفا عليه ويكره اشتراط
الذهب وغيره ولو ذكر للمزج من غير ملة او عتبت بشرط في العقد
ناخبا لزرع ان يجردها بطلت ولو مضت المدة والزرع باق
فلا مال الا لاله ولو تركه فله اجرة المثل ويكره اجارة الارض

للزراعة يتم ما يحصل منها والاولى البطلان وان نوحها بالاكتر
من فخر حذق ولو عين المزدوج لزم والاسماع مطلقا ولو استاجر
للزراعة ما لا يتصور عنه الماء بطلت وكذا ان كان يتصور على اليد
ولو استاجر للمزمار ما يتصور عليه الماء بطلت الا ان كان مع الارش
على راي ويصح في المزارعة ان يكون من احدها الارض ومن الآخر
البذر والعوامل والعمل وكذا ان كان من احدها العمل والارض والبذر
من الآخر ولو اختلفا في المدة فالقول قول من كان من العمل والارض والبذر
في الحصة فالقول قول صاحب البذر ومع تعارض البين فالقول
قول العامل ولو قال الزارع أعزبت وادعى الحق حصة فالقول قول
صاحب الارض وله اجرة المثل وعليه النقيض وفي ادعاء الغصب
له الارادة وادش الارض والشوكة وللزارع المشاركة وان يزارع غيره
الاعم شرط الاقتصاد وخارج الارض وموئنتها على رايها الا مع الشرط
واكوكه على واحد منهما ان يبلغ نصيبه النصاب على راي ويجوز
الحرق ولو قبل المزارع استقر بشرط السلامة من الآفات السارية
والا نصيبه على راي ويجوز المساقاة قبل الظهور وبعده ان يبي للعقل
فائدة في زيادة الثمن وانما يساقى على اصل ثابت له ثمه يتبع عما في

دعوى

وذلك القائه بالظهور ويجب على العامل كل ما يستلزمه القائل بالاكتر
السقي والحرق والحبال والكس على راي الا ان بشرط العمل البطلان
الجميع مجالا لبعض ولو شرط ان يعمل معه المالك جاز ذلك بشرط عمله
له وقبل بشرط ان يعمل معه المالك لم يجز وكبره ان بشرط على العامل ذهب
او حصة وبشرط بشرط السلامة وعلى المالك عمل الجدار وما يستحق به
خارج الارض الا مع الشرط قبل ولا يجوز للعامل بيع اشترا حصة من
الثمن اشتراط بعض الاصل ولو شرط احدها الا بزيادة الثمن او شرط مقيما
وما زاد بينهما او ما فضل عنه فلا يجز بطلت وكذا في المزارعة ويجوز ان يقال
في الحصة بين الارواح ولو عين حصة العامل وسكت صح خلاف العكس وكذا
موضع يند فيه المساقاة للعامل الاجرة وكذا المزارعة الا ان يكون
البذر من العامل فله الزرع وعليه اجرة الارض ويجوز ان يساقى على
بشرط ان يساقى على راي وان يختلف حصة العامل من الشريك بعد عمله
بصحب كل منهما ولو هرب العامل وبذل عنه العمل واخذوا الاصل صاحب
العرض المضاع او الا شهادا بالرجوع عليه بما يستاجر عنه والقول قول
العامل في الحياطة والاملاط والتعريض ومع ثبوتهما فالمالك رفع يده
عن حصته وان استاجر لخطوط المالك والقول قول المالك في الحصة

يضع الحق ولا يصح فيها التأجيل وليس لاحد من المطالبين بحصته من رأس المال
المشترى بل ضمان الاخرين وكذا ليس له المطالبة بما لا نصيبه ولو قال
احدها اخذ الزرع والحرثان والتقدير انصبيه وأخذ الآخر من ماله واصطلى عليه
جاز والشريك اامين فالقول قوله في التلف والتعريض والحياطة وبطلان الجزم
والقول قول المشتري واختصاص الشراء واشراكه ولو باع احدها سلعة وقد
اخذ المشتري واعطاء الثمن بغير حصة وقيل شهادة على الآخر وكذا
المصدق البايع فاعطاء الثمن للآخر لم يبرأ من الحصة ولو دفع اليه ثمن
داية وداوية فلا شركة والحاصل للثمن وعليه اجرة ما وفيه قسم حاصل المال
وكون لكل منهم على كل واحد من البايعين ثلث اجرة ماله وبسقط الثلث
ولو باع عشرين مشاعين لم يصح قبل ولا بيع لو كانا عشرين واختلصت
قيمتهما واذا استوفى احد الشركاء بعض الثمن شاركه البايعون على راي القيمة
ليست ببيع ولا يصح الا مع الاتفاق والشركة وكل بالصور في حصته يجبر
المستع عليها وما فيه ضرر لا يجوز قسمته وان التقوا ولا يجبر المستع
لو تضمنت ودلا ولا يصح قيمة الوقت ويصح قيمته مع غيره ولا قيمة
ولو اقتسموا وقص احد انصبيه شاركه الآخر ولو اذن احد الشريكين للآخر
في العمل على ان يكون الرجح بينهما بالسوية قبل يكون بضاعة لآخر ولا فرق

وللعامل اجرة على المساقى ان بان الاستحقاق ولو اقتسم الثمن وتليت
رجع المالك على الغاصب ورجع هو على العامل بالحصة ورجع العامل
عليه بالاجرة وله الرجوع عليهما ولا ينقص الرجوع بالمعامل الا مع العلم
وليس للعامل ان يساقى غيره ولو دفع أرضا لغيره على الشركة فالعزم
لصاحبه ولصاحب الارض الثلث والاجرة وعليه الارش ويجوز ان
اشترى من يبيع بها باكثر من ثمنها وان يراعى مخرج على راي **الثالث**
ثبتت الشركة بالتمتع بالمال بين الرافع للثبوتة وانما يحصل للثبوت
بالادش او احد العقود الدائمة وكبره شركة السلم الكافر ولا يصح بالاحمال
ولا بالوجوه ولا المشافضة وتبين اجرة عليهما عليها ان لم يعمل والا
انقر كل منهما اجرة ولو اشترى لغيره وله اخذ ثمنه ولا ان يثبته ويختص
كل واحد بما حاز ولو اشترى شجرة تحققت الشركة قبل ولا ينقص الحق
تملك المباح المذنبه ومع الشاوي في المالكين يتساويان في الرجح والحشر
ومع تناوئهما يتفاوتان وهما يعكس مع الشرط خلافه الا اذا كان
الفاضل للعامل منهما ولا يجوز التصرف لاحدهما الا مع اذن ويجوز
الرجوع ويقتصر على المادون فيه ويضمن مع التقدي وهي جارية من
الظهورين ولو فتح احدهما انقضت بمعنى عدم المقتضى ويجوز للمالك ان

صح

ولو اشرك صاحب الارض والبذر والعدان والعمل على التساوي
الربح فهي باطلة والتمتع للمصاحب البذر وعليه اجرة الباقين ولو اشرك
المضاد الله على المشاركة في القيد فعليه الاجرة وله القيد واذا اشرك
احدا شريكين على خيانة لم يفعلها المصاحب اجرة جارية من الطرفين
ان كان المال عرض ويكره مضاربة الكفار ولا يصح فيها التأجيل لكن
بعض ان تقول ان المصنف سنة فلا تشتر وتطل موت اهما كان ولا
يتعدى المادون سواء كان في تعيين البائع والمشتري او المتاع او السهم
او غير ذلك فيضمن لو تعدى ولو بيع تحت شرط ولو شرط ان
يشترى اصلا ينزكان في غائه قبل بطلت وشرطها ان يكون بالاحيان من
الاتمان السلومة المقدار المينة ولو مضاربة باسد المالكين او بالدين قبل
قبضه او قال مع هذه السلعة فاذا انقض عنها فهو قرض بطلت وصح
بالمشاع وعلى العامل ان يعل فلا يستاجر له فعليه الاجرة الا ان يكون قما
جرت العادة بالاستحباب فيه وله الاستحباب فيه ولو يترج به فلا يجر
له ويتحقق اشتراك كان نفقته من المأكول والمشروب والملبوس و
المركب من اصل المال على راي ولو كان معه مال له قسط المونة ولو اراد
المالك في السهم نفقته عوده من ماله وله ابتهاج المغيب والرد به

واخذ

واخذ الارض مع العينة فوصلته المالك تقدم قول من اخذ معه واخذ
البيع بصرفه الى ثمن المثل فذا بعد البذر ويقع على الاجارة مع الخالصة
واطلاق الشراء بالعين فلو اشترى في الذمة ولم يذكر المالك فمضاه
وان ذكره اضمطرط الاجارة والمضارب امين لا يضمن الا بالمتعدي
او القدي ولو مزج بماله والربح الامتياز من غير ان ضمن لانه لا يملك
اذ لا يمكن رده بعينه وقبل قوله في المثل والمضاربة وقوله المالك
اختصاص المشتري واشترائه دون الرد والتصيب ولو ادعى الغلط
في قوله كسيت كذا لم يقبل بخلاف شرط ولو اشرك بمزج او خلط بغيره
بقدر ان ضمن ولو مضاربة بالمضارب في يد راي القمان بالرفع الى
البائع ولو اقر الوارث العامل بعد الشراء لم يصح ويكره الحصة بالشرط
على راي ولا يضمن شيئا بينهما وينسب لشرط احدهما المدين بغيره
الحصة او عين حصة المالك وسكت ولو عكس صح وتوفى على النصف
او بينا فهو نصف ولو قال على ان لك ربع الف من المشتريين ولو
ربح الاخرى صح ولو كان من المنفعة لم يملك ولو قال على ان لك الثلث
وثلث ما يربح صح ولو شرط لفلان المالك حصة صح وان لم يعمل ولو شرط
لاجنبي صح بشرط العمل ولو شرط لفلان المالك النصف وتفاضل مع متساو

بعد الفجأة احتسب الثاقل من الربح فلو كان مائة وخمسة عشرة واخذ
المالك عشرة ثم ربح فراس المالك تسعة وثلاثون الا تسام قبل وكذا لو كان
قبل الخسارة ولو نقص الربح فطلب احدهما العينة لم يجز للمالك فان اقتضا
ويبقى اس المال مع العامل فخرصة اقل الامرين ولا يجوز ان يشترى المالك
من العامل ولا يأخذ منه بالنسبة ولا ان يشترى العامل اجرة بطلها
الاعم الاذن على راي ولو مات وفي يد مضاربة وبطلت فهي مولى
وان جعل تعيينه في التوبة ويصح مضاربة المريض ويكون عليها
شرطة الربح من صلب ماله ولو اوصى بالمضاربة بركته او ببعضها
على ان الربح نصفان بين العامل والورثة صح على راي ويصح للولي دفع
مالا لطفل مضاربة مع الخط ولا ضمان عليه على راي ولو صدق احد
العاملين بالنصف المالك في ان داس المال ثلثا الحاصل فصحت ادعاء
الاخر فلذلك بعد عينه التسدس والمصدق ثلث التسدس وبيع
المال المضروب لربة على راي الربح الربعية اماه بحسب حفظها
ولا يضمن وان شرط عليه القمان الاعم المتعدي ويجوز الحلف عند
مطالبة غير المسحق ويؤتى على ما لمع رايه منه بالعين ضمن فلا
يجب تحمل الضرر الكثير وفي جازم من الطرفين وتبطل بالموت والجنون

ما لم يقبل بطل ولو دفع اليه قرضا وشرط ان يأخذ بضاعة صح وعملك
العامل المحصة بالظهور ولو اشترى ابا المالك باذنه العتق وللعامل الاجرة
وقبل قد استحسنه من الربح وان كان غير اذنه بالعين بطل وفي الذمة صح
للعامل الا ان يذكر المالك ولو اشترى زوج المالك بغير اذنها بطل و
بذنها بطل الكاح ولو اشترى اياه العتق نصيبه من الربح فيه ويسمى
العتق في الباقي ولو فتح المالك صح وعليه اجرة العامل المروقة الفصح
ولو كان به عروض لم يكن له البيع ولا يجيب على العامل انضاض المال اذا طلبه
المالك ولو كان سلفا فعليه تحصيله ولو مات المالك وهو عرض فله
بيع الا ان يمنعه الوارث على راي ولو وقعت فاسدة ظلم عامل الاجرة
وان لم يربح المالك ولو عامل العامل آخر بالاذن وشرط الربح بين المالك
والاخر صح ولا يصح لنفسه ولو كان بدون الاذن بطل والربح على الشرط
وعلى الاول اجرة الثاني على راي ولو ادعى المالك الفراض فاكتر ضمن اذا قام
البينة ولا يثبت قوله في التفتيح وكذا كل امين انكر مع قيام البينة
فان احاب بعدم الاستحقاق فلا ضمان ولو تلف الثمن بعد انقضاء
فان كان بالعين استعاد البائع سلته ولا ضمان على العامل الا بالشرط
ولو كان في الذمة فالبيع له وعليه الثمن على راي ولو تلف بعض المال

مجن

منهما بالخط يختلف والمتاع على العادة ويجب على المذابة وغلبتها ويضمن
بالاختلاف ولو لم يضر ولا يضمن لو اضر بالترك وان حرم ولو عين موضع الخط
اقتصر ويضمن لو نقل المانع خوف التلف او الى امره ولو قال لا تسلمها
من هذا ضمن به المانع خوف تلفها فيه ولو قال وان تلفت ولو اضره بوضع
الخاتم في الخصر فوضعه في البصر او بوضع الوديعة في كفة فوضعا في
جيبه لم يضمن بخلاف العكس فهما ولو اضره بوضعه في كفة فوضعا في جيبه
او في يده ضمن على راي ولا يضمن ودبعة غير المكلف ويضمن المستودع
وان رد اليه ولا يضمن لو استودع فاحمل ويجب على المستودع الاشهاد
عند الوفاة واستحق العمد بالعادة والرد عند المطالبة الا ان يكون
غاصبا فيرد على صاحبه ومع الجهل جاز ان يصدق بعد تعريف سنة
او تكلمها ويضمن على راي ولو من جهتها الغاصب ولم يضمن من تخلف ردت
اليه ولو اودع المستودع من غير اذن او ضرورة او ساق بها كذا ذلك او
تصرف فيها لنفسه او طرعا في غير جرد او رتبته فشر القرب المتصرف اليه
او اخر تركها في الخبز او سلمها الى زوجته فخرزها او منع من اذنه مع القدرة
او جرد وشهد عليه او اعترف بجره او غلبها بما له او فسخ حتم الكيس
او منح الكيسين المردعين او حل المذابة او نقل المشروط او ساد في

ما علة

ما غلقه المودع واخذ البعض او سلم الى الحاكم او اشته مع علم المودع
او اقر الشقة مع وجود الحكم والحاجة الى التسليم او دفعها مع ارضا لتسليم
علم خوف المساومة او سلمها الى بعض الوراث من ولو اعد الوديعة
الى الخبز بعد انجازها لم يبرأ الا في الذابة المستقيم الضرورة وفي لو وجد
الاستيجان او اذناه من القبان ولو دفعها الى غير المالك فخر على راي
او طرحت عليه ولم تستودع او اكره على قبضتها واهل فيها او ساد بها مع حق
تلفها اذا اقامها او نوى التصرف ولم يفعل او اودعها ثقة مع خوف
تلفها او علم الحاكم او اقر من يريد اخذها خلا من خوف على راي فلا ضمان
ولو كانت الوديعة في جرد المستودع فاحذر بعضها ^{مستقيمة} خاصة وكذا
ان اعاده ومنزبه وان اعاد بدله ويضمن لا يبرئ ضمن الجميع ولو انكر
الوديعة او اذنه على التلف او الرد او القيمة مع التفرط على راي فانقول قوله
مع تحته ولو دفعها الى غيره واذن لادن ضمن ولو صدقة لا يضمن برأيه
الاشهاد على التسليم ولو انكر الوديعة فقامت البينة فادى التلف قبل
الانكار ستمت ببنته على راي ولو اذعها اثنان وصدق احدهما او كذبا
فيل وان كفى العلم اقرت في يده الى ان ثبت المالك ولو اذع عليه العلم
فعليه البعير ولو مات المستودع وعلت الوديعة جهلت حينها قيل

يضمن من الاصل ولو اضره بالادخار فكلر الثالث ولا يضمن عليه جلفا له
والشهادة امانة لا يضمنها المستعير لان يكون ذميا الوقعة او
بشرط ان يكون المعبر المالك او يستعير الصيد وهو محرم او يخطو القوس
قوله في القيمة يوم التلف على راي والتفرط ولو جرد الاعارة بطل الاستيعار
وبشرط ان يكون المعبر المالك المستعير الا ان ياذن الوفي ^{المصلحة} فله التعديل
وحجة الانتفاع مع بقاء العين ولو استعار من الغاصب مع العلم وطفه
في يده وبيع عليه لم يبرح على الغاصب ولو رجع على الغاصب يبرح
عليه ولو كان لامعه ضمن الغاصب خاصة وبشرط المستعير على الماد
والا يضمن على العادة ولو خالف المادون ضمن وعليه اجرة المثل ان كان
تما استباحه ولو اذن له في الغرس والزرع قبله البيع مع الارض وله
بيع على المعبر وغيره ولو جعلت الوقع تحت فليت كان للمالك فله ولا
ارش ولو اعاده للذئب لم يكن له قلع الميت ولو اذن له في طرأ خشبة
فله الادارة مع الارض الا ان يكون الطرف الاخر في ملكه وليؤدى الى
خرابه ولو اضمن لم يجزء الا بالاذن وكذا في الغرس ولا يستعير ولا
يجوز الا بالاذن وانما يبرأ المستعير الرد الى المالك او لو قيل ولو اعدا الى
المساواة دون فيها بعد التعدي لم يبرأ ولو نقصت بالاستعمال ثم تلفت

مع المقر يضمن يوم التفت لاعم النص ولو قال المالك اجرتك واذن
العادة حلفا للمالك على علمها وله اجرة المثل على راي وكذا لو اذع عاربه
الارض المزروعة وان كان الاختلاف عقيب التفت فانقول قوله
من بكر الاجرة والنوك قول المالك في الرد يجوز اعارة الشاة للمالك
ويكره استعاره الابوين للخدمة وبشرط ^{المصلحة} للرفقة ^{المصلحة} انما يجوز
المسايفة على الفصل الشامل للشمس والحيات والحرب والسيف وعلى الخلف
الشامل لابل والغيلة وعلى الغفر الشامل للغرس والبصل والخار وفي عقد
لادم كالاجارة على راي ولا بد من العوض عينا او دينا سواء كان من احداهما
او مغاير ويجوز من بيت المال وعملك السابق مع تمام الشق ولا يشترط
الحلل ويجوز جعل العوض له او للسابق بشرط المسايفة تقدير المسايفة
والعوض وتضمن ما يباين عليه وكونه محقلا للسبق وعنده وجعل
العوض لاحدهما او للحلل واتحادا لغاية لا الموقت ولا يشترط ان في الرمي
وشروط المراماة فبين عدة الرمي وصفها وقيل المسايفة ما يقصد
اصابته والعوض وما تخرج من القوس لا تخصها ولو شرط لصاحبها وعنده
للاصابة ويجوز اشتراط المبادرة وهي ان يبادر احدهما الى الاصابة
مع التساوي في عدة الرمي والمخاطة وهي سقاط ما ساقا وايضا من اصاب

١٣٨ و لو كان العوض من أجنبي للمسايق من خمسة أنفس وأطلا استحقاق
 ولو سبق أحدهم أو اثنان فلهما وكذا إلى الأربعة ولو قال من صلي فله
 أسان ومن سبق فله ثلثة فعوض السابق من سبق التحد أو كذا وكذا
 عوض المصلي من صلي ولو لم يشر البعض فلا شيء له ولو كان العوض من
 المتساينين وادخله المحلل وقال من سبق فله العوضان فإن
 المحلل فله وكذا لو سبق أحدهما ولو سبق المحلل فله ما له ولو سبق أحدهما
 والمحلل فله السابق ما له وطه والمحلل الآخر ولو شرط المبادرة وعده
 عشرون والأصاية خمسة فأصاب كل واحد خمسة من عشرة
 فقد تساوا ولا يجب الأكل لعدم فائدة المبادرة ولو أصاب
 أحدهما خمسة والآخر أربعة فقد سبق الأول ولا يجب الأكل ولو شرط
 المحاطة فأصاب كل واحد خمسة من عشرة تحاطا وأكلا ولو أصاب
 أحدهما تسعة منها والآخر خمسة تحاطا في خمسة وأكلا ولو أراد
 مع المحاطة إلى أكل الحد مع أنهما لم يقد سبق وإن كان قبله و
 سأل صاحبا الأقل الأكل اجبب مع الفاء بأن يرح عليه أو يساويه
 أو يمنعه من الاعتداء بالأصاية بأن يفرض بعد المحاطة عن العود
 ولا يجب مع عدمها لو أصاب أحدهما خمسة عشر منها والآخر
 عشرين

عقوبة

١٣٩ بما إذا أكل ما كفر ما يحصل لمصالح خمسة الباقي دون الآخر
 فيقتل الأكثر أكله ولو شهد العقد فلا أجر ولا عوض ولو كان العوض
 مستحقا فعلى إياها القيمة وفيما لا يعجز فيه المأوضة والاعتداء
 في المسابقة بالعتق أو الكبت وقيل بالادن ولو كان عتق أحدهما
 أطول وسبق بما يزيد على الفاضل سبق والأول ولو أخرج أحدهما
 وقال إن فضلتني فمن لك ولا فلا شيء عليك فقال نالت بالخروج أنا
 شريكك في العتق والغرم أن تصلتك فعلى النصف وإن فضلت في
 ما أخرجت لم يصح وكذا لو أخرجها وادخله المحلل وقال الرابع لكل منهما
 أنا شريكك في العتق والغرم ولو كان الحد عشرين والأصاية
 فري كل منهما عشرة وأصاب اثنين فقال أحدهما أرم سهمك فأن
 فضلتني لم يخرج ولو قال له أرم عشرين فأن كان صوابا أكثر فقلت
 ديناً صحت جعالة فأن فاضل نفسك فأن كان المصواب أكثر فقلت
 ديناً لم يصح ولو شرط أن يسقط عنه وإحدا خطأ لاله ولا خطيئة
 الفضل ولو شرط الأصاية مطلقاً أجزأ ما أصاب بالفضل مطلقاً
 والخاسر هو الذي يتعقب الغرض ويتثبت فيه ولو تقيع نسباً جعل
 للمخس فاسقط سهم لم يكن خاسراً ولو شرط الخاسر فرق بأن

١٤١ فمدف فقال القاذف هورق والكثيرت الحد على ذلك وعاقلة الملقط
 الإمام أن لم يول أحد فلو لم يسلطه فالدية للإمام وعقالة القاص
 كذا في الجراح مع القصر على رأى ولو بلغ فالدية على الإمام إذا قتل خطأ
 والمصاص عليه في العمد والدية في شبهة ولو تلتصقا في اتفاق فالدية
 قول الملقط في المعروف وكذا لو كان في ماله ولو أخطه أسان وتساخا
 أقرح بينهما ولو تلت أحدهما الآخر صحق ولو ادعى المقاطعة أسان أقرح
 بينهما مع البينة ومع عدمها لصاحب اليد ومع عدمها يدفعه المحاكم
 التي من أراد ولو أخطه بنية بشوته أقرح ولا تأثير لو أخفق أحدهما
 بالانقطاع ولو وجد جده في غير مصره كلف من يشهد بالعين ولا يجب
 حل العبد إلى الشهود وكبر الانقطاع الأضع تحقن القلف والشاظر العاص
 والمنقطاط ولو نذر الجمل وغير ذلك مما ذكر فأنه وقيل قيمته و
 الأشهاد ولا يرضى البعير الكلاء والماء وإذا كان صحيحاً ومعه
 بضعة وبراء بالمسلم إلى صاحبه أو الحاكم مع التذرع وكذا البغل
 والغنم والحمار والبقرة وإن ترك من جمل في غير مكانه ولم يخرجه فقلت
 ولا ضمان وكذا البواقي وتوخذ الناقة في الفلاة وملكها وملكها
 أو بدفعها إلى الحاكم ولا ضمان وكذا اصغار الأبل وما ذكر ولا يؤخذ

١٤٢ ويزمن وراء الغنم فهو حاسق ولو ادعى ما شرطه من الضميمة وأكثر
 الآخر فالقول قول المتكسر مع يمينه **الشكك** يجوز النكاح المطلق
 العاقل الحر ويجب على الكفاية ولو أذن السيد جاز في ويشترط الإسلام
 وهو حر على الأصل ولو كان مملوكاً رده على سيده ولو أنفق عليه وتعدت
 الاستيفاء بأعده ولو كان كبيراً دفعه إلى الحاكم لحفظه أو بيعه فلو جاز
 صاحبه وفالكت اعتقه قبل قبيل البيع قبل ويقع من بد البدن
 ومن يرد المشرع لعدم الاستقرار الموجب فصاع النسب ومن ألقا
 ويتوق الملقط من السلطان فإن تعدد من المسلمين فإن تعدد
 أنفق ويصح مع نيته ولا يرجع مع وجود المعين والمقطوع مال
 لكل ما في يده فملك الدار والخدمة التي عوقبها وأثاثها وما يوجد
 تحته أو فوقه ولا يملك ما يوجد بين يديه أو إلى جانب يديه في غيرها
 ولا ينفق من ماله بدون إذن الحاكم ويضمن بدونه الأضع تعدد
 الحاكم ويحكم بإسلام الملقط في دار الإسلام والفر إذا استوطنها
 مسلم ولا يهودق ومن ادعى ثبوته مع جعل النسب قبله ولو وجد
 أحد أبويه وجدته الجبر على أخذة ويحرم الملقط له أولاً وقبل اقرب
 الملقط البالغ الجبر على حرته بالرق إذا لم يكن ادعاهما أولاً ولو بلغ

عقوبة

١٣٢ ما يتبع بالحق كالمركب وبما يطرد ولا يتخذ الحيوان مطلقا في العرائن
 فان أخذت من الدرع الى الحكم فان تعدد انق ورجع وبما لا يتخذ الحيوان مطلقا
 ولا يجمع وانما يتخذ في سنة أيام ثم يتصدق فيها ولا يشترط الا سلام
 ولا التفرقة في منقطع الحيوان والاموال وابطحها الحق وليس واجب وان كان
 العبد اسقا وغيرهما او يملكها بعد سنة او يحتفظها وكذا اول الطفل ^{الطفل}
 الا ان قيلت منها لها ولو اصدق بعد الاقطار من غير علم الحق فيه
 اخذها منه والقرين ان قلنا للعبد اخذ النقطه والا فلا ومن انفق
 بعرضه وهاهنا مولاه فلفظه كل يوم صاحبه ولو نفي الملقط قاضه
 الملقط بالثقة اذ لم يجد السلطان ولا يضمن الملقط بعد التبريد
 سنة الامع التبريد او ثمة التملك وان دفع الى ثمة الملقط ويملك ما يخلو
 في المصادق والمخبر والمدفون في البيع اذ لم يجره اليه اوفى في ثمة الملك
 وما يورث في حق السمكة ايجوز ان لا يباع مع عدم معرفة اليه اوفى
 او صدق في عدم المصادق ومعه نقطه او ما كان دون الذرهم
 الا ان كان في الحرم كره بشرطية الانشاء تحريف سنة ثم يتصدق
 والامان على اى او سقط ولا ضمان الامع التبريد وان كان في غير
 تبريد سنة ثم يملك مع التبريد لا بد منها ويضمن بها لا بالمطالبة والتبريد

او صدق

او يتصدق به فيضمن او يحتفظه وان كان لاسق قومه وضمن او دفعه الى
 الحكم ولا ضمان ولا بشرط في التعريف التواني ولا التعريف نفسه ومع
 التملك لا يجب دفعها بل ثمنها او قيمتها وتحت العين جاز الا ان تكون
 مضمونة منه ولو بيع الارش على اى او ثمة المقتضى بعد التبريد
 دفع الى الحكم فياج دفع الثمن الى المالك ومع عده الى الملقط ويضمن
 العبد في ثمة السيد ولو اتمها بعد التبريد فليقت برقبته بعد التبريد
 ولا يجب الدفع مع الموصف فلو دفع وان البطلان ضمن ويضمن على
 الاول ان يصره له بالملك ولو دفع الى الاول بائنه وعوضت ^{بغير}
 اقرع وبشرط التواني ان خرجته ولا يضمن الملقط لو تلفت اذ دفع بحكم
 الحكم ولو دفع بجهاده ضمن او يضمن الموصى الى الاول بعد التبريد
 والملك ضمن للتواني ويضمن على الاول ومن رد الابن او البكر المص
 فربا ورفقه اربعة الا ان يستدعى الرد ولا يملك الحرم فلا يورثها
 يستحق ما يجعله ولو حصلت الصالة في يد قبل الجعل لم يملك ولا يورث
 لو تبرع بالحق الجعل لزمه والجعله طائفة على كل عمل مقصود وحل
 يجوز ان يكون مجهول المقتضى وبعد من جهة العامل ولا يورث بعد
 من جهة الجاعل الا ان يدفع اجرة ماعل وبشرط ان يكون العرض معلما

١٣٣ الاول في العطية ورجوع احد الزوجين في هبته الآخر ويستحب العطية
 وتساوي في العودين والشوية بين الاولاد فيها وتبرم بالقبض ان كان لا يورث
 اجماعا ولا في التبريد اى وبه ولا تقضي وان تولى الملاك او التصرف على اى
 للجنين ولو بيع بعد الذرهم لم يبع وكذا في الجنين مع عدم الشرط قبل التبريد
 ولو كانت فاسدة صح وكذا الوعاء مال مودعة لا يعلم موده ولو بشرط الموصى صح وكذا
 مطلقا وله الرجوع مالم يدفع الشرط ولا يجبر الموصى على دفعه ولو تلفت
 او عادت لم يضمن الموصى على اى ولو دفع بعد التبريد لم يورث الا فلا يورث
 فهو الحق ولا يشترط في القبض التبريد ويملك به فائده قبله ولو اهب
 قبل قوله مع الجنين في الهبة ورثت القبض ولو اقر به ورجع لم يملك ان كان
 في يد وقبل قبل قوله في انكار القبض لو قال وهبته وملكته وهو صحيح وكذا
 ما كان او توهم صحته ورجع بعد العيب فلا رث وبعده انشاء المقتضى ^{المقتضى}
 والمقتضى الواجب حكم الهدية حكما في لاقتدار الى الايجاب والقبول و
 القبض يجوز اعطاء الغم بالقبض مائة من الزمان بل يبرأ نفسه ويكره
 بالقبض والرجوع ^{القبض} الثاني بنقض الوقت الى الايجاب وهو وقت خاصة و
 فيه لا بد من التبريد وبدن بالثمة وكذا في حبس وسب على اى ولو
 والقبض والرجوع والتبريد وعلم المشا ركة وجواز تقصير الواقت

١٣٤ ومع الجبا لثبته اجرة المثل وصحة تصرف الجاعل ويستحق الجعل
 بالتبريد ولو عتب بالحق على الاجرة ولو تبرع العامل فلان استحقاقه وكذا
 ما سدت فيه الجعالة ففيه اجرة المثل ومثل قال من رد عدي فله دينار
 وقد جاز عده استحقاقه اسيرم ولو قال من رد عدي فله دينار فله دينار واحد
 ولو جعل لكل واحد من الثلاثة جعلا معينا فاقا به اجمع فلكل واحد ثلث
 جعله ولو تبرع لاحدهم واجم للاخرين فليجزم ثلث اجرة المثل وللمبا في ثلث المثلين
 ولو رد المتبرع والمجمل له فلان في قصص الجعل وسقط الادن ولو جعل
 لمرء من المسافة فدين بعضها فله منه بنسبة المسافة والقول قول من يكر
 الجعل والزيادة وبشرط لا يورث من اجرة المثل والمدنى ولو كان المالك لم يقصد المود
 من الاتيين قبل العملين **كتاب** الهبات وما يتبعها وفيه
فصول الاقول بقدر الهبة الى الايجاب والقبول والقبض وجواز تقصير
 الواهب ولو ووب ما في ذمته له صح وان اكر ولا يبيع غيره ولو مات
 الواهب قبل القبض بطلت ولو قبض الموصى من غير ان له فلا اثر ولا
 بشرط ما قبل الموصى ولا هبة الاب والجد للطفل المقتضى قبضه وبشرط
 غيرها وان كان وينا وتولاها الولى وهبة المشاع وقبضه جاز ان لا يلزم
 ولو ووبا لاثنتين وقبض صح ولو قبض احدهما صح فيه ويكره قبض بعض

الاول

١٣٥
وكون الموقوف عليه من له اهلية الملك معتبرا وان لا يكون الوقت عليه
عزما وان يكون من غير مقيدين غالبا ومعه يكون حسبا وان يكون الموقوف
عينا مملوكه بفتح اقباضها والاتباع بها مع بقائها وكل ما يقع عليه الاستماع
مع بقائه مع وقفه وفي الايمان قولان ويصح وقف المشاع ولو وقف
احدا شيئين لم يصح ويخل فيه وقف الاشياء تصورها وبهنا وهو قسما
يملك صح مع الابانة على ادى والوقت كتم شروطه ما قل ويصح ان يجعل
النظر لنفسه وغيره فان لم يذكر فليوقف عليه ولو وقف على المعلوم
تبعاً للموجود صح ولو عكس صح على الموجود ولذا الاول على راي وكذا في
لا يملك مع من يملك ويصح وقف الموقوف عليه والحال سواء كان الموقوف
اولا لا يمكن اعتبار انقراضه كالمعوم والمجهول او يمكن كالمعوم
على المساجد والقنطرة صح لا وقت على المسلمين ولو وقف على البيع
والكفاين وكافة التوراة ولا يجوز الا من الكفاين ومعه الفاسقين
او وقف بشرط قضاء دينه او نفقة او شرط نقله عن الموقوف عليه
الى من يبيح او اخراج من يري او وقف الا بقى او المذتر او على الحمل
قبل انضاله او على المملوك او قال وقف ولم يذكر الموقوف عليه لم
يصح ولو وقف على الكفاين غير الموقوف جاز ومن وقف على الفقراء انصرف

الى

١٣٦
الى فقراء تحله وعلى المسلمين المصلحة القبلية وعلى المؤمنين او الامانية
الاثنى عشرية وعلى الشيعة من قدم عليها وعلى الاثنية للقبائل ما
زيد وعلى الهاشمية من انسب الى هاشم من جهة الاب على ادى وكذا على
كل من انسب الى شخص او بطل لا يشاكره فيه الذكر والاثنى سواء
الا ان يفضل على الميراث لمن لم يتركه من اربعين ذراعا على ادى ولو
وقف على مصلحة فطلت انصرف الى وجهه الموقوف ولو وقف على وجه
المر انصرف الى ما يقرب به واذا وقف على الاقرب فهو بمنزلة
الميراث الا ان من يقرب بالسبب اولى ويقبضه قبض اولاده
الا صغر ولو وقف على الفقراء وصار منهم شاكركم ولو شرط العود
عند الحاجة فهو حبس ولو شرط ادخال من يريد من صح ولا يصح من
دون الشرط وان كان الوقت على اولاده الصغار ولا بشرط ان يكون
في الوقت على المصلحة ويقبضه المولى طر او في الوقت على الفقراء
ينصب هم المقبض ويلزم وقف المسجد والمقبرة صلاة واحد
او دفنه ولا يكتفيان من دون الوقت ولو اعقبت عبدا ووقفته
منه لم يصح وكذا لا يعتقه الموقوف عليهم ولو اعقبت الشريك لم
يؤتم عليه الوقت ونفقة المملوك الوقت على الموقوف عليهم

١٣٩
على ادى ولو جنى عدا انقص منه وليس للجنى استرقاقه ولو كانت حنطا
تعلقت بكسبه على ادى ولو اسحق الارش او قصاص النفس فليجوز
ولو استحق الدية اخذت من المال الموجود على ادى ويجوز بيع الوقت
عند وقوع الخلف المرجح للزواج وبذونه لا يجوز وان كان انفع ولو
على سبيل الله فهو لصالح المسلمين ولو وقف على ماله وله ماله من
اعلى واسفل ولم يلم انصفاً شاركوا بناء على اداة معنى المترك منه
الحق عندى خلافة ولو وقف على اولاده لم يدخل اولاده ولا دخلوا
على اولادى واو اولادى اولى اختصاص بالطين ولو وقف على الخرب
وخرب القرية لم تجز الى الملك بخلاف الكفن اذا اكل الميت السبع
فاته للورثة ولو سادت الدار عرسه لم يخرج من الوقت وتعتبر في
الوقت وصرف فابله شروط الواقف فلو اسهم الاثنى عشر شرط عدم التبرع
فوجب لم يكن لها حق فان طألت عا دحقها ولو عطف بعض الموت
عليه على بعض بما يقتضى الشريك مطلقا شاركوا وان عطف بما يقتضى
الترتيب ترتبوا فيصرف حصصة الميت في الاول الى كل الموجودين
وفي الثاني الى المتفاته ولو وقف على اولاده فهو اولاد اثنين
والبنات ولو قال على من انسب الى فهو اولاد البنين على ادى وقال

على

دع موصيته او انقصا لما **الثالث** الوصية بقدر ما لا يجاب والقبول
وان يكون الموصي جازا التصرف وان يكون الموصي به مملوكا وجوز الموصي
وحرية اوكونه دقاهه وينقل الوصية وموت الموصي والقبول ولورده
في جوده الموصي وقبل هذه اذمت وان رد بعد الموت والقبض وقبل القبول
تم قبل بطلته ولورده بعد الموت والقبول وقبل القبض اذمت على راي ولوقبل
القبض صح فيه والوارث القبول لومات ولو اوصى له بالجارية وولدها
منه ومات وقبل الموارث لم ينقل على الموصي له ولا على الورث الا ان يكون
من ينقل عليه وبرت ان لم يسم التركة وقبل المبلغ عتقا الوصية للمعدوم
ولويجرح مملوكا ثم اوصى بطلته ولو اوصى ثم قبل نفسه صحته ولا يلزم
الوصية بالولاية على الاطفال دون غيرها فلو اوصت امه بنتي ونصبت
وصيا من الثلث وبطلت الولاية وبطلت الوصية في المعصية
وكذا لو اوصى المذني ببناء كيسة او بعة او صرف شي كانه تصرفه و
الايجل وصح لو اوصى لاهل عتقه وللوصي الرجوع ولو اوصى الموصي به
ملكه او غير المعلن فهو يرجع كالحق الطام انما تغير النصف مع ثباتها
فليس يرجع كحق الخبز ولا يعض الوصية في الايمان والمنافع فيما
زاد على الثلث الا مع الاجازة بعد الموت لجماعا وقبه على راي ويكون

الموصي

زاد على الثلث الا مع الاجازة بعد الموت لجماعا وقبه على راي ويكون
الوصية بالواجب ولو اجازها البعض معنى نصه حصته وكلما قلت كان افضل
ولا يجوز غير الوصية بالحق وانما تعتبر الثلث وقت الوفاة فلا يصير بعد
فلا اعتبار بالقدم وكذا العكس ويجب دية وارث جرح الموصي تركته و
يدام في المعتد بالاول فالاول ومع الاستثناء الفرقة ولو اوصى بثلث
والاخر ربع بطلت الاخير ولو كان بثلث بطلت الاول ولو اوصى
بشئ مما لك اشركا لخص والشركة فان اشترى اعتق عليهم بالفرقة بركة
بالاول فالاول ولو اوصى مددا استخرج بالفرقة ولو اوصى مملوكه وليس للامتنع
والشئ وكذا لو اوصى بثلثه ولو كان له سواه عتق كله في الموصين ولو اوصى
بشئ المومن بثلث ومع التصدق بثلث لا يعرف بنصب وكذا ان كان له غيره
ولو اوصى بثلث رقبه بثلث فبطلت باذنه بوقع الجوده ولو كان باطل صح
والصلى الباقي ولو اجاز الورثة وصية النصف ثم ادعوا طلق القلة صدق
بالعين اما لو كانت الوصية بالعين فلا المئات ولو اوصى بالثلث مائة
فلا يلزم له الثلث من كل شيء ولو كان مائة بغيره ولو كان بعض
المال خالفا اعطى الموصي به ما يحق له الميراث الميراث فان تلفت الغائب
ثني نقص بحسابه ولو اوصى بثلث ثني وخرج الباقي ان سخط في الوصية

بطل اهل الذمة وبطل في المال واحد وبين او امر بان وشهادة الواحدة
في البيع ولا ثبوت في النصف وهكذا ولو اشهد بعدين على ان المولى بينهما
مشتقان فوثقت ثم اعتقا وشهدا بقتل ووجهه رفين وبكره استقر فيها
ولا تقبل شهادة الوصي فيما هو وصي فيه ولا فيما يخرج به الوصية من
ولو اوصى له بعد الثلث وبعثته الثلث اعتق واعطى الموصي به
الورثة ولو نقصت رد عليه ولو زادت سعى في الباقي مطلقا على راي
ولو اوصى المدين بثلث المملوك قلم الدين واعتق من الثلث ولو اوصى
ولده بشئ اعتقت منه لامن النصب ولو اوصى للاولاد والاصحاب
والاحوال تساو والامع الشرط والوصية للقوم لاهل اللغة وللاوى
الغربي للعربين بنسبة وللشعرى للاقرب نسباً ولا لاهل البيت الاكابر
والاباء والاجداد وللزوجة للاولاد والاولاد للاولاد وللغرة كالثالث
والخير ان كان لوقف ومن اوصى للمفقراء فهو الفقراء سته ولو اوصى
اولاد لم يرجع قبل الوارث ومع عدمه بطل ولو قال اعطوه كذا لم
يعتبر الوجه صرف اليه ليعمل اشاء ولو اوصى للمغربة مثل الوارث
ولو كان للاقرب فهو الوارث وبزيتون ترتيبه ولو اوصى لاهل البيت
ففسخ موصيته او اوصى للمملوك ففسخ مولا او الى الصبي ففسخ

بالمملوك ولو اوصى بما يطلق على المثل والمخرج اشرف الى المثل ولو اوصى بالمخرج
نصفه فان امكن ردوها صححت على راي والاصح بطل ولو اوصى بالمخرج
فهو التسع وقيل العشر والثلثي السدين وبأشهر النصف وبغيره في المخرج
يرجع الى الوارث والقول قوله مع التمسك اذا انكر ما عينه الموصي من
فصد الموصي ولو نسي الرضى بعض الجوده صرف في البر على راي قبل
ولو اوصى بالثب والحرار والستية والصدوق دخل الحار والوصي
ولو اوصى بالخارج بعض ولله بطلت على راي ولو اوصى بالمضاد عمل الا
ولو امكن المخرج جمع ولو قال ان كان في بطنها ذكر فله درهمان وان كان
انثى فدرهم العبد الموصي بخدمته للاجتنى على الورثة ولا يطل ببعده و
لا عتقه وعليه الخدمة ولا يرجع ولو قتل قبل بشرى بقتله عتقته
وقبل لورثة وكل لفظ فضيل فيه احد المعنيين بجعله له وما يتساوى
يرجع الى الورثة ولو اوصى بعبد مطلقاً فما قرأ الا واحدا تعين ولو مات
بطلت بخلاف اقل ويجوز الوصية للاجتنى والوارث والذوق الا بغيره
للرجل وبشرى الانصاف اجازة ان جاءه دون ستة اشهر قبل ما اراد
عتقه وما بينهما وبطل الفرقة وما بينهما صح ان لم يكن طارح اوصى وماله
وباقها العتق والكتاب فيما اعتق ولا يثبت الا بعد الدين ومع التمسك

واجتمعت افعاله ولو
الذي بطلت وتقوم
الشفقة الموصي بها يخرج
من الثلث ونقصه

معل

١٥٣
اولا الكافر من المسلم او ذى الوصية اليه وعلم الوصى او اوصى بالقبض حال
ولاه الكبير او الصغير وله اب بطلت ولو اوصى الى الصغير مع الكبير ^{القبض}
البلوغ فشارك ولا ينقص الماضى الجائز ولو مات او بلغ عن نالم يتم
الحاكم آخر ولو اوصى الى اثنين مطلقا او مجمعين لم يجز الا ان يجرى مجرى
الحاكم فان حذرا سبدا ولا يجوز التسمية بينهما الا ان يشترط الايراد
ولو جرى لهما حاتم اليه الحاكم ولو مات احدهما اوفى بطلت وصيته ولا
يتم الاخر ويستبدل فمن فسق بعد الموت اذا كان اوصيا او موراثة
الوصى قبل العلم بالرد لم يرد له الوصى اذ لا يشترط له استبقاء دينه و
شراؤه من نفسه ولو اذن له ان يوصى جازا جاعا ومع عدم الاذن على
الخلاف ولو لم يكن وصي نظر الحاكم ولو قال اوصيت اليك فاذا مت
انت فوصيت فلان اوصيت اليك فمن اوصيت اليه فهو وصي انتهى
اوصيت الوفا لان فهو وصي صح الجميع ويختص الولاية بما يخصه
الوصى ولو اوصى الى اثنين او الجون او العبد ومات هذان الصفا
صح على اى واحد منهما صح الوصية على من عليه الولاية كاولد الصغير
وموتى احوال المقيم عند الحجرة ولو اوصى لزيد والنقره فهو نصفان
ولو صادت الذار برأى بطل الوصية بها ولو اوصى للفقراء او كان

اعني

١٥٤
اعتقوا عبدا فهو الجميع ولو اوصى له بمن يمتن عليه وهو يرضى فبطلت
من الاصل اجماعا ولو اوصى بعد ولا من تمام الثلث ثم غاب فلا خير في الثلث
بعد وضع قيمته صحيحا وكذا لو مات ولو اوصى بمثل نصيب ولا للواحد
فالتصفت ولو اوصى بمثل نصيب اقدم على مثل نصيب الاضعف ولو اوصى
بصليب ولله فهو المثل على رضى ولو اوصى بمثل نصيب القات بطلت
ولو اوصى بصنعة فهو مثله وبصنعة او صنعت الشعة فهو مثله مثله
على رضى ولو قال اعطوه مثل احدى زوجاتي الاربع مع بنت فله سهم من
ثلثه وثلثين وثلث اربعة ولو قال مثل نصيب بنتي مع الزوجة وازواجها
سبعة من خمسة عشر وللزوجة سهم وفي مختار الميراث خلاف ولو اوصى
لزمت اجماعا ولو جمع بينهما وبين الموقرة قدمت الموقرة فان بقي من الثلث
ثلاث صرف في الموقرة ولو باع الربوى بمثله بقيته الضعيف ولا تركه ولو
تراجع الورثة للثلث ولو باع عبدا قيمته ما ثابته ردت الترس
وله الخيار ولو طلب فسخ البيع قبلت الحاباة او شره الترس لم يوجب
القبول ولو اعتق وتزوج قد خلع من الثلث ولو كان قيمتها اقل من ثلثه
مثلا وامرها لم يرضع النكاح ونبت ميراثه لانه لا يرث ويحل الميراث
لموقفه على العقد المتوقف عن العقد فيردده ميراثه لا يوقف فاذا

لحق

١٥٥
قدرة مائة مثلا عن ثلثه ارباعا فله من ميراثه ثلث باا به بل يصح ما قبل
الربع الى الورثة فيسقط مائة وخمسون وطاخسون ولو قال لاصبي فله
ثلث عيب وصيته لو اوصى باخران لم يجز الوثمة ذلك لو اوصى صح له
الثلث مطلقا ولو قال مثل نصيب ابني مع بنت واجازا فله سهمان مثل الابن
وللبنت واحد وان لم يجز اقله ثلثة من تسعة وان اجازا لابن فله تسعة
من خمسة واربعين وثلث عشرة ولو اجازت البنت فله ستة عشر وها
تسعة ولو اوصى بخدمة المأجور بقا ت بولوردي فهو للورثة وللخدمة
عليه على رضى ولو وليت بشبهة فالمر للورثة على رضى ولو لم يكن عبيد
وقال اعطوه عبدا من عبيدي بطلت ولو قال من مالي اشترى له ولو كان له
جازان يشترى على التقدير الثاني لا الاول ولو قال اعطوه ابلاخي الورثة
بين الذكر والاخي ولو قال خمسة من الابل فبطلت الذكور ولو اوصى بموت
عبد فاشترى بعين تركه اجمع واشترى وطهره بن بطل العتق واشترى ابل
كان في المذقة صح وحق على الموصى وزعمه الحق وان قددا الفكة ضمن ولو
تصدق بثلث ماله ثم اشترى اياه لم يخرم بعتق عليه بل على الورثة ان كان
من بعتق عليه على رضى ^{السابع} بعينه لا توارثوا تصرف الميراث ولو كان
للمقر له اهلية اهلته والاقرار للعبد اقرار للمولى ولو اقر له به لم يصح و

من له

لو كان

١٥٦
ولو قال نصيبها تمير هو لثالث ولو اقر للبنت وعين الوارث اتم الشايم
ولو قال هذا وصي الوارث لم يقبل ولو اقر الميراث عليه لم يمتنع في غير الميراث
العبد ما يقرب بعد الاحتاق الا ان يؤذن له في الفاقة ويقر بما يحتاج اليه
فيما هو عتق ما في يده الا ان يكون اكثر فبيع به بعد العتق وقبل قول الميراث
للوارث والاجتناب للثلث مع التهمة والافراد بالمرهون ولا يطل الوفا
ولا يقبل الافراد بالبلوغ والمحصن الا من يمكن فيه ذلك ولا دور ولو
اكثر فلا يمين ولا يستدرك ثوبتها عنها ولو اقر لولده ولدت له ثلثة
اشهر منه صح فان كان اثنين نسا واما فان ولدت احدهما ميتا اخرجت
الاخر ولو كان واحدا وسقط ميتا وتجب النسب بالميراث دمج الى ما شئ
الورثة وان تقر بالوصية فهو لو ارث الوصى ولو اتم لم يوجب بالتعيين
ولو علق الاقرار بالشرط بطل وقال ان شهد فلان فهو صادق لزمته
الحال ولو قال على الف اذا جاء داس اشهر او عكس نيم واطلاق الاقرار
نقد المبدل ووزنه ولو شهد بجمع اليه ولو عطف اللزيم على الآخر
لزمه اثنان الا ان يكون بل تا اقول له فقير حنطة بل فقير شعير
لزمه القيران ولو قال له فقير بل فقيران لزمه قيران ولو قال له
دعهم فموتهم اجمعهم او قبل دهم او بعد دهم لزمه واحد ولو قال له

الوارث

١٥٨ هذا العبد وهذا الثوب رجع في التبعين اليه مع الجين وللحاكم انزاعه
ان انكر لفرقه وانقاؤه في يده ولا يلزم دخول القرب في الاثر ولو قال له
عبد عليه عمامة فهو اقرار بخلاف له دابة عليها سرج ولو قال بعثك
الى بيتك قلت الوفاء احتق ولا تمن ولو قال ملك هذا من فلان او عصبه
او قبضته منه فهو اقرار بخلاف تمكنه عليه ولو قال قد بين المنهية
عليه الاثر لم يلقفت وجرم ولو قال يا لعين فلا ترم ولو اخبر عن الماضي
لزمه والاقرار بالامر ولو قالوا قلوبهم حبس حتى تدين ولو قسروا قوما
بجور قيل ولو قال له اكثر مما غلاني ان ازم به وبان لا يذ عليه ويرجع اليه
في قبيح ولو ادعى على الغلة قيل ولو قال له درهم الوم بثلثه ولو قال
الف ودرهم او درهمان ورجع في الالف اليه ولو قال الف وثلثة
درهم او مائة درهم او خمسون درهما فجميع درهم ولو قال كذا الزم
التفسير فان غير المذموم فنيا فمشرون وجرم مائة على اى ولو يك
ونصب فاحد عشر ولو عطف ونصب فاحد وعشرون هذا اذا كان
عارفا ولو قال الف الادرها فاكمل درهم على اى ولو اقر بدهم
في وقت لم يترك ذلك لامر اختلاف السبب ولو اقر لاحد رجلين ورجع
صح ولا تخارقه ولو رجع ولو جهل اختصاصا عليه اليهين لو ادعى

احدهما

١٥٩ اخذها عليه ولو اقر بما في يده لم يذبح فان قال لا يهلان عزم المثلثي وكذا
لو قال غصبته من فلان بل من فلان ولو قال غصبته من فلان وهو فلان
لزم تسليمه الى المضمون منه ولا يضمن ولا يحكم بالملك لفرقه
وكذا لو قال هو لم يذ غصبته من عمرو ولو قال له على كذا من عن
خرا وخزير لزم ولو قال له على الف من عن مبيع ثم قال بعد سكوت
لم اقبضته او قال له على الف ثم قال بعد سكوت من عن مبيع لم يذ
فما سواء على اى ولو اتصل الجميع قيل على قول ولو اقر بالبيع وقبض
الغن ثم ادعى للمطالبة كان له الاحلاف اما لو شهدت البيعة بغير
البيع والقبض بطلت دعواه ولو قال له في ميراث ابى او مائة مائة
فهو اقرار ولو قال في ميراثى او من ميراثى منه فليس بشئ وكذا لو اقر
بما يوجب التملك كقوله داري هذه له الا ان يقول نحن واجيب
او سبب صحيح ونسبه ولو قال له في الادرمانه قبل ويرجع اليه
في التفسير مع التبعين ولو اقر له بعد فاكمل بقر على اوقه الجبولة المالك
ولو قال عليك الف فقال ردوت او قبضته او اقرته او ارجله
او نعم او اجل او بلى او انا مقتر به هو اقرار بخلاف انا مقتر ولو قال ليس
عليك الف فقال بل فهو اقرار بخلاف نعم ولو استثنى الجميع بطل

١٦٠ ولو قال له درهم ودرهم الادرها قيل قريبا على العمدة الجاهل يمين يمين وعلى
العمد بطل وهو غلط في الحكم والعللة ولو قال عزم الادرها فهو تسعة
ولو دفع فهو عشرة ولو قال ماله على عشرة الادرها فليس باقرار ولو دفع فهو
بدرهم ولو قال عشرة الاشين الا واحد فهو تسعة ولو قال الا واحد
الا واحد فهو ثمانية ولو قال الا اثنين والا واحد فهو تسعة ولو قال
عشرة الا تسعة فهو عشرة ولو قال ما بين الواحد والعشرة وثمانية ولو قال
من الواحد الى عشرة فتسعة على اى ولو قال له هذا العبد الا واحد
رجع اليه في التبعين مع الجين ولو قال له هذا البيت البناء بطل الا
الى الملقط ولو قال له هذه الدار وهذا البيت متصل قيل ولو قال له
الف درهم الاق باسقط عنه قيمة الشوب على اى واطلاق الذم
يصرف الى من لا يلد وقت الاقرار فان تعدد فالاعلى فان تساوى
قُسِر وليس الاقرار بالولد اقرارا بزوجه امته ولو اقر بمتى حيد غير
فانكر ثم اشتره لموعت ولو مات العبد فللمشترى اخذ الثمن من كونه
ان لم يكن واودت ولو اقر بمتى وادى وصيته زيد على ولد لم يرد في التبعين
اليه ولو قال له حذى وديعة وهلك لم يقبل اقراره ان كان قبل ولو قال
اشتريت او كلفت او وضعت بالخيار ثبت دون الخيار ولو قال له الف

باص

١٦١ ناقصة او مبيعة قيل ولو قال مبيعة قيل قبل الاتصال وقيل لا تله
دعوى لاختصاصه ولو قال له على الف درهم دفعه وقال هذه التي اقرت بها كما
ودعيت فاكمل المصدق المقر وكذا لو قال لك في ذمتي الف ودفع وقال هي ودعيت
وهذه بدلها ولو قال في الاخيرة هذه التي اقرت بها كانت ودعيت فالمصدق المقر
ولو قال له درهم درهم لزمه واحد فان عطف فاشان ولو قال له درهم ودرهم
لزمه بالاولين اشان مطلقا بالثالث آخر الا ان يصدق فانكذب ويصدق
ولو صدق الوارث ادعى العبد المحتق والذين دعوى الذين ولا ملائمة
فلا يسيل الى العبد ولو صدق الوارث الواحد مدعى وداعة الزكة ويحتمل
سائر ما في ذمة الميت دفعة ففي تقديم الوديعة نظد ولو قال له على الف
زيد كذا فليس باقرار ولو اقر بالوا وهو نصف وفي قوله على اى على الخياط
نظروا فافهم ان لا تله الوارث الزكة وصدق الاكبر مدعيها والا وسط
ثلاثها والا هجر في الثلث دفع اليه ما في يد الاكبر وثلاث ما في يد الاوسط
وثلاث ما في يد الاصغر ولو قال له درهم في عشرة واراد الضرب فهو عشرة
والا فادهم ولو اقر بالمتساويين في الجلبين فاما واحد ويضل لآخر في الاكثر
ولو اقر بالاولى ان يضل فاجسا وقيل اقرار الوارث بجناية العبد الخطاء
دون الحد والقصاص والطلاق ولو ادعى المقر الصغير وقت الاقرار ضلقت

١٦٢ ولو اقر الرعي بالحيطة او بالعكس وادعى عدم المعرفة فبطل اليمين ولا
ثبت الاقرار بنسب الولد الا مع الامكان والجهالة وعدم المنازع ولا
يشترط التصديق في الصغير وفي الكبير على الخلاف ولا يحتل مكانه بعد البلوغ
ولا في الجنون ولا الميت وفي غير الولد فغير مع ذلك المصدق ولا يتعدى
التوارث الى غيرها الا الى اولادها ولو اقر الولد باخر فاقربا لم يثبت
مريضين ثبت نسبه ولو انكر الثالث الثاني لم يثبت نسب الثاني ويأخذ
السدس والاول الثالث والثالث النصف ولو كان الاولان معلومين
النسب فلا اعتبار بانكاره وكل وارث منزه اقر باخر مساو شاركه وان
كان اوطاخص وكل وارث مشارك اقر باخر مصفى فحقه فلا زوجة
مع الاخوة الثمن اذا اقرت بالولد للولد باق حصة ولو مات مجهول فاق
أحد يسويه ثبت نسبه وان كان كبير اذ امان وبرئه المقر ولا يثبت
النسب لاثباته عدلين ولو اقر الاخوان باين للميت ثبت النسب مع
عدلهما واحدا الميراث ومع فسدهما الماله والنسب ولا دور ولو اقر
بأثنين اولى منه متساويين وشاكرهما لم يثبت الى الاكثر في مال
الميت ولا يثبت نسبهما ولو اقر باق واحد واعطاه ثم اقر باول منهما فان اعتر
الثاني دفع والاخصم الاول ولو كان الثاني مساويا وصديق الاول

قاسمه

قاسمه والاخصم المقر النصف ولو اقر بزوج لذات الولد اعطاه ربع نصيبه
ولو اقر باخر بطل فان كذب نفسه في الاول ضمن الثاني وكذا فيما زاد عن
الاربع في الزوجات الا انه اذا اقر بواحدة اخذت الثمن ولو اقر باخرى
فلهما نصف الثمن ولو اقر بثلاثه فلهما الثلث ولو اقر بالربعة فله الربع
ولو اقر بهن فلهن الثمن بالمشاوي ولو اقر ببنوة ابن امته لم يثبت
لها زوج ولو اقر بابن احدى امته وعين صحه وعليه الميراث لو ادعى ان له
ان ولدها هو المقر به ولو مات قبل التبيين اقرع كتاب **الفصل**
وهو المستط على مال الغير عدوانا ونحوه عقل وسحق فمن اعلن مال غيره
سواء كان عينا او منفعة او فضل ما يحصل به التلف ككثرة البيرة غير المالك
او اكره غير على الخلاف ضمن ومع تعارض المباشرة والسبب المباشرة الاولى
ولو سكن مع المالك ضمن النصف على ما يروى واستقل مع الضعيف من التقاو
وجسور المالك قبل الاضمان ومع عيبه يضمن ولو منع من اسائه دأبته
المرسلة او حبس الصانع او منع من العمل مدة الاجارة او فاد الدابة وجبا
داكب او غضب الخروان كان طفلا لم يضمن ولو استخدم لزمه الاجرة وان كان
الحامد خرا وكذا لو حبس الدابة ويضمن الخمر من الكفا في قيمته عند مع
الاشارة ولو ارسل ماء او نار او فادى الى الحار لم يضمن الا ان يقبضه

له

١٦٣ قدرا الحاجة اختيارا مع العلم ان ذلك يعجب الضرر وقيل لو ارسل بعد الحاجة
وهو يعلم انه يصل اليه ضمن ويضمن الواقع شخصيا في سبعة مع الضعيف
عن الضرر او فاد القيد من الدابة او عن العبد المحنون او فاد فصل الطائر
او ازال وكاء النظف المحاطة فسال او قبض السم او بايع الفاسد او فاد
الظرف فضيسته الرعي او اذابته الثمن او فاد الباب على الخرق او ازال
القيد عن العبد لعاقلة فلا ضمان وقيل لا يضمن ولد الشاة اذ مات جميعا
وجسمها الغاصب او حبس ماله الشاة عن حفظها فاشققت الغنم والغصب
دابة فيها الولد او ركب دابة غير ولم يتعاقها من موضعها فميتت رد
المضروب ومع التمثيل المثل ومع تعدد قيمته بيم الاقياس فان كان
ذهب او فضة وقصد المثل فيقتل البلدان كان مائتا وان كان
مواظقا في الميتم واثمن المضمون والتعدد ذراع صح ولا يصح في الميتم
فان لم يكن مثليا فالقيمة العليا من الغصب الى التلف ولو رجع من نطفه
بشعره مضروب كلف الثمن ولو استدخل المشقة في البناء او في السنية
كلف الخليلص لان يخاف الفرق فيصبروا واخذ القيمة على ما يوافق
كان فيها شاة او لم يكن وسواء كان فيها حيوان او لا ويخرج الخيل ط
المقصود ان يمكن مع الارض الا من جرح حيوان له جرحه يجاز عليه

الواحد

١٦٤ ولو نقص بالغييب فعلمية الارض ولو كان عيبا لا يستفرد مع الارض و
يضمن القيمة ايضا ولو ارسل المضروب على القيمة ذات قيمتها ايضا وان كان
مجهولا وكذا المتاع كسكنى الدار والحمل وفي اقصاء الدابة الارض ولو فاد
قيمة العبد المحنون او الميت في يد غصبية الحر وجب الزايد على اى
ولا يضمن الخراف الزايد ولو جنى الغاصب ما فيه القيمة اذا هاولا لا يضمن
وغيره يوقى ويأخذ ولو زادت القيمة بالمجانبة كالتحريم مع دية الميتم
وقيل ولو مثل به الغاصب حقيق وعليه القيمة ولو جنى بما فيه مقدرة
في الحر فحسابه في العبد من القيمة على اى وما ليس فيه مقدرة فالحكومة
والمدة والكاتب وانم ولد كاشن ولو دفع القيمة ملكها المضروب
منه ولا يملك الغاصب المضروب يضمن الغصب الموقد دفع البد
على اى ولو تمكن من الرد وجب واستطاد القيمة ولو غضب الخفين
وتلف احدهما ضمنه مجتمعا ولو ارسل الاخر اما لو غضب احدهما ضمنه
مجتمعا دون الاخر الا لو ارسل الاخر والمضروب باق على ملك المالك وان خرج
انقصه ولو اطعه المالك مع الحمل ضمنه ولو كان الاخر يضمن مع الرعي
على الاكل وجع على الغاصب ويخبر من ضاعب لا يلى الغاصبة في الجمع
والفرق على من شاء ولو غضب لحلا فانه على الاثني ولو ارسل لصاحبها

بجود الأرض ولو غصب ثابته فأنزلها فله فكذلك ولو أنزل الغصب
على ثابته فالولد له وعليه أجرة الخلل ولو غصب ماله أجرة فقض صحتها
ولو أنزل الويت أو العيص فقص ضمن على ما يشاء العيص ولو زادت العين
بالأثر الصادر من الغاصب تبع الأصل ولو كانت الزيادة حينما غصب
وله أنزلها البعير من الثوب وعليه الأرض ولو أنفق على البقية اشتركا
وضمن الغاصب ما بقى من قيمة الثوب ولا يضمن الموصوب ما بقى
من قيمة السبع ولو نزع الموصوب بالشرع فهو شرطي ولو زادت القيمة
لا يملكه كالمثلين وتعلم القيمة من خبره صحتها إذا دلت فالحصل بالخير
نقصان القيمة فإن كان هذا النسبة الأولى فلا يضمن القيمة وإن كان
غيره جازها بالزيادة ورجع عليه بالثابتة ولا يضمن ثلث القيمة الشو
مع بقاء العين ولا ضمن المظفر إذا لم يزد به القيمة ولو غصب العيص
فأقبلت ما نقص من قيمته عيصا ولو غلاه فقضى وزادت قيمته
بقدره ضمن المقتضى ولو اشترى الغصب علما ضمن فلا يرجع على الغاصب
أن يرجع عليه المالك ويجمع عليه الغاصب أن يرجع عليه وإن كان
جاهلا يرجع بالثمن ويضمن للمالك المثل أو القيمة ولا يرجع على الغاصب
بالثمن أو المثل مطالبه الغاصب فيرجع عليه به ويجمع على الغاصب

بالقيمة

بالقيمة التي ليس متبايناً فمع كالباء ولو أنزلها مع المثل فهو حرجي
يضم للمالك ويجمع وما حصله متبايناً فمع رجوع به أيضا على ما يؤول ولو غطي
الموصوب جاهلين بالقرم فالقرم مع البكارة ونصفه مع غيره ما قبله
اشتاءا وعليه قيمة الولد يوم السقوط وارض ما نقص بالولادة وقبله
بضمه لو غصب ولو سقط بغيره أحسن ضمن للغاصب وبه جيز من ضمن
الغاصب للمالك وبه جيز أمة ولو أخفها بأصبعه لزمه به البكارة ولو
وطها بعد ذلك لزمه الامران ولو كانا عاقلين غطوا المهر مع الزكوة وعليه
الحكم مع المطاوعة لا مهر وقبل عليه عوض الوطى للمالك وعليه أرض
البكارة والولد دق ولو كان الوطى علما ومهر جاهله لم يلحق به الولد وجب
الحكم والمهر ولو كان بالعكس لحق به الولد وسقط عنه الحكم والمهر على المثل
ولو نزع الحب أو استخرج البعير فهو للمالك ولو غصب الأرض فحرق
وزرع فعليه الأرض والمهر والعرض والزرع له ولو خربها لم يكن له
مع كراهية للمالك ولو تعذر إخراج الناقة كان حصولها بسبب من حرقها
فأذا زهدت ولا تخافان والأمن والودا خلعت ناسها في عقد وبذلك للمالك
عليها أو فوط في عقدتها ضمن وإن لم يكن يده عليها وفوط صاحب العقد
يجعلها في الطريق مثلا فلا ضمان وإن لم يفرط أحداهما ضمن صاحب الناقة

العتقان إن كانت في يده والأفلاوان أكتبت هبة المهر بالله وكان تلفه
ويده عليها ضمنه بالمثل أو القيمة وإن كان لا تلف له كان له المطالبون
مهرها أو كل خصمه لم يزوج وإن كان ما كولا ففي الذبح أشكال ولو صدق
البايع مدعى العصبية فيمن الخيار فصح ولو كان بعد لم يقبل فإن
كان قبض الثمن لم يرجع عليه وإن لم يقبض لم يطالب ولو صدق المشتري
رد ولا يرجع على البايع ولو صدقه المتبايعان والعبد بعد العتق قيل لا
يقبل ولو مات فأنزله للمدعي **كتاب الشفعة** وهي أمانة
في كل ما يبيع فيه خاصة على داي وإن كان مما يشغل ويحول على داي
مما هو من ثمنه لا أن يده على داي مشاعا فيه أو في الطريق إذا لم يحول
إليه وقت البيع أو الشراء وقد أعتلت للشفعة إليه بالبيع لا بغيره
ولا يتوقف على اقتضاها سواها البايع على داي ولو باع القوم مع القرض
فأشفعته في الشقص بعد نسبة الثمن والخيار للمشتري ولو قوضت
أخذ الشقص الآخر أطلق بالشفعة على داي ولو جاز الشقص على الثمن
أو ما طرأ أو قبل ثلثة أيام لعيبه الثمن لا في بلد آخر فخرجت أو أهل
المطالبة مع التمكن والعلم على داي أو رضي البيع أو كان الشراء بعين
وخيرت مستحقة أو باع الشقص نصيبه بعلم بالشفعة قبل الأخذ

العتقان

لو بيعت من وقوع المايط جانان فيسند بيع الغرض غير لذه ولو باع المتأ
ثم اشتكى إليه فقال المشتري بطلان ما أملك قبل بيعه ينسب أن لم يضمن إلى البيع
ما ضمن للملكية ولا تسع أن يتم ولو جازي للمصوب فضل أو اقتضى منه فعلى
الغاصب القيمة ولو أزم بالدية أزم الغاصب بالأصل من أرض الشفاعة والقيمة
والقول قول المالك في القيمة على داي وكذا الوادعي الغاصب الغيب
أو أدعى رد العبد قبل الموت وقول الغاصب في الشك وكذا الوادعي المصوب
منه زيادة صفه أو أدعى على العبد الذي في الغاصب من ثوب وشبهه قيل
لو أدعى الغاصب كون العبد قبل الغصب مع وجوه العين فالقول قوله ومع
عدها على ما متى يوجب على الغاصب نقل الغصب إلى بلد العصبية إلا أن يرى
المالك ولو طلب له أجرة على النقل لم يوجب على الغاصب وما لا مؤنة في نقله
أخذه من وجهه وإن اشتكى الشرف وذو المؤنة بالمثل إذا التقت وقته
في البلوس ليند مثله فإن تعدد قيمته ولم تلتف قيمته في موضع الغصب
وما لا مثله قيمته فيه أيضا أو يترك يستوفى فيه وكذا الثمن ولو
النساء ثمنها المعقن قبل القبض ولا يملك عليها بطل البيع ولا ضمان ولا يملك
بها البايع عليها مع البيع ولا ضمان ولو كان بعد القبض ولا يملك عليها فلا ضمان
وإن كان بعد البايع عليها ضمنه وإن كان في الذمة فالنقد بطله على البايع

٢٠٠
 اذ قبل العلم ايضا على راي اوجيلا قد اتفقوا عليه البيع متواترا
 لشأه على عدل فقال لم اصدق اوكان البيع نابا فانتزعت المطالبة
 للوصول اوقرا شنيع بمسببة اتفق العيون اولفه فربطه وابلقه
 ان اتفق اقل اوائه فموتك ^{فانك} وبان المكلف اوقال احدنا قد نفى
 البيع خلا فان قال انه تصحيح بالطلب وليس بتليم لانه صفة دلالة
 بطلت الشفعة ولا يجب قطع العادة المتعدية للطلب ولا التسوي على
 خلاف عاده ولو دكر غيبة المال في بلد آخر قبل ان يجد الوصول اليه وثمة
 ما لم يستمر المشتري ولا يجب عليه الدفع قبل القبض وبثبث الغائب
 واخذ الوكيل الاثمة احرص والحقوق والصبي واخذ الوكيل والاثمة
 مع ذوالاوصفين الا ان يترك الحقبة على راي ولكان على شمله
 لا على المسلم والمسلم عليه وعلى الكافر والكلاب على غيره وان لم يرض
 الحولي ولا باب والحدان التيمم والوكيلان الموكل والوصي على راي وليس
 للشئع اخذ البعض الا ان يكون شخصين من موضعين في صفقة
 واخذ البعض لا اقل وان زاد عن الصفقة ولا اعتبار بالزيادة والشقان
 في الصفقة بعد العقد فان كان مدة المضار على راي ولا دلالة والوكالة
 وسبعين المثل فان لم يكن مثليا فاقطعة على راي وقت العقد ولو ترك

المطبعة

[illegible]

وَلَوْ كُنَّا بِأَحْذَقِ الْآخِذِينَ

١٧٦ وعلم القس صخ و الأمل و لو قال اخذت مهما كان لم يصح ولو اشترى بئس
موجب فلا شئيع اخذ المثل بعد التكفيل لم على لى وقيل لو كانت
الارض مشغولة بزرع يجب بقبته بغير الشئيع بن الاخذ والصبيع
بوتما الشفعة والشفعة بورش كالمال على رأى ولو عدا احدهم كان للمدعي
اخذ الجميع او الزكوة و لو علم الشئيع والمشتري الغيب قبل الشفعة فلا
خيار ونقص الجار بن الرد وتركه الجاهل الا ان يكون المشتري غلبه
الارض ايضا الا ان يلزم الشئيع فيسقط الرد ولو اشترى اشترك الخيار
الآن الا ان يخص بالمشتري التام الزمام الشئيع فيسقط الرد
ولا يقبل الشفعة بالسبع الشقبة ولو باعه بغيره مثل ونظر فوجب جمع
بقية الشقص لاجه ولو عاد الى المشتري لم يجب الرد والقول على واحدتها
وان كانت قسمته اقل من قيمة الثمن لم يرجع الشئيع والغاوت وان كان
اكثر لم يرجع عليه ولو رجع المبيع بالاشم لم يرجع على الشئيع ان كان
اخذ بقية الصحيح والاربع ولو باع عن الغائب من ادعى لو كافله من
غير ثبوت لم يثبت الشفعة على رأى والقول قول المشتري وكية الثمن ولو
الشفيع ولو عاضفت المينة فيا قلدت بينة المشتري وقيل الشئيع
ولا يقبل بمدة الباع الشئيع ولو اختلف المتبايعان قلدت بينة

المسرى

المشترى ومع عدم اليقائن بخلاف البائع ويجوز التصرف على الشفعة بحالصف
عليه او تركه وعندي يابعد ناعا ما المشترى ولو ادعى الشريك المبيع فالتكر
العزم يثبت الشفعة ولا تصرف على المقر على اى ولو ادعى المتبايعان غصبية
والنقض وانكسر للشفيع فانقول قوله مع الشئ ولو قال الشفعة انشئت الفتن
حلف ويطلب الشفعة ولو قال لا اعلم لم يكن جوازا ولو ادعى الشريك تأخير
شرا صاحبه حلف وبى ولو ادعى كل منهما سبق تحلفا واذا تعارضت
اليقائن قبل بيع وقبل حلفا وقبل بيع لو ادعى مائة على دعوى الشريك
اتباع شريكه ودعوى الاخلاص لا ردت ولو ادعى الشريك الايداع فثبتت
بينة الشفع و لو شهدت بالانبياع مطلقا والاخرى ان المودع اودع
ما يملكه مستحقة فثبتت بينة الايداع على اى وان صدق المودع سقطت
الشفعة والاثبت ولو شهدت بينة الايداع مطلقا وبينة الشفع
ان البائع باع ما يملك فحق بالشفعة ولو باع اخا لشريكه حقه على
واحد بالتعاقب لم يطل الشفعة ولو وكل احد الشريكين صاحبه فى بيع
نصف حصته فباعه مع نصف حصته لم يطل شفعة واحد منهما على اى
ولو باع المريض وحاضرا اخا لشفيع بالثمن الا ان يزيد على الثلث فلاخذ
فأما بالثلث بالثمن على اى والقول قول المشترى لو خالفه الشفع

١٧٤ فإن البناء أحدثه وثبت نصف ثمن المتقصد وفيه المعين قبل القبض
 قبل بطل البيع وقيل لا بطل فيما قبله قبض المتقصد وفيه المتقصد المتقصد
 لبعض ثمن الموجود ولا يثبت بعد التقصيص خيار المتقصد وله بطلان في
 المشتري ولو باع قطعة معينة من المشتري في موضع نصيبه وللآخر
 الشفعة ولو اشترى عامل القراض شقصا في شركته ولا يرجع عليه المالك
 الشفعة على ما لا يثبت وكيل مع الزميج يأخذ أصل المال وحقه صاحبه بالشفعة
 وفي حقه قول بين على أن لو لم يأخذ بالشفعة إذا كان الشقص
 في شركته أم لا وإذا لم يكن الشقص راي الجميع فلا شفعة فإن رضى المشتري
 بأن يكون له خيار الرضى به صح والأصل ولو باع بعض الأرض بالدين فلا شفعة
 للورثة وكذا لو أوصى بالبيع والمصدق بالدين وقيل إنما يثبت الشفعة
 في الأرض في فضل الثبات والأينية وفيها ما ينصل بها تبعاً ولو بيعت
 شفعة فلا شفعة ويصل الدولا بـ والمأجورة تبعاً لا الكمال التي ^{تدور} وكذا
 عليها المقتل ولا يثبت الشفعة مع الكثرة فقبل على عدة الرهن وقيل
 على عدة الانضمام ولو باع أحدا لأربعة وعفا الآخر أخذ الأخران بالجميع
 لا ذرعتهما ولو شهدا بالعقد بعد عفا قبلت ولو كان قبلها وأعادها
 بعد لم يقبل ولو حضر أحدهم أخذ الجميع ولو حضر آخر أخذت الشفعة فإن

سحر

حضر الثالث أخذ الثالث فان حضر الأربع أخذ الأربع أو تركوا ولو اشترى ^{١٧٥}
 مستحقا لم يرجع المتقصد على السابق بل على المشتري ولو قام الأولان
 فلهما بطلانها ورد ما وجب فلا يلزم أخذها ولو اشترى بها بشاركة أو
 الآ في الشقص ولو كان الحاضر لا يأخذ إلا مع حضور الغائب لم ينطل شفته
 على المكاف ولو باع أحدا لثلاثة على صاحبه قبل ان يخص الشفعة بالثالث وقيل
 بينه وبين المشتري ولو باع انسان من ثمة فله شفعة الأخرين بالجميع
 أو من ياتي ومن واحد ولو باع من اثنين في أربعة عقود وليس لأحدهم
 مع الشفعة شفعة ولو باع المشتري من ثمة على شعا قبل أن يأخذ
 الشفعة من الأولين لم يشاركه إلا بقيان وإن أحدهما لا يلحق شاركة
 السابق ولو كان لأحدا شفعة النصف ونسأوى ^{ربا} فيها يان ثم اشترى
 أحدهما أربع منه للقراض من مال آخر قبل لا شفعة فإن باع الأربع كلها
 على أحدها فلهما شفعة المال ثلثه وللعاشر الثلث ولما لم يرض بالثلث
 ولو باع أحدا لأربعة على صاحبه فله شفعة في كل منهما إلا أن لا يرضى كل
 منهما من صاحبه دون الآخر فلا نصف مشتري صاحبه فاستقر
 المشتري بينهما كما لو لم يكن شفعة ولو باع عن أحدهما أخذ الآخر ثلث
 حقه والصفوة الثلث وأخذ الآخر من الصفوة النصف ولو

كل واحد منهما من صفته
 دونها من صفته
 من صفته

١٧٦ من أحد الشفعة وأدعى الموقوف ^{عليه} أبا قيس وأقرها وأقامت البيعة فلا
 شفعة ولا تعليلها الثمن فإن حلف أحدهما وكذا قيل لا ردع الثمن
 وعقد فيه نظره بطل الجميع المخالف فإن طالبا أن كل وصافة في عقد
 العقوق شاركة والأقوال قولنا كل مع بيعة ولا يثبت طهقة عليه
 لنكوله أولا كتاب أحياء الموات العامر للأراضي
 وصحة العامر كالشرب والطريق والنفاء لأربابه والمرات للامام لا يملك
 بالأحياء مالم يأت فملك مع الأذن وإن كان كافر والأرض للمراعية
 إذا ماتت لا يبيع أحياءها وبانها وقت الفتح للامام وله كل ما لم يجر عليه
 ملك مسلم وكل ما ليس له مالك معروف ومع قبضه المهيأ الحق به وإن زالت
 الآثار فاحياها غيره أنقل الاستحقاق وللامام مع طهرة رفع يده
 وتوطأ الأحياء التي يكون عليها يده مسلم ولا يكون حريما للعامر كالطريق
 وحده في الباحة سبع أذرع والشرب وخلا مطبخ الدراب والمجاز عليه
 عليه ما يجر فله مطر يكون ذراعا وللناضح ستون وللعين الف ذراع
 الذرة وحسن ما في الصلبة والمنابط وحده مطبخ قرايه والشرع إنما يثبت
 في الميكن من الموات وما يكون بغير العامر يبيع أحياءه إذا لم يكن مرفقا له
 والآخر بما ولو فرض في جانب الأرض الحيا ما يجر أعصاه أو عرقه أو إلى

الميكن

١٧٧ لم يكن للغير أحياء ماله المنيح ولا يكون شفع المعبود وأن لا يكون مقطعا
 من الامام وإن لا تسبق بالتخيير لحد ولو أدى صاحبه الفدية ملك بغير تخيير
 قضيه على ما لو تخير وأحبا غيره لم يملك المهيأ ولو تخير وأحبا غيره لم يملك
 أو العادة فإن اشترى أرحما من به ولو باع دارها المهيأ ببيع مرفوع السلطان
 به أو أذن في الأحياء والتخيير يكون نصب المروء والمنابط وللامام الميكن
 لنفسه ونفوه ما يفتل عن مراض المسلمين للخصال المعادة للجهاد ونعم الصدقة
 ولغيره والصلوات وليس لأحد المسلمين ذلك وما حيا ماء التخصا أو الأمانة
 لصحة فزلت جاز فقتضيه والمرجع في الأحياء إلى العرف ورجع إلى التخيير
 أحياء ويجوز الاستسقاء بالطرق في غير الاستطراق بما لا يضر ومن سبق
 مكان في المسئلة فهو الحق به ولو قام بنية العود لم يرد الاستحقاق ولو دلم
 دخله ولو ليس للبيع والنفاء في الطريق منع على راي الآ في الموضع المتحصنة
 ولو وقع رحله عنها بنية العود قبل بطلت الأولوية ولو سبق أنان
 إلى الميكن ونفذ ما الاجتماع أخرج بينهما ومن سكن بيتا في مدسة أو باب
 فمن له السكنى فيها حق مالم يشرط المدة فخرج أو بشرط الاستئذان بالمعاقبة
 وله أن يمنع من المناد كذا لو فارق بعد سقطت الأولوية ولا يملك المعبودان
 الظاهر بالأحياء ولا يملك الميكن والسابق أخذ حاجته فان تعدد لم يمكن

الاحتجاج افرح ولو حفر ثوب الخبيث في مائة وساق اليها الماء وصارت
 طاسا لها وعلقت بالاحياء الباطنة وحده ان يبلغ عليها ولو لم يبلغ فهو الحق لا
 يملك ويجوز ان ادم على الترتيب او الاتمام ولو لم يكن ارضا فظهر فيها معدن ملاك
 وفواشيش ارض فيها معدن فضوله دون البايح ومن حفر ثوب الخبيث
 فهو ملوث بما فيها من غير وكذا من حفر ثوب او كرم بيعة ولو حفرها لا
 للمقتل فهو الحق مادام مستوعلا واذا افارق فالتابع الحق بالاحتجاج
 ومياه العيون والآبار والنبوت شمع وعلقت بالاجازة في الآيات
 وما يقضيه النظر المملوك من المباح قبل لا يملك الحافز بل هو اولى فان كان
 في جوارحه ولم يمتنع فتم على وجه انصاف من النظر ولو قصر النظر المباح عن
 المحج بغيره الاول لا يفرع الى التفرع والمقتدر الى القديم والحفل الى المستأخر
 يرسل الى اليه ولا يجب قبل ذلك ولو اثنى الى نصف الاخير ولا يشترط
 الاتحاق وانما يأخذ ما يفضل على ما يلو واستجد التفرع جماعة فيما عدا
 صبره وانما افاضوا من الماهلك على وجه الحقيقة على عمله ويجوز
 لتفرع الوشوش والنجاح اذا لم يضربوا عارض المسلم ولو اظلم
 الطريق قبل ذلك وقبح الا يوجب بخلاف المرفوعة الاعم الاذن ولو صام
 على احداث دوشن قبل لم يجز ويجوز مع الزمان والشباب تلك ولو احدث بها

حدثا

حدثا لكل مستطرق ان اشتهد ولكن من الداخل والخارج فيها المقام
 لا التاخر ويحرم الداخل عاين ويشترط ان في النصد الى الاصل لا
 الفاضل وذو الدارين مجزبان فيفتح بينهما بايا وان كانت كل واحدة
 منهما شاة رفاق ولو سقطت لم يثبت في الشاة فلهما ان يجرى الخواص
 على الجار ووضعت جاره على حافته بل يستحب ولو اذن ورجع قبل
 جاز وبه على باي ويضمن ولو صلح على الوضع جاز بشرط ذكره عند الخشب
 والوزن والظهور ولو اذن لم يثبت في المقتدر الاذن ولو اذن على ايدى اسطفا
 فهو يضمن عليه مع كونه الاخر ولما ان خلفا او كلا من فصل يباين
 ولم يعلية طرحة ولما احل اساسا وبالحكم فيه مع العين ولا اعتبار
 بالزوازن والموازي ويقضي المحقق من اليه معا فلهما ولا يجزى الشرايط على
 العمارة لو اذن لم يثبت الحاشط وكذا غيره ولو هدمه بغير اذنه او باذن من شرطه
 اعاده ولا يجوز التصرف فيه الا باذن الاخر وجدان البيت لصلب السقف
 لصاحبها ولو اذن لا يجزى لحددها على ماء الجدران والحدود ان الغرض لها
 ولد الذخيرة والفرقة للمسلم وان كان طابا باب الى الاخر ولما عطف
 اعضاء شجر جاره ولو قطع ولو صلح على الاتصاف في الهواء لم يصح بيع على
 الحاشط مع تقدير الزيادة ولو اذنها التصرف فخرين صاحبها العلو مشهرك

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

والسقف

المعودة الاولية او تلفة وكذا المرأة وان نظير الجسد وجده باطنا
 وظاهره ولا يجزىه على المعودة وكذا المرأة ولا ينظر في الاجنبية الا الضربة
 ويجوز ان ينظر في وجهها وكيفية ما به يحرم المعودة وكذا المرأة لا يطيب
 ان ينظر في الصام للمعوجة والى عودتها ولا يجزى في النظر الى الماكاة ولا الى
 الاجنبية ولا لا يسمي صام صوت الاجنبية ولا المرأة النظر اليه ويجزى
 العقد على الآم وان علت والبيت وان نزلت والاعتق وبناتها وان نزلت
 وبنات الابن والابن والابن وان نزلت والاعتق والحالات وان علون وبناتها
 اذا ناهى سواهم كمن سبها او رضاعا وام الزوجة او الموطقة بالمت وان
 علت سبها ورضاعا وبناتها وبنات اولادها ذكر وانما اشبا ورضاعا
 بشرط الفحول بالآم تقدمت ولا تهن او تأخرت وان لم يكن في حجره و
 خطبه الا ان وان نزلت ومكوبة الاب وان علا والمعتق عليها في العدة
 عالما ومع الجهل والنحو وان واج رسول الله صلى الله عليه وآله وان لم
 يدخل بين وان طلقته وانم من اوقبه واخوته وبناته مع التأخر والمعتق
 عليها حاله الاحرام عالما بالتحريم والمطلقة تسع المدة ولو تخلفها اطلاق
 السنة الاولى في التحريم وفي التحريم سنة الآمة وعدة نظر المعتقة بالوطوق
 تسع والملازمة والمقدومة مع التحريم والتحريم وانما السقف الذي في الجاه

والحاق لصاحب السقف **كتاب النكاح** وفيه فصول
الاول ينقسم النكاح الى اقسام والمقطع وملاكه ان يمتنع مع المتكبر
 وقد يجب وسبب ذلك ان اصيل بكر الحقيقة والولد وركعتين
 والمدة بعدهما والاشهاد والاعلان والخطبة امام المقدر ببقاء ليلة
 وطلقة ركعتين عند الفحول والذم او المرأة بطلقة ركعتين والذخول
 ليلة ووضع اليد على اصبتها والذم او التسمية عند الجماع وسؤال الله
 الولد الذكر الصام السق والى امة عنده والاكل مع الخضوع ولو كان صام
 تدبوا وكرة العقد والتعريض بريح العقرب والجماع ليلة الخسوف ويحرم
 الكسوف وعند الزوال والنزول حتى يذهب الشفق وبعد الفجيلة الطلوع
 الحاق وأول ليلة الشهر عدد مضان وليلة النصف والى السرا اذا فقد
 الماء عند الرياح السد والصغير والزلزلة والجماع عاريا وقبل الفحل او الوضوء
 من الاضلال ولا بأس بالجماع بطلقة عند من ينظر اليه والنظر في الفرج و
 الجماع في الذر على ارض الرايين والجماع مستقبل القبلة ومستديرا وفي
 واكلامها الذكر ويجوز تكرار النظر في وجه من يريد نكاحها من غير اذن
 وكيفية قائمة وما شئت والى امة يريد شرعا والى شرعا ما استبها والى
 اهل الذمة وشهود من الآ تلفة او رتبة وان ينظر الرجل في مثله على

المعودة

١٨٢ اوفى عذته الرجعية ولا يحرم مملوكا كل واحد من الاب والابن على الآخر
 يحرم الملك بل الوطى واللاب ان يقوم مملوكا الابن مع صغره ولو وطى من
 دون ذلك او وطى الابن لامع الرضا والشفقة فهو زنا قال الشيخ
 ولا ينقض الولد على الاب قال ولو ملك بنته من الرضا عتقت عليه ^{ولك} وقا
 الجميع نظر ونحوه من الابن ولو حلت مملوكا الاب من الابن بالشفقة
 عتق ولا تقوم بخلاف مملوكا الابن من الاب فيهما الا في الاثني ولو
 وطى الاب زوجة الابن بالشفقة لم يحرم عليه بسبب التحليل على روى
 عليه المهر مع الاكراه ولا يكون ام ولد وبنت النسب مع النكاح
 الصحيح والشفقة دون الزنا لكن يحرم المولد منه على الزاني والزانية
 وعلى هذا يحرم على اولادها وابائهم وابائهم من يحرم عليه لو كان موطى
 صحيح وفيه نظر ويحرم اخت الزوج جماعة بنت انبيها واختها لامع
 رضاعا ومع الكراهية بطل ولو عكس صح وكذا الرخت العتة والحالة
 نساء وضاعا ولا يحرم من شغل الشغل من لا طين دونية واختلاف في ان
 الوطى النباح يقتصر في المصاهرة في النسب والرضاع فيتم صيرورة
 الحرمة عليه على التأخير ما يجوز ان يسا فيها ونظر احدها الرضا
 وفي الزنا وانيان واذا في الشيخ الاجماع في الوطى بالشفقة ولو تزوج

الاشق

الاختين فالعقد السابقة ولو اقر باطل ولو وطى الامة المملوك ثم تزوج
 اختها حرمت الاولى مادامت الثانية زوجة ولو وطى احداهما اخت
 الاختين حرمت الثانية حتى يخرج الاختين الملك ولو لمس الاب او الابن
 او نظرا ما يحرم على غيرها كذا لاخر العقد ولو لمس ولو وطى غير الفرج
 لم يشره ولم يشر حرمة المصاهرة لاجتماع وان كان بشهوة وكان موطىا فذلك
 وان كان مباحا او بشبهة قال الشيخ يشر حرمة الى الامام وانها حرم
 والبنت وان تزوجت وكبره العقد على الامام مع الطول وكل امر ابن حرم
 للجم بينهما في النكاح حرم الجمع بينهما في الوطى على الابن وبمقتضى
 في جميع ما ذكرنا حكم النسب ويحرم ادخال الامة على القرء من غير اذن و
 بطل هو لو ادخلت الحرة تحت حريمها ولو جمعها في عقد واحد
 صح على الحق خاصة ولو لم يدخل بالشرعية في العدة مع الجبل بالعدة و
 التحريم وعقد في الاحرام جاهلا بطل واستأنفت ولو دخل الحق به الولدان
 حاء لستة وها المهر مع الجبل وتم علة الاول وتساقت للثاني ولا مهر
 مع عليها ولا يحرم من زناها غير ان تبطل اوفى علة رجعية والمصرقة
 عليه وذات البطن تحرم نه جازا وعذته ويحرم بنت الزوجة اذ لم
 يدخل الا جماعا ويحرم على الشقة النبطة ما زاد على اربع حراما وما زاد على

الردوام

١٨٣ اثنتين منهم وعلى العبد ما زاد على اربع اماء او امرأتين ويجوز للمهر العقد
 على امرتين وحريمين والعبد العقد على حرة وامنتين ولا ينقض الماتقان
 في عدة ولو طلق احدى الاربع صحبة استحق التحريم ونزول لو كان
 باثنا وكذا الاخت ولو تزوج بعد الملك اثنتين بطل على روى وكبره
 العقد على القابلة وبنيها وتزوج ابنته بنت زوجته المصاهرة بعد المصاهرة
 فالزواج بغيره الامم مع غير الاب واخت الاخ وبالمزانية قبل ان
 يتوب ويجوز بيع بين المرأة ونوعية ابنها او وليدها اذ لم تكن اتما
 وان تزوج كل من المولى للامانة ^{الثالثة} الاخ لا يحرم في الكفاية من
 الكفاية الشقة لاجتماعا والكفاية من اليهود والنصارى والمجوس
 المات على روى ويجوز في الباقي ولو اقر واحد الزوجين قبل الدخول بالشفقة
 العقد بفسق المهر ان كان المهر المدة والافان تصف وبشقة العدة بعد
 الدخول ولا سقوط وان كان اذ نادى الزوج عن فطرة فلا استطارة ولو
 زوج الكفاية بقى العقد وان كان قبل الدخول وله منها من المهر فوج
 الى البيع والكفاية وشرب الخمر وكل المنكر واستعمال القبايات و
 ليس له الالتزام بالنسل بل بالذلة الزوج المانع من الاستمتاع ولو استلمت
 دونه سقط المهر وينسخ النكاح ان كان قبل الدخول واذا وقف على العدة

١٨٤ ولا يسقط ولو اسلم احد الزوجين للمهرتين والكل قبل الدخول ولو اقر
 انقضت العدة ولو اسلم الا فصح ولو استلمت زوجة المهرين لم تكن كغيره
 وتم الفسخ في الحال ولو عادت وبقيت للسلم على اكثر من اربع ايام برأى صحت
 عقدته او تزوج اربعا بالتول والوطى وان كان عبد لم يبرأ من اربع ايام
 او اربع اماء وبثبت العقد ولكن اربعا وليس له الفسخ ولو ثبت العقد
 الا ولو اطلق اختا بخلاف الظاهر ولا يلا وعذتي انهما اختا
 وفي التخييل والمهر بشهوة نظر ولو اسلم وقد وطى لام والبنت بالعقد
 او لام حرة او مع عدمه تحرم الام فلا اختيار وتحرم ان ولو كانت اثنتين
 مع وطئها ولو وطى واحدة حرمت الاخرى ومع عدم الوطى فغيره بخلاف
 احدهما لاختين وان وطئها وكذا المهر والحال لامع بنت اختها واختها
 اذ لم تجزوا او الحرمة مع الامة ولو اخبرن صح الجمع في غير الاختين ولو اسلم
 معه بعض الاثني على الاربع فله اختيارهن والفرق بين فان حق في العدة
 تمام الاربع ولم يردن ثبت عقدته وان ردن تخيروا واختار من سبق
 اسلامهن وهن اربع فلا اختيار في الباقيات وان لم يلقن قبل العقد
 وكذا لو كان عدده اكثر من اثنتين تخير اثنتين اذا رضى لغيره ان كانت
 ولو اسلم على اربع ونيات حرارا فاسلم معه اثنتان ثم اعتق ووطى اثنا

١٨٥
تخير بين و لو اسلم في اعتق ثم اسلم واسلم في الواقع واسلم بعد اعتقه
واسلم في العدة ثبت على الاربعة ولو اسلم عن اربع وثلاث مداخل
غيره فليس له العدة على الزنا ولو اسلم على احدى العدة مع استيراده
ولو اعتد كان باطلا لا ينفقها ولو اسلمت الوثنية فترجع اليها وان اعتقت
العدة على الكفر صح عقد النكاح ولو اسلم قبل الاعتنا وتخير ولو اسلم
الموتى فاعتدت فارتدت فخرجت العدة فلا نكاح ولو اسلمت في العدة
وتصرح فيها بالحق والوف لا يبطل الاختيار ولو مات ومن اوقع ولو مات
قبله فمعلق على العدة ولو اسلم معه انفق على الجميع حتى ينفذ ويحقق في
سنة دونه ولا عكس ولو اعتدنا في السابق فالقول قوله ولو مات
قبل الاختيار ورده اربع سنين وتوقف حتى يصطلي وقبل الفرمعة او
المشرك وعلى الاول لم يصطلي على الشاوي ولكن ثمانى او طلب دون
الحرج يعني ثمانى فان طلب الجمل اعطين ربع الوقوف وان جأت عطين
النصف وهكذا ولو اسلم الوثنية الاربعة معه دون الكتابات
الاربعة ثمانى قيل لا نفق لغيره وان تكون الزوجات الكتابات
ولا ينفق الا على تحقق الميراث ولو مات قبل اسلامه فلا ميراث ولا
ثبوت قبل التسمية ولو اسلم عن حرة واربع اماء واسلم الاماء واعتق لم يكن

المرضع

١٨٦
ان يجازي من ثمانى قبل العتق للمعتك الحرة وبعد لان وقت الاختيار
حين اجتماع الاسلامين ومن ح اماء فان لم يتخير واسلمت الحرة في العدة
ثبت نكاحها وبطل نكاح الاماء مع عدم الاجارة وان استمرت اختيار
ثمانى لان الاختيار يدعى وقت الثبوت لا وقت الميراث ولو اختار
اسلمت العدة بطل اختياره الا ان تصح الحرة وان استمرت في الاختيار
الميراث بطل الاختيار لا يصح تعليق الفسخ بالشرط والسلطان الاختيار
على الاختيار ولو انفق على السابق قبل الدخول ولم يعلم النكاح فان كان المهر
مقبوضا ردت نصفه حاضرا ولا فلاح لها ولو اختلفت في التعيين في القبول
قبلها في ضمن المهر لا تنتقد ولو ادعى الاصلحاب وادعت السبق فلا
القبول ولو اعتصم بها الحرف او طأه عده واقاما على هذا لم يقر عليه بعد
اسلامها ولو تم طأها نكاح بشرط النكاح الموند لها والاحدهما يبطل
وان كان نكاحا بالشرط واسلم بعد انقضاء ثمانى اقرار عليه ولو اسلمت
المدة بطل سواء كتمها في المدة او لا والحاصل ان كل موضع لا يعتد ان زوم
النكاح فيه يبطل وما لا فلا وليس للميراث ان يجازي ان الباقي كالمدة
ولم يثبت **الثالث** شرط الرضا للمهر كون الذين عن نكاح صحيح او شبه
محل وطأ وان يكون في مدة الكولين خمس عشرة رضة على اى متراية

١٨٧
المرضع نكاح المرضعة والابن ان يكتم امه البنت التي لم ترضعه ولو ارضعت
ذات لابن ذوات اختلفت جاز نكاح الابن لا لاخت ولو تزوج برضعته فاد
من قبل نكاح الصغيرة بارضاعه كالمهرمت ومقط المهران ان تزوج
الصغيرة بالانضاع والا فالنصف قبل ويرجع على المرضعة مع قصد
الفسخ ولو كانت الزوجة امه تتبع بعد العتق ولو كانت امه لم ترجع
عليها الا ان يكون مكاتبه ولو ارضعت امراة ابنة وابنه بشيئا لم يحرمة
وان كان الصغير يرضع ويشروا رضعتهما امه من الرضاة اولخت او
بنته او امراة ابنة وابنه من الرضاة حكمه كمن القرب ولا يحرم ام ام الولد
من الرضاة وان حرمت من القرب لانها لم حرمت بالقرب بل بالمصاهرة و
يحرم من الرضاة ما يحرم من القرب لا ما يحرم من المصاهرة ولو ارضعت
زوجته الكبيرة الصغيرة حرم ما موبدان دخل بالكبيرة والآفة الكبيرة و
يجوز العقد ولو ارضعت امه الكبيرة يحرر ثم ارضعت الاخرى حرر من
كلهن على دلي ولو ارضعت امه المطلقة او المطلقة حرم ولو ارضعت
الكبيرة صغيرة حرر من مع الدخول والاجزء عقدها ولو ارضعت الكبيرة
احدا الصغار الثلث حرر ما على الدائم مع الدخول فاذا ارضعت
الباقيين معها انفس كلهم ما يحرم ان موبدان دخل بالاجزء نكاح

١٨٨
كاملة عادة من غير فضل ولا امتزاج او مدة يوم وليلة او ما انتب الميراث
العظم ولو طلقها او رخصت من بشيئا طوبه وكذا الوتر وجب ودخل ثمانى
واصل ذلك في الولاة ما قبلها الاول وما بعدها الثاني ولو رضع بصغير
او من غير المدة او بغير الرضاة اخرى او جعل له فيه ما يمتزج اللبن او
الحولين ولم يرد من الاخير ولم يمتزج ويحب لو كمل مع كمال العدة بشرط
حبوة المرضعة على دلي ولا تشبه لولان بالنسبة الى ولد المرضعة على دلي
وكذا ان يحرم النكاح فكذلك يبطله ولو ارضعت بلس فحل وامه كثير احرم
بعضهم على بعض ولو كتم امرتين فادعتا بغير حرمتهما ولو ارضعت لابن
اثنين صغيرين لم يضر الحرمه واولاد الفحل نسبوا ورضاعا واولاد المرضعة
نسبا لا رضاعا يجوزون على المرضع والمرضعة امه والفحل والدوا وابوها الجدا
وجدات واولادها الحرة والحرات والحريم هما اخوان واعمام ويحرم على
اب المرضع اولاد الفحل ولادة ورضاعا واولاد المرضعة ولادة ونسبا
ويجوز لاولاد المذنبين ان يرضعوا من المرأة ان يحكموا في اولادها على ركا
اما لو ارضعت ابنا القوم ونسبا لا خيارا اشكال بين الخمر احدىها والحرة
الاخر فلا يعتد الحرة من كون في زوجة المرضع من اخوته ولحواة
او اصل منه كانهما ونحوه فاللحق في نكاح اخت المرضع وامه ولا يخ

١٩٠ إتيهما شاء ووارضتهن على التناقب انفع كحلها مع الأولى ويشيخ كالح
الثانية مع عدم التدخول وفيه نفع كالح الثالثة وحدها وكالحا مع الشا
قال الشيخ بالثاني والإقوى عندنا الأول ولو كانت إحدى الأربع كبيرة طالت
طالت من الرضاغ فارضعت الصغرى أو دعت من غير خول كبيرة انفع كالح
للجرح وحرمت الكبيرة على الشايب دون الصغرى ولو كان الأربع نصف
مهما ويرجع بنصف مهر كل صغيرة على مرضعة بما وعلى المرضع جميع بنصف
مهر الكبيرة وإن تعاقب الرضاغ انفع بالأولى كالحاها وحرمت الكبيرة من قبلها
وطا نصف يرجع به على المرضعة والباقيتان لا ينفع كالحاها وإن كان مع
التدخول وحصل الرضاغ دفعة جرمين كالحاها وكل صغيرة نصف المهر يرجع
به على المرضعة والكبيرة المهر يرجع به على المرضع وإن تعاقب وكذلك
الأول أن مهر الكبيرة يرجع على الأولى خاصة ولو طلق كل من زوج الصغيرة أو
الكبيرة ثم تزوج الأخرى وارضعت حرمت الكبيرة عليهما والصغيرة على
دخل الكبيرة وكذا لو تزوجتا بواحد ثم أجزوا وضعت ولو تمتد وجه
الصغيرة ثم تزوجت بأخر وارضعت من لبنه حرمت عليهما ولو زوج ابنة
الصغيرة ابنة أخيه الصغيرة وارضعت من لبنه حرمت عليهما ولو
استولعا وارضعت بعد طلاقه زوجها الصغيرة حرمت عليهما ولو أقر

بالرضاغ

١٩١ بالرضاغ قبل العقد حكم عليه بالمهر ولو كان بعده فكذلك مع البينة
ولا مهر قبل التدخول والمستبعد ومع عدم البينة فالنصف قبله والجرح
بعد الأول ان يعزف الزوجة ولا تسمع البينة فيه إلا مقبلة ولو ارضعت
انقضت شرطه **الرسم** الكفاة في الإسلام شرط في الكاح وإيمان الزوج
المقومة على دأى وإن لا يكون ناصبا ولا يشترط التمكن من النفقة ولا
يغنى المرأة لو تجدد العز أو بان من غير البينة التي أنشأ بها على دأى ولا
الشأوى في النسب والمهر ولو خطب المؤمن القادر وجبت لأجابه وإن
كان أدنو وكبره تزويج الفاسق ولا ينفع الرجل لو علم الزنا المتقدم ولا
يرجع بالمهر ولا رجعة لأبوجهما التصريح والمهرن لها الخطبة والباقي يجوز
الفرق بين هاتين الزوج وغيره والتصريح منه خاصة والمطلقة تلقا
يجوز الفرق بين هاتين الزوج وغيره لا التصريح منهما والمطلقة تسع
للعدة في العدة يجوز التصريح من الزوج وغيره والفرق بين منه خاصة
ولو خطب المنوع وانقضت العدة فكلها مخرج قبل ونحو الخطبة
على غير الخطاب الجواب وبصح النكاح ولو شرط على المأكل أن يكاح
بعد بطل قبل الشرط ولو شرط الطلاق قبل بطل الشرط خاصه
ولها مهر للثقل أن دخل ولو لم بشرط وكان في بينهما فلا فساد وكالح

١٩٢ بالرضاغ يكون مهر كل امرأة كالح الأخرى ولو شرط في العقد مع المهر للمهر
تزوج الأخرى مع العقد بطل المهر ولو كان زوجتك بنى على أن تزوجك بذلك
على أن كاح بنى مهر بنك صح كاح بنك وبطل كاح بنت الخطاب وينكس
لو كس ويكره أن يطق أهله ليللا والعزل للمرأة إذا لم يشترط في العقد ولم تأذ
ويجب الدية عشرة دنانير للمرأة وتجرم تركه على المرأة أكثر من أربعة أشهر ولو غفرو
قبل التسع ولا تحرم بدون الإفضاء ويجب على النفقة إلى أن يموت أحدهما فإن
صلفت بحيث لا تستمر بالوطئ قبل وجب عليها التسليم بعد التسع **الحامس**
بشرط العقد الإيجاب والقول الواقفان لفظ الماضي والامر على رواية باقر بن
الاعم الجرح فمهرى ولو لم يزل أهله التكليف واستأجر الزوجة غيرها
ولا يشترط لغيرهم الإيجاب ولا اتفاقه مع القول لفظا ولا الزيادة على النكاح قلت
ولا الوثيقة البالغ الرشيد ولا الشهود ولا ذكر المهر وصيغة الإيجاب **الحكم**
والنكاح وشبهت على دأى وفي الجواب ينم عن سؤال الزوج نظر لا ينعقد
بلفظ البيع والهبة والأكارة والتعليك ولا غيره عبادة السكران وإن أفا
فأجاز على دأى ولو اوجب وجن أو مات بطل بهل المباشرة الصادق دون
العقد ولو شرط به بطل العقد على دأى ولو أقر أحداهما الزوجية وصدة
الأخر لم ومع عدم المقدارين حكم على المزدون الآخر ولو قصد الأب عند

بشرط

٨

١٩٢ في المبدوء الامة واذن المالكات ولو صدقوا الجاهل على الصغيرين او الصغيرين
 لزموا قوتها ولو كان غيرها وقفت على الاجازة ولو دخل الجنون حيا قبل المهر
 فان مات احداهما بطل وان مات بعد البلوغ والاجازة انخرج ميراث الآخر
 فان بلغ واجاز لحلف لعدم الطمع واعطى ولو اذن للعبد مطلقا فهو بمنزلة
 والى يد يده بقبه والمهر والنفقة على بولاه ولو كان غير اذن ومحقق المهر قبل الدخول
 فلا مهر وبعد يتبع به ولو تزوج فاسلام اذن المولى في المطلق وكذلك و
 ليس للمولود مع اطلاق الاذن والنفقة منه منها الا ان يتزوج في غير بلد
 ويستحق استيذان الاب مع البلوغ ومع عدمه توكل اخيهما الاكبر ولو
 وكلت والقصور والعقد السابق ولو دخلت بالمتأخر اعزبت ويطوق به الو
 وعليه المهر ولو اذنت كل منهما السابق فان اكرمت وحلفت سقطت الدعوى
 وبطلان وان ردت وحلفت او كلا بطلا وان حلفت احدهما صح نكاحه
 وان اعزبت طرا بطلا وان اعزبت لاحدهما صح نكاحه قبل حلف الآخر
 لانها لو اعزبت لزمها مهر مثلها للثاني وفيه نظرمع عدم التزوج قبل
 العقد الكبير ومع عدم التوكل بخلاف من شأت والاولى الاكبر ولا ولاية للام
 ولو نكح المهر والآن بما على قول ولو اذنت الزوج او اذنت عدم نكاحها
 فانقول قولها **الشارح** كل ما صح نكاحه حينا ومنعته حتى ان يكون مهر

نصف

ويصح على اجازة الزوج نفسه مدة معينة وعلى نفقة المهر وليس ذكره شرطا
 ولو شرط الا مهر صح العقد ولزم مهر المثل مع الدخول ولو اسلم الحدائق وجاز
 بالمرم قبل القبض دفع قيمته ولو جعله المسلم ابتداء العقد على راي
 وطاهم المثل مع الدخول ونصفه مع الطلاق وقبل القيمة ولو جعل
 مهر المثل على الغوليين لا على راي من يطله ولا ينفقه ولا ينفقه ولا ينفقه
 ذكوة وبكره عما وزا شته والدخول قبل قدومه او بعينه ولا يشترط في الشا
 العلم بالقدار ولو تزوجها بمهر واحد قسط على هو والامثال ونقسط
 عليها وعلى القيمة ولو تزوج واشترى وكذا لو كان لواحدة لكن بطل
 النكاح ولا مهر ولو تزوجها واشترى دينارين ورجع النكاح نكاحا صفة
 وعليه مهر المثل مع الدخول ولو تزوجها على خادم او دار مطلقا فلها الو
 ولا ينفق ولو تزوجها على ستة رسول الله صلى ولم يتم خمس مائة درهم
 ولو شق لها مهر ولا ينفق شيئا سقط حق الاب ولو شرط له من مهرها
 شيئا قبل بلوغها لم يلزم المهر فلها مهر المثل مع الدخول ولو اصدقها تعليم
 سورة معينة ففعلها الجاهل بطلت ان استعمل بالجملة ولو نسبت الامة
 الاولى عند تعليم الثانية لم يجب الاعادة ولو استفادت التعليم من غيره
 فعليه الاجرة ولو امرته بتعليم غيرها لم يلزم ولو اصدقها مالا لم ينفق مع

١٩٣ او جهلها ولو تزوجها المولى دون مهر المثل ولم يذكر مهرها صح على راي وقيل
 ثبت مهر المثل فيها ولو طلقها فلها النصف والاولى النصف والنفقة و
 يجوز للرجل تزويج امته مفقودة ولو باعها كان الفرض من الزوج ولشتر
 وله المهر ولو اصدقها قبل الدخول ففوتت فلها المهر ولو فوض احد الزوجين
 التقدير الى الآخر فمأخذة فبطل وكثيرا ما لم يردوا النصف من مهر المثل فترد اليه
 ولو طلقها قبل التقدير لزم الحاكم التقدير من مهر المهر وكان النصف وفوتت
 الحاكم قبل التقدير فالنصف على راي ولا يستحق مهر المثل الا بالدخول ولا النصف
 الا بالطلاق او الطلع قبله فمن لم ينفق لها مهر من قبل الدخول قبل
 ودبر الا المخلوع على راي ومالك بالعقد ولها النفقة قبل قبضه ويكون
 وفيه الزوج وان لم يطالب به طويلا ولو طلق قبله فالنصف يستبعد
 لو دفع ولو تلفت فاضف القيمة مع عدم المثل جاز بها اقل الامرين من
 القيمة وقت العقد والقبض ولو قبضت عليه كزوجة المأثرة اوصفت به
 كسبان النصف فله نصف القيمة ولا يجبر على العون على راي اما النفقة
 القيمة السوقية او زادت فله نصفها بالجماع او بالزنا او بتعدد ولد
 فله نصف قيمة مادون الزيادة المتصلة ويجبر على العون ونصفه اذ
 المتصلة ولو اصدقها بخلافها لا يخل بجمع نصف القيمة سواء كان

١٩٤ تعدد الوصول عليه لجزء التقييم وكذا الوهيك او هلك النوب الفاضل
 نكاحه ولو اصدقها شركين تقييم التورية او الايجل فالفاسد ويجب
 مهر المثل ان تراعى المناقب التقييم والافقوا استيفاء ولو كان مسلما
 بكاتبه فسد مطلقا ولو اصدقها المسلم تعلم القرآن صح ان تصد الطمع
 الاسلام وان تصدقت المياهاة بخفض قرآن المسلمين قبل ولو اصدقها
 خلافتان ثم طلقها قيمته صد سحبه على راي وكذا على عبدان حيا او
 مستحقا والمهر مضمون على الزوج لا التقييم بقبضته وقت التملك
 الا ان يكون قد طالبت فتمها فليس الاكثر من وقت المطالبة لا وقت
 التملك ولو ظهر عيب فلها الرقة ولو عاب قبل التملك قبلها اخذه
 او القيمة والاولى الارش ولها منع نفسها من دون التملك قبل الدخول
 وان كان معسر او بعد على راي ولو كان مؤجلا فلا امتناع ولو استعت
 وجعل فلا امتناع على راي ولو طلقها قبل الدخول ولم يتم عليها المتعة و
 ان كانت امته فالمرشوب او عشرة دنانير او المتوسط لخدمة والفقير
 دينار او ثمانية ولو كان بعد الدخول فلها مهر المثل لم يقبضه او السنة ولو ا
 بعدا قبل الدخول وقبل الفرض فلا شيء ويجوز فرض المهر ولو تزوجها بعد
 سواء زاد عن مهر المثل او ساواه او قصصر عنه مع علمها او علم احد

فيها

٢٣ بالطلاق والفسخ بغير عيب ولا يشترط العلم بالزواج في المصاهرة
 الخليلي المصحح منه ومنه قوله قلن بغير عيب لأن العيب لا يقع في المصاهرة
 ولو صح قبل المصاهرة لم يلزم منه العيب المستحق له الرجوع على المصاهرة كان
 المصاهرة من المصاهرة عليه كالمصاهرة المستحق له الرجوع عليه في جميع
 المصاهرة عليها بغير علم إلا ما يجوز أن يكون منه على رأي وإن كذبته
 فعليه الرجوع ويرجع عليه ما أفلناه ولو دللنا لامة بالحق مولاهما فلا يبرأ
 ولو لم يستحق له المهر يبيع به الجميع بعد الفسخ ويستعيد ما وجد ويبيع
 بالباقي لو دفع ولو دفعه بنت المهرين وأدخلت لامة فلها مهر المثل
 ويرجع به على السابق ويحق عليه زوجة وله اثرا الكارة وهو التفاوت
 بينهما وبين القويحان شرطها ولو أدخلت امرأة زيد على عمر وباعها
 زيدا إلى أمة واجمعا وأعتدنا مهر المثل على الواجب والمستحق على الزوج
 ولو ماتا أو مات الزوجان أو مات كل واحد وجبته ولو عقد باطل فللمرأة
 مع المهر المثل والمستحق مع الفسخ والمهر ولو قبلت المرأة نفسها
 بعد المهر لم يسقط ولو كان قبله فكذلك على اشكال ولو طلقها قبل
 الدخول لم يبرأ من العيب لم يسقط **القاسم** التمسح حق على الزوج
 مطلقا وتتم الولي للمجنون قبل المصاهرة لامة من أربع ولا اثنين كذا كان

والطلاق

٢٣ وللاثنين ثلث وللأربع ثلث وأربعة لامة إلا أن تهب واحدة لغيرها
 يجب لها الثلث ولو رجعت فمهرها الثلث ولا ما قبله الرجوع
 ولو تزوجت بعد رجوعها فمهرها الثلث ولو تزوجت بعد رجوعها فمهرها الثلث
 مع رضاهن وإنما يجب المصاهرة لامة لامة في كل رجعة أو في رجعتين
 التمسح بالليل والليل كذا كان ولا يشترط أن يكون المهر المثل وكذا
 الكتابة مع المصاهرة وبما لامة المصاهرة والتمسح بالليل والليل كذا كان
 أو أعلت بعد الميت عند المهر فلها الثلث ولو كان بعد الميت بعد الميت
 عند الميت استوفى ولو ماتت عندها لامة أو لامة أصغت فلا تسقط
 المهر قبل تقيها لامة ولا يسقط للملكة ولا يسقط للمهر ولو ماتت عندها
 وله القصد والإسديع والتفريق وتحضر بكر يسجد والقبيل ثلث
 ولا قضاء ولا قسمة في الشرف والتمسح النسوية في الألفاق والطلاق
 الوجه وإن يكون صبيحة كل ليلة عند صاحبها وألا دن في حضورها
 موتها أو ما والتمسح إذا أراد الاستصحاب للتمسح وقيل لا يجوز للتمسح
 عن زوج أو غيرها ولو رجعت منه لم يدخل بها مع العود فيه لامة
 ولو لم ترد القسمة فالزوج الحار ولا قسمة للصغيرة ولا المجنون ولا
 النافس ويقسم المهر بأربعة وأربعة وأربعة وأربعة وأربعة وأربعة

٢٤ والموت عليها والمصاهرة ولا يبرأ من الفسخ في ليلة قرنها إلا مع المهرين
 قبل استوفيت لامة فلا قضاء ولو أقام عند أحدهما زوجته في أحد
 البلدين مدة قبل تقيع عند الآخر في بلدها باطلا ولو كان يقيع في بلد
 فواجب عليه بعد الألفاق ولو تزوجت أحدهما الأربع قبل التمسح وفي جميع
 حضر ففعلت لامة ويرجع فلهما خمس والمصاهرة خير من غيرها فيقيم
 لها ليلة ولما لامة لامة أو أدوا ولو طلق بعد استحقاق المصاهرة
 ثم تزوجها قبل رجوع الاستحقاق وجب عليها التمكين التام وإلا
 المنع وله من المهرين وكجوز المصاهرة وضربها إن احتج ما لم
 يبرح أو يترك ولو تزوجت المصاهرة بغيرها ولا يبرأ من المصاهرة ولو
 تزوجت نفسها استلزامه وجب له قوله ولو منعهما أتمن حقه أو أفلناه
 فذلك لله ثبت الحكم صح وليس كرامة وتوقع الشقاق تمت تلك الحدين بين
 أهلها فإن رأيا المصاهرة أصلا من كذا وإن رأيا المصاهرة استلزامه
 أن يكونا بمنى أجنبيين وقيل لا يجوز التحكيم والرجوع أو أحدهما
 ويحكم من يكون ما يشترطه ساقا ويجب الفسخ والدم بغير التحكيم
 ولو مكثت وقعدت دون أن توفى بغيره دون أن يترك فيه الاستحقاق
 سقطت ولا تنفذ الفسخية ونسبت للكبر مع صغر الزوج على رأي

والطلاق

ملكته وظلت بعد المدة بلخرى ولو ظلمت قبل المدة استعاد ما بقي ولو دفع
كسوة مدة فبقيت بعد ما طالت به اخرى ولو اخلقت قبلها لم يجب البدل
فليس لها المطالبة بعد موكلته على المدة ولو لم يدخلها مدة قبل ان يجب
قضاء نفقتها ولو كان غائبا قبلت الفلين عند الحكم لم يجب النفقة
الا بعد اتمام حلاله وصوله او حمله ولو ما طالت المدة عن مدة العيول ولو كان
ولو غفرت وعادت لم ثبت النفقة الا بعد العلم وان كان وضوله او حمله
ولو ان ثبتت سقطت ولو اسلبت وجبت وان لم يعلم وجب على الزوج نظير
ويستطاع نفقة الزوج اذا اثبتت ونفق على من تدعى للمهر من الزوجين
ومع ثبوت الكذب يستعاد ولو ادعت ان الطلاق البتحي بكد
الوضع وان كانت وهذا النفقة بعد عيها ولا يجوز لغيرها ان تدعى
على المهر من نفقتها ولو كسوة الامتناع لو رضيت ويجوز للمهر ونفقة
المكره ان يدعى على المهر من غلبها من قبله وكسوة ويستحب من نفقة
الاستدانة وكسوة وله الاطلاق من كسبه مع الكفاية وكذا النفقة المصانم
المكسرة ونفقة زوجة المهر على المهر ونفقة ولدا المكاتب من امته
عليه ومن امته المهر على سيدها وان شرط ملكه ومن زوجته المهر عليها
ومن مكاتبه المهر عليها ويجب نفقة على الابوين وان علوا ولا

٢٠٥

الاغقات وعلى وصية الاكبر دون اوكبر وعلى اهل الاولاد ان سفلوا وان كانوا
كثرة مع الحاجة والحجر والحرية وعلى المتوفى ان يرضى من ثوبت يرضى ويكسبه
وساكنه بالنفقة على نفسه والمطالبة له ونفقة والباقي لا فائدة له ويجب قلة
الكفاية كالزوجة ولا يقضى نفقة الا فريضة الا ان يامر بالبتحية ولو كان
ما يملكه احد النساء او بين اقتسامه ولو كان احداهما اقرب لخص به وكذا على
الاكبر النفقة مع سواه دون المهر ولو علم الا بامه على الام ومع عليها
او غيرها على غيرها وان علوا اقرب فالأقرب ولو كان الاكبر والاثنين
موسرين انقضا بالسوية والحكم ان سبع ويغنى عن من يجب نفقته مع طلبة
واجبال المهر على من مكره او اختار او لا فارق ويجب المهر من قبل
النفقة على الاكبر وبما كسبه المهر **القاسم** يشترط في النفقة
الاجاب وهو زوجة او بنت او بنت بنت او بنت بنت بنت او بنت بنت بنت
وبغيرها والقول واسد المهر او كونهما كفاية والمهر والمدة ومعها نفقة
بطلان المهر او بطلان المهر على المهر ولا بد في نفقة المهر من المهر ولا
تستحق النفقة بغيره ولا السليم المهرية والنكاحية والامته ومهرها حرية
من دون انهما واذن ملكها وان كانت امرأة على راي وبنت الاخ ولا
من دون رضا العمة والحالة وبسحب ان يكون مؤمنة عفيفة وسوها

يطلب اجرا عارضا
من مثله في المهر ما
المهر فطراي تزوج

عن حالها او يكون الزانية والذين يكون الاكبر انقضا فيهما وشروط المهر
الملك والعمارة ويكنى بمشاهدة او وصفة ولا يشترط الا بالقرابة ويتم بالمهر
وضمته ولو هم بالانكاح قبل الدخول ولو اخلت بعض المدة بعد اخط
بالنكاح ولو بان شاد العقد قبل المهر مع الدخول وجعلها بالقرابة ولا
مهر بلقن وما لا بد من تعيين الا قبل ولو ذكر المهر والمهرين صح ويشترط
التعيين بالزمان ولو عيّن مدة متعينة او متاعرة صح وان اطلق اقتضى
الاقتضاء ولو شرط المهر في النكاح لم يفسخ من عقد المهر ولو شرط
كونهما شرط في العقد بما يوافق الشئ ولا يجب اعادة بعد لان العقد قائم
ويشترط في المهر ان يكون وان كانت بكر او غير بكر من دون الاذن
يطلق به الولد ولو لم يولد ولا يثبت الا بالفسان ولا يقسم بالطلاق ولا لسان
ولا ايلاد ويقسم الظاهر ولا يثبت بمهرات ولو شرط على راي ولو شرط
الايمان كذا او غيرها في غير ذلك في زمان معين اثم ومع انقضاء
الاكبر من وقت تدبيره ان كان كانت لا تحيض وهي في سن من تحيض
فصح ولا بد من يوم وليلة فبأربعة أشهر وعشرا اثم وبضعة اثم
ان كانت امه وان كانت حاملة فابعد كذا وان لم يسمع من جهة واحدة
وقعت عقد الامه على هذا المهر ولو كانت كتابية ثبت العقد ولو

٢٠٦

اولا وقعت على انقضاء المدة او الاصل مع القول وكذا الوكالت عكر كفاية
واسلحها **القاسم** الاجبي لامة ولا للعبد العقد نه وان اذن المالك
وان عقد فان فعلا وقعت على الاجاز ولا يجوز على النكاح ما له ايجابا
دون المكاتب ومن اعتق بعينه عليه اسلحه الا لا بد من قول ابي ربيعة
ابويه فلو كان احد ما حرة تبعه الا مع شرط المالك ولا مهر لامة اذا تزوجها
لمنع عليها بالقرابة ان كان عالما وعرضا والاولاد رقي وان كان جاهلا فعليه
لمهر وقية الولد يوم سقطت طيبا لمهر ولو دفع اليها استعاد ما وجد منه وكذا العقد
للعواها المهر ولو لم يكن له مال مسمى وبغيره للمهر على القول ولو اتسع من المهر قبل
لا يجب على الامام الا فحلها ولو كانت حرة وطعت بعبودية الزوج وعدم
الاذن فلا مهر ولا نفقة والاولاد طلق ومع جهلها الاولاد حرة ولها المهر
مهر المهرين مع العبد ولو كانت مملوكين وعقد من غير اذن او بانه الاولاد
للولين ولو اذن احداهما لخصم الآخر ولو فقي امته غير مولاها الاولاد حرة
ولو اشترى فبها احد المهرين من زوجته بطل العقد ولا يحل المهر ولا اذن
الآخر على راي ولكن المملك فبها وبالي حق حرم كذا المالك والعقد
والاحلال غير المهر المهر حلت وقيل لهما ما يقع في مهرها ولو اذن
لعبد في شراء زوجته فبها لم يطل النكاح وان كان للعبد او ملكه بعد

٢٠٧

٣١٠ ابتاعها ان قلنا بالملك بطل ولو تم ونجسه واشترى زوجته بطل
 ويصح لمن زوج عبده امته ان يعطيها شيئا ولو اشترى احد الشريكين
 الا اذا كان اكثر من واحد واذا اعتقت فلما اتت على الفروج كان الزوج او
 غيرها ولو كانت قيمتها مائة وله مساهمة في ثمنها عاثة فهو ربه
 ثم اعتقها ومات قبل ان يزوجها فلا خيار لها الا ان يزوجها في نفسه
 ولها الخيار بعد الدخول ولو ادعت عدم العلم بالعتق ومثله يخفى غيرها
 قبل ان يجمع الميعين والاهل وان ادعت جهالة الحكم مع العتق قبل
 تسلم العتق قبل قبولها وللعتق الخيار بعد البلوغ وعلى الزوج المتفقه
 على دأى ولو طلقها قبل الاختيار لم يقع ولين العبد خيار بعد عتقه ولا لزوم
 لقوله والامه زوجها بغير عتق ولا لمن اعتق بعضها ولو اعتق الزوجان
 فلهما الخيار اعتمادا لاعتقده ولو جعل عتقها مائة لم يشترط تقديم
 الثمن على دأى ولو كان ثمنها دينا على مولاهما وانقضت فمهرها الا
 امرار على دأى وامه الولد نصيب بعد موت مولاهما من نصيب الولد ولو عجز
 لم ينسحب الولد ومات ولدها في جوفه الاب تبعته مطلقا وفي ثمن
 رقبتهما مع المهر الولد ويجوز للوالد وتبليه غير ثمن رقبتهما اذا ماتت
 الوالد ولم يمسح سواها واشترى الامه الحيا في قبول الشكاح المتقدم

ونحوه

٣١١ وفيه على العتق وكذا العبد وقيل على اربعة نصف المهر ولو كانا مالكا
 فبيعا على اثنين بخبر لو باع احدهما بخبر السيدان ومهر الامه ولو اها فان
 باعها قبل الدخول ولا مهر الا ان يزوجها المشتري فيكون له وان كان صده
 فله باع سواء فسخ الثاني واجاز ولو ادعى ان حل الامه منه بعد بيعها لم
 يقبل قوله واقسا البيع ويملك الولد وقيل في الافساح والطلاق في بيت
 السيدان تلحق بالاذن ولو كان بامه مولاه فله الطلاق والفسخ بغيره ولو
 طلقها وباعها بالملك فلا استبراء بعد الحدة ولو اتفق الامه فله العقد من
 غير استبراء ولو كان وطئها ففقدت الغيرة على الحدة ويجوز ان يبيع
 والبنت في الملك وان ملك موطئها بيه وابنه وشراها ما يملكه الظالمون و
 اتباع كانت الارواح من الحرثا ويحرم وطئ المملوك كذا في الزوج ونظر ما يحرم
 على غير الزوج ونكاح الامه من غير استبراء بغيره واخيه واربعة من مالها
 ان يملكها خاتما او ياتسه او حاملها او كانت له بعد والغير باستبراءها او
 لامراه ولو لم يزوج المشتري النكاح فلا عتق وكفاه الاستبراء ويستباح وطئ
 الامه بالاحلال والاباحه دون الطبع اجماعا والهادية على دأى وان كان
 مملوكا لم يلحق والا فبى يجوز تحليل احد الشريكين لصاحبه ولو اهل شيئا لم
 ينعقد والولد حر الا ان يشترط ويجوز وطئ الامه وان كان في اليك

٣١٢ وفيه من اثنين ويكره في المراءى ووطئ الفاجر وولد الزنا **الحال** بشر
 يجب عند الولادة استبراء الفاجر بالزنا امع القدم وفي الزوج يجوز
 مطلقا وبشرط غسل المولود والاذنان في اذنه اليمنى والاقامة في
 اليسرى وتحنيكه بماء الفرات وتزينة للحسين عليه السلام ولو صدق بالعدو
 ولو فقد غسل بالماء غسل والقر وتزنيه باحد اسماء الانبياء او الائمة
 والكنية والختان يوم السابع وخفض الحمارى وان كبرن وقيل لادن
 والمخلوق والصدقة بوزنه ذهب او فضة والعقيدة عن الذكر والانثى
 بثمنهما اما اجتمعت فيه شروط الاخصية واختصاص القابلة بالرجل
 والورثة فان كانت الام تصدقت ولا سقط استبراءها بالهجر ويوقع
 الكنية ولا يترك الولد يعق عن نفسه ولا يموت بعد ازاله ويكره اكل
 الوالدين منها وكسر العظم لم يفسد ولا يخفى الصدقة بثمنها والكنية بالقبول
 على اسمه فحده الشعبية بحكم وحكمه وخالد وصارث ومالك وغيره والفتاوى
 وبشرط وجوب الطئان هذا البلوغ ولو لم يمتحن وجب ان يمتحنه
 ولو لم يمتحن يمتحن وجب الختان ولا يجب على الام الارضاغ ولها الهجره
 واحدة على الوالد ان لم يكن للولد مال ولها ان ترضعه بلبن غيرها ولها
 الاجرة والافضل لبها وللمولى اجبار الامه على الارضاغ والنهاية يحولان

ومحرر

٣١٣ ويجوز زيادة شهر وشهرين ولا يجب على المولدة الزيادة ولا يجوز نقصه
 عن احد شهرين شهر او الام احق باضاعاد سائر المهرى الاجرة وتوقع الغير
 فله الاختيار لم يمتحن وفي شروط طئ الشكاح والاختلاف في وجوده المتزوج
 فالحق قوله وبشرط ان تجزأ للرضاع المسئلة العفيفة المضية ولا يمتحن
 الكافر ومع الاضطراب يسترضع الذميه ويمنع من سائر المهر والمهرى
 يكره ان يسل المولود اليها وان يسترضع من ولايتها عزها واشد من ذلك
 الميسرة والام للقره المسئلة احق بغيرها نكاح المهرلين والا فبى
 سبب على دأى ولو تزوجت الام سقطت خطبتها ان كان يموت الاب
 او يكون مملوكا او كافرا ولو زال النوصحان فمهر الحق ولو طلق باثنا
 عادت ولو فقد الابوان فالجدة للاب ومع فقدة فالامام على ترتيب
 الاثر ومع التسوية كالعمه والمخاله تبرع ولا حضانة على البالغ الرشيد
 الثاني عشر اولاد زوج الدائم لا تحزن به مع الدخول ومضى ستة اشهر
 اقل لمحل وعدم تجاوز اكثر وهو عشرة على دأى ومع اخلال احد الطرفين
 وجب التمسك ولو عجز بهما مع الشروط فالولد للزوج ولو اخلت في الدخول
 وفي ولايته فالقول قوله بالزوج مع عيبه ولا يجوز التمسك مع عيبه
 فكان التمسك بالخبر او الشيقن او المهر ولو نفاه لا يحزن واتقى التسبب

ويستدل بالبين ولو اقر به بعده عا د ن س ب و هو لا يرش الولد ولو كان قبله توارثها
 ولو طلقها فاعذبت وجعلت بولدها بغيره اذ لم يخرج اقصى المدة ولم يكن معتد
 او شبهه بعد ولور وقت غيابه بل لا قهر من سنة اشهر من التزوج ولو كان
 وبطلان كالحاشي الا ان يزيد عن الاكثر من وقت الفراق ولو كان ^{فيها} ^{بها} ^{فيها} ^{بها}
 فلا تاتي وكذا لو اوج جارته فوطئها المشتري ولذا لا يلحق به ولو تزوجها
 بعد ذلك او طلقها او يجوز ان يولد مع الشرط ولو انكروا حين ذلك او
 اختلفا في المدة فالولدت امه لسنة اشهرين وطه حق بولوتها
 فلا ضمان وبنسب الوافقين به بعد ذلك التحق ولو وطئ المولى والابن
 فالولد للمولى ولو حصلت امانة يعاقب على الظن بها انه ليس منه قبل
 لم يجر لها حق بولوتها بل يجرى ان يجرى له بغيره لا يورثه ولو تها وتها
 فالولد من جده ان كان لسنة والا فله في قبله ولو طاع ولها الشكر
 بعد موتهم اخرج واعزم من خرج اسمه حصصا لباقيين من قيمة الام في حياته
 يوم سقوط حيا ولو اختص بالتقوى واحد لم يحد واعزم الحصص وولد
 الشبهة لاحق بالوطئ ويترجم قيمة الولد من الامه يوم سقوط حيا ولو تزوج
 من غير شرطها او فتن موت زوجها او طلقه بمحكم حكم او شبهه شهود
 او اقرار غير شرطها انقضت منه ولحقه الولد وقد تاملوا

الزوج

ولو تزوج حاملها فلا فاقعت فاقعت انتم زوج في احوال الفلن المكمل
 والاولى عدمه وطه اثنان وطه اثنان بالنسبة بان تكون زوجة احدهما
 وشبهه على احوال عليهما ما او بقدا عليهما فاسد انما تاتي سنة اشهر الا
 يخرج بينهما ويطه من نصيبه القرعة سليمان كانا او كافرين عشرين ارجح
 او غنطين او ابا وابنه مع كينته ويطه النسب بالفراس المنزلة والادع
 المنزلة وبالفراس المشترك والدعوى المشتركة باليقين مع غيرها بالقرعة
كتاب الفراق وما يتبعه وفيه فصول **الاول**
 يشترط في الطلاق تحييف المطلق والاختيار ولا يتحقق عدمه الا بعدة
 الكره على المولى قلا كان او جرحا او شتما او شتما به في نفسه او من
 يجري مجراه وعليه الظن بالنقل والنقد ولو اقرى عزمه دينيته وان
 تأخر ما لم يخرج العدة وان يكون المطلقة زوجة في الحلال انما وان تكون
 طاهر من الحيض وانقاس طهر لم يبر بها فيه بجماع فيصير بدونه ان كانت
 مدخولا بغيرها غائب عنها من دوات الحيض طيلة الشهرين المطلقة على
 وحضور عدلين ولو شهد احد بها بالانشاء والآخر به في غير ذلك الوقت
 او شهدا لآخر بالافراد بطل ولو شهدا بالاولين في وقتين قبل وطئ
 ثم اشهدا مع منجن الاشهاد اذا اتى بالانشاء ووطئ الوكيل يصح

بطل او الا وقع وقيل بطل مطلقا وهو اقوى والا لزم وقوع كطلاق شرط
 بواقع ولو قال انت طالق ان دخلت بفتح ان مطلقا او بكسرهما مشددة
 او مع الواو دخلت وقع في الحال ولو قال لرضي فلان وقصد الفرض
 وقع وان قصد الشرط بطل ولو قال انت طالق نصف طلقة وقيل بالطلقة
 او بعد طلقة او نصف طلقتين او برك او رجلبت او راسك او تلك
 او تلكا او انا ناك طالق لم يقع وقيل بفتح نوا مع طلقة او بعدها
 او عليها او نصف طلقة او تلكا الثلاث طلقة او اعد لطلاق واحده
 او اكمله او برك مكره او الدنيا او قصر طلاق او اطوله او عرضة ولو قال
 انت طالق ثلثا يا زانية ان شاء الله عا د الاستثناء الى الطلاق لا الى ان
 لانه كالايم ولو قال باطالق انت طالق ثلثا ان شاء الله قبل وقعت وا
 والاولى لا يقع انت طالق ثلثا باطالق ان شاء الله يقع واحدة ولو قال انت
 طالق طلقة الا طلقة بطل الاستثناء ولو قال فخر طلقة وفوى الرجعة
 صح والآجيل ولو قال فلا تنة طالق ثم قال اردت فلا تنة قبل ولو قال
 فلا تطلق بل فلا تطلق على راي ولو قال طلق نفسك ثلثا فطلقت
 واحدة او العكس قبل بطل وقيل بفتح واحدة ولو قال زدني طالق صح
 في المنفردة ولو تعددت وفوى الثمين قبل منه والا استخففت

محذور المزوج واخر في الوقوع نظر ولا ثبت بهما وطلاق المولى باطل
 الاخر المحذور مع المصلحة ولو لم يكن له وفي طلق عنه ملكا لم يطلاق بشرط
 اوصفة باطل للمغائب الطلاق وان كانت حائضا او فضا او ان مضت
 مدة يعلم فيها الانتقال من طهر الى آخر ولو خرج في طهر لم يبرها فيه
 جاز طلاقها مطلقا ولها طهر غير الوصل غير انفا ب ويحوز طلاق
 المياثمة والقبية والحامل والمستراية بعد مضي ثلثة اشهر من
 معترف له وان كن موطنات ولو طلق المستراية بعد المراقبة قبل اللذة
 بطل ولا يقع الا بقوله انت او هذه او فلانة او فذبح طالق ولا يقع
 بقوله انت مطلقة او بجمع جواب سؤال هل طلقت على راي ولا بقوله انت
 الطلاق او من المطلقات او خلية او برة او بنة او لمحق باهلت واعتد
 او غيرها الا غير ذلك ولا بالكتابة ولا بغير العربية مع القعدة ويقع من الاخر
 بالانادة ولو قال انت طالق ثلثا او في كرق طلقة او اكثر الطلاق
 عدا او انت مائة طالق او بمائة طالق على اشكال فيهما وثلثا الا
 ثلثا وقعت واحدة على راي الا ان يستقد ويقع ولو قال انت طالق ثلثة
 صح وقبل بفتح ولو قال للبدعة للتفسير والياثية والحامل وغيره ليدعو
 بها ولو قال انت طالق الا ان كان يصح لكان كان جاهلا بحالها

بطل

بالفرقة على راي ولو عطف بينهما بأقرب من شاة ولو عطف بين الأولى
وبين الآخرين المصوفة احمد على الاخرى بالاولى قبل ثلثات
وعين الأولى والثانية ولو مات استخرج المهرول بالفرقة وعلى قول
يطلق الجميع ولو كان ذنب طلق واشتركت فيه الفرقة والابنية ولو
احد كاطلق وقال عينت الابنية قبل غيرها ولو طلقها ذنبه فقال
انت طالق لم يقع ولو نادى احدى نعتيه قبلته الاخرى فقال انت طالق
طلعت النوبة ولو قصد الحية طنا انها المسادة لم يقع على راي
الطلقة منع منها حتى تبين بان ^{منها} لا يكون اختيارا فلو طلقها
التي طلقها لا يلهي هذه طلقا قبل وليس الوطى بائنا لم نجس حال
الانشاء عين نصيب اختيارا فلو قال اخبرت نعتيه في هذه طلق وتو
في هذه لا يلهي هذه طلق الأولى خاصة والوطى بان قبل
يقع الطلاق بالميتة من حين الانقاع وعندى فيه اشكال وعليه
النفقة الى وقت التقين ولو ماتا والطلاق معين واشتبهت فلو
قوله في التقين ولو كان ميمعا عتبه فمن شاء وورث الاخرى
ولو مات قبلها فالاولى الفرقة سواء كان ميتا او ميمعا ولو مات
بينهما وقال الوارث المطلقة الاولى قبل ولو قال الثانية قبل القول

والاخرى المصوفة احمد على الاخرى بالاولى قبل ثلثات
وعين الأولى والثانية ولو مات استخرج المهرول بالفرقة وعلى قول
يطلق الجميع ولو كان ذنب طلق واشتركت فيه الفرقة والابنية ولو
احد كاطلق وقال عينت الابنية قبل غيرها ولو طلقها ذنبه فقال
انت طالق لم يقع ولو نادى احدى نعتيه قبلته الاخرى فقال انت طالق
طلعت النوبة ولو قصد الحية طنا انها المسادة لم يقع على راي
الطلقة منع منها حتى تبين بان ^{منها} لا يكون اختيارا فلو طلقها
التي طلقها لا يلهي هذه طلقا قبل وليس الوطى بائنا لم نجس حال
الانشاء عين نصيب اختيارا فلو قال اخبرت نعتيه في هذه طلق وتو
في هذه لا يلهي هذه طلق الأولى خاصة والوطى بان قبل
يقع الطلاق بالميتة من حين الانقاع وعندى فيه اشكال وعليه
النفقة الى وقت التقين ولو ماتا والطلاق معين واشتبهت فلو
قوله في التقين ولو كان ميمعا عتبه فمن شاء وورث الاخرى
ولو مات قبلها فالاولى الفرقة سواء كان ميتا او ميمعا ولو مات
بينهما وقال الوارث المطلقة الاولى قبل ولو قال الثانية قبل القول

مع البهين وفيه نظر **الشك** البان منه طلاق غير المدخول بها والامانة ٢١٩
والصبيته والفتلة واللبادة المام نجعا والمطلقة ثلثا رجعتين
الفرقة واشتق من رجعة في الامة والموافق رجعي وطلاق المدة من الطلاق
بشرطه ^{بشرطه} في طلاق العدة ويواقعها ثم يطلقها في طهر آخر ويجزم في ثلاث
الا بالحلل ونجس في الناسعة من بدا وطلاق السنة هو الطلاق بشرطه
ثم تصير المخرج العدة ويجزى عقد او يحرم في كل ثلث الا بالحلل ولا
نعم مؤبدا ولا يهدم عتقها الخريم في الثالثة وكل من استحل ثلثا
خرمت الا بالحلل سواء كانت مدخولا بها او لا ارجعها او لا ولو طلقها
وراجع ووطى بها الطلاق للعدة اجماعا والسنة على راي ولو طلق
الحال وراجع ووطى طلق في طهر آخر ولو لم يطا وطلق في طهر آخر وراجع
لو طلق فيه على راي ولا يلزم الطلاق لو شك فيه ولو طلق غائبا غنم
ودخل وادعاه فلا نفقات الحبيثة ويصل لها ثلث بعد الطلاق تسعة
اشهر مع عله بالخلو من الحمل العدة ويكره للمريض الطلاق ومعه ثلثه
وان كان غائبا الى سنة ^{او اربع} ثم رجع او برأ وبورئان في الرجعية والعدة
واوادي ونوع الثلث في النسخة لم يجل فحقها الابنية ولو طلقها في طهر
ولو طلق بعدها وبسر اليها او طلق الامة فانقضت في العدة وماتت انكح

والاخرى المصوفة احمد على الاخرى بالاولى قبل ثلثات
وعين الأولى والثانية ولو مات استخرج المهرول بالفرقة وعلى قول
يطلق الجميع ولو كان ذنب طلق واشتركت فيه الفرقة والابنية ولو
احد كاطلق وقال عينت الابنية قبل غيرها ولو طلقها ذنبه فقال
انت طالق لم يقع ولو نادى احدى نعتيه قبلته الاخرى فقال انت طالق
طلعت النوبة ولو قصد الحية طنا انها المسادة لم يقع على راي
الطلقة منع منها حتى تبين بان ^{منها} لا يكون اختيارا فلو طلقها
التي طلقها لا يلهي هذه طلقا قبل وليس الوطى بائنا لم نجس حال
الانشاء عين نصيب اختيارا فلو قال اخبرت نعتيه في هذه طلق وتو
في هذه لا يلهي هذه طلق الأولى خاصة والوطى بان قبل
يقع الطلاق بالميتة من حين الانقاع وعندى فيه اشكال وعليه
النفقة الى وقت التقين ولو ماتا والطلاق معين واشتبهت فلو
قوله في التقين ولو كان ميمعا عتبه فمن شاء وورث الاخرى
ولو مات قبلها فالاولى الفرقة سواء كان ميتا او ميمعا ولو مات
بينهما وقال الوارث المطلقة الاولى قبل ولو قال الثانية قبل القول

فاستحق في الاث اشكال وعلى تقدير عدمه فالقول قول النكاح
واقبالية الوصوف للطلاق ولو ادعى الوارث وقعه في الصحة وانكرت
فالقول قول الوارث ولو طلق ارضا في صحة تزوج باربع ودخل ومات
سأوين في نصيب الرجعية وبشرط طلاق الحلال المبيع والوطى في التقين
للتسليم وان كان خصبيا او لم يزل بالعقد الدائم لم يهدم ماد وانكح الثلث
ولو تزوجت الذمية بدعي فإنت واسلت حلت وكذا كل منكره وعقود
الامة بتعليق التقين تحت حر أو عبد ولا يحل الوطى ولا يملك المطلق
ولو اقصت بعد طلقها واحدة خربت بالثانية ولو ارتد اطلق قبل الوطى
لم يحل ولو وطى في الاحرام او في الحيض وفي الصوم خلافه ولو ادعى التخييل
والطلاق بعد مدة امكانه او ادعت الاصابة وكفها لطلاق قبلها على راي
وبعض المراجعة لفظا وفعل كالنظر والتفصيل بشبهة ولا يستقر الميمعة ان
واكثار المطلقة واشارة الغرضين ولو طلقها بعشيتها فقالت شئت
قبل لا يصح ولو راجع بنوله يزوجك وتكملت صح على راي ولو ارتدت
قبل الرجعة قبل لا يصح الرجعة ولو اسلت اطلقها اخرى وهما لوطا
الذمية لم تجز رجعتها ولو راجع فانكرت الدخول فالقول قولها ولو ادعت
انقضاء العدة بالحيض فكذلك وبالشهر القول قول الزوج والقرآن

والاخرى المصوفة احمد على الاخرى بالاولى قبل ثلثات
وعين الأولى والثانية ولو مات استخرج المهرول بالفرقة وعلى قول
يطلق الجميع ولو كان ذنب طلق واشتركت فيه الفرقة والابنية ولو
احد كاطلق وقال عينت الابنية قبل غيرها ولو طلقها ذنبه فقال
انت طالق لم يقع ولو نادى احدى نعتيه قبلته الاخرى فقال انت طالق
طلعت النوبة ولو قصد الحية طنا انها المسادة لم يقع على راي
الطلقة منع منها حتى تبين بان ^{منها} لا يكون اختيارا فلو طلقها
التي طلقها لا يلهي هذه طلقا قبل وليس الوطى بائنا لم نجس حال
الانشاء عين نصيب اختيارا فلو قال اخبرت نعتيه في هذه طلق وتو
في هذه لا يلهي هذه طلق الأولى خاصة والوطى بان قبل
يقع الطلاق بالميتة من حين الانقاع وعندى فيه اشكال وعليه
النفقة الى وقت التقين ولو ماتا والطلاق معين واشتبهت فلو
قوله في التقين ولو كان ميمعا عتبه فمن شاء وورث الاخرى
ولو مات قبلها فالاولى الفرقة سواء كان ميتا او ميمعا ولو مات
بينهما وقال الوارث المطلقة الاولى قبل ولو قال الثانية قبل القول

لو ادعت بقا العدة ولا نفقة في الزاد على ما انذع به او الوضع او ادعى ٢٢٠
بعد العدة الرجعة قبلها ولو ادعت بعد الرجعة الانقضاء قبلها فالقول
قوله ولو ادعت الحمل فانكرت وحضرت ولدا فالحكم ولا دعيها فالقول قوله لا
اعتبار لانكار الولد ولو ادعى الزوج مراجعة الامة في العدة وصدقته مع
الجهين وبسحق الاثباتها **الشك** الامة لغير الموت على التقدير والبا
وحدة عشرون سنة وفي الفريضة والنفقة سنون وغير المدخول بها دخولا
موجبا للفصل لو كان خصبيا وقيل يجب وقطوع الذكر سلم الاثنين
ولو طهر حمل اعتدت برضاها ولا يجب بالخلو بجمرة ولو اطلقها في ^{العدة} الا
بعد ما فالقول قوله مع عتبه ونسخت الحرة السنوية للحيض ثلثة اطهار
تحت حر أو عبد واوله سنة وعشرون يوما ونظان الاخيرة منهما لا
لاجر ولو تعقب النطق الحيض بالافضل صح الطلاق ولم يعتد بذلك
الفرقة ولو استمر الدم رجعت الى العادة والا الى الغير الا الى عادة سائما
والا بالاشهر والقول قولها في الطهر والحيض والتي لا تحيض ونظا تحيض
تعتد ثلثه اشهر ان كانت حرة والا بنهر ونصف والمصلحة اذا رتبنا الدم
في الثالث واخبرت الثانية او الثالثة صيرت تسعة اشهر وتعتد بجمعة
ثلثة ولو ادعت المدة مرة أو اثنت اعتدت بشهرين ومن لا تحيض في اربعة

والاخرى المصوفة احمد على الاخرى بالاولى قبل ثلثات
وعين الأولى والثانية ولو مات استخرج المهرول بالفرقة وعلى قول
يطلق الجميع ولو كان ذنب طلق واشتركت فيه الفرقة والابنية ولو
احد كاطلق وقال عينت الابنية قبل غيرها ولو طلقها ذنبه فقال
انت طالق لم يقع ولو نادى احدى نعتيه قبلته الاخرى فقال انت طالق
طلعت النوبة ولو قصد الحية طنا انها المسادة لم يقع على راي
الطلقة منع منها حتى تبين بان ^{منها} لا يكون اختيارا فلو طلقها
التي طلقها لا يلهي هذه طلقا قبل وليس الوطى بائنا لم نجس حال
الانشاء عين نصيب اختيارا فلو قال اخبرت نعتيه في هذه طلق وتو
في هذه لا يلهي هذه طلق الأولى خاصة والوطى بان قبل
يقع الطلاق بالميتة من حين الانقاع وعندى فيه اشكال وعليه
النفقة الى وقت التقين ولو ماتا والطلاق معين واشتبهت فلو
قوله في التقين ولو كان ميمعا عتبه فمن شاء وورث الاخرى
ولو مات قبلها فالاولى الفرقة سواء كان ميتا او ميمعا ولو مات
بينهما وقال الوارث المطلقة الاولى قبل ولو قال الثانية قبل القول

هذا هو النسخة الأصلية من كتاب الفقه في الفروع
 من تأليف العلامة الفاضلة
 في سنة ١٢٠٠ هـ

هذا هو النسخة الأصلية من كتاب الفقه في الفروع
 من تأليف العلامة الفاضلة
 في سنة ١٢٠٠ هـ

فصاعداً سنة بالاشهر ولو طلقت في أول الحمل أكلت بالأهله ولو كان في
 أشانه أكلت من الثالث تنهين على قول ولو أربأت بالرجل بعد العدة والنكاح
 لم يطل ولا بعد العدة ولو كان قبلها لم يمتنع ولو طهر الرجل بعد النكاح بطل الطلاق
 تعدد بوضعه وإن كان علقه مع نسبه ولو ادعى غيره عليها تسعة أشهر ولا
 يخرج من العدة بوضع أحد الولدين على بلى والرجعة إذا مات زوجها أعتد
 عدة الوفاة والباقي من عدتها ولو وطئ بالشبهة وطلقها الزوج اعتدت
 بالوضع من الواطئ وإن شاف لغير الطلاق ولو كان ذناً اعتدت من الطلاق
 بالاشهر ولو اتفقا على زمان الطلاق واختلفا في زمان الوضع فقول قولها
 ولو اختلفا فقول قوله على بلى ولو اذنت بالانقضاء وأنت بولدت تسعة
 أشهر فصاعداً شططها قبل لا يلحق به عدة المتوفى زوجها للمرة الرابعة
 أشهر وعشرة أيام مع النحر والبلوغ وعدهما والحامل تعتد بأبدان الحملين
 ويجب الحمل وهو ترك الزينة والقيام وإن كانت صغيرة أو قتيمة
 ولا يجب على الأمة على بلى ولو وطئها تشبهه وما طئ اعتدت عدة الطلاق
 ولو طئ أحد من موات قبل النكاح اعتدت للوفاة ولو كان بأشائه ولو
 قبل الموت اعتدت بالطلاق من وقته فإن كان ذنباً اعتدت للوفاة
 وقبل بطل المخبر مع معة وخبره أو الاتفاق لا خيار والأرصة

الى

الحاكم ليطليه أربع سنين وينفق من بيت المال فإن وجد فلا خيار
 ولا اعتدت للوفاة وتزوجت ولا بيل عليها ما ولا بعد العدة على الطلاق
 ولو جاء في العدة فهي ذبيحة ولو مات أحداهما فيها فأربأت لا بعدها ولو
 أو طهرها صحق لا بعدها وقبل لانقضاء لها فيها ولو حضرت ولو أتت بولدت
 بعد تسعة أشهر من دخول الثاني لحق به وإن ادعى الأول وتعدت الأمة
 المدخول بها في الطلاق بغيره ولو اعتدت قبل الطلاق أو بعد الرجعي
 فكلمة وفي البائن عدة أمة وتعدت من الوفاة بشهرين وخمسة أيام والحمل
 ما بعدها وأمه ولد المولى تعدت من الزوج كالموت ولو طلقها رجعتاً ما
 استأنت عدة الحرة ولو لم يكن أم ولد استأنت للوفاة عدة أمة ولو كان
 بأشائه أعتد عدة الطلاق ولو طاعت بعد موت الزوج أعتد عدة حرة
 وكذا لو كان من لا عايطاًها وذبحها ومات وتعدت ثلاثة أشهر أو لم يعتد بها
 في حيوتها والذبيحة كالموت والمكاتبه ويجرم وطئها ولو استغنى حلت
 ولا أشبهه وكذا الوأشري ذبيحة ولو باع مملوكاً أمه كفاه استأنته
 ولا يجب الاستبراء فارتدت المولى والمملوكه ثم عاد أو مكنت العدة عنه ولو
 طهرت بغيره استأنت الوأشري وكان محرماً فأصلها ما ومن يجب استبراءه بالبيع
 بغير غيره ولا يجوز إخراج الرجعية من المثل إلا أن ياتي بباحثة وأدناه

أعتد عدة الأول ولو وطئها استأنته ثم عدت ثلاثاً وإن كان مملوكاً لم يخل
 للأول وأعتد الثاني ولو حلت من الثاني اعتدت بوضعه ثم عدت الأول
 ونحوه ولا خلاف أنه إذا اعتدت بالوضع لم تملك إلا أن ياتي بباحثة وأدناه
 على انقضاء عدتها أعتد عدة الأول ببلوغه واستأنت الثاني ولو اعتدت
 أن يكون منها ما يقع بوضعه من الثاني به ولا أولي تعد الثاني للشبهة ولو طلقها
 بأشائه وطئها للشبهة قبل أن تلحق المذنبان وتعدت من نسب الأب العا
 الميت من وقت البلوغ ولو طلق أو طلق بعد المدخول عقيب رجعة لم تعد
 وطئ رجعت العدة ولو كان عقيب زوج ثان سقطت ويجب العدة من
 وطئ الشبهة وإن كانت عالة بالحرث وعليها الجدة منه فلاهر إلا مع
 الجهل ولو كانت أمة قبل الأب قيمة الولد وقت سقوطه حياته ولا عدة قبل
 العتق أو بوضعه على التقبيل والنكحة في الرجعية إذا حلت اعتدت به
 ونكحته الأول وله ما لم يجتمعا في الأكرال دون الأول **الرجع** بشرط
 في الخلع شروط الطلاق في الخلع والختلعة والكراهية من المرأة
 وهو خلت على كذا أو أتبعت عتامة وهل يفترق الطلاق خلاف الوطئ
 بتقدير القدر وجعلها وصفاً إذا طابت وبكفي الشاهدة في المخاض
 كل ما يقع به رجعة ولا يجوز الزيادة على ما عداها على غير ما ألفت

أعتد عدة الأول ولو وطئها استأنته ثم عدت ثلاثاً وإن كان مملوكاً لم يخل
 للأول وأعتد الثاني ولو حلت من الثاني اعتدت بوضعه ثم عدت الأول
 ونحوه ولا خلاف أنه إذا اعتدت بالوضع لم تملك إلا أن ياتي بباحثة وأدناه
 على انقضاء عدتها أعتد عدة الأول ببلوغه واستأنت الثاني ولو اعتدت
 أن يكون منها ما يقع بوضعه من الثاني به ولا أولي تعد الثاني للشبهة ولو طلقها
 بأشائه وطئها للشبهة قبل أن تلحق المذنبان وتعدت من نسب الأب العا
 الميت من وقت البلوغ ولو طلق أو طلق بعد المدخول عقيب رجعة لم تعد
 وطئ رجعت العدة ولو كان عقيب زوج ثان سقطت ويجب العدة من
 وطئ الشبهة وإن كانت عالة بالحرث وعليها الجدة منه فلاهر إلا مع
 الجهل ولو كانت أمة قبل الأب قيمة الولد وقت سقوطه حياته ولا عدة قبل
 العتق أو بوضعه على التقبيل والنكحة في الرجعية إذا حلت اعتدت به
 ونكحته الأول وله ما لم يجتمعا في الأكرال دون الأول **الرجع** بشرط
 في الخلع شروط الطلاق في الخلع والختلعة والكراهية من المرأة
 وهو خلت على كذا أو أتبعت عتامة وهل يفترق الطلاق خلاف الوطئ
 بتقدير القدر وجعلها وصفاً إذا طابت وبكفي الشاهدة في المخاض
 كل ما يقع به رجعة ولا يجوز الزيادة على ما عداها على غير ما ألفت

اعتد

لها ما زالت القيمة مع عدم القبض ولما لم على خلافها فانها لم تقدر ولو
خالص على وجهه ولو ذلت في فرضها مع التمسك من الاصل والزيادة من المثلث
ولو كان غنيا بطلت الزيادة بالموضوعة وما يماهى من المثلث من غير الم
له ذلك ويصح جعل الاضلاع مدة او المنفعة المتينة فدية ولو مات
او انقطع اللابن فلما طلق استيفاء الباقي على التدرج في المنفعة والقيمة
في الاضلاع ولو لم يمت الموضع قبل القبض فله المثل والا القيمة وله رد
مخرج من العرض على غير الوصف والمطالبة بآخر ولو كان معين
فان معيناً فله المثل والقيمة ولا مسامحة الارض اما المخرج على غير
الجنس صح وله القيمة ولو بان استحقاق العين قبل بطل الخلع ويصح
القدية من المرأة وكيفية القسامة باذنها وفي التدرج اشكال
ولو كان على القسامة ما لها وصدها وعلى ضمها صح وينبغي ان يرضى
ولو كان اوجها طلقها وانت ترى من صداقتها كان حجة ولا فدية ومن
الامة فتبع الا ان ياذن المولى في المعين وفي المطلق يصرف الى المهر
فيصح بالاذن ولو لم يذن المعين بالاذن صح ويؤثر به ببيع بمثلها او
قيمتها وكذا الشروطة والمطالبة لا يفسد الاذن وعلى باي وجه

في

القدية لو اكرمها او خالفها مع طلبة لنفسها وتبع رجعتا ان كان معه
طلاق وقضية الخلع البينة ويجوز رجوع المرأة في القدية في العدة و
رجوع الرجل في البضع وبسحب الوقت لا حلف عليك من كرهه
على باي ولو شرط ما لا يقضيه العقد بطل ولو وكلت في القدية مطلقا
صح للموكل المثل من المثل بمثل البلد ولو بذل الاذن بطل ولا ضمان ووقع حيا
وكذا الزوج ولو طلق وكيله بدون المثل بطل وكذا الموضع ولو لم يمت
في قده او جسد القول قول المرأة وكذا القول خالص على الفدية
فقلت بيلة ذمة ريد ومع بينهما لا عرض اما لو فالت تحت حتى رزعا
بدون البينة وطليت طلاقا بعوض فخالع مجرد المبيع وبالعكس وقع
رجعتا ولا يلزم البذل على باي ولو قال انت طالق وعليك الفدية ولا
يصح ضمها فصح ولو فدت في هبة الا ان تنقضي على انما جواب السؤال
ولو اذما فالت فالت فوطا في البينة اما لو قال انت طالق على ان
عليك الفدية وضمت قبل صح ولزم ائداء ولو لم يلقى الفدية على ان
تطلق فزنى او على الاطلاق ففعل صح ولزم العرض ولو لم يلقى الفدية
على ان تعطى عليك ففعل صح ولو فلت طلق بكذا الفدية على الفدية

في العدة وما لم يزوج حتى رجعت فالاولى الخصمة ولا يجعدها **الخامس**
قول الرجل ابيع العاقل ما حصد الخنا لاسلامته الطاهر لا يرد من جماع
فيه او انساب عنها او ليا بيسة او اطلقه او لم يمت به بالشرائط الا
على خلاف فيها است على كثر رافق او واحدة من المراتب نسباً او ذماً
جرام موجب للكفار بشرط العود وهو العزم على الوطى بمعنى تحريم الوطى
قبل الكفار ولو كفر قبله لم يزوج ولو وطى قبلها فكأنان ويكره تكرره
ولو وطى في خلال الصوم استأنف ولو طلقها رجعتا ثم راجعا لم يسقط
ولو رجعت ثم تزوجها او طلقها بائناً وتزوجها في العدة او راجعا لم يزوج
في البذل على اشكال او مات احدهما او اوتدت سقطت وتسقط لو طام من
الامة فاباها قبل العود واشترها غير الزوج فتصح تزوجها الزوج
ويكرر الكفارة بكرر الظهار فراق الظهار وتايده التحدث او عدلت
اذ انوى الاستيناف ولو نوى التاكيد او اطلق لم يكره ولو وطى قبل
التكفير لزمه عن كل وطى كفارة واحدة ولو طام من اربع لم يطق كل كفا
ولو علق الظهار بشرط صح وجماع الوطى مادام منفوقا لا يصح اذا جمعا
حيث ولا اذ اقلعه باضمناه بالشهر ولا في الحر ولا اذ بقده بركة ولا

ولو احرأ كان رجعتا ولا يستحق عوداً ولو فدت العرض فالت طلق به
مضى ثبت بطل المبدل ووقع رجعتا ولو طلقها بعوض ولم يكن رجعتا
بالسوية ولو فدتا طلقا فرت فله الصف وطلقا الفصل ولا يرد
المتعقب لا يفسخ الخلع اما لو فدتا طلقا بالعت فارتدتا ثم طلقها بطلان
لم يكن محلاً ولا انحطرت العدة فان رجعتا قبلها صح ولا بطل ولو رجعت
احدهما صح وجازتها ولو فدت طلقا ثلثا بكذا وفصلت الثاثل بطل المبدل
وان فصل على باي وجه تصدت مع الرجعتين قبل زواجهما القدية ويشكر بوقوع
الفصل ولو طلق واحد قبل له ثلثها وهو شك ولو كانت معه على طلق قبل
له العرض مع عليها والاشقة ولو ادعى الزوج عليها الوقت بذلت العرض
في مقابلتها وفي هذا النكاح وطلقين ويحذف في الفدا وجب مهر المثل
ولو كانت على طلقين استحق العرض مهما ان كانت عالة ولا مائة
وان طلق واحد استحق المصنف مع العلي والثلث مع المهر ولو فدت
طلقا واحدة بكذا فطلقا ثلثا ولا لزم الفداء ان جعله في واحدة
الاولى ولو فدتا ثلثا ثلثا بطل وكانت الاولى رجعتا ولو فدتا
في معايلة تجمع قبله الثلث والمساواة بشرط فيها شرط الخلع
وان يكون الكوثر بينهما والاتباع بالطلاق اجماعاً وبمعاً باسأها الرجوع

في القوم

٢٣١ معلقا بمشيئة الله ولو علقه بمشيئة زيد فشاء وقع ولا يجوز ما عدا ذلك
من الملازمة والتبيل على رأى ولو جرح من الكفاءة استعمل ما مع على
وإذا رقت المظاهر فامر هاتين الحالكين التكرير الرجعة أو الطلاق
ثلاثة أشهر من حين المرافعة فإن انقضت بقبلها رضى عليه ولا يجوز
على الطلاق ولا يطلق عنه ولو ثبتها بما عدا المظهر من الأتم أو المخرجات
غير من ذكرنا كانت الزوجية وانما أو أحد الزمان أو طاهر هي وقان
انت على حرام كظهر الحق وقال لا أخرى اشتركت مع من طاهر منها لا يقع
على رأى في المصنف ولو علق بطهر الأخرى فطاهرها وقعا ولو علق بغيرها
الاجنبية وقصد المظهر فطاهر صحيح ولو قصد الشرع بطرا وان تزوج
بما طاهرها ولو علق بطرا فلا نه وهو غير زوجة وتزوج بها وطاهرها
وقعه ولو علق بطهرها فالاجنبية فاشكال ينشأ من اعتبار الأتم أو
ولا يقع بالاجنبية وان علقه بالزكاح ويقع بغير المدخول بها ولو اراد
بالطهر الطلاق أو بالعكس بطلا ولو قال انت طالق كظهر الحق وقصد
قيل يعان ان كان الطلاق رجعيًا وفيه اشكال ويصح طهرها والحقى
المجيب صدى من الملازمة ويصح من الكفاءة على رأى والى **السادس**
لا يقع الايلاء بغير الله تعالى وباسمائه بشرط الاستيان باللفظ الصحيح كقوله

لا ادر

لا ادرت فحسبى وقربك وما اشبهه او الحق كقوله لا ادرت الا لا يثبت
او لا يقع ولو ردتك فخذت الا لا يثبتك الا لا يثبتك الا لا يثبتك الا لا
جامعك الا لا يثبتك الا لا يثبتك الا لا يثبتك مع النية والقصد لا يقع
بقوله الا لا يثبتك الا لا يثبتك الا لا يثبتك مع النية والقصد لا يقع
وقصدت الا لا يثبتك الا لا يثبتك الا لا يثبتك مع النية والقصد لا يقع
لم يكن مويا ولا ان اصبحت فعلى الا لا يثبتك الا لا يثبتك مع النية والقصد لا يقع
للاخرى تركت مع من الى منها او فى غير **السادس** يصلح اللين او كان المولى
غير كيف طاهر او المولى منها امة او غير مدخول بها او تمتع بها على رأى
او قرنه بل قل من اربعة أشهر او فلاحق فصل كذا يقع بالحرمة والملوك الزوجية
والذنية والرجعية وبكل لسان مع المقدس والاضرار ومن الملوك والذنى
والحق والمجرب على رأى وفيه العاجز ومع وقوعه فزادت ولا يثبت
اربعة أشهر وان كانت امة ولا اعراض للزنى فلا يلزم فيها بئى فاذا انقضت
الزمن الحالك الطلاق او الرجوع مع التكرير فان استحسن وضيق عليه
حق في ادم يطلق ولا يجزى على التكرير ولو طلق وتعت جمعة ولو كان غير
بمدة فطلق حتى تجزى بسقط الأيلاء ولو اسقطت المطالبة لم يثبت
الحسبى والملازم الحكم بين الذنيتين والرفع الحكمها والقول قول

٢٣٢ من يتيقظ مدة الترتيب ومن يتيقظ آخر وقوع الايلاء ولو علق على
لنفسه الكفاءة اجماعا وبطلان الخلاف ولو علق صاحبها او مجتبه
الحال قبل ولا كفاءة والقول قوله اذا اتى الاى السابقة ولا انقضت المدة
حاشى عليها المطالبة بفسخ العاجز ولو علق بغيره اعداها على اشاء المدة قبل
ينقطع الاستدانة على المحض ولا ينقطع باعداء ابتداء ولا اعراض ولا
يصح من المرافعة اثناء ولو جرح توقفت الا فاقه وان كان حرما او صا
او مجتبه الزم بفسخ المعلن ولو علق على اى بالفسخ واثم ويجزى زمان
الزفة والفسخ الرجعية تقدم الطلاق او تاريخ الرجعة ولو ادى بعد طهرها
توقفت بعد انقضاء مدة الظهار فان طلق سقط وان ابقى الزم الكفاءة
ولو علق عليه كفارة الايلاء ولا يبرئ من ابتداء الترافع وقصة القادر
غيبوبة المشتبه قبله ويحل بحرى العادة والعاجز الظهار الغرم على الوصى
الفسخ ولو اشتق احد الزوجين صاحبه ثم تزوج به بعد العلق بطل الايلاء
ولا يثبت الرجوع وان قصد الفاء ولو قال والله لا وطنتك سنة فاذا
قوله لا وطنتك اخرى فيما ايلان فاذا اذاعت وما طلق حتى انقضت
الاولى وخل وقت الثاني ولو قال والله لا وطنتك خمسة أشهر والله لا
لا وطنتك سنة تداخل خمسة أشهر وانزاد الاخر بسبعة فان فاء او ادفع

حق

المدة قبل

٢٣٣ حتى يخرج منها ما وان بنيت القصيدة على حكم الاخرى وقيل يصح
التعليق ولو قال اقر بانيان شئت فقد علق الانتاج من غيرها بمشيتها
الا بغيرها فان نزلت او شئت في غير وقت الشبهة لم ينعقد وان شاق
في وقتها وهو في المحاسن بحيث يكون كلامها جوازا انعقد ولو قال ان شئت
ان اقر بانيك فهو هذا الثقة الاولى وتحقيقه ان شئت ان اقر بانيك فوالله
لا ضللت فان شئت في وقتها انعقدوا الا خلا ولو قال الا ان شئت فهو
مطلق معلق للحال ومعناه الا ان شئت ان اقر بانيك فهو متقد لا ان شئت
في وقتها فالصدق هنا انعقدت للحال بخلاف الاولين ولو قال لا ابرئك
الا بغيرها لم يكن مويا لانه اذا وقعت وطول بالفسخ فقد رضيت
بالوصى فاعتلتا ليعين وفارق الا ان شئت لان المشتبه لا يمكن وجود
بعد الترتيب لانها انما تصح في الحال والحق ليس على الغرم ولو قال
لا وطنتك سنة الا اتم لم يكن مويا في الحال فان وطى ومع فان كان الا
فلا يطاع مدة الترتيب تعلق به الحكم ولا فلا ولو قال لا وطنتك
جازه وحقك وتعتت الرابعة فزادته ولو مات واحدة قبل طهرها
سقط في الجميع ولو طلق لم يسقط في الباقى ولو قال لا وطنت واحدة منك
تعلق بالجميع ولو وطى واحدة حلت واعتلت في الباقى ولو طلق تزوج

٢٣٣ ولواتي القيمين هاتين ولوقان لا يثبت كل واحدة منكن تنق كل
واسدة في ظلها وقاها حقها وبقي الابل في البواقي وكذا هو وحشها
ويكفر عنها **الباب الثاني** في الامان لا يثبت الزوجية المحضنة السليمة من التميم
للمرأة با لغة العاقلة المتكوبة بالتمام المدخول بها بالزنا قبل او ويراع
ادعاء المشاهدة وعدم البينة او انكاره ولو ادعى على امرأتين في الزنا
ويصح لعان الحامل لكن لا يقيم الحدا لوضع ولا استخفاف ولا فاش
الا بالعقد الدائم والاحصى بالزنا بنفيه ولو عدل عن البينة اليه فحلف
ولو ذنت باليمين على الزوجية لاحت على بلى ولا يجوز التلذذ ولا في الزنا
المشبهة وعلية الظن واخبار الفتنة والشياخ والمخلافات التسلقات
وموجب لو استل احد طرفي الحاق ولا عن ولو غفلت الزوجية لاحت على
الباين فيحد ولو ادعى الشق ولو غفلت المقتونة حذم المطالبة ولا يطالب
الزنا حيوها ولا ميتا لامة من الزوج العاقلة بالشرع ولو ماتت فله
المطالبة ولو افاقت لاحت ولو نفي لدها لم يثبت الا باللعان مع اقامتها
ولو حلف الصبي لدن نسع فولدت لم يثبت به ويلحق في العشرة ولو انكره آخر
اللعان في البواقي ولو ماتت قبله او بعد ولم يكن وزنه الولد الزوجية
ولو عدل او وطئ دكا او كان خفيا او مجبورا لم يثبت الحق به ولو اجتمع للمعا

الزنا

٢٣٥ والجب او ولدته تامة الا قبل من ستم بطيخ بدو الامان ولو اختلفا بعد
المدخل في زمان الحمل لا يقر به صريحا او نفى فيشكركه وكذا قبل
لو ترك الحمل بعد الولادة مع التلذذ ولو طلق وانكر دعواها المدخل
اذت الحمل قبل الامان ولا حدة عليه وان ادعى الشتر ولو ذنتها ونفى
الولد واقام بينة باثنا سقط الحد ولو نعت الولد الا باللعان وكذا لو
طلقها باثنا وانت بما يثبت به ظاهر وان تزوجها انكره ولا لعان الا باليمين
عاقلا ويقع من الاخرس المعقول الاشارة ولو انقضت كلامه بعد التلذذ
فهو كالآخر وان لم يأس منه وفي تزوجه بغير المدخل بها او من الكافر
او المملوك او من غير لامة الفخلاف ولو نفي ذلك امته اشق ولا لعان
ويؤثر اللعان المحاكم وانابه او من يرتضيه وبشبه حكم اللعان بالحكم
كل حكم وصورت **باب** ان يثبت الزنا والمرأة بين يدي الحكم
ويجوز ان يقول الرجل مستديا اشهد بالله اني اعداوين فيما قلت
عن هذه المرأة اربعا ثم يقول لعنة الله على ان كنت من الكاذبين ثم يقول
المرأة اشهد بالله اني لست بالكاذبين اربعا ثم يقول على عصب الله ان
كان من الشاويقين ويجب باليمين مع القلعة ويدونها بغير حلف
المختارين ولو اتى عرض القلعة بالقسم والحلف او عرض للقتل

٢٣٧ لا خلاف ولو ذنتها فاقوت قبل اللعان خفت ان اوتت اربعا وسقط عن
الزوج بالمرأة ولو كان هناك نسب لم يثبت الا باللعان والزوج ان كان
لنفيه وان صدقه على بلى ولو ذنتها فاعترف واقام به شاهدين ثم
على بلى ولو ادعت التلذذ بما يوجب اللعان فانكر فاقامت بينة بين
الحد ولم يحرم اللعان ولو ذنتها برجل فحذف له اسقاط الاول باللعان
وهما البينة ولو قال يا زانية فقلت زنت بلك احتمال الاقرار بالقتل
وعليه ما يثبت ما زنت انا ولا انت فعلى الزوج الحد وعليها ان اربعت
التلذذ وان تصدت لا فادسقط عنه ويجب عليها ان اوتت اربعا
ولو قصدت عدها فلا حد عليها فان كذبا في قصدها حلفت ولا خلاف
ليسقط عنه الحد ولو قالت انت ارفني عيني فذنتها واحتمل الاقرار بعد
ولو قال انت ارفني فلا فله قبله وقذف لها والامانة لا تزوج خاصة
لشبهه اصحاب الحنفية والجار ولو قال لها يا زانية فقلت انت ارفني عيني
الا عراب ولا فلا ولم يثبت به وهو خطأ ولو قالت يا زانية فقلت قد
ولو ذنتها اجنبية ثم تزوجها فان طابت بالاول خرج بالبيت خاصة
وان طابت بالثاني خرج بها وباللعان فان لم يأت باحد فعليها
حدان ولو اقام البينة سقطا وليس لها المطالبة بحدته ولو ذنتها بعد

٢٣٩ او الخطأ لم يثبت له ايمان ولو اخل بغير من الاطراف المشرقة لم يثبت ولو
حكم به حاكم لم يثبت جوارح الحكم مستدبر الفتنة ووقوف الرجل عن عينه
والمرأة عن عين الرجل وحضور سامع ودعاهما قبل اللعن والتعقيب و
يجوز في المساجد والبيوت والاماكن وان يثبت الحكم لمن ليس بها عادة
بالزوج من يتوفي الشهادات ويثبت عن الزوج حد التلذذ بلعانه
الزنا عن امرأة بمانها وبنتي الولد عن التمسك ونها وبنت القوم الموبد
وتزول الفرائض ولو اكدت في اثنائه او نكلت ولم يثبت الولد ولا الفرائض
ولم يثبت القوم ولو نكلت او اقرت بجنت ولم يزل الفرائض ولا يثبت
القوم ولو اكدت بعد لحق به وزنه ولا يرثه الاب ولا اقرته ولم
يعد الفرائض ولا حد على بلى ولو اعترف بعد اللعان فلا حد ولو اوتت
اربعا قبل حد ولو ماتت بعد التلذذ وقبل اللعان سقط اللعان
ورثها وعليه الحد للوارث وله دفعه باللعان قبل ولو اقام رجل
اعلمها فلا عنه سقط ميراثه ولو ذنت ولم يلاعن فحد ثم قدح في
امانها فلا عنها فسقوط الحد الا ان يكون اجنبيا ولو ذنتها غارت
ثم قدحها الزوج او غيره فلا حد ولا عن فتكلفت فقد ذنتها اجنبيا
قبل لا يحد كالبيتة وتقبل شهادة الزوج العدل في ثلثة واللعان صحيح

لا خلاف

٢٣٨ **المالك** زنا اصابه الى ما قبله قبل الجدة لاديه ولو قد انتكحت **كتاب** الحق وقوايه وفيه
 فصول **الاول** الحق فيه فضل كونه عبادته استعز في الاضاق انتكاح
 وقوله بالحق ولا علق وكذا انت استعز لاديه انما القلب او اشتبه او انا
 مع القدوة او كذا افعال بليك حله وجهات بخلاف جسدك وبذلك ولا يصح
 سلفه بالقدوة والقدوة قبل لا يشترط التعيين فلو علق احدكم ثم علق
 وان رجعت لم يقبل ولو مات اوقع ولو علق واشتبه توقع الذكر ولا يقبل الشيخ
 ولو ادعى احدكم قصده فاقول قول المالك او الوارث ولو مات اوقع ولو ادعى
 الوارث العلق قبل ويشترط البلوغ وكذا العقل والاختيار والقصد وعدم
 الجبر الا في ثني عشر سنة على رواية والتعريف فيقل علق كذا في اسلام
 المتعلق على راي ويجوز في القصد وشبهه وانما القتل والملا بطلان وليدته
 المالك وليعق علق ولدا الرضا على راي ولو علق الحق بالملا بطلان القصد
 لوجبه فيما لم يقع ولو قوم علق ولده التفسير عليه صح عنه ولو قد احد
 الموصوفين بطل ولو شرط عليه حلقه العلق شرطا وجب اوفاء قبل ولو شرط
 العود مع مخالفة عادتها ولو شرط خدمته مدة صح فان ابق فيها الحق وادى
 مطالبة اذقة بالجمرة ويستحب علق من مالت سبع سنين وعق من مالت

فيكم

٢٣٩ وكبره الخالف والمالين ويستحب اعانته ولو لم يجر من علق واجب ولو
 علق اول مولودك عليك فذلك جماعة قبل علق وقبل الشيخ او يقر من شأ
 ولو قد علق اول ما ولدته فولدت ابن علق او الفارق اصابه الاضاق انتكاح
 الشخصية والموصول الحار بقصد ولو اجاب نعم عن سؤال الحق عما يملكه مع علق
 بعضهم انصرف اليه ولو علق نذ العلق بالوطي صح فان باعها انشأ ولا يعتد
 بعقد ما ولو نذ علق كجدة قد ادم انصرف الى من علق عليه في ملكه ستة اشهر
 فصاعدا ولو علق ثلث جده استخرج بالقعدة ويستحب بالقعدة لا بالعدة
 ولو علق ذملا فملا المولى على راي ولو علق عن غيره باذنه صح واستل اليه
 عند الامر والولا للمعق ان يرفع عنه ذم وعرق واجب ولو كان في واجب ولا يلا
 ولو امر في بطن فلا امر ولو امر حي يعلق من يخرج من الثلث لزم الوارث
 علق ولو امتنع استعنه الحاكم وما اكتسبه بعد الموت وقبل العلق المولود
 على راي ولو علق في المرض ثلثه هو تركه اذ اوج وان مات احدكم فان خرج
 مات حرا ولا رقا ولا يجتنب من الزكاة الا ان يموت بعد قبض الوارث
 والموت ولو كن اما مورثا او مورثا لمورثا فزدة المورث بعد الاضاق فهو حرة
 اجماعا ولا يقبل على الخلاف وليس يرضى الوارث بغير جيلة فان تعذر المالك
 قوم على العلق مع التمكن وحده مالت القيمة فاضلا عن قوت يومه وليدته

٢٤٠ قبل فيعتق بعد الذبح كاستلين او احدها او شركين فان موب او عيب
 ان يطرح موب او ان يطرح العبد مع عذبه على راي ومع انتكاح العبد بغير المأ
 وتبنا للمساة وغيره ولو تعد المتعلق قوم عليها بالسوية مع الاقرار ولها
 وان اشتمل في المصنوع ولو علق احدها قوم على الآخر والتعريف وقت العلق
 بالاداء يستعق ولو اشتمل في القصة فاقول قول الشريك ولو ادعى كل من
 الشريكين على الآخر علق بماله واستقرت اذقية ولو علق الشريك قبل
 الاداء فالاولى الصفة اما لو باع فلا وومات العبد فالوجه عدم وجوب
 الذبح ولو ادعى احدهما العلق فاقول قول المسكر وبذلك رقا ولو علق بغير
 الاضاق فالصدا ثبت على اشكال في الجميع ولو ادعى المتعلق او الشريك شيئا
 او ضمة فاقول قول الثاني ولو ورث بعض من يعلق عليه لم يعم على
 وكذا المومل كذا اختيارا ولو علق او علق بعضه لم يعم على الوارث
 ولا عليه لواعته ولا في غيره وبمترجمة الموصى به عند اذقة والمنع
 عند الاضاق والترك باقل الامرين من حين الوفاة الى حين الصفة قبل
 وعق الماملين لولده في العكس ويصح اقراره بالعلق ولو شرط لولد
 بالعلق معنى فاضيه ولا يكف الشترم فان كان مريض قبلت وملا
 الاموين وان علوا ولا ولد وان ولوا مالت الرجل لغيره مات عليه

وغيرها

٢٤١ ورضاها او حتى ولو ولد وجب له وصداة وسلامه في ذل الرب قبل ولده وكذا
 مولاه ودم فله الوارث انساب العلق ولو ادعى المولى على جده من يعلق
 ولا يقر جازا لغيره ولو ادعى الوارث بغيره مع بشاره قبل لا يقبل
الشاة ام الولد هي الامة الموطنة بالملك مع العلق سواء ولدت تاتوا
 غير تام ولو ولد لامة غير حرام ملكها قبل بصرام ولد اما بعد فلا ولا اذا
 ملكها ولا يجل الرهن بهذا الوصف تقدم وان لم يجل هذا الوصف
 الملكية فبغيره ومن علق في الكفان فوطي ملك الميراث ويجوز على التكاثر
 ولا يجوز فقها ولا اختيارا مادام الولد حيا ولو مات السيد ولا تركه سواها
 وعليه من غير ثمنها قومت على الكبر وانما المصنوع يجبر بعد ولده على
 او الله وحقت ثمان مات قبل البلوغ بيعت فيه ويجوز بيعت المولى من
 نصيب ولده ما يجرم على المولى منها مادام الولد حيا الا في ثمن وقيمتها مع
 الجيز او سلم تحت الذوق ولو ماتت الجيز مطلقا او تركت الوفاة والترك
 سواها علق النقيب ويثبت في الباقي ولو ادعى لها بيعت حققت من
 اوصية على راي فان فصل اخذت ولو اعوز عطلت من النقيب ولو
 جئت خطا فقلت بوقتها والمولى الفكت بارش الجارية على راي ولله الذم
 ولو علق عليها في طواف او نفس فليس لها القيمة والارش ولو اثلت لامة

تفرقت
بدر موت تفرقت
الولد من التفرقت
مخرج اولادها
ح

٢٤٢ لآئنه فاولادها من الذئبي رقن ولد ويقتل مع ما يسل بالمرتدة ولو اسلم
ام ولد كافر فجل بدمها وخرج والفق عليها عند سلب وقيل بدم **الثالث**
التدبير هو الحق بدميت المالك وغيره على راي وهو مطلق كونه اذ امت
فانت حر وقيد كونه اذ امت في وقت كذا او في حال كذا ولا يقتد بقوله
است مدبر وتقتل في النية والقرعة على راي والحق بدم من الشروط الصفة
ولود تراد بدمها من حق ولومات ادها لم يقوم على الاخر فكذا الواسع على ما
ولود تراد بدمها ثم اعتن قوم عليه ولواسع الاخر قيل لم يجب التقوم وهو
كالوصية ببعض من الثلث وللم يكن سواه عن ثلثه وله التصرع في الجميع
والجنس والوطى ولا بطل الحمل ويعتق بولها من الثلث فان عرق
من نصيب الولد والحمل المختب ردة عن عقد وشبهة او زنا مدبر وكذا ولود
المدير وحده ما قصر عن اقل الحمل ولو ولدت ادها متحدة فاولادها الاخر
وليس بينهما ستة اشهر فاما حمل واحد فاما بتران ولولوى المجرع
تدبر على راي ولود اعتت بدمها فاقول قولك المالك او الوارث ولا يصح
الحمل الا بدم ولا العكر يخرج المدير عن المالك والاباى والوصية بطل بطل
انكار التدبير وان قيلت وان رادها ان لا يطلع المملوك بدار الحريم
واباى آيت التدبير والمقاطعة على بالتحليل العنق وفي الكفاية نظرو قيل

ح

٢٤٣ البصير ليس باطلا فاما اول الخدمة فلو عاد اليه عاد التدبير ولومات العنق
ولود تراد بدمها من الثلث ومع العجز بدمها بالذئبة الخان بسوق ولو
جعل اقرع والذين المستوعب بطله وان تجدد على راي ولود تراد بعض
عبد لم يستحق الباقي ولم يقوم عليه ولود تراد بدمها من حق ولومات بطل
العبد اقرع والمدبر في حيوته مولد راي كسب المولى والقول قوله مدلول
في تجدد الاكتساب لاول الوارث ولا يصح تدبر غير لكلف الجاهل بدم
وفي الكفاية والبالغ بدمه لخلاف فلو تدبر من سلم بعد التدبير يصح عليه
ولومات حر ما يجمله الثلث والباقي للوارث المسلم ولو اراد لا يفتى
و تدبر بدمه لخلاف لاد فاد عن فخره ويصح تدبر لآخره ورجوعه بالاذن
وليجن المدبر فاق برقبته ولتسند الاكفالك والتدبير باق والبيع
ولوايح ما بساوى الجنازة فانها في مدبر ولومات المولى قبل الاكفالك
انتهى ولا ارضيه التركة على راي ولوجن عليه فاد راي المولى ولو قيل
فكذلك يقوم تدبر ولو جعل للبر للخدمة ثم خسر فاق بطل ولو اكتسب
بعد الفداء فان خرج المبدى الثلث فمال له والا فلا يقدمه اعتق و
لو كان المالك عابيا عتق بثلثه وكل ما وصل طبق بحسبه ولود تراد بدمها
لو كانت ثم تدبر فاق ادنى الكفاية العنق والاعتق وهذا لاولى الثلث

٢٤٥ الكفيل والاسلام ولو كان العوض خدعة شهر و دها راجع لم يلزم
لآخره عنه ولو فرض فيه العبد بطلت وفي العوض العلم وان يكون دينا
وحقة ملكه المولى وبكره النفاذ ويجوز على المنفعة ولزم ما يشترطه
من المباح ولوجبه بعد الكفاية لزمه الاخره وبسط العوض على
ثمن المثل وتمتد لوجع بينهما وبين البيع ولوايح نفسه حال او مخرطة
فالاولى عند الفسخ ولو ادعاه السيد فالقول قول العبد فاذا حلقت
سقط الثمن واعتق ولو كانت الاثان لم توبة الى احدهما دون الآخر
الا باذنه وبدونه لا اخصاص فلو صدقه احدهما في الاداء اليه لم
لم يقبل شهادته على المنكر فاذا اخلف دمج بالقتل على العبد او عليها
ولا يصح احدهما على الآخر ولو اتاهما بالمرض فشاخا في التدبير فاذن
احدهما ليقض الباقي فلف فل يقضه دمج على العارض بالخصم
المريض ولو كانت اشبه بسقط العوض على ثمنها وبسقط العقله
لو عجز احدهما استرقا على الامام ان يترك من سهم الرقاب المطلق
العاجز ولومات المشروط بطلت واولاده راي والمطلق يحرر منه
ما ادى وبودت بقدر الترتيب والباقي للمولى وبودى الوارث ما يفتى
من نصيب القرية ومع عدم المال يسبى الاولاد فاق باق ابيهم وينفقون

٢٤٦ وسقط من الكفاية بنسبته والباقي مكاتب **الرابع** يستحب الكفاية مع اذنا
والاكتساب خصوصيا سواء المملوك وليست عقفا ولا جها ولا فقه
العارفين مطلقا على راي والفاصلة لاحية وينتقل الى الاجاب والقبول
والهينة والاجل الموعود على راي تكثر واتحدوا فيها وقت الاداء و
والعوض لا الاتصال وان كان خدعة وقبل بضمير في نية قوله فاذا اذنت
فانت حر وهي مطلقة ومشروطة بالعودة في الرق مع العجز وتلزم ولا يجزى
ما عند حدة المتأخر عن الخدم او علم العجز وقيل لا الاخر ويشع مع حضور
المسدد ان لم يكن حاكم ويضفر في الغائب اليه ليختلف مع الهينة ولوجن
المكاتب فاقبت الحكم الكفاية والمجوز واستخلف ويضفر في نية السيد
فان ظهر له مال دفع الى السيد وعتق ويجمع السيد والفاق فاقام بينة
بالدفع عتق ولا يرجع في المنفعة ولو ابراه من مال الكفاية عتق ولو كان
من البعض عتق باذنه ولا بطل بدم الموت المولى وبطل الوارث و
يعتق بالاداء ولو وهب احدهما العتق نصيبه ولم يقوم عليه وكذا
لو اعتق ولا يصح الا لمن المكلف المتكفل شرعا ولا من المرتد ولا اقربه
فحق الكافر والمولى الصحة ولو اسلم والعوض يحرر شيها فالقيمة
مع عدم التبعين ولو اسلم بعد الكفاية قبل الاياع عليه وتبسط في المكاتب

المكف

٢٣٨ مع الاداء ويصح ما يجوز له بحسب الترتيب ذكر في الحق والمبررات والنظرة
ولا يثبت المكتبات في ما له من عناية وعبادة وعشق ووطى وغيره بدون اذن
الحق ولقد توجه بنبه ومات فلكنه اوجعه بطل الكتاب ولا يثبت الحق
في ما له الا بالاشتقاق ولا يثبت بعد ان يحسب الحق مع المطابقة ولا يثبت
المشروطه وصليه المبررات كانت عالة ويعبر ان معه ولا امة الكتاب ولو
ولما يشبه فعله المبررات ام ولد فمقدم عليه ولو تكرره وطى
قبل الاداء فلا تعدد ويتعدده بعد ولو طوى بين المكتبة فلامه ولا يثبت
ان ولد كسب المكتبات قبل الاداء بعد له ولا يثبت المكتبات بما يشبه
الاكتساب ولا يثبت اياه ولا يشبهه نصية بدون الاذن ومعه يعتق
مع عقده ويترق مع عجزه ولو قبل بغيره افترق المراف وكون كالموت
ولو جرحه افترق الحق ولا يطلان وان كان خطأ افترق عنه بالارض
فان ادعى الحقين عشق والايذاء بالارض فان عجز عن الاخر استرق وان
لم يكن له مال اختلفا فاسترقه مولاه فلا ارض والافله الارض ولو قبل اجنبيا
وافترق فهو كالموت وان كان بخطاه فله فك نفسه ولو فقد المالك فلا
البيع الا ان يندبه السيد فيقول المكتبة وكذا الحق على جاعته ولكما
ان يفتن بعض عبده من بعض هذا فكذلك عبده للماني ان كان دونا

القبض

المقبضه والافلا والبيع للمقبض وقهره والنشره بالحال والمقبضه الزيادة والزيادة
الا سلسلا لا لا الرهن والقرض ولو كان احد عبدا للمالكين اياه ان يفتن
وعلى الحق والاجتناب للمالكين في ما يفتن على المكتبات عدا خطاه وعلى
المالكين القصاص والارض في كل موضع المكتبات ولا يفتن من عدا المكتبات
لوجن عليه فميراثان والارض عليه في الخطاه وان كره السيد ولو اربا
على الاذن ولو جنى من فتن بعضه على حق فلا قصاص ويعلق بوقته
خاصة من ارق ويزمرا بالخرقة وبثب وجن على جريا ومساو اوان في الخطا
بمعلق بالما قبله فدل الحرقة وبوقته قدا الرقبة والمستبد فكلما ينسبها
من الاذن ولا يعمل الحق في كفاية الا ان تحمل بعد المكتبة من حق
فباعتق بعقبتها فان قبل فليس المالك القيمة لانه وان اكتسب فهو يوزن
والا لم الاستعانة مع الاشراف على الخبز ولو مات فهو لانه ونفتت منه
فان قصر قيمة السيد قبل ولو اعتقه سيرا مع وجود الكسب لم يفتن ولو ادعى
تأخر الحق من المكتبة فاقول قول السيد لانه عدم العقد ولو جنى من مالا
ومات ولم توفى حرزا ايا من فتنه ولما توسع مع عدم المولى ايا قوله
افترق نصه قطب المايه لم يجب على ابي ان يكتسب بينهما فليكتسب لانه
من الرقبة الوجبة ويستحق العطية فلا حظا ونظرة الشروط على المولى ويكره

٢٣٩ ووقال شعوان وسطه صرح ونصرف الى الوسط عند الوعد ولو اجتمعا
اقيم على ابي وان لو كان وسطا مع بين فحينذا افترقا فان قلت من الارضية
ولو ادعى بعتقه ولا مال ولم يحمل مال المكتبة عشق لثبته وبني ابي ككاتب وكذا
المريض اخبر من الشك على ابي ولو ادعى المكتبة لم يقدر نصفي الى اعلى
ولو قد فعل من الثلث فيهما ولا يجتنب مال المكتبة من التركة ولو ادعى
بكتابة احد عبدا فالاولى الفرعة ولا يجوز الا بئى ولا الخشنى الا اذا حكم بكون ربه
وبالعكس في الاما ولو صدق احد الوارثين فمضى المكتبة معفى في نصيبه
وافترق في عدلين على المنكر او حليفه وكسبه قبل الكتابة لسيد ومعهما
بينه وبين المنكر ونفتنه عليه وعلى المنكر ولو فتح القدر لغيره يكون من الزكاة
فانقول قول المقر لا يترق عليه لانه عشق وقيل الولاء المشروط كله المقر
كتاب الايمان وقوانينه وفيه فصول **الاول** لايمان
فبما لله تعالى واسما لله المختصة او السالبة قبل ويختد قبله ويلا لله
وعظمت وكبريائه ومقدسه وعلمه ان قصدا كونه قادرا لا المعنى المحروف
الياد والحواس والاعمال او في الله او في الله او في الله او في الله وم الله
انقص من الخلق فهو قسم ووقال المقر لانه اقسام الله او اخلص او لم
او اقصمت او صلت او آتيت المقدس ويصدق مع اعتداه الاجزاء والمقر

كان اوله لان المكتبة
ولا يثبت الاداء في المكتبات
وكسبه على المكتبة

٢٣٨ المطلق بالصوم ولو اعتق او اطعم مع الاذن قبل الاجرة ويصح مال المكتبة
والشرط مع العجز والنفق لا المطلق ولو اشبه من اخبرني احد المكتبات بين آخره
الوقت فيخرج والقول قوله لانه ياعلمه ولو اختلفا في المدة او القدر او المال والقول
قول منكر زادة المال والمدة ولو اذن العوض معيبا بعد اعتق فلا في الفسخ والاستثناء
ولو تجدد به لغرم من الرد مع اذنه لم يثبت ويجوز ان يكتب بعض عبده
سواء كان الباقي نقاله او قرا ولو كان نقا لغيره واذن صحت ولا يطلعت
لنصف المشرق ونحوه المذبان والمولى مع غير المطلق ويجوز ان يملك المشرق
ونومات لم يفتنه المولى ولو كان له على مولاه ما فتنه وتسا قطا ويصح
صاحبا الفضل ومع الاختلاف يفتن في الرضاة وهذا حكمه مطلق ولا يثبت قوله
الموظفان هذا المال حرام الا بالبيعة فان حلفا لمكانت اجبر السيد على الفسخ
او الامراء ويجوز الوصية بمال المكتبة لا به الامع اشتراط العود ولو جعها
لواحد او اثنين جاز ولو كانتا فاسدا صحت فهو بما يقضه لا بما في نفسه
ولو قال ضعوا اكثر ما عليه فهو وصية بالزيادة على المصنف فحينذا اقره
فيه وقولان ونصفه فهو بالزيادة على ثلثه ارباع ولو قال وشله فهو
بالجميع وبطلت في الزيادة ولو قال ما شاء واراد الجميع قبل البيع بطلت
البعض ولو قال ضعوا من مكتبة تاشاء فاراد الجميع صح ولا يثبت

الوفاء

٢٥٠ وفي أشهاد الله اشكال ولا يعتقد بقوله اعلم بالله ولا اقم ولا الخلف
غيره ولا يقره بحق الله ولا مع القدر من القيمة ولو استثنى بالشيء المنفصلة
لفظ الحكم وقت ولا يقره من الطعن ولو قال لا فعلت ان شئت فقال
شئت انقضت ولو نفى وجب له يعتقد ولو قال لا فعلت الا ان يشاء فقد
عقد فلو قال قد شئت عدم الفعل وقعت ولو قال لا فعلت الا ان يشاء
فقال شئت الفعل لم يخل ولا يعتقد مع عدم التكليف والمصلحة قبل يصح
من الكافر ولا على الماضي ومع الحث لا كفارة ولا على المستقبل في غير الوجوب
والندوب وترك البيع وترك الكوهر والمباح وما يكون تركه التراجع
ولا على فعل الغير ولا المسحوق وان كان عادة ومع مجرد العجز عن العمل
الولد والمرأة والملوك مع كراهية الولد والزوج والمولى ولم يخل الا في فعل
الواجب وترك البيع ولا كفارة ولو اضاعى عدم البينة قبل منه ولو حلف
لا يأكل ما يشربه ودينه فاكل ما شربه مع عزمه قبل الحث وان اقسامه و
تخرج ما اشربه كل منهما فاكل ما ناله على النقص حث ولو حلف لا يأكل
الطعام في غد فاكل قبله او الله حث ولو حلف في غد لم يأكل من الاكل
فالاول عدم الحث ولو حلف لا يشرب لبن عزه ولا يأكلها الزم مع عدم
الحاجة ولا يتداهها ولو حلف لا يشرب من الفرات حث بالكرم والفاو

من

من اشهد عدا ولو حلف لا يشرب ما شارب ما حث البعض على ان يخلف ماء
الكون ولو حلف لا يأكل بشرا او دابة فاكل بشرا حث ولو حلف لا يأكل
من هذه الحطة قطعها ولو حلف لا يأكل الدقيق فغزير او لا يأكل بشرا فاكله
جسدا او سمنا او ذبا ولا يأكل مما فاكل البينة او من ثم الحث ولو حث في
القلب اشكال ولو حلف لا يأكل ثمرة فامتنعت لم يخلت الا بالجميع او بشيء
الكلها ولو حلف لا يأكل شاة انصرف الى المعروف كالروث ينصرف الى البقر
الغنم والا بدون الطيور الا ان يكون البلد معاداة يأكلها منقردة و
الفاكهة الى الزمان والسنب والربوب وغيرها دون البطح والملاطى
والذين الحال والموتجل والكلام الى التلظظ وان كان القرآن لا يأكل الكلب
والاشارة والاسال والادم لا يؤثلم به كالحل والقدس والحلم ولا
في اللحم يتم تقطير بل باقى الحرف خاصة على قول وجبت لو حلف لا يأكل
تلفظه بعد المنقح والحلى يصدق على الحاتم والموتلو وان حلف لا يأكل كتاب
فلان فقطعه وقم ما لا يخل الى عدم الحث ولو قال لا تأكل حتى تحبني فكلمنا
معا او حلف لا تأكل على هذا الفراش ففرق عليه اخذ نام عليه فالا على
ولو علق بيمينه يمينه يمينه في الاشياء لم يزلها وفي النقي لو حلف لا يأكلها
لم يخلت بل حثها على النقي ولو حلف لا تأكل ذبا ولا عرا فكل احد حث

٢٥٣ في الاكسكال ولو حثت الاضافة فالاول عدم التصاق ولو حلف
لا دخلها من بها فقول الباب ودخل حث والفرق ضعيف ولو حلف
لا دخلت على زيد فدخل عليه وعلى غيره فلا حث وان نوى تحصيل الدخول
على غيره والافلا ولو حلف لا كلمته فسلم على جماعة حث الا ان يبرئه
بالنية واليمين ينفي التائب في النقي اجمع الشئ بلفظ او صير
بنية ولو حلف لا يبيعن او يهوين انصرف الى الايجاب والقبول والاحكام
على الاغصاء ودجما بشكل ويناسب قوله تعالى فاكفوا بكن القلص
ولا يطلق على الباطل ولو حلف لا يفعل انصرف الى المباشرة والاوسط
المادة ولو حلف لا يبيع حث بالامر والاستيلاء ولو حلف السلطان
ليضرب حث بالامر وفيه اشكال اما لو حلف لا يهتف فكل فيه حث ولو
لا استقدم من خدمه لم يخل حث وان كان له الا ان يستخذه ولو حلف
لا يرتجى بالكوفة فخل بها كاح امره بمكة فخرجها انقضت فاجازت
بمكة فاشكال يشاء من الاجازة من تمام الكلام وكذا في النقي ولو حلف
لا يستحق بالشراح لم يخل حث بالشر ولو حلف لغيره ما يهتف قبل يجرى
الضمت اذا علم وصول كل شرخ المبدنه ولو قال ما يهتف من يهتف والضمت
الا بواحدة ولو قال ما يهتف صر به اجزا والضمت ولو حلف لغيره اجزا ولو

٢٥٢ والاول خلافه اتاح كزحرف النقي والمحق ناقه ولو حلف لغيره المنكر
الى الواجب فقول او مات فالاول الى الاخلال ولو قال الى الواجب لم يخل بها
النقي ولو قال الى الواجب انصرف الى الواجب لا يخل ولا يخل الخيرة انما على قوله
ولو حلف لا يبيعن كل مملوك يملكه عدا دخل فيه مملكه اليوم مع البقاء
بخلاف ما يشترطه ولو حلف على شئ من الله عن الضقة لم يخل كالحمل اما لو
اصطنع به حث ولو حلف لا شربت لك ماء من عطش انصرف الى شئ
وطيل الى العرف ويحتمل بالابتداء لا بالاستدامة الا فيما يتفق به الفعل
البيع انقضت في الاجارة والبيع والمطبخ والمطبخ والابتداء
دون الاستدامة ويحتمل في الاسكان والمسكنة واللبس والركوب
بهما ولا يخلت لوعاد لقتل متاعه او عياده من عين او غيره اذا لم يخل
ولو ثبت عيب اليمين للقتل فالاول عدم الحث وفي المسكنة لا يخرج
احدها او كانا في يمينين لهما وكل منهما يارب وعق لم يخل ولو حلف لا فعلت
القدار فله من سطحها ولو الى الخرفة حث ولو نزل سطحها لم يخل ولو حلف
لا دخلت بيتا لم يخل بغيره ولا يبيوت المادية الا ان يكون من اهلها
قال الشيخ لو حلف بالمسكنة واللبس والركوب والاحتياط فخل
اليمين لا يشترط قبلك فخرج وعق على اسم فلا اعتكف ولعل المعنى وعلما

ولا

٢٥٢ والصدقة ولو حلف لا يمت حرقا ع قبل لا يمت ولو حلف بغير قربة
تتبع الحبيب عند غلبة الظن بالوفاء ولو حلف بغير قربة لم يمت
داره فهو الخمين يدخل قبل حلفه ولو قال لا يصير فلهما واحد واستحق
وان لم يمت بغير قربة في الاثبات الا ان يمت من الماهية المخلوق عليها
وفي النسخ جميع ولو حلف لا يمت دابة العبد لم يمت بحلفه الكتاب
ولو حلف من يشتره فهو له قبل الاول بالشرع ولو كان جماعة دفعة وقيل
لم يجز في فهو لجميع وان قيل ولو حلف بغير قربة فادركا على الذين
جازا العفو ولا كفارة ولو حلف لا دخلت دارا مركب دابة او حلفه حاشا لغيره
ولا يمت بالامر والفتيان وعلم العلم ولو قال لا اقصيه الى حلفه فهو قاض
ولو قال لا اكلته الى حلفه او زمانه هو كالدرك في الصوم عند الجمع ولو
دفعه فهو محمول مشروط انما في زمان ولو عرفت فاشكال الا في حلفه العزم
ولو قال يا فلانا او شهرا او سنة ولم يمت فهو حلف ولو قال لا فارقه حتى
استوفى حتى فليس يمت ولو حلف طائفا لا يمته فان غره لم يمت
ولو قيل حاشا او حتى او حتى او اياها حاشا ولو قال حتى استوفى لم يمت
يضمن الجدل المساوي ويكره الجهن المضاد قد على القليل خصوصا العزم
وهذا يجب وبجواب القوة فيما طاهر الكتاب مع المعرفة وبجواب البراءة من
الشرع

وفي الكفارة خلاف ويصدق الحالف ان ادعى التقصيص والمجا ذوق ٢٥٥
لوزي ما لا يمت له اللفظ كذا ذوق يدخل الميت اكل الحنظلين له
والحنبله المباحه جازية اذا لم يمت بها الى الباس وهي اما مائة من ثمن
كن حلف لم يمت بغير قربة عند الدخول او يمتن عبده فاعلمها
او اعتقه قبل الدخول اغتسل الحمين واما ما عطف من الاعتقاد كحلف بيمين
فانها يكون على ما فواه دون ما عطف به الا في صورة واحدة وهي انه اذا
استحلفه الحاكم خصمه فيما هو حق عنده فان الحية من الحاكم وميتة
الحالف اذا كان الحاكم مبطلا عند الحالف ولو حلف على عدم الفعل يمت
التقصيص بالمكان او بغيره او بفعل ولو حلف لم يمت بيمينه
نوى لا حارب او لم يمت بيمينه ونوى الشك او ما كان شاك فلا فواه
كناية العبد او ما عرفته او جعلته عريفا او ما سلمته حاجه او شجر
صغيرة في البر يقال لها الحاجة صح ولو حلف على روجه لم يمت بيمينه
فليخبر بالتقصيص ولو حلف بغيره بعد حلف الزمان فليحذر عدا
يعلم به الدخول فان نوى من غير زيادة ونقصان لم يمت بالبعد
يشترط في الدخول صدوره نطقا على راي مقيد بالله تعالى من حلف مسلم
قاصد للبرية واذن الزوج والمالك ولو حلف فلا اعتداد له بالشرع

٢٥٦ والتعلق على راي وبسبب الوفاء للكا في بعد سلامة وان يكون القربى
ان قصد الشكر والجزاء والبرية يعتقد ان قصد القربة والله تعالى
كان لله عليه ذلك ولو نذر الحج ماشيا لم يمت من البلد على راي وبسبب عنه
ومن نذر العرة عند طواف النساء ولو حلف بيمينه ولو لم يمت
ماشيا ففاته الحج فعليه القضاء ماشيا ويجوز له ان يركب من حين
الغرات ولو نذر ركوب فميت بجنت بالمشي ولو نذر المشي الى بيت الله الحرام
او الى بيت الله الاضيق الى مكة ولو كان لاحابا ولا عزم على الاضيق الى مكة
ولو نذر المشي اضيق الى المقصود فان فقد بطل قبل ولو نذر المشي الى
الحج لا يقتضي الا التمسك عليه التمسك لم يمت بيمينه ولو نذر
زيارة اسلم للشاهد وجب وان نذر ان ذوق ولان الحج به او عنه فمات
الحج بالولاء وعنه من الاصل ولو نذر الحج وهو في حج عن غير وجه لزمه عهدهما
او اقل بالحجى نذر الصلوة ككتمان على راي ولو عزم الكان فميت وطئت
الزينة ولو عزم الوقت فميت ولو نذر صلاته بغير عزم من ركعتين
وصدقة شي وصوم يوم وغرها من القربى ولا يجب التتابع لو اطلق النذر
ويجب بالشرع والمباينة افضل ولو نذر العبد بين ايام الشرب على راي
الحجى او يوم فله مذهب بيمينه ولو نذر داما غاسقه يوم فله مذهب

٢٥٧ فيما جدد يصومه عن رمضان فيه ولا قضاء ولا في العبد على راي ولو وجب
شهران فلا في صومه من النذر ولا يمت التتابع فيهما فميت النذر
ولو اطلق فاقفه بيمينه ولا يمتن المكان لو عتبه على راي ولو نذر ما صام
خمس اشهر وجبت سنة اشهر ولو نذر من غره لم يمت بيمينه فميت
العمدين واما الشرب حتى يمتن ورمضان ولا يقتضي طوافا فميتا فميت
قضى وبني ان لم يشترط التتابع وكفر ولو نذر طوافا مع العبد الميتاء
مطلقا ولا كفارة والقهر ما عذبه بين حلالين او مشركين ولو صام ثلثا
ناقصا آثم بيمينه على راي ولو نذر غير عتبه فصام سنة اتمها
بشهر ويومين ولا ينقطع التتابع ولو نذر صوم شهر فميتا وجب ما
يصح فيه واقل خمسة عشر ولو نذر صوم اول يوم من رمضان قيل لا
لا يعتد ولو نذر الدهر صح وبسبب العبدان واما الشرب حتى يمتن ويظهر
في الشرب المحض ولا قضاء وخوف الحامل والمرضع على نفسها او الولد
والاكراه على الافطار والسفر الشرعي اعدا لا ينقطع بها التتابع ولا
كفارة بخلاف الاحتيارى ولو نذر عتق مسلم لزم ولو نذر عتق كاف غير
معين لم يمت وفي المعين خلاف ويجزى الصغير والكبير والصحیح
المحب ولو نذر الا بيمينه ملكه لزم ولو اطلق على قول ولو نذر الصدقة

٢٥٨ اجزاء الاقل ولو قد رتبين ولو كانا وينبغي ان لا يخلو ولو قال بمال
كثير فهو مأثور قد رتبين ولو قد رتبين بما اراد ومع الموت يستدعي ولو قد رتب
النفقة بجميع ما يملكه ولو قد رتبين مع خوف الضرر قد رتبين ويصدق من غير حلف ولو قد رتب
ولو قد رتبين في سبيل الخير صدق على فقره او المؤمنين ولو قد رتب في مصالح
المسلمين ولو قد رتبين بذمة الضيق الى الكعبة ولو قد رتب حتى لم ولو قد رتب
غيرهما لم يلزم ولو قد رتبين الهدى انصرف الى التمسك ويحرم ان ياتي من التمسك
هدى او على ولو قد رتب الهدى غير التمسك قبل البيع ويصح في مصالح البيت ولو قد رتب
ان يهدى عبده او جاريته او ابنته بيع ويصح في مصالح البيت ولو قد رتب
ومعونة الحاج او الزائر ولو قد رتب الهدى بمكدا او يوجب جوارحه
يتعين المرفقة به ولو قد رتب غير هذين قبل الاستدانة لا بد من الاثنى ولا
فلو وجبت عليه في نذر ولو قد رتب الزمة بقره فان لم يجد فبيع شيئا
ولو قد رتب اخصية معينة زالت عن ملكه وعليه القيمة ولو لم يملكها ومع عدم
المقرض لا ضمان ولو عابت نحوها على غيرها وانجزأت ولو عابها ولو عابها
غير الزم ان ياتي عنه وان لم يامر ولا يملك ولا يملك سبيلها الاكل
منها في نذر ولا يملك نذر المصيبة ولا يوجب به كفارة ولو عابها نذر
سقط ودوى انه يصدر في العتق من كل يوم بعد المهر الحكيم

ونحو

وشروطه ان لا يخلو ولو قد رتبين ولو كانا وينبغي ان لا يخلو ولو قال بمال
كثير فهو مأثور قد رتبين ولو قد رتبين بما اراد ومع الموت يستدعي ولو قد رتب
النفقة بجميع ما يملكه ولو قد رتبين مع خوف الضرر قد رتبين ويصدق من غير حلف ولو قد رتب
ولو قد رتبين في سبيل الخير صدق على فقره او المؤمنين ولو قد رتب في مصالح
المسلمين ولو قد رتبين بذمة الضيق الى الكعبة ولو قد رتب حتى لم ولو قد رتب
غيرهما لم يلزم ولو قد رتبين الهدى انصرف الى التمسك ويحرم ان ياتي من التمسك
هدى او على ولو قد رتب الهدى غير التمسك قبل البيع ويصح في مصالح البيت ولو قد رتب
ان يهدى عبده او جاريته او ابنته بيع ويصح في مصالح البيت ولو قد رتب
ومعونة الحاج او الزائر ولو قد رتب الهدى بمكدا او يوجب جوارحه
يتعين المرفقة به ولو قد رتب غير هذين قبل الاستدانة لا بد من الاثنى ولا
فلو وجبت عليه في نذر ولو قد رتب الزمة بقره فان لم يجد فبيع شيئا
ولو قد رتب اخصية معينة زالت عن ملكه وعليه القيمة ولو لم يملكها ومع عدم
المقرض لا ضمان ولو عابت نحوها على غيرها وانجزأت ولو عابها ولو عابها
غير الزم ان ياتي عنه وان لم يامر ولا يملك ولا يملك سبيلها الاكل
منها في نذر ولا يملك نذر المصيبة ولا يوجب به كفارة ولو عابها نذر
سقط ودوى انه يصدر في العتق من كل يوم بعد المهر الحكيم

٢٥٩ في النصارى واليه الصور لومات وفيل يجرى في شائع الشهد
خمس عشر يوما في الثلثة يومان فان عجز فاطعام ستين مسكينا ولو
عجز اكلها جميعا ومن افطر في يوم واجب من رمضان بما ذكرنا او نذر
على يدي او حلف او عهد او نذر على ذى تحريم الثلاثة ومن افطر يوما
من قضاء رمضان بعد ان زوال اطعم عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة
ايام متتابعات وكفارة اليمين والابلاء عن رقية او اطعام عشرة
مساكين او كسرتهم لكل واحد ثوب على يدي ويجزئ الشربل والقيص
والجزء والشرابيل والفصيل لا ما لا يسي او باو القصب فان عجز صام ثلثة
ايام متتابعات وفي ثلثة ايام او من المرأة شرها في المناب كفارة طهار على قول
رفي ثلث شرها في المناب او خدش وجهها او ثقب الرجل فدية في موت
ولده او زوجته كفارة يمين وكفارة الواطى امتد ثلثة امداد من طعام
ولو تفرج في العدة طرقت وكفر بحصة الصبي من دفيق ولو نام عن الاخرة
اصبح صائما ولو ضرب عبده فوق الحد استحب عتقه ومالك الرقبة
واليمين مع اكل الفراء واجدان ولو عاقب عنه بمائة دفع ولا يرضى الا
مع القدر ولم ولو تفرج فدية عنه لاض المتيقن حيا وميتا لا ان يكون
واذا على يدي وينبغي ان لا يربط العتق ثم ينعق وكذا في باحة الاكل

ومر

ويشترط في التكفير ثلثة واليمين مقارنة ولا يصح من الكافي واليمينين
العوض ولو عاقب عن كفارة عتق ما قبله اعاقب عن كفارة الكافي ولو عاقب
لغيره في النذر اشكال ولغيره العوض معه ولو ردت العوض بعد القبض لم
يجز وان لا يكون السبب عتق ما قبله ولو عاقب عن كفارة الكافي ولو عاقب
اليمين فلو عاقب عن كفارة كفارة مع ولو كان عليه ثلث كفارات متساوية
وامعاقب عن كفارة ففصل ثم عجز ففصل ثلث او ثلث الكفارة او كان عليه ففصل
او طهر او اشبهها او كفارة او كان نذرا فطهر او نذر او كفارة لا التكفير ولا الذرة
ولو اطلق او نذر او جوب سلفا او يجرى ولو نذر بضع كل عبد من عبده
العتقين التكفير عليه كفارة ان او عاقب نصف عبدا عن العتق باجره
ولو اشترى بعتق عليه ونوى التكفير لم يجز ولو احتاج اليها لخدمة او
النفقة لم يجز العتق ولا يباع مسكنا فافضه ولا يباه ولا حادمه
الرفيع او الرخيص العاقب ولا يبدل به ولا المسكن على يدي والرهين العتق
بفقد فاضل فدية وتوت عياله بغيره وبفدية والعنبر العربية بحال الا
ويجب القبر على المال العاقب وان تضمن المشقة كالطهار على اشكاله
ولو وجد في ثلثه العتق بعتق العتق وكذا في اطعامه ويجب
فيه لكل واحد على يدي ولا يجرى الاقل عددا وان تساوى ولا يكثر

٢٦٢ من أوله في الحق بخلاف القدر ولا الضعاف ومنهذين معه بحسب الأثر
بواحد بخلاف الانضمام من وسط طعنه ولو اضطررنا لثابت قوت اليد لجزء
ولا يشرط اجتماع ويجري الحب والدقيق والخير ويستحب الأمان وأعله
والظلم وإن سطره الخلو وأدونه الملح والأضداد على المؤمنين وحكمهم ويجوز
الفاقد لا الكافر والناسب ويدفع الكفارة إلى وليه لظلم الناس بحسب نفقته
على الفاقع ولا الفاسق والعبد والمدبر والكتاب وأم الولد ومن أضيق بعينه
ولو كان أحدهم لمّا أوقع المال والأمان ولا يجزى ككفره بغيره من حيث
الخير ولا القيمة ولا قبل الخس ولا قبل الفشل وان خرج وسرت ومن وجب
عليه صوم شهرين فغيره صام ثمانية عشر يوماً فإن لم يجد صدق من كونه
بذلك لم يستطع استغفر الله تعالى ولومات ولم يوصى في المرتبة أخص
على أقل درجة تجزى فإن أوصى بأكثره ولا إجازة معنى الأمان الأصل
الأمان من القلب وفي الخيرة ينصر على أقل اتصال قيمة ولو أوصى بالأعلى كما
وكثرة عين العبد الصوم ولو كره بغيره بالأمان أجزاء على أبي ولا ينفذ
بمنه بقرارة ومنه لو حثه من الفرق منه من الصوم وإن لم يذعن في الخس
على راي لو حث بعد المرتبة أو قبلها كما ذكره لو حث من الخس بعض كان
مصره ^{تفسيره} الصوم وان كان من سائر أمانه من الحرم جمع منه العشق

كان

كتاب القيد وقوابله وفيه فصول **الأول** لأجل ما ٢٦٣
يقوله للجراح على الكلب المعلم المعلوم بذكر الأثر إذا لم يسل أو
الأثر عند التجريح وعدم أكل ما يحسكه إلا نادراً ولا يفتح لوشرب الأثر
بشرط سلام المرسل أو حكمه ولو شارك لم يجز وإن اختلفت الأمانة والأمان
إلا أن يصير المسلم خاصة في حكم المذبح وبم لا يخرق ولو أنكر واشتبه
لم يجز ولا اعتبار بالمعلم على أبي والأمان الضيق فلو لم يسل من نفسه لم يجز
وان شارك المرسل أو غراه إلا أن يخرج فيقف ثم يرسله والقيمة منه
لأنه خير عنه ويجزى الناس لا للشارك عدوان شاركه المسوق اتحاد الكلب
أو الأمانة واعتد أو لا يسل على أحد الكلبين القاطنين واستناد القيد
إلى العقل الصلح والاعتاب وعدم حيوية القيد ذي الحياة المستقرة
ولو عصفه الكلب وجب قبل الموضع ولا يحل ما يفسده غيره إلا أنهم المخالفة
التم وإن تمت الرحمة حركته أو أمانته وكما يفسد نصر ولو لم يسل من مرضا لم يخرق
لا من مرضا أو منهم مع الخلق والحق وإن لم يكن يسل ويجوز القيد الأمانة ولا يحل
الأمان بذكر كانه وإن كان فيها سلاح وفيه يجرم روي القيد على كونه
ولو أرسل الكلب أو الأمانة على جسد أو شيء فقتل غيره أو أسد عليه كذا فقتل
عن صفه متعة فقتلها أو لم يشاركها فقتلها صابته أو روي صيدا

٢٦٥ قضيته أشكال ولو صيره الأول في حكم المذبح وقوله الثاني فلا شيء عليه
إلا أن يسد وهو الأول ولو لم يشبه الأول وقوله الثاني فغيره ولا ضمان على الأثر
ولو ابتدأ الأول فقتله الثاني ذكاة فقتله الأرض والآلية القيمة إن لم يكن يملك
قيمة والآلية الأرض وإن خرج الثاني وأدرك الأول ذكاة فقتلها فإن أهمل ومات
فقتل الثاني نصف قيمته معيباً وإن لم يدرك ذكاة فهو ميتة وعلى الثاني
تمام قيمته معيباً بالأول ولو امتنع بأمير فقتل الأول أحدهما الثاني لا يقر
اشتركا وقبل الأخير ولو جرحه أثنان فوجد ميتاً أحدهما إذا علم الذكاة
بأن يقر أو أحدهما وبذبحه الآخر أو يدرك أحدهما في الذكاة والآلية
ولو أصاب صيدا ذكوة فاشتباه فهو لها أو أخوه للثب ولا ضمان على
الجراح ومع الاشتباه يقرع ولو ادعى كل منهما الأمانة أو الآلية فقتل الآخر
لغا لهما ولا ضمان ولو امتنع أحدهما بعد بين الآخر اختلف الخالف على الأمانة
وكان له ولو قال أحدهما أنا أنشئت وانت قلت فقال لم يجره غير تمتع
وأنا عطلت فحق قول الثاني **الثاني** يتم الذكاة على ما كان وفي السباع
والخمرات والمسوخ خلاف ولا يقع على الكلب والخنزير ولا على الإنسان جماعا
وبشرط البلوغ أسلام الفالج أو حكمه وعدم الفلق والقب لا الإيمان
ولا يقع الأمانة بدونه بل ويجزى الموت ذبح بالقطع وإن كان

٢٦٤ خطه حرم المشاهدة أو لا أو غير ما كان في ربه على أن أرسل واستجى الفرق عدم
قصد القيد وإنما جعل الأمانة والكلب المستع الحرة والاشترى والقطا والناظر
في ربه المستع مع قصد الذبح والخرق لم يصادف لغيره مع الذكوة
ولا يحل الفرج المرق إذا الرضخ وتقاطعت الكلاب الصيد قبل ادراكه
ويجوز المزدى إلا إذا صير جوده غير مستقرة ومطوع الآلية ميتة ويذكر الباقي
مع الاستمرار ولو قطعه ينصون حلا إذا لم يترك أحدهما حركة الحيوان ومنه
يجزى الخنزير خاصة وما يقطع من التمسك بعد انقضاء ذئ وإن وقعت في الماء
مستقرة للحيوان ولو أرسل الآلية أو الكلب فيجرحه فهو حكم المذبح إن لم يكن
حيوته مستقرة أو كانت ولو يترشح الزمان للذبح والآلية ولو فقدت
الآلية ترك الكلب بفعله ثم يترك ويملكه الرائي إذا أصابه غير تمتع وإن لم
يقبضه وإن كانت الآلية معصوبة وما يقبضه بده أو يثبت في آله كالحمار
ولا يخرج عن الملك بالقتل ولا بالأطلاق من اليد وإن قطع منه عن
ملكه على أبي ولا يملكه لو قتل في أرضه وإن أخذها من رجله ونسب إلى
الصيد الحرب يثبت لا يقد عليه إلا بجرعة العدو أو صادا ما عليه آثار
ملك أو انقلبت الطيور إليه من برج الأول المالك أو عشت منه داره
أو ثبت التمسك إلى عينه وفي إعلان الباب أو قبيح في المصنوع يثبت

عن

٢٦٤ سنا او ظفر مع الضرورة على اى وقع المرقى والخلق والودج من سنا
فيمر على قول فوضعه بالعضن حكم المذبح تم تروك في الخضر بطنه
وهذا القبة واستبان القبة بها مع الامكان ولا يحل في ذلك الا ما يوافق
بالجملة والشيء وهو ذكر الله ولا يحل في ذلك الا ما يوافق اختصاص الابل
في غير الباقي بالذبح تحت القبين في الحلق فيمر ويكس وتكون بعد الذبح
او يخرج الذراع الذائق جفوة وفي ابا نفا وراس عامدا وقطع في منها في السنج
قبل البر خلافه ولو انقلبت الطير جازمية بالتمه ويجوز اودركه ذكاه
لو قطعت الرقبة دون الاعضاء او عقرها الوحش ويجب ان كان الحيوان
مستقرا وحده المكان حيوتها اليوم والاقام والا فلا ويستحق الضم
يدخل يديه ورجله واطلاق الاخرى وتمسك على الصوف او التمسك
حتى يرد وفي البقر يد يديه ورجليه واطلاق ذنبه وفي الابل يد
اختفاه الخاطاه واطلاق رجليه وفي الطير راسه ووقت الاخفية
ما بين طلوع الشمس للغروب وبكر الذابحة يلا الاعم الضرورة ونهاية
الجمعة قبل الزمان وان نفع الذبيحة وان يذبح الفرق على اى فيها
وان يذبح واخرى لغيره ويجوز شره في اسواق المسلمين من الجور والبيع
مع عدم النقص وذكاه التمسك لغيره من المأخيا وان اخذه الكافر مع
الاشارة

لا

ولا يحل لوشب فادركه بنظر من دون الاخذ على اى لا اذا اعيد فوات في ليلة ٢٦٧
وان كان في الاكل ولومات ما حصل فيها واشبهه في اكل الجمل حتى يملأ
وفي اكل كاهن ذكاه البراد خضه وان كان كافرا ولا يحل لومات قبل الذكاه
او حرقت الاجرة وهو فيها وان قصد ولا الذكاه قبل استقلاله بالطيران وذكاه
الجنين ذكاه انما ان خرج ميتا مشرعا او مبررا ولو خرج ميتا انقلبت الى الذكاه
فيل ولو خرج ميتا ودرج الزمان فلذلك ذكاه حتى اذا اتقن بقاء الحية بعد
الذبح هو حلال وان يقن الموت فخرامروا ان اشتبه ولم يعلم الحركة ولا الدم
فلا ولا طير فمروا ولو اشتعل بالذبح ففعله آخر ما يحصل به الموت حرر **الذبيحة**
يجوز جوارحه المزال التمسك ذاك الفيلس وفي الحرق والما مرقى والهو الزباد
دوايتان احقرهما تحريم الا في كل الرضا واليه والنظر في الابل في
لا الضفادع والاستلاحف والراف والنظر في الطاق مطلقا وقبل
يجل التمسك فهو وجبت وجوف اخرى رحيمة الا ان يذبحها وتوجد حية
وايضا تابع ولو اشتبه اكل التمسك ويكول من البهايم الابل والبقر والغنم
ويكول الجمل والحمار والبغال على الترتيب في التناوت ويجوز لجلد وهو
المقتدر بذهن الانسان خاصة الابل بالسترارة فالتا فارة بالعينين يرميها
يربط وتعلق علقا طامرا والبقرة يعشرون والشاء بعشرة والسد يور

٢٦٩ للاستشفاء والخمر والنبذة والبيع والفضخ والتدبير والمزك سكر والتفاح ٢٦٩
وترا وقه نجاسة من الملهات ويجوز الاستباح تحت الشتاء وما يبيع
باجه هذه والعصير اغلا واشد قبل تعاب ثقبه او قلا بهنلا والله
مطلقا الا ما يستلزم في اللحم ما لا يدعه المذبح وهو طامر وما يخرج في
تجزؤ وقع قبله في الوقت وهي تجزئ برقها وايض تابع ولو اشتبه اكل ما
اختلف طرا والوقت تابع والامثلة الغراب والفرج والفرج والحيلا والغدة
ودانت الاشاجع وخزعة الدماغ والحدق الطرم وجعل غراب الذبح والغدة
والهام والحجل والذناج والفتح والفسار والطير والجمادى والكروان
والكركي والصعوة ويكول ما يرمي به يدك والخطاف على دابة والفاخنة
والقبرة والتمباري والفرقة والقوام والشرق والكلاب والذبيحة وانما
القلب والعروق والكل ما يشتره المحب والحاض غير المأمون وما يعالج
غير الموثق وسقى الذواب المسكر والاسلاف في العصر والاستبان على
طيرة السفل على كثر من التمسك والاستشفاء بعيا بالجملة الحارة وعلى الميتة
ما لا يحل الحيوان كالصوف والشعر والوبر والريش وفي اعتبار الحرام اشكاله والار
والثقل والنسج والبيض اذا اكتمل التمسك لا يحل ولا الخف ولو كان الفم
الحلل المشقوب حرم والافلا ولو قمت النجاسة في الحامد الحب وما يشبهها

٢٦٨ والبطة وشبهها بحمة والمذابة وشبهها بشدة والمخارج عن هذه بما
يزيل الحكم ويكره القلب ويجوز شارب لبن الخنزير وسنله ويكره ولم تشد
ويجوز الاستبراء بسبعة وبوطون الانسان وسنله ومع الاستبراء يفرغ
ان لا ينجى الا واحدة ولو شرب خمر لم يوكل في جوفه وغسل لجمه ولو شرب
ولا غسل ما في بطنه والكلب والبثور وشيا وانسابا والتبع ويحذر الكلب
او الظفر والاذنب والفتب والمخاض والبرص والمغدة والوبر والمزق
الفتك والشمور والستجاب والمضا والفقار ويكول من الوحش الجمل
والكباش والحمر والمزلاان والهامير ومجردة والمذلاب من الظيور وما كان
صغيره كمثل المساوى والافلا هفا قدما العائضة والموصلة والقصية
والنشاف والطامس والذباب والذباب والبق والجملة والمصورة
البيسة ولينها على الاصح والمنشبة بها وبيع على المسفل ان قصد المذكى وما
أبى من الحي ولا يجوز الاستباح به بخلاف الذهن ومن الذبيحة الطحائر
والفضيب والفرش والدم والانتبان والمثانة والمرارة والمنجمة والظنون
الا القليل من رية الحسين عالة استشفاء وفي الارض دابة والسموم
الحافا لغيرها وكثيرها وكثيرها ما يشتره الكفار جيا والامجان
النجسة كالعقود والبول وما لا يوكل لجمه والاذن من الماكول الفم الابل

لا

٢٧٠ وحل ويحتمل النفس وما اجالته لتأخر طاهر ويجوز مع الادهان النفسية
وجب الاكل وكذا ما مات فيه ذوالنفس الثانية ولو وقعت النفاسة
في الميتة اقبل الحرق وغسل الباقي ولو لم يكن بالنفس يتخير بطه ولا يجوز
شعر الحرق ومع الضرورة يستعمل بالادوية ويستعمل به ويجوز الاستعمال
لجلوه الميتة بالحقن والحقن ولو انشئت تلك الميتة لم يمتدح وموتها اقبل الحرق
والانصاف على قول وجب ان تناول النجاسة طاهره لم يمتدح بها وكذا النجس
ولا يجوز الاكل من الميتة من تناولت الاية الا بالاذن ومنع الكراهة ولا
يجوز شربها وكذا ما يتبر من الفضل والمذبح والحقن على شكل ويجوز للمسلم
عقوب كثر من ملأه من الحرم كافر والحقن اذا انتدب بصلاح ويكره لو لم يكن
ولو انقصة الحرق خسر فاستهلكه لم يجز له بطه وكذا الكس على راي ولو لم يكن
بالحقن لوطه ولا يجوز الرعيات وان تم منها واجبة الا سكارا ومنع
للنفس التي نجاسة الخلف او المرض او المشقة الموجبة للنجاسة
عن الحقن مع اشارة العطب او ضعف الركوب المؤدى الى خوف التلف
غير الباقي وهو الخارج على الامام والمعاوي وهو طلع الطريق تناول
من الطرقات بقدر ما يزيل ضرورة الخطط ويجب على الغير بدل طعمه
للضلع ويصح فانه مع الامتناع وفي المطالبة بالنظر امام حق

وطول

٢٧١ وطلب ثمن مثله يجب دفع الحرق ولا يجب بهذا الطعام مع الامتناع
وطول الزيادة الموجودة فالاشيع لا يجب دفعها ولو اشترى بها الحرق
التمام فان لا يجب ولو بذل طعامه بغير عرض او بمقدور لم يجل الميتة ولو كان
غايبا او حاضرا فعلى المبيع اكل الميتة والا اكله ضمن ويصح غلم الاذني
الميتة والمخى المباح الدم لا حرمة دون لحم نفسه ويشاؤول المولود ويحرق
الحرق ولو لم يجد الا لغيره جاز على راي ولا يجوز التذوي بها ولا يفي من المسكاة
ولا المنجس بها اكله وسرنا ومع الضرورة يجوز التذوي للعين ويحجب
ضمحل اليد قبل الاكل ويجوز ومسحها بالمدليل والتسمية ولا يحد كل لون
ويجوز لغيره على اوله واخره والمهرق او اكله العين حلال وبلاصة صاحب
الطعام فآخره اكله وغسله وبداية من على يمينه ويؤد وجع الفتاة
في انا واحد والاستلقاء بعدا وجعل الرجل المجهن على اليسرى ويكره
الاكل وانما وجع وجع ولا اكل على الشيع واليسار ويجوز على ماله بغير
عليها المسك والفقاع **كتاب المواريث** وفيه فصول **الاول**
يخرج التبرام المتفخسة النصف من اثنين والثالث والمثلان من ثلثة
والربع من اربعة والسدس من ستة والثلث من ثمانية فان انقسمت
الفرصة من غير كسر والا فالحق من عدد من الكسرة الفرصة في حقه وفيها

سب

٢٧٢ ان يكون بين نصيبهم وعددهم وفق والا فاضرب الوقت من العدد وان
تعدد من كسرت عليه فان كان بين سهام كل فريق وعدده وفق فكل فريق
الحصة الوقت وان كان البعض كذلك فزصة واحدة وان لم يكن شيء منها كذلك
فاجعل كل عدد بحاله فان كانت الاحداد متماثلة فاضرب احدها وان تدا
اي فاعل الاكثر بين اربعة ولا يجوز الا ان النصف فاضرب الاكثر وان
تواضعا والمثلان اذا استقطا فلهما من الاكثر فزصة او مراد في اكثر من الواحد
دفع احدها في عدة اخرى والتمام في الفرصة وان تباين اي لا يحد احدها الا
فاضرب احدها في اخرى والتمام في الفرصة فالنصف للزوج مع عدم الولد وان
نزل وابنت الا مع اخرى وذكر والاخت للاب والام والاب مع عدم الاب
والمشا والمثلان للابنتين فصاعدا مع عدم الولد الذكر والاخرين فصاعدا
من الابوين او من الاب مع عدم الاخ من قبله والنصف للام مع عدم النصف
والاخوين فصاعدا من قبلها والزوج مع عدم الولد والزوج مع عدم
والسدس لكل واحد من الابوين مع الولد وان نزل والام مع الاخوة للايه
للاب والام مع الاب والاخر من قبلها والثلث للزوجة مع الولد ولا يشر
بالنقصيب فالفاضل الساوي غرض فرض والا فزصة الا الزوج والزوج
ولا يجوز بل يغل النصف بدخول الزوج او الزوجة خاصة على البنت او البنت

الام

او الاب او من يتقرب به ابيه وبالاتم والاسباب المرات اربع النصف وثلاثة
ثلث والنصف وهو قسمان زوجية وولاء وانما المرات ثلثة **الشأن**
اعلى المراتب الاباء والاولاد فلا منشا ذلك الزوج والزوجة فطلاب المنفعة
المال والثلث للزوجة الثلث والباقي ردها عليها ولو جتمعت الثلثة وله الثلث
ويجب منه ومن الزدة اربعة السدس والاخرين فصاعدا من قبل الاباء والاولاد
والام والاخر والاخرين واربع اخوات كذلك بشرط تعدد النواصع ويجوز
الاب ولا يجب لغيره الا الاولاد ولا حق من اربع من ثلثة انا ولا يشر الاخوة
وللان الشدة المال ولو كثر نسبا واولادها الثلث وحدها الثلث والباقي
زدة ولا يشبهان الثلثان والباقي زدة ولو اجتمع الذكر والانا فله الثلث
من حفظ الابنتين ولو اجتمع معهما لايمان فكل واحد السدس والباقي
على التفصيل وللواحد من السدس ولو كانوا انا فلهما السدسان
لكن الباقي بالقسوة ولو كانت واحدة فلهما الثلث ولها السدسان
والباقي زدة عليهم انما سابع الاخوة على غير الام ارباعا ولو كان احدها غائبا
ارباعا مع الابنتين فصاعدا انما سابع ولو كان مع الابوين والبنتين فصاعدا
او البنت زوج او زوجة مثل النقص على البنت او البنت ولو كان هناك
ذكر عند كثر فزصة فزصة الا في الباقي للذكر مثل الثلثين ولو كان

٢٧٣

وكان ذلك من كسرة من كسرة النصف على البنت حاصلا ارباعا
وكان ذلك من كسرة من كسرة النصف على البنت حاصلا ارباعا
وكان ذلك من كسرة من كسرة النصف على البنت حاصلا ارباعا

٢٧٤ احد الابوين واليهما اثنين فصاعدا زوجة فارة على البنين ولحدها اخاسا
ولو كان مع الابوين زوج او زوجة فاعلم الثلث ولكل من الزوجين حصة
الاخيل والباقي للاب ومع الاخوة للام الثلث واولاد الاولاد يتقربون
مقام اباهم في مساحة الابوين على ابي ويحسن من يتقرب بهما ويحسا
والاخرى بمنح الابد ولكي نصيب من يتقرب به على ابي فليست الابن مع
ابن البنت الثلث والاولاد البنت واحدا او اكثر ذكر او انثى المصنف وحده
ومع الابوين وتزده عليه معهما اولادها واولاد الابن واحدا او اكثر ذكر
او انثى المال لا يفرق ويحسن اولاد البنات حقه للذكر مثل حظ الانثى كما ولا
البنين ويحسن اولاد الابن شيايب البن والبنات والبنات والمصنف وعليه
قضاء ما عليه من مسطرة وصيام بشرط عدم التسعة وفساد الزوى ووجوب غيره
ما ذكره وكان الاكثر في احوال كذا ذكره ولو تعدد الاكثر ذكره ولو تعدد الاكثر
مع النعم ولا يثبت الحجة والحجة مع الابوين وبسطة القطعة لها بالنسبة
اولادها اذا اراد المصنف عن السدس بدس الاصل هلين او الحجة
او طامن الاب وله اولاد او طامن الام مع الابوين خاصة الثلث منهما
ومع الاخوة من كان من قبل الاب من نصيبه السدس ومع الزوج من كان من قبل
الام من نصيبها السدس ولا ينظم الابد ويشاق المراتب الاجداد والاخوة

قوله

٢٧٥ فليخرج من الاب والام المال ولو تعدد مشاركا بالنسبة وللانثى منها الثلث
والباقي لغيرها ولو تعددت فالثلاث والباقي لغيرها ولو تعددت فالثلاث
الانثيين وكذلك الاخوة والاخوات من الاب وصلة الامهم لا يفرقون
شيايب مع المتقرب بهما واحدا كان او اكثر مع واحد او اكثر ولا يخفى من الام الثلث
والباقي لغيره ولو تعددت فالثلاث والباقي لغيره والباقي لغيره ولو تعددت
الذكور والام انثى الثلث والام لغيره فالثلاث والام لغيره ولو تعددت
والثلاث ان تكثرا بنسبة ذكر او انثى او انثى او انثى او انثى او انثى او انثى
بالاب والام لغيره او اكثر ذكر او انثى او انثى او انثى او انثى او انثى
وتسقط المتقرب بالاب وحده وقررة الفاضل عن نصيب الاخوة من الابوين
او الاخوات لهما عليهن دون المتقرب بالام خاصة ولاخت من قبل الام مع
الاخت من قبل الاب او الاخوات من قبله السدس وبيرة الباقي لغيرها او انثى
او انثى او انثى او انثى او انثى او انثى او انثى او انثى او انثى او انثى
بالاب والام او بالاب خاصة ولغيره الثلث والمال وكذا الحجة والام لغيره
الحجة للاب والحجة لغيره مع الحجة للام والحجة لغيره اوها فليست بالام لغيره
تعد او اكثر بالنسبة والباقي لمن يتقرب بالاب للذكر مثل حظ الانثيين
والنقص من دخول الزوج او الزوجة على المتقرب بالاب والام ولو اجتمع الاجداد

٢٧٦ اولاد الاخوة والاخوات من قبل الاب ومع الزوج او الزوجة يدخل النقص
على المتقرب بالاب او به والام دون المتقرب بالام ومنه ما يقوم اولاد كذا
الاب مقام اولاد كذا الاب والام مع عدمهم على ترتيبهم ولا اولاد الا من قبل
الاب مع اولاد الواحد من قبل الام ما لا يدخل على السدس ولا اولاد الاخوة من قبل
مع اولاد الواحد من قبل الام المصنف تسمية السدس ولا يثبت والباقي لغيره
ارباها ولو كان اولاد اخوات فارة اخاسا ولو كان اولاد اخوات مع المتقرب
فارة كذلك على ابي ويحسن الاجداد باهم ويحسن من ينسب اليه
والاخ من الام او من ابن الاخ للاب او الام على ابي ومنح الاخوة
واولادهم المتقرب بالحجة من الاعام والاخوال واولادهم ولا ينصرون
اباء الاجداد وان علوا والثلث المراتب الاعام والاخوال فليكن المال وان
كثرت النسبة وكذا العمة وان كثرت ولو اجتمعوا فلا كسر مثل حظ الانثيين
ولو اختلفوا فلا واحد كذا كان او انثى من قبل الام السدس وان كثرت فالثلاث
بالنسبة والباقي من كان من قبل الاب والام واحدا او اكثر للذكر مثل حظ
الانثيين ويسقط المتقرب بالاب ومع عدم المتقرب بهما يقوم المتقرب
بالاب مقام كليهما ولا يثبت اولادهم معهم طبقا لاهل الجاهلية
وهذان ابن النعم لهما اولى من النعم من قبل الاب والام ولو اختلفت الحال لم يمسقط

قوله

ابن العم وتشاركوا سمنا مذكرا، مشاركة النحال وابن العم واختصاص النحال
وكذا السقط بنت العم تتباع العم له او امة وابن العم تبع امة والاخر يقتضيه
اولاد العم طامع العم او اعمام وطحا لحد الماله ان كثر في النسوة وكذا طحا
وان كثر وت وان اجتمعوا تساووا ولو اختلفوا لم يلزم قبل الام لثقت
وان كثر فالثلث بالنسوة والباقي للمترتب بهما بالنسوة ايضا ويسقط
المترتب بالاب ولو عدم المترتب بهما قام المترتب بالاب مقامه كهيته
ولو اجمع اعمامه والاشوال فلا اخوان الثلث وان كان واحدا ذكر او انثى
وللاعم الباقى فان اتفق الاخوان تساووا وان اختلفوا فالثلث بالام
سدس الثلث ان اتحد ونشأ ان كثر بالسوية وباقية المترتب بهما و
للاعم الباقى للذكر مثل حظ الانثيين ان تساووا وان اختلفوا فالثلث
بالام سدس الثلث ان اتحد وثلث ان كثر بالسوية وباقيهما للمترتب
بهما على التفصيل وتسقط المترتب بالاب الا مع عدم المترتب بهما و
العومة والمعات واولادهم وان نزلوا والحولة والمعات واولادهم وان
نزلوا اولى من حصة الاب وعانة وخويته وخالاته ومن حصة الام
وعانتها وخويتهما وخالاتهما وكذا اولاد اعمام الاب ونحوه واولاد
اعام الام واخوالها يمتعون اعمام المحبة واخواله فاذا عدم الادنى قام

فان

الا بعد مقامه وكل من وان نزلت اولوين العلية فان خلفت العمومة
والحولة الثانية فليترتب بالام الثلث ارباعا ونظرا الباقي بنسبة الاب
من العمومة على التفصيل والباقي لثلاثة على التساوى واولاد العمومة
المترتبين ياخذون نصيب اباؤهم فليخرج العزم من الام السدس ولو كثر
المترتب اليه فالثلث لكل نصيب من ينسب به والباقي لثلاثة العلية
او لها للاب والام اولادهم مع عدم كذا الثلث وكذا النحولة واذا كانا
عزم احدهما الخ فللالله ولو كان ابن عم لاب هو ابن خال لام وابن عم هو
زوج ابنت عمة هي ذمية او عمة لاب هي عمة لام ومثلها وشا ركنين
في حصة واحدة وللزوج والزوجية نصيبهما الا مع النحولة والمعات
والعومة والمعات واولادهم بمجموعة الاب وخويته وعمومة الام
وخويتهما ويضل النصيب على المترتب بالاب او بهما واولادهم دون المترتب
بالام فلو خلفت زوجتها واحدا لثلاثين لام واحدها لاثنتين فللزوج النصيب
وقيل لخالها سدس الباقي والاخرى سدس الثلث ونسبة العمومة فللزوج
النصيب وللخال لثلاثين منه سدس لخال للام والباقي للاعمام والزوج
تدث وان كانت غير خويتهما او مطلقه زوجية اذا ماتت في العدة
لوابن اذا طلقها امرأيا بشرطه وكذا الزوج ولا تورث في الباقى

فالمسطة واربط فان نقص فابسطه بنات فان نقص فابسطه ارباعا
فان نقص فابسطه بالازداد **الثالث** اولاد اقسام الزوجه العتق ولا يرثون
مع وجود النسب الورث وان بعد ولا مع غير التتبع وكمع اقترن من جهات المحرقة
والخلف وبثبت مع الذرية ولا يشترط التتبع في سقوطه ولا مع التكتيل و
الزوجه كغير النسب وهو مودوث وبثبت الكافر باعناق المسلم والكافر الا
انه لا يرث المسلم حال كونه والمسلم باعناق الكافر والمسلم وبعثهما ومع القروط
يرث ان كان واحدا ولو كثر اشتركو المصحف مطلقا ولا يحسب من يكون للزوجه
مع العدم ومشارتها الزوجان ولو عدم العتق لم يكون للاولاد ان كثر
خاصة ان كان العتق رجلا ولا اهل العصبه وفي نزع من الاب والابن
ومشارتها الاولاد والامام مع افراد الابوين لا يشترطها غيرهما من الاقارب
ويقوم اولاد الاولاد مقام اباؤهم مع عدمهم ولا يخلو كل منهم نصيب من
يقرب به كاليرث ولو عدم الاباء واولادهم وان نزلوا يشار لثلاثة الاخوة
والاخوات والجداد والجدات ومع عدمهم الاعام والمعات واولادهم
وان نزلوا يترتبون الا قرب فالقرب للذكر مثل حظ الانثيين و
فكر لثلاث الامات ولا يرث من ينسب بالام واربعه قربة المعق وورثه
مولى المولى فان عدم تقاربة مولى المولى للاب ولا يرث المرأة الاولاد

وللزوجات الاولاد نصيبا لواحده ولو طلق احد من وتزوج اخره
اقتسمت المطلقة فلا خير في بيع الحصة والباقي يمتنع بالسوية وادان
للزوجه وللمن الميت ورثت من جميع ما تركت ولا يرث من الارض شيئا
واعطيت حقة من قيمة الاموات والابنية على راي ولو كان هناك
دين فالتسوية بالمحصى ولو تزوجها امرأيا ومات فيه من غير خور
بطل ولا مهر ولا يرث ويصح لودخل يورث ولو اقر الزوج فادان
ياخذ الجميع وفي الزوجه كذلك على راي وفي التتبع وفي الزوايد
مطلقا واذا اديت معرفة الشها من الزركة فانسب بهما كل وارث
من الفرقة وخد من الزركة ثلثا لنسبه فما كان فهو نصيبه او يقيم الزركة
على الفرقة فما خرج بالنسبة يترتب في سهام كل واحد بما بلغ فهو نصيبه
وكذلك طريق اخر وهو ان نأخذ ما حصل لكل وارث من الفرقة ونقص به في الزركة
اذا اقتدا بغير ما حصل فاقسمه على العدد الذي يقع منه الفرقة فما خرج فهو
نصيب الورث ولو وجد اكثر فابسط الزركة من جيبه بان نصيبه يخرج في
في الزركة فما ارتفع اصبحت اليه الكسرة فما ردت كالنصيبه فما اجمع
للورث فستة على ذلك المخرج فان كان اكثر فاصفا قسمته على اثنين وهكذا
ولو كانت المسئلة عددا اهتم فاهم الزركة عليه فان بقي ما يبلغ وسائر

فان

٢١٢ باشر الحق أو اصدق ولاها ولا يصح مع الولاء ولا حبته ولا اشتراطه ومع
فلا شرط البائع الحق ولا مع البيع ولا شرط الحق وكان الولد الحق
ويرث ولد المستقة معتقة وإن كان حلالاً ولا يجوز لأبوين ولهن سهم بعد
الحق قولهم ولاها مع رقيقها هم وإن كان حراً فلا وكان معتقاً
قولهم لمولى أبيه وكذا لو اشترى بعد ولادتهم لم يجرى مولى أمهم إلى مولى
أبيهم فإن قدس مولى الأب فحصة المولى فإن قدس مولى حصة مولى الأب
فإن قدس مولى المولى فإن قدس مولى أمهم ولا يرجع إلى مولى أمهم ولو تزوج العبد
بعتة فولد الولد لم يهاهما فإن اشترى المولى الولد إلى معتقة فاشترى
بعد ذلك الأب المولى من أبيه المولى ولو أنكر بعد عتقه الولد فلا
نكاحه فولد مع عدم النسب المولى أمه ولو أعترف بعد النكاح ولو ولد لها
قبله بنين فاشترى به فبشرته بها بالنسب ولو ماتا واحداً مما قبله
فليبرأ منه ومع عدمه فبشرته بالسابقة للأحقه بالنسب ولو ماتت
الأخرى بالنسب لم يرثها مولى أبيها ولو اشترى أحد الزوجين مع أبيه ملكاً
فأشترى الأب ثم اشترى نفسه ثلثاً لأرباعه والأخر الربع ولو اشترى من
المعتقة عبداً فولد به بعد الحق له فلا يشترى أباه واعتقه غير الولد من
مولى أم المولى الأب وكان كل منهما مولى الآخر فإن مات الأب فبشرته

الابن

٢١٣ لابن ولومات الابن ولا نسب فولد له لمحق أبيه ولومات الحق ولا
نسب فولد له لابن ولوماته يجمع الولد إلى مولى أمه ولو اشترى
المطلقة بنين أوليت عنها فولد حراً فإن اشترى العبد الزوج قال
الشيخ لا يجرى لمولى المشتري فوجوده حال الحق وعدمه وتأنيده ولا
تضمن المولى وهو يكون مع عدم الأول لمن يولد إلى غيره ويضمن غيره
وحده ويكون ولادته له ويبرأ مولى ولصغار ولد دون بكارهم وينسب به
الميراث ولا يحد الفاضل من فومات ضامن الميراث لم يرث وأرثه الولاء
ولا يصح إلا لمن ليس عليه ولادته ولا يشارك الزوج والزوجية فاشترى
الأخى والذوق مولا الأم المسلم ولا يجوز العكس ويجوز التأنيذ المولا
لمولى إصطال الولد عنه مالم يؤت المولى منه جارية فإذا عدم الفاضل للام
وهو النسب وكان المولى بنين على ما ينسب في مقاربه ولا وضعا ويبرأ
ومع غيبته يجرى على القدر ولا يقع إلى الظالم الأم الحرة ونقص ما
بأحد الترتيب بغيره وما يفرقه المشركون فزعاً من غير حب والمصالح
على موطنة ليحيى أحد من مولى أمهم لغيره المسكين والسوق من المولى
يعاد عليهم حاله ثمة ولا يلازمه بعد الميراث ولا الميت من الكفاية
عدم الوارث للامام وميراثه ولد الملائكة لأمه ونسب بها

٢١٤ فلهما التمسكان والباقي للتمسكة بالشوية ولو كان أحداً من مولى مع التعدد
فله أحد عشر من ثلثين والباقي للثاني فالأول الخامس والآخر من الأرباع
منها وأما العمومة في الثلثين على ما ذكره في ذلك من وجوه فله نصف
فصيهما وكذلك إذا وجدوا فلهما يورث بالفرجة وذو الراسين فلهما
أحدهما فإن لم يجدوا فلهما فواحد والآفاتان والميراث يورث أن ولدتها وأخ
نفسه حياً أو تركه جالداً على استيفاء الحيوة وإن وقع بغيره لم يرث ولا
بشرط حية عند الموت فبشرته لو ولدته لثمة من الموت مع عدم الترتيب
ولولا سنة معه ويعطى أصحاب الفريضة لأهل فان خرج شيئاً أكله
ويعطى الابن الموجود معه الثلث والبنات النصف ولو تعارف أثنان توارثا
ولا ينظر إلى الميتة إلا مع اشتهاها بغيره وينظر إلى الفريضة بحري العادة
على ما يورث العرق والمهملهم عليهم إذا كان لهم أو أخدم مالم يصح
التوارث والاشتيااء ويحفظ الحكم مع عدم التوارث وأخص الفريضة
به أو علم الأقران أو المصالح وفي الأوطار نظر ولا يرث الثاني ما يورث
منه على ما يورث وجوب تقديم الأصغر في التوريث نظراً لغير موت
الزوج ولا يباح لأبوة زوجة فصيهاً ثم يورث من ماله ما أخذ فصيهاً لا ماله
ورثته وينظر الباقي من ثمنها وما ورثته إلى الورثة الأحياء وبغيره

٢١٥ وأولاده وزوجه وذو حته على التفضيل ولا يرثه الأب ولا ينسب
به ولو انفردت الأم فالأولاد على ما ذكره يورث من جهة الأم
فلاها ويرث عورقة الأم على الأصح ولا يرث أقارب أبيه وإن انفرد
به بعد الممان ويتساوى الأخوان من قبل الأب والأم من قبل الأم ولو
أنكر الحمل ولا عرف لولدت لولم يورثها بالأمومة ولو برز عند السلطان
من غيره ولده وميراثه فيكون ميراثه حصته أبيه دون أبيه وولده إذا
لا يرثه الجدة ولا من ينسب بها ولا يرثهم بولده وله ذوجه وزوجه
على ما بين ومع عدمهم الأم ولا يرث أحد الترتيبين صاحبه **الشراب**
الحق من له الفريضة يحكم بما سبق منه البول فإن انتقصا فمما ينقطع
فإن انتقصا أعطى نصف الميراثين على ما ذكره فإذا انفرد أحد الماله وانفرد
تساوى ولو كان معه ذكر وانثى فممت الفريضة مرتين باعتبار النسب
ويعطى نصف الترتيبين وله مع الذكر خمسة من اثني عشر ومع الأنثى سبعة
ومع ما ثلثة عشر من أربعين ولو دخل عليهم الزوج أو الزوجة ضرب
مخرج سهمه في أربعين فما أخذ الزوج الأربعة من المجمع والخصم تسعة
وثلاثون وللاثنين معه التمسكان مائة والتمسان الأخرى فيضرب خمسة
في ستة فبشرته ثلثين فلهما أحد عشر والخصم تسعة عشر ولو تعدد

علا

٢٩١ وان لم يشهد الامام على غيره وجوز عن المصلحة في الجواز انظر ما تقدم
القبول والقرابة لغيره بموت الامام لا يثبت الخوف على باقي مسلم ويجوز
نصب قاض الشرط للمصلحة وكل من لا يقبل شهادة لا يثبت حكمه لا ين
والعهد والخم ولا يحكم في الاصل له شهادة وبسبب التماس بقدمه
مع عدم الاستدراك في الوسط البلد وجلسه في موضع بارز واليد
بأخذ ما في يد المروءات الحج والودائع وصلوات الخيرة في المسجد لم يحكم فيه
والجواب يستدبر القبول على قول والسؤال عن اهل الشبهة والتداهي محذور
قرائهم والسؤال عن الوجوب فان ثبت فاقاشاع امره فان ظهر الخصم
الاصلته ولو كان لا خصم له اشاعه اطلق بعدا بين على قول والسؤال
عن الاوصياء واعتماد ما يجب من نصيب او انفاذ او استبدال او اسقاط
ولا يفي بوضع ما ذكره فان ظهر حقوق الرعي بالفرق على المعين لم يضمن به
وعلى الجمهورين يضمن والفرقة امتنا الحكم المأفوقين لا مال البتة في الحج
عليهم والودائع وفي القسط فيبيع بحرق التلف وما يحصل بضره واستلم
للمنسلط ما عرفه حولا ان كان في يد ويستتبع من الجواهر والخضار اهل العلم
حكم بغيره لاختلافه ويستخرج المهر ولو تلف خطأ فان كان في يد المهر
المخطوب لمطالبه فان عاذه به ونكره انما كان الجلب وقت القضاء يجعل

المجد

المجد بحسب الله ما على ابي والفضاء حالة الغضب وسأوبه وان يوثق
البيع والشراء لنفسه والحكومة واستعمالا لا تعاضد والفقير والفقير
التيوم ويقتل بغيره ويقتل الامام بغيره مطلقا وغيره في حقوق الناس وفي جوعته
على الاصح ولا يضمن لمن يهدم حكمه بغيره بل يضمن المهر مع القينة فان ثبت
العلاقة وبغيره الا اذا سبق الخطأ سواء كان حكا او حكم بغيره ولا يضمن
حكم السابق الا اذا اذعن المهرم الخطأ ولو اذعن الحكم شهادة الفاسق يجب
احضاره وان لم يضمن بغيره فان اعترف المهرم ولو قال لم احكم الا بشهادة عدلين
يضمن الامم البينة ولو اذعن على القاضي ترافعا الى الامام فان لم يكن وكان في غير
ولا يضمن ترافعا الى القاضي البينة البينة والآراء المتخلفة ولا يقبل الترخيم
الواحد ويجب ان يكون الكتاب بالغا عا ولا مسلم بصير ويحكم الحكم ان عرفنا
العلاقة ويطلع ان عرفنا القند ويجوز تحت ولا يكتفى بالسلام على الاصح و
لا حصر لظاهره ولو حكم بالقضاء فبين التسق حالة الحكم نفس وفيه السؤال
عن الترخيم من روى عنه المهرمة الباطنة وتقبل فيها الاطلاق ولا يضمن
من الترخيم على ابي قولنا زنا او لا ظلم يكن فادعاه او تعاضدا وقد يبيع و
قبل يرقف ولا يشهد بالبيع الامم المشاهدة او الشيعاء او الجوب العلم ويحكم
باستمرار العمل في حال ان يظلمه الذي في ابي ولو قال ان شهد فلان لم يثبت

٢٩٢ شهادة شهوده ولو لم يثبت ان فاسقا يثبت في غير الشهادة ويكره مع الوثوق بهم
ولا يجوز ان يجمع الشاهد ولا يرقف في الاقدام بوقت ولا يرقف فيها ولا يرقف
عنه المهرم على الاقران في حقوقه فلا يكره بغيره احد ما بالضيافة وكذا
موضع يجب فيه كتابة القصة وان دفع من الفرط من بيت المال او من المقتضى
وجبت ولا يجب على الحاكم وجوب الرقعة وبالمثل في القصة لئلا يظلم
المحقق ويجب على اخذ الاعادة ولو ثبتت حفيضا او اهدى من غيرهما حرام
ومنه الحكم وشيخه وان اقر المهرم احضار غيره احضر وان لم يضر المهرم وشيخه
مع القصة ان القصة بان كان في بعض ولا يرقف ولا يرقف وان كان في غير ما ثبت
الحكم عليه بالحق وكذا المرة الا ان يكون محددة فيحكم الحاكم اليها اياها واخرى
يكاتب قاض في قولنا فيه بالحكم او الاغاذ او الاضفاء قال الشيخ لا يقبل
انما يثبت وكذا قطعا ولو شهد البينة بالحكم وشاهد ما يراها على حكمه الا ان
القبول في حقوق الناس فيشهد الذي لا يملك بغيره ولو لم يضر الحكم وكذا
الضورة وشهدوا على الحكم الا في القول ولو كان حكا على غايب وضل لا يضر
واقامة الشهادة والحكم وشهدوا به قبل ولم يحضروا وشهدوا به بالضرورة
فالاولى القبول ولو شهدوا انه حكم بمحضين الكتاب ولم يقرأه عليه ما لم يضر وكذا
اشهاد الشخص على نفسه بالملك والوصية على كتاب مودع ولو ثبتت حاله ولو

عز

الضيق

الضيق

٢٩٣ بطالب الغريم بالجواب ان طاعة الله هي وعزت بانه قد تبرك في تركه في كل خصوصية
فيكون غير جامع بالابراء والافاض وهو خطأ وبانه الذي ينبغي خلاف الظاهر
وهو ان لا يرد على الفاعل على اشكاله ان اقر ان كان جازا التصرف ولو
يجب ولا يحكم عليه الا مع مسالة المدعي وله اخذ ما اقر به ان كان عينا فله ان
يرد الفاسد منه وهذا ان الحاكم ولو كان دينا وبذل لم يستقل بالاحد ويخير
وجهه القضاء ولو منع عرق الحاكم ولو جحد وشئت البيعة عند الحاكم وان
اليه مكر حان اخذ ولو صدقت البيعة او تمردا لوصول الى الحاكم اخذ الجها
التي في الولاية على ابي وغير الجاهل الضميمة ويجوز له بيعة بالمساوي ويقضي
ماله ولو لم يلف قبل البيع فلا الشئ لاختلافه ولو انقض الحجة عليه لم يكتب الا بعد
المعرفة باسهم ونسبه او بغيره عدلان بذلك ولو شهد بالخيلة جاز ولو ادعى
الا حصار وظهور قضى انظر ولو افاد المدعي بيعة بالمال المجهول لم يقبل ولو
صدق قبلت ولو قال ليس له ولو لم يبين قضيته فان بينه وبينه المقلد
وان صدق بيعة قبل قضيته ولو فقدت فالأصل انك لا تدرك ولو انك لو لم
المدعي البيعة ويوجب باسهم المجهول ويجوز ان يرد عليه فان فقدت عرقه فحقت
اليمين ولا يحلفه الا مع سؤاله فبعد ان يرد حذر الحاكم مع اليمين فان
حلف سقط الدعوى ولا يجزى للغريم مما قسمه وان كتب ولا معا وذا الخطا

ولا شئ دعواه وان اقام بيعة على ابي او شاعدا في بدل ان يمين في كل مسالة
المطالبة لو كتب نفسه وان رد في المدعي اليه فان نكل سقطت وفيها
المكر بعد اذ قبل شلف قبل البيعة في كل مسالة المدعي ولو ادعى جماعة على
واحد يمين على واحد فاسا وكيلة وطلب منه عينا واحدة اجازت وان لم يكن
المكر ولو رد فلا حاكم ان حلفت ولا يجمعت نكلا ولا يثبت التكرار تلقا
فان يمتنع في التكرار على ابي ولو بذل بعد لم يثبت ولو حضرت البيعة لم
يسأله الحاكم ما لم يقسم المدعي ولو اقيمت لم يحكم الا بالامتناع بعد معرفة البعد
ويقال للمكر في الخارج ونظر لولا ان شاعدا ان يرد حكم ولا يحلف المدعي مع
البيعة الا في الميت فبشك في حلفه على بقائه في ذمته قبل وفي القضي والمجهول
والغالب ويدفع الحاكم فدا الحق من مال الغائب بعد التكرار ولو رد المدعي
بهتم غرض الحاكم من الاظهار والاختلاف وليس له ملازمة ولا مطالبة
لكيف وان سكت المتكرد ان يرد الجواب ونجس حتى يبين على ابي ولو
لا في بعض البيعة في الجواب بالاشارة للميتة لليقين ويحكم على الغائب
من مجلس الحكم وان كان حاضرا لينة البذل على ابي ويقضي على الغائب في حق
الناس خاصة ولو اشكل عليهم ما قضى بالمتخصص والطلب وكل المتناظرين
الغريم التضمين ولا يمينه الا في الزم ولا يصح الحلف الا بالله وان كان كالا

ويثبت نصيب الحالف دون المتخلف ولا يحلف لثبوت حقه في حلفه
الوارث مع شاعدا الموت دون الغريم والمؤمن دون المرتد وقدرتها
على القيلة اذ اقام شاعدا لشراء الغريم الا في حقه نظر فان كان البعض مطالبة
انظر تحصيله زوال الولاية فان حلف اخذ ولا فاعلا وان مات حلف واثرة
ولو ادعى بعض الورثة وقف المورث عليهم وعلى انفسهم اخذوا مع شاعدا
والحكم باليرث ويكون فاضل نصيب المدعي عن التوفيق والوصايا وقضا
ويثبت نصيب الحالف دون المتخلف وقضي من الباقي التوفيق والوصايا
و الفاضل يرث ولو امتنع اخذ ولا حلف ان ادعى التوفيق وقضا
الحالف فالاولى اعمال حالف عليه الا المظن الثاني لا الا با في الاول
لكنهم ولا الا الا قرب ولا بد من تكميل المظن الثاني ان ادعى الاولون الشرية
فترقت التلق لولد احد الاخوة من حين بوجوه فان حلف بعد الموضع
اخذوا لاحاد علم على اشكال ولو مات احد اخوان الميراث على النصف
من حين الموت وقد كان له الفلق الا من الوفاة فان حلف اخذ الحلف
الا كان الفلق بين الوفاة المورثة الميت والآخر النصف من حين الوفاة
للخلف على اشكال ولو ادعى التوفيق كتب من المظن الاول والحلف
على القسط دائما الا في فعل العينة فان بين العلم ويكفي بالحلف على نفي

٢٩٤ او يمين على ابي ويجوز اخذ الذي يجازاه اودع وبشئت في عقد التوفيق
والقسط بالموت والمكان والزمان في تحقيق كلها وان قلت عدلا فانه لا
تعلق فيما قرع من ضاب القسط ولا في الحالف عليه ولو ادعى المتخلف غلط على
على السداد في العقد والافلا وورد على العقد سقطت ولا يحلف الا من
بالاشارة وورد كافي ايمين والامر بالشرب فان امتنع الزم ولا يستل
الحاكم الا في حلفه قضاة الاعداء كالمريض والمراعية لثمة واما في حلفه
على المنكر والمدعي مع اليمين اشكل على ابي والشاهد الواحد بشرط الشهادة
الا لو حلف العدالة فيمنع حلف قبله او يمتنع بالمال ان كان للقصور
منه المال وفي النكاح اشكال والاول في الوقت التوفيق اما التعلق والطلاق
والرجعة والنفق والتدبير والكتابة والنسب والوكالة والوصية اليد والحد
وعيوب النساء فلا ولو ادعى كنية لجماعة واستبلا حلف مع الشاهد وثبت
اللكية دون الولد وحكم بصيرته بتمام ولد بالولد ولو ادعى عبدا او كراثة
اعتقه حلف على ابي ويعلن في جنابة الخطاء وعدل الخطا وهل الولد وطريق
كسر الا حشاء والمجانعة والامومة والوصية له والبيع والامانة وبيعة
ذلك ما كان مالا او متعة منه المالا ولو ادعى العدالة كان الشاهد لو شاعدا
ويوجب التمسك على المدعي ويجوز لكل واحد من المتدبرين مع الواحد

٢٩٨ الاستحقاق وان اجاب بنفي الدعوى ولو ادعى المنكر لا يراه ولا يقاض عليه
مدعيه انكسرت من المدعى باليمين على ما علق الحق ولازم في ذلك وكل ما لم يتر
نفي ذلك وكل ما لم يتر الجواب فيه توجه فيه اليمين ويقضى بالنكول على المنكر
على راي ولا توجه على الوارد ان لا يسمع الدعوى العلم بجوت المورث وانه غير
في ذلك لا يثبت الحق ويختلف في الطرفين على نفي العلم ولو ادعى على المملوك
بجناية او مال فالمرء بالعلم ولا يسمع المدعى باليمين على الدعوى ولا يثبت
فيها ولا دعوى غير ذلك ولا يسمع الدعوى على اليمين ولا يثبت ولا دعوى
الحبة والحق على راي لا يسمع الدعوى الا بيمين ولا ان هذه بشت امته ولو قال
ولده ما في كونه لا يسمع البينة به ما لم يصرح بملكه البينة وكذا الوفاة ثمرة
تخلو ولا يحكم على المقر في اليد بذلك بخلاف ما لو قال هذا القر من قطنة
او الطحين من حطنته وبشت في الترقية لا سقاط المال ولو جلت المدعى ثبتت
دون الحد ولو طلب المدعى البين بعد سقاط البينة قبل يسر له الرجوع اليها
ولو ادعى صاحب النصاب الابدال او نقصان في الموصى والذوق الاسلام قبل
الحول قبل يترجمين ولو ادعى الموصى الاحياء بصلاح لم يقبل الا بالبينة ولو شهد
واحد بدين لمن ليس له وارث قبل يحبس المكر حتى يخلص ولو ادعى الوصي
ان الملية اوصى للمفقراء مع الشاهد قبل يجبر الوارث حتى يترجم يخلص ولو ادعى



من عليه الدين المستوجب فلا اشغال وهو على حكم مال الملية وينقل القضا
في غيره والوارث فيهما المحاكم على ما يدعيه لورثته ولا يجب على المدعى دفع
الحجة مع الوفاء ولا على الجاني دفع كاس الا على المورث عليه الاستماع من الشليم
حتى تشهد القاض وان لم يكن شاهدا ولو ادعى الحاكم عليه انه هو المورث عليه
الورث ولو ادعى القول قوله ان كانت الشهادة بوصف مشترك غالبا مع البين
وان كان الاشتراك نادر فالقول قول المدعى ولو ادعى المثار في الامم والقب
كفنا بانه كان حيا واعترف اطلق الاول والا وقف حتى يتبين
ان كان ميتا فذلك الا ان يحصل ما يشهد بالبراءة كعدم المعاصرة وقفا
اليمين على المدعى بنفي علمه في الحكم او الشهادة ونظر ولا يثبت بالنكول ولا بيمين
المردودة ويوجه في دفع النكاح وبشت بالنكول على راي ويجوز للمدعى بما لا يملك
عليه ودوى انما اذا انكرت سنية في الجهر فما خرج به الجهر فلا له وما خرج
بالنقص فهو للمخرج **الثالث** بشرط في القام الايمان والمداقة والمعرفة بالحق
ولا بشرط العدالة مع التراضي ولا الاسلام وبشرط للامام نصبه ويحصى
قسمه بنص القرعة ولا بشرط رضاها بعد ما قبل وبشرط في غير النصوص
ويجوز لو احدى اذ لم يكن رد ومعه الاثنان الا مع الرضا والامارة من بيت المال
ومع العسبة او القصور فعلى المتقامين بالخصص ان لم يسأله جره او اطلعه

هذا هو الحق في النكاح

٣ وان عين كل واحد من مجرمي المجتمع على قسمة المتساوي الا بيمين مع المطالبة
كلا او بيمين متساويا او متفاضلا وغير المتساوي مع عدم الضرر للثابت
والخصم به على راي ويحقق بعد الاستماع وقبل تقصان القسمة وانما سقى
الورث والقرى فالقسمة قسمة اجبار ولا قسمة رايين ويقضى ثوب ان لم يقضى
بالقطع والنياب والبيد بعد التقدير بالقسمة قسمة اجبار ويقسم الحكم اذا سأل
الشركاء بغير التعريف على راي ولو اقتضا ولم يترجموا ان او بيمين لا يسمع الدعوى
درج مسلول او شرب نال دعت والا فسخت فان تساوت للخصص
قدرا وقسمة عدلت على الشهادتين ويخبر قسمة الاجزاء على الاسماء بان يكتب
قيمة ما تصدقوا بشريها ويخرج على اسم احدهم او على الشهادتين بان يكتب
الاسماء ويخرج على الشهادتين فمن خرج اسمه فله القسم المخرج عليه وان تساوت
قدرا خاصة عدلت قيمة والقرعة والقدرة وان تساوت قيمة خاصة سويت
على الاقل نصيبا ويكتب بعد الشريكة او يجعل للشهادتين او ان كان وهكذا الى الابد
باختار المتقامين ومع القسار في القسام ثم يخرج الاسماء على الشهادتين لا
العكس فخاصة القصف مثلا الثلاثة الاول ثم يخرج فله صاحب الثلث
الباقان والثلث فله صاحب الثلث وكذا العكس ولو اختلفت لشهادتين
والقيمة سويت الشهادتين بالقيمة ويوزن على هذا الاقل والقيمة ولو تضمنت

٣٠١ وقد اتفقت الرضاها واذا اتفقا عليه وقضت الشهادتين قبل الا بيمين
بنفس القرعة ويجوز للمخرج لو طلب نصيبه من المورثين مع التقدير
الاسماء المقررة ولو طلب الا بيمين باحدهما او قسمة كل واحد منهما منفردة فلا
ويجوز لو طلب قسمة الارض دون الزرع ولو طلب قسمة الزرع بعد القسمة
قبل الاجبر وقبل لا تقع فلو كان في السبل ويجوز لو طلب قسمة كل واحد
القرعان المستعدة وان تجاورت واختلفت مع كثر الطريق وانما بيمين
المتحدة ولا يجبر لو طلب قسمة بعضها في بعض وقسم القرع الواحد وان
اختلفت اجزاء قطاعة كالدار المقسمة ولا القسم الذي كا كين المتجاورة
بعضا في بعض الا بالرضا وقسم القرعة كالزراع الواحد وان اختلفت
قيمة اوجها ولو ادعى الخياط اطلت مع البينة وله البين ان قدما
واذ على العلم ولو ظهر استحقاق البعض بطلت ان كان متنازع احداهما او
وبهما لا اقسمة فلو تضمنت او قطع غرسه فلا يجوز ونسبا ويا حرمه
مشاعا بطلت على الاصح ولو ظهر يجب فالاول ان له النسخ والارض ولو ظهر
الدين بعد القسمة وقام به الورثة ثمرت والا فنقضت وفيه الدين ويجوز ليد
الشركيين على الما ياد ولو ارضا الدار فالاول ان يفسر لاحدهما مع جوي لغيره
المستقدم على سطحه الا مع الشرط ويصح قسمة الرضا **الرابع** يقتضى العزل والتنازع

فيما هم على البيت من كانت في يده مع اليقين ولو شئت فقل مع الخلق
على ذي ولو خيرا فله صدق ولو قال في هذا أو سادى مع الخلق ولو كثر ما أقر
فيهم ومع تعاضد اليقينين بقى طيلان تشبها أطلقا أو ذكرنا السبب لكن
مع الإطلاق يتفق على ما في بلصاحبه والخاص ان ثبت احدهما ان شهدنا
بالمطلق ان السبب على ما في ولو اطلعت بينة الحاج قضى المشتبه بغير
أو لا على ما في ولو خرجنا فلا غدرها فان تساوت اقلها عدة امان تساويا
فلم يخرجها القرعة مع اليقين وان ائتمعت اقلها كثر واحد وان سلكا اقتسما
فيقول على قدر المدعيين ويتماضى الشاهدان مع الشاهد والمرتين لان
الشاهد مع اليقين ولا شاهد والمرأى مع الشاهد واليهين والواحد مع
ثلاث نسوة أو اثنين رجلين ولا انقسام مع الاكسان ولا في مثل الزوجية والولادة
لوقعا وضعت وقد اقرها شكك ولقد شهد العديم بالملك ولا قدم على
الحادث والقديم بالملك على البدو بالسبب على التصريف ولو ادعى اليقين
جميع الدار والاخر التصريف ما ما بينة فالأولى عدم العون واعلى المستوجب
التصديق وأقر في الثاني فيعطي اليقين مع اليقين ولو امتنع اقتضا نصيبين
ولو شئت فقل الجميع لمدعيه ولو ادعى ثالث الثلث ولا بينة مع المشتبه فلكل
الثلث ويجعلان للمستوجب والثلث والمستوجب للثاني ومع اليقين للثاني

ثلاثة ادباج ما في يده فجميع ما في يده الثاني وثلاثة ادباج ما في يده الثالث
ربع ما في يد المستوجب وبطارعان في ربع الثالث وبطريق الحاج مع اليقين
ويشترط ان ائتمنا ولا في الثلث ولو ادعى الثاني فثلاثين والثلث النصف والاربع
المثلث مع المشتبه ولا بينة فلكل ربع مع الخالف ومع اليقين والخروج
للمستوجب بالثلث وبطارع الثاني في الثلثين وبطارعان مع الثالث في الثلث
ايضا وبطارع الجميع في الثلث وبطريق خرجت له مع اليقين ولو كثر ما في يده
فيهم بين المتساويين في خمسة بالثبوت ومع المشتبه باخذ المستوجب نصيب
ما في يده الثاني ونصف ثمانية وبطارع الثالث في ثلثه فجميع الخالف مع اليقين
ولو امتنع قسم بينهما وبطارع الرابع في ثلثه فجميع الخالف مع اليقين
الثلث ثلث ما في يده وبطارع الثاني في نصفه ونصف ثلثه فجميع الخالف
او يرد او يقيم وبطارع الرابع في ثلثه فجميع الخالف مع اليقين ولو اخذ من الرابع ربع
ما في يده وبطارع الثاني في النصف ونصف الثلث والثلث في الثلث ولو اخذ من الثاني
من المستوجب نصف ما في يده في ثلثه وثلث ثلثه وثلث ربعه ولو ادعى
احدا من الثلثين النصف والثلثي الثلث والثلث الثلثين قضى لكلهما باليدين
وكذا مع اليقين ولو ادعى الزوجان ثلث البيت فكل واحد اليقين ومع العدة فله
ما يبيع للزوجان ولما يبيع لهن والمشتبه بغيره على ما في شركتنا للدار والنصف

ولو ادعى ابي البيت عارية بعض ما في يدها من البيت ولو ادعى شيئا من اهل البيت
هو لفلان فلا حصة فان طلب الدعي خلافه فاعده المالك عليه كونه فالأولى الاجابة
فان ائتمت اودة غير ما في يده ولو اخلطت خلفها بالملك ولو جعل له في داره
ولو اقام بينة بائنة الدار التي يدعي مالها ولو ادعى اقامتها أو فرج مع الشك
ولو ادعى في قيد العير واهام بينة بسبق اليد بسبق الملك فالأولى ان يثبت في الملك
ولو شهدت لاثني نصيبين للمشتبه او استخاره منه سمعت لهما او لو قال
غضبي في قول آخر في يده مع اليقين قضى للمستوجب والاضمان ولو شهدنا
وقد اقر في البيت بعد الانقضاء عكافا وجبا حرة للثلاث ولو كان قبيله
تخالفا ونفع في الأسماء فجميع ما في يده ويحب من الخالف ليرة المشا ولو اقام
بينته على المتقدم وبطارعان لو ائتمت ما او ائتمت احداهما فيخرج وقيل
بأن يثبت للمورس ولو ادعى استحباب الدار وقال المورس بركت بشا اقر في
الدار وقال المورس ولو اقام ما بينته حكم للأقدم لكن ان قدمت بينة البيت حكم
ببائنه بلعنه وباقي الدار بالنسبة من الاجرة ومع الاتفاق يتعادى
ولو ادعى ثلثا ما في يد الثالث منه اقر مع الثاني وبينته وباتينها او
اطلسا الدار مع او اجد ما ولا يشيل قول البائع وبغيره لم يأخذ ولو اكلا
قسمت وجعا بالتصديق والاطلاق لها الفسخ ولو فرغ احداهما الاخر

الجميع لزم على الشك ان كان اختياره بعد اختيار الآخر فليس له ولا بالنصف
ولو ادعى البتاعه منهما او اقام بينته الزم الثلثين ان اختلفت البائع او
أطلقا ومع الاتفاق يتعادى ان يفرق ويجعل الخالف وبطريقه ولو ادعى
قسم ولو ادعى ثلثه من اثنين كل واحد من واحد وبطريقه او اقام بينة
متساوية بالقرعة فجميع من جرت له ولو اكل من اثنين قسم وجميع كل واحد
بصفت الثمن وطرا الفسخ والرجوع بالثبوتين ولو فرغ احدهما فليس للاخر
ان يظلم سواء كان في ايدى البائع او ثالث ولو كان في يدها شرايا
قضى له على ما في يده ولو ادعى كل منهما الملك والشراء وقع الثمن وقضى
المقرن وأقام بينة الا في الملك وكل موضع فله في ذلك انه يرجع بالكل او
القبض لا يرجع على ما في يده ولو ادعى ثلثا من اثنين او اقام بينة قضى لهما
ومع الاتفاق بالقرعة واليهين فان امتناعا فليكون نصيبه من نصيبه
للمدعيه فجميع بصفته الثمن ولو فرغ عرق والآخرة التقويم على البائع
ولو اقام كل من الداخل والخارج بينة بالشراء من صاحبه قضى للداخل ان يشهد
بالقبض ولا للخارج ولو فرغ عرق المتأخر ولو اقام بينة بشر ما في يده
الخروج وامنت بينته بالقرعة منه عليه اقر مع الخالف مع اليقين ولو
استأثم بخير المشتري دون الزوجية وطرا مثل النصف ونصف العدة

فرض ما في يده من البيت
او يبيع ما في يده من البيت
او يبيع ما في يده من البيت
او يبيع ما في يده من البيت

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

فانما اقول ان الله تعالى قد علم ما في قلوبنا من
السرور والفرح بالهدى الى صراط مستقيم
والحمد لله رب العالمين

والصود

والصود

٣١١ وكذا إذا شهد الموت ولو سقا قبل الحكم أو في حق غيره تعالى ولو استعمل
المشهور به العباد بالافتقار عن المشهور به الحكم ولو سقا قبل الحكم لم يحكم وبعد
الحكم والاستعانة بالثقل والفتن وبهتان ولو فقد الخبر فالأولى عدم
الفتن ولو فقد الخبر انفتحت شبهة تعالى وفي غير أشكال ولو سقا
في من جبا القصاص انفتحت منهم ان اعترفوا بالقتل والاعليم الدية ولو
افترقوا فارق الحكم ولو لم يبق على الجميع وبردة القاضل من دية صاحبه في العهد
وفيل البعض وبردة الباقي فدين جبايتهم ولو قال احد الاربعه في اننا نعذر
وصدقة الباقي فلو لم يبق على الجميع وردة القاضل وقبل واحد وبودي
الباقي تكذب دية بعد وضع نصيب المقتول وقبل أكثر وبودي لأولياء
القاضل من دية صاحبهم والباقي ما يعون بعد وضع نصيب المقتولين
ولو كذبوا لم يحسن إلا في حقه ولو قالوا نعذرنا لم نعلم أن شهدنا تسبيل
أو علمنا القبول ولم نعلم أنها قبل بذلك فهو عذر الخطأ ولو حكم بالعتق
بشهادتهما وجبا ضيقا نعذر أو أخطأ ولو ثبت تزويرهما وشهدوا مع
الشعده وغيره بالشهود وفي القتل يفتن منهم كالأعراب ولو باشر الولي و
اعترف بالقرابة فاقضى منه خاصة ولو جحا في الطلاق بعد الدخول فلا
ضمان وقبلة النصف وقبل به مع عدم القنن والافياحج ويتساوان

٣١٢ في القمان لو رجعا ويضمن احدهما النصف من النصف ولو رجع مع امرأتين
ضمن النصف وهما الباقي ومع العتق قبل النكاح ولو رجع الثلاثة ضمن
ولو انذر احدهم قبل ضمن الثلث وكذا لو رجع ثمان من عشرة ضمن كل
واحدة نصف النكاح ولو رجع الزكائن بعد نكاحها ولا يضمن الحكم ولو شهدوا
بالرجع مطلقا ولا يضمن الشهادة قبل الحكم ولو قالوا على الشهادة فتنن ومع القنن
الدية في بيت المال وان باشر الولي اذن الحاكم ويضمن لو لم يأن وان كان بعد
الحكم ويستعاد المال مع ايقاعه وآخر من الشهود له ومع ايساره قبل الحكم
ويرجع مع الايسار ولا بد من ثبوت الشهود على المعنى فلا ينال لو شهد احدهما
بالبيع والآخر بالادب لم يجلت مع احدهما ولا اذا شهدا بالفعل في وقتين
ولا اذا شهدا احدهما بصفة وبثا بالآخر بدعي ولو حلف مع احدهما او شهد
المبتدئان بصفة عين في زمان ثبت ولا قطع ولو كثر العين نساؤه
احدها ببيع شيء بدعي بالآخر بدعيان واتحد الزمان تعاضا وحلف
مع احدهما ولو شهد مع كل آخر ثبت الذن وان بشاهديه ولو شهدا احدهما
بالشكاح بالالف والآخر بالالفين فان كان المذنب على اربع سقطوا وحلفت
المرأة مع احدهما ولو شهد بأقرار الف والآخر بالالفين ثبت بالالف بهما و
الآخرى بالآخر واليمين ولو شهد مع كل آخر ثبت بالالف بالآخرى

٣١٣ ولا يشهد بالتب إلا ان يكون اربا لا يقتضيه الملك للمشاهدة ^{اليمين} ^{٣١٣} ولو عارضه بدعيه فالتزم بالبدعي وقيل لو سمع قول هذا الخا والى الكبير
مع النكاح شهد بالرضا ويشهد للمصروف بالملك المطلق والأول لا يشهد
لذي اليد قبل دفعه لم يسمع الدار فتي في يدى كالا يسمع ملكه ومضمين
للتم من الخلافة والفرق المصريح بالمات في الثاني والفتن بجماع الدار
التي في تصرفه ولو شهدا بالدار المعروفة قبلت وان جهلا الحدود بحجة
ان يشهدا بالبيع وان لم يعرفاه مع علم المتابعين وبكره الشهادة على الخا
وتقبل شهادة الآخرين بالاشارة ومع الجهل بمنزلة مترجمين عارفين بها
ولا يكونان وعين وتقبل شهادة الاخي فيما لا ينشطر البصر ويجوز والتفوي
مع العلم بالفتن ولا ينال الزنا والوطاء والحق الأربعة رجال والاصح
قبول شاهدين في المهادم وشئت الزنا خاصة بشك أو امرأتين وبرجلين و
اربع وثبت بالآخر بالجد خاصة والاقرب ان الأقارب ادا حصل وما عدا
ذلك من الحجب للدين بشاهدتين لا بشاهد واحد ومن ولا يشاهد بيمين
ولا النساء وكذا الطلاق والحلف والوكالة والوصية اليه والنسب ودونه
الاهل والأولى ثبوت القصاص والعتق والكسح بشاهد امرأتين وثبت
بذلك بشاهدين بيمين للدين والاموال وعقد المعاوضة والوصية والمنا

٣١٤ اثنتين وكذا في قيمة المبروق ولو شهد واحد بالأقرار لم ينفذ ولا يغير بها
قبلت ولو شهد اثنتان أو أكثر ان الورثة ان المتن لغيره وقيمة كل المات
السابق ومع الجهل ببيع ومع الاتفاق تاريخا كذلك ومع الاختلاف يفتن
المطروح فان سارى او نفص صح والحمل من الآخر لا يقعد ولو كانت
الورثة صفه ولا تكذب حتى ما شهد الاجنبيان ومع التكذب يفتن
الأول والوجه انه يفتن ايضا نكاحا شهد به الورثة قبل ولو شهدا
من الورثة بالبيع عن الوصية القائمة لزبد بعدلين الى عرو قبلت ولو
شهدا بالرجوع عن وصية عتي غام الغشاشي سلم الثلث قبلت مع العدالة
لا مع الشوق ويفتن من سلم ثلثه ولو شهد لعمر واحد بالبيع حلف
وأخذ من زيد ولو لم يصب بمنفرد من شهد عدلان بجموعه عن اخيه بما قبل
قبل لعمر الشاهدين كالمشهد لزيد او عمرو ولو اقام مدعي العتي بنية يفتن
الى البحث قبل يفتن مع مؤله وكذا المجس الغريم مع اقامة شاهد اذا ادعى الآخر
ولا يجوز الشهادة الا مع العلم المستند الى المشاهدة كالأضال ولا يترك على
خطئه وان شهد الشك والخلاف قول وتقبل شهادة الاخير وكفى التماس
في نسب والموت والملكات المطلق والكساح والوقف والعتق والوكلاء
ويشترط فيه التزوي على داي وقيل يكفي عدلان فيصير اسامع شاهدا

٣١٤ فوجبة للذنية والوقت وبشهادة الرجال والنساء منفردات وشتمات
 الولادة والاستهلال ونحوهما بالنساء والباطنة وفي الرضا خلاف وتقبل
 شلعة وامرأتان في القبول والاموال وشهادة امرأتين مع البين ولا تقبل شهادة
 على الافراد وان كثرن وتقبل شهادة الواحدة في بيع ميراث المستهل وبيع
 الوحيدة والاشنين في النصف وهكذا وما قبل فيه شهادة من منفردات
 لا يثبت باقران اربع والحكم نيم للشهادة فلا يتبع للمتبوع له الا مع العلم
 بصحتها او الجمل وليست شرط في ثبوت من العهود الا الطلاق والمخلع والظهار
 وبسببها في النكاح والجمعة والبيع ويجب اداؤها على الكتابة الا في الميراث
 غير الصحيح وكذا المخل على الاصح وتقبل الشهادة في حقوق
 الناس كالتصاحر والطلاق والسب والعق والعتق والعقد وبيع
 النساء والولادة والاستهلال لا المحرور وان اشركت كسرقة والهدف
 على خلاف فيهما ولا تقبل لقائه ولا يضمن اشنين على واحد ويجوز اخاها
 وان يكون احدهما احدا لاهل بيته او يكون انسانا على جماعة او على رجل وامرأته
 او على النساء واعلم ان الشاهد على خلق اتى بالشهادة على فلان ودونه
 سماع الشهادة عند الحاكم ودونه ان يسمعه يقول انما اشهد ويذكر الشبهة
 ولم يذكره لم يقبل فشهادة الاول لا شاهد على شهادته وفي الثاني اشهدان فلا نأ

شهادة

٣١٥ شهد عند الحاكم وفي الثالث ان فلاما شهده ويذكر السب ولا تقبل الفرج الا
 مع تعدد الاصل بالمرض وشبهة والعقوبة وقضايتها اعتبار المشقة بالاعتناء
 ولو اكفر الاصل طرحت على اياها لو حكم ثم حضروا الحكم بنفسه ولو رجع اهله
 فقبلت بينهما نظر وتوسق الاصل بحكم بالفرج وتقبل شهادة النساء في ما عداها
 تقبل شهادتهن فيه خاصة على اشكال واذا اتى امرأتان الاصل وعدلاه
 اثبتت والا يثبت عنه ولو عدلاه ولم يسميا لم يقبل وقبلت الشهادة على
 الشهادة في الاقارب والوطا والفرقة بالجمعة والحد والظهار وحل الجمعة وشهادة
 الاشنين وبين النساء الحرمة ووجوب البيع **كتاب الحدود**
 وقوله فصول **الاول** يجب بالبيع الانسان ذكوة في فرج امرأته محرمية
 من غير عقوبة ولا شبهة ولا ملاب حتى يذهب الحشفة قبل او بربا بشرط
 العلم بالفرج والاختباء والبيع الحد وفي الزم زيادة الاحصان وعلان
 يكون للبايع للفرج مملوك بالذم والمالك متمكن منه ينفذ عليه ويخرج
 موطا ولا بشرط الاسلام قبل ولا العقل فيحد المجنون او بيمع والمرأة لا تأجل
 الا العقل فانه مشروط اجماعا ولو ذنا العاقل ولو عقد على احد الحرامات
 نسبا او ذنا عاجلا فلا حد وبشبه مع العلم وان استأجرها لم يلحق
 غيره الا مع توفيق الخليفة وكذا كل موضع متوهم المشبهة بحدونه وروى هذا

يجز

٣١٦ سزا عليها جيرة لا حد مع اكله المرأة وطعا والزجل على الاول في الكفر
 على الواجب من الشؤ ولا دعا الزوجية ولا كلفت البينة ولا البين ولا
 مع اداء ما يصح شبهة والنجي لا يخرج عن الاحصان فلو تزوجت عاتلة
 مع الزوج ان علم القربى والعدة والاملا ينقض مع الاختصاص وتقبل من
 البها له مع الامكان ونجس باذان فلو رجع المخلع فلا حد ولا بعد الطهر
 كذا العبد لو اعطوه المكاتب فوحدوا في تصديق في ادعاء الاشياء
 المختل على يدي وبشبه الزنا في اقرار البالغ المختار اذ جاء في اربعة
 مجازات اجماعا ولو اتحدت فاشكال وبشبه الشرب بالافل والتبيل و
 المضاربة والمناقة وبشبه الذك والافل وبشبه اشارة الاخرى ولو نسب
 ثبت وقته باربع وفي الفتق نظر ولو لم يبين الحد الفريم لم تكلف وضرب
 حتى يهرق ولو انكر اقرارا وجب الزم سقط دون غيره على ايا ولو اقر بغير
 ثاب تحقير الامام ولو حلفت ولا دوح فلا حد الا ان تقرأ ديجا وبشهادة
 اربعة رجال وان كان اربع احدهم حاشية على ايا ولو شهد اربعة جمل
 ولو شهد اربع نسوة بالبكارة فلا حد وفي هذا الشهود نظر ولو شهد اربعة
 وردت شهادة البعض طرأ ان ردت باظهاره جميع والا مردود
 ولو رجع احدهم بعد اقامته حاشية ولا يفي شهادتهم من ترك شهادته لا يفي

كثير

٣١٧ كائن فخر عقد ولا شبهة ولا يفي ان لا يسمي سب القتل ولو لم يشهدوا بالمعانية
 حدا ارفع علم الفتق فيمرون بحد واحد من سب فيحدون لو شهد البعض اجماعا
 وفي رواية اخرى يوم معين والباقي بالخلاف ولو اتحدت بالاكوار والمطوعة
 فجهان اقرهما السقوط ولو اقام البعض في وقت حدوا ولا بشرط اتمام
 ولو شهدوا بالقديم قبلت وتقبل الادعية على اشين فزادوا والاضباط القضي
 بعد الاجتماع ولا سقط الشهادة بنص قرآن الشهادة عليه ولا بكذبته والقاء
 قبل قيام البينة يسقط عنه لاحد حدا او ديجا وتقبل الزاني بذات عمر
 والمكره والذي بالمسلة مطلقا والحق الزاني بامره ابيه وينص على القتل
 بالسيف على ايا ويقيم الحصى الزاني بالمباغنة العادلة ويقدم الجلدان كان
 شربها او شحها وفي انساب قولان وبالسبب والجور مجلد وكذا المرأة
 اذا زناها لموطا ولو كان مجنونا حلفت تائما وفي المحبون نظر ومجلد للفرج
 المحسن بما يحدون ولحقا ويؤرب سن من مصون وجوبا ومن بدل ان لا تقرب
 واشترط قوم الاملاك في التعزيب ومجلد المرأة مائة ولا تجوز لانه في الملة
 خمسين وان كان عسفا ذكرا او انثى ولا جرم ولا تعزيب وتقبل من بعد الحد
 مرتين وهل تعدوا المملوك في الثانية وقبلته التاسعة وفي المكر واحد
 وان كثر الحدون انكرت وتغير الامام في اهل الذمة باسالمهم من الاقامة

٣١٨ والدة الى اهلهم وبقيت لها حتى يخرج من القناس وتضع ان لم يجد مرضع
والا اثمهم في الحقد اليهم قبل ويخرج من ثبته بالادوية وبعدها يرمي الرعين
والمستحقة ولا يجلدان مع عدم وجوب الفل والتم حتى يبرأ ولو لم يكن له من
ولا يشترط وصوله الى شراخ الجسد ولا يقر لها بضع ولا سقط الجنون
والا يناد ولا يطام في شدة البرد والحرق ولا يرضى المحدث ولا يرضى للمفحى
يضيق عليه الا ان يحدث فيه الموجب واذا اجتمعت الخلة بين المالكين
به الاخر فيقبل توقع البرء بدفن المرحوم الى حقيقه والمرة الى صددها وتعدا
ان تروى ثبت بالهيئة والافلا الا ان يتما على الاعلان وتطرطصا به المحرق
كبداء الشهادة بالقيم وجوبا ولا يشترط حضورهم فلو ما تروا او غابوا او اؤثر الشدة
ولم يلبس عليهم المحضون موضع القيم والامام في المرقع وبقى الاشعار
طائفة وقبل يجب وانها واحدة وان يكون الاجزاء صغارا ولا يرحمه من عليه
حد لله ويدين عبدا ويحكم اماله ويجلدان لثاق على حالته قائما اشد القرب
ويقرق ويقرق وجهه ورأسه وفرجه والمرة جالسا ويربط نياطها بهم الحكم عند
تقليل عليه ويقتب جمع على المطالبة ولو وجد رجلا يرقى بامر فلا اثم عليه
لو قلها وتعدا لامع الميتة او التصدق ومن اتقى كرا لا يصعب فعله
مرفضا لها وفي الامة عشر الفضة على ياتى ولو ترقح امة على حرة فوطى

عجز

٣١٩ يبرأ من فضله عن حد الرافى ويعاقب الرافى في رمضان ليلة اهلها في
مكان شريف زيادة على طبعه والمستحق اقامة الحد على العبد والامة الرقيقة
في جافا يبرأ من الامام في اثنا عشر يوما والاولى ان القربة وقبل ذلك
بعده وبالبينة والاقر اوله المرح والشد بل يبرطان يكون علما بقدر
المحدث قبل والفاست والمكاتب الا فامة لا مع في المرات الا فامة
بجيبه اللواتي الموقب القتل عليها ان كانا عاقبين بالعين حرين
كانا او عديين مسلمين او كافرين محضين او غير محضين او بالثبوت
وبنقل المبالغ المعاقب الموقب ويؤذي الضيق والمجنون ولو اظلم
بالنقل حد المبالغ انما واذيب الضيق ولو اظلم بعينه او بالواظ بعينه
فلا ولو اظلم على العبد الا كراه ذوقى عنه خاضعة ويجل العاقب ولو اظلم
مجنون وفي اللانط قولان وبمثل الذي اللانط بالمسلم وان لم يوقب
وبمثل يجهل الامام في الافامة والرفع ويجوز في القتل بين الضرب
والاخرق والرجم والاقامة من شأهق والقاعدة عليه ويجوز الجمع بين
الاخرق وغيره ويجوز الموقب كالقتل بين الاثنين المرحم بالاحكام
ويجلد مائة لا سمعه على ياتى ولو تكررت وتجلد الجدة ثلث اربعة على راي
والجمعة ان في ازار واحد بجزية من ولاهم بجزية من ثلثين الى تسعة

٣٢٠ ومنهم من انشاء جلا كان او امر آخر او جلا اسدا او كرا حيا وسبعين
جلدة بعد ثبوت بشادين او بالافادتين من اهلهم ويقتضى القتل على
الراس والاشهاد بالبلد والقتل قبل الا في اثنا عشر يوما ويجل العاقب
شرا بالاحكام عاصمها ومتمتجا بالاعذيه والادوية للسكر والقتاع والمصروف
خلا واشتد قتل عاقب ثلثيه لولا انقلاب خلا وان قل عاقبها اربعة
عالم بالقرم والاشاؤل ثمانون جلدة رجلا او امرأه او جلا اسدا او كرا
مظاهر اعراسا على ظهره وكعبه وفي وجهه ورجله وبزلة حتى يجهل ويقتل
في اللانقة ويقتل في الامة بعد تكراره ولو تعدد ولم يحد كن حنوقه والادوية
في القردة اظلا ولم يبلغ الا سكا نوازيب المنطق اذا اعلان نفسه او ابلت
القبيل مع عدم البلوغ وثبت بشهادة عدلين بالثبوت وقبل به وابقى
على القربة في الامع اذ جاء الاكراه والافادتين من ذكرنا بشرط الحرية
وبسقط عن الكافر للستر بجعل الفريم او المشرع والمكر وغير المكلف
والناش قبل تمام الميتة لا بعد ما ولو اقر قبل بتمت الافامة وقبل يجهل
خاضع الخمر مسقلا وقبل يمشاب فان تاب حد والاقبل وابقى المسكرات
يعدن اسحق باوع الخمر مسقلا استيب فان تاب غرر والاقبل وان لم
سحق لم يجره يؤدب ان لم يرب وبمثل السحق الخمرات الجمع عليها كاتبة

٣٢١ والمثاق قبل قيام البينة بسقط عنه لا بعد ولو اقر بغير الامار وبقطان
بالقربان المالك للمثاق او فاعلا او مفعولا اربعة اشهاد اربعة
رجال بالهامة ولو اقره من اربع عزة ولو شهد دون اربعة خلد
المسحقة مائة جلدة فاعلة كانت او مفعولة ان كانت غير محسنة والادوية
على راي ومع الشكر والافامة ثلثه الامة على راي بسقط الفدية
قبل البينة وفي اربعة رجال لا بعد ما ومع الاقرار وهو اربع مرات والقتل
القتل ولو شهد قبل البينة لا بعد ما ويجوز من اربعة اشهاد اربعة اشهاد
القتل ولو شهد قبل البينة فان عذر ما دون الحد فان تكرر ومع
القتل فانهم الحد في القاتل فان عادتا قبل ثلثا ويستحق الملوكة ان اذ
الاكراه حاشة ويجل الحد المحبوبة اذا فصلته ولو فصلها فلا حد وهي
ساحق المسئلة الكافر يحد ما ويجوز الامام في الكافة ويحد البينة
وقد ثبت الصبية ولو تسلمت الصبية ان اذ بنا وكو تسلمت كذا فالت
ما الرجلية دحها وحلت وجبت المرأة وحلت الصبية ما بعد الفصح
ويطعن الولد بالزواج على المرأة المهر ولو اقضها باصبعها فذهبت هذه
الامت مبرها وعقدت سفالطا ولا كفالة في حد ولا تأخير فيه الا مع الضرورة
ولا شفعة في سفاطه وتجب الدقود وهو الجامع بين الرجال وامثالهم

عجز

٣٣٣ من المودعين على الفطرة وغيره ولم يستحل قبل بلوغ النية والاشارة
في نية من لم يبلغ وآله اذا كان على ظاهر الاسلام ومن على غير سبطا ولو ذهب
كافرا وما قبله من صلح وآله واحدا لا يمتد عليه السلام ويجوز تسليمه في عام
يختص بغيره عليه او على ما له او من غيره وكبره الزيادة على عشرة اشواط في تأديب
الصبي والمملوك ولو ضرب بحد في غير رتبه لا عشاق على قول ومن علم
حرما او تركه واجبا او تركه عبدا او امته فلا نام فعز من على الا يبيع حد الحر
فيه والعبد فيه والعزير الى الامام ولا يراه لغفل الحد والشرع وفيل في
بيت المال ولا يحد الامام في شدة حره او يرد ولو ان فسوق الشاهدين يبرر القتل
او بعد الموت بالحد وان كان القتل والدية في بيت المال ولو اتفق على
لا فاته الحد فاسقطت خوفا قد يهلل الجنب في بيت المال وكذا الوأتمه على
الحاصل فاقته ميتا او مات بعدا به جاهلا وكان علما فذبحه في ماله
ولو مات اثم قبل الرضخ والاستطاب بالحد فلا دية ولو مات بعد الاستطاب
بالحد فكذلك ولو ماتت بالاستطاب فلا دية في ماله مع العلم وفي بيت
المال مع الجهل وان ماتت بها فقصفت الدية ولو ارسا رجل من قبل
تعدت فقال الامام يدعوك فاسقطت خوفا فلا دية على عاقله الا يرد
ولو اس بالضيف زيادة على الحد فاقته عليه نصفه الدية في ماله لم يعلم

نحوه

الحداد ولو كان سوا فلي بيت المال ولو لم يأت بالحد فاد الحداد ٣٣٣
عكسه تصمت على الحداد في ماله او القصاص بمدا لرتبه سوا على ما قبله انما
منه فان من المتقاة الا الذين الاخر على ما ياتي من عكسه لك من المسلمين الشيعيين
ياذان او لا يسط او ذنبت او لسط او ليطط بك او انت زان او لا يسط
او سكر في ديرة او ما اذى معناه صريح جامع العرفان بموضع القسط
بالقائمة كان او لمست لا يبيك او لمست بولي مع سبق الاقرار وجب
عليه ثمانون بيا به متوسطا وبشره ولو اقرت بك اثمك او بان
الآنية فذقت للام ولو قال بان الزاني او زناياك اياك فهو للاب
ولو قال بان الزانية فهو لها وبثت الحد وان كان المواجه كما في
او بعدا اذا كان المذنب محصنا وقيل لو قال فذقت من الزنا او ولدك
اثمك من الزنا فهو ذقت للام ولو قال يا زوج الزانية او يا ابنة الزانية او
يا اخا الزانية فاذقت للنسب لالمواجه ولو قال زنت بطلا او
بطلان فهو ذقت للوجه وفي آخر نظره ولو قال لاني الملاعة فذقت
دون الحدود قبل النية وبعد ما الحد ولو قال زوجت ذنبت بك
في الحد نظره ولو قال يا ذقت او قران او كتمان او شبهها عاقله
والاخران اخادعته الا في غير هذه كل غير من بكرة المواجه محال

٣٣٤ قدوت لغة ولا عرف الا ان يكون المتولى مستحقا وكذا المعنى بلامه ومع
غير حد القيد او يعون على التكرية فاقول قوله ولو ذقت الصبي او
الجنون مطلقا ومن ذكرناه غير محصن او قال بعد ذقت بالحد الذي
قلته صحيح او قال المسلم بان الزانية او املك زانية وهي كاذبة او ائمة
على باي او ذقت ولله او مورثه او عاقله اثنان فاقترروا ولو كان واحد
غير الولد فله الحد ثانيا والحد الولد قد ذقت الام والعكر وكذا الاقارب
ولو ذقت جماعة على النصف فلنكح حد ولو كان بلفظ واحد فكذلك
ان جاز به مشرفين والاقارب وقيل في الشرع وكذا ولو قال يا بن
الزانية فواحد مع الجبراع واثنان لامعه ويرث حد الذقت وارث
المال على الزوج والنفقة ولا يستط بعضه بعض البعض ولو نسب الى
ابنه وبنته فاحظ بالاولوية فان سبقا فلها وان سبق الاب فله على ابني
والسحق للمعقول قبل التوبة وبعد ولا يجره الحكم ولا يقيم الامم للمطالبة
ويؤجل في الزامه مع تكرار الذنوب والحد ولا يستط الا بائنة المصدقة
او التصديق والعنف او اللعان في الزوجة وبنت بشادة عدلين او اقارب
الحق بالزنا لحد من بين قبل ولا يرد الكفار لو ساروا بالانساب الامم
خوف افسه وبجيب على المكلف مع ارتقاعه الشهية وبثت للزنا

٣٣٥ او مشاركا في حقن بالخرج وان توبه غير ما قبلته ديم دنيا له
منقوشا وان كانت ذقاتا ومنعها الا لا قطع فيه بغير ما قبلته
او نسب او لوليا فلي غير مبردة فعد او كثره لفظا واكثر قطع اصابع اليد
ايمن الا ربع وان لم يكن له يسار وذقت الصبي او كثره وجيل ينجي
ويذقت الجنون ولو كثره ولو توفهم الملك او اخذت الصبي واشترته فبان
الخلاف او فرق مال الغنيمه على واية والمشتراك الا اذا زاد نصيب يذره
النصاب او اخرج بعد ذلك الفخا وهلك طاهرا قبرا او كان امين فخان
او ولد الذي المال بخلاف العكس والام والاقارب او ارضاه او ميرا
او عكس سبدا او بعد الغنيمه منها بل يذقت او ضيقا مع الاخر ذقت
على باي او اذ عجب ما اخرجه او ملكه او اذن المالكات ويخلف المالكات
فيها طال وكان غير محرر فليعمل او على واية في الاوجه وشيها الاثم
الكعبة او مع المرأة على باي فيهما او تحب الحب المخصر من الغير
مال المصاحب او كان مأكولا في عام جماعة او كان في غير ما يختلف مال في
بعد الاخر او سرق من الجيب وانكم الظاهر في ارضه في الماء الواصف
داوي او في كرها او في العرقه او سرق الثمان ضاب على باي فيهما او في
المالكات او ضاع عن المصنف قبل المراجعة او ملاك السروق قبلها لا يبرأ ولا يرد

عن النصاب قبلها نقصانه والسرقة او وضعه الذخيرة وسط النصب ونحو
الخارج على راي واخرجه بعد ان احدث فيه ما يقصده عن النصاب او ابتغاه
في الخرج ونحو ذلك اخرج وان خرج او يرقى حلا صاحبه ما لم عليه او ساعا
صاحبها ما لم عليه الا اذا كان النائم عبدا او سرق المدين مقداد دينه
من مال المدين لمذافع فلا قطع ويقطع المدين كالمسلم والمملوك مع الميثة
وان كان آبقا وينسب المذكور والاشي والاجرة اذا خر من دونه واحد
الزوجين من صاحبه مع الاخر وسارق الصغير المملوك والحر قبل يقطع
والعهر والمهر للبيت اذا نكح وسرق مال المستعبر المستاجر وصيف
وسارق الوقت مع مطابقة الوقت وباب الخرز وابتدع على راي ومن
الباطل ومن اذا انقضت له الباب مع مراعاة صاحبها على راي وسارق
الكفن وفي شرط النصاب خلاف ويجوز لو نبت من غير اخذ واخرجه من
الحد الى القبر والاول ان المطالبة المورثة والتمديدان كان عبدا ولو كفته
الحاكم من بيتا لما في القبر نظروا انما ينال القبر بقدره في القبر
دون غيرها ولو كثر منه الفروع فانت الساطن فله قتله ويقطع لخرج
من البيت المخلو الى الدار المتروكة دون القصور المثلث او سرق من مالها
مع ماله وان اشترى على راي او سرق آلات الهروسة اذا بلغت النصاب

مور

بعد الاذن الصنفه ولو احرزها السارق او الغاصب فمهرها آخر في
قطع الثاني نظره ثبت شهادة شاهدين مفصلة في الخرج والنصاب والمال
والاقران من اهل من بين ولو جمع لم يقطع وفي مرة الغرم ولو ابطل الميثة
سقط ويجب بعدها وبعدها لا فرق بخلاف ولا يفرق اقرار المعبود بها وقطع
وعاد فطعت نجلة اليسرى من عقد الشراء الثاني على ظهر المقدم فان
عاد حبس حتى يموت فان عاد في الحبس قبل وان احدث العهر المورثة
ولو لم يخل القبول في المنكر كمن الواحد من الاول وبغير المال في قبل ولو
شهدت فقطع ثم شهد باخرى بعد الاساك فطعت نجلة ولا يقطع
البسار مع وجود الحق وان كانت شلاء او اليسار اوها ولو قطعت
اليمين حتى تقطع لم يقطع اليسار ولو قطعت حين السرفه قبل يقطع اليسار
فان لم يكن فالرجل اليسرى وقبل الرجل ولو قطعت اليدان والرجلان لم يقطع
يحبس ولو قطع الحد يسار مع العلم بقطع اقص ولو قطعت اليمين في اليد
عليه ولا سقوط بسحب حرم لا رتب ولا يفرق من رتبة الحد وان اقيم فخرج
او بدو ويجب دة العهر ومع الثلث المثل والاقامة وارش النقصان
الى صاحبها ومع عدم الورثة ولو لم يكن وارث فالامام والمقطع موقوف
على الراعية فلا رفعه الامام وان قامت اليه قبل لا يقطع لولا عاده

وذلك

الخروج ويقتل المدين والنساء والماله **الثامن** جرد التلازم لها
الناس برأ او جرد اليل اوها في صرا وخروج من اهل الذمية او جرد
او اشى ضعيفة عن النصاب او لا على اشكال فهو محارب دون الطلوع
والدرة قبل ان قتلا كقوتها وان عوق الوقت لم يكن كقوتها ولو اخذ
الماله استعبد ثم قطعت به اليمين ودجله اليسرى ثم قبل فوصل
ولا يقطع بقطع مخالف او يجرى به ثم اليسرى بعد قطعه استعبد بالولا
بغير احدهما عن الاخرى ولو قتل احدهما اقص على الاخرى ولو قتل
قطعت به اليسرى ودجله اليمين ويخرج ولو جرح ولم يخذ اقص ونحو
ولو اشتهر بالخوف لاجل يجرى وقبل لا يجرى اذا اقل المال فهو قاتل على امر
الى الوقت ولو جرح له فالنقصان للوقت ولا يجرى الانقصان مع العفو
ان كان مما قبض فيه على راي ولو قطع مينا واخذ قطعت قصاصا
ودجله اليسرى بالمخاربة ولو قطع يسارا قطعت جراه قصاصا وان ابنى
ودجله بالمخاربة ولا تولى بين القصعين ولو ابطل المدة فلا حد
ثبت حق الناس ولو ابطل بعدها فلا سقوط لشي ولو مات قبل الحد
سقط اقصيه بالموت والقتل محارب فاذا دخل تعالفا لصاحب الحد
المخاربة فان قتل في ضمان على الذافع ولو قتل في ضمان من يجوز ان يكتفه

الا

الان برأ او قتل فلا يجوز الاستسلام ولو جرح عن المناومة وجب الحرب **الثاني**
واذا قتل كذب لكل بلو المتع من المأكلة والمخالطة والمعاملة ولو قصد بالذ
الشرك منع ولو كونه قولا لحي يخرج ولا يثبت قطعه انصاب على راي
ولا انزاعه من محرم ولا يثبت ولا يثبت ولا يثبت ولا يثبت ولا يثبت ولا يثبت
بغير ويرى وراي السائل كاذبه وحين ما يثبت القرب ولا يقطع ويثبت بعد
والاقران من اهل ولو يمتع شهادة النساء المستندات ولا يثبت ولا يثبت
القصور على بعض ولا يثبت المخاض من بعض ولو اقرضوا لثا ولو اقرضوا
او كلفوا ويثبت على المقتض فطره وابتدع ان يثبت وان تارو لو
الظن بالثوب او اقصم ولا يقره فقص ولو اذاعه مع الامارة فخر ولا يثبت
المراة وان كانت حر فطره بل يجرى انما يفرق بوقاات الصلوات فان
بدل الحرب سببت واسترقت والمرقة اسلام حبيب كهر بيتا ويحبس
قبل ثلثة ايام فان امتنع قتل ولو جرح لم يثبت واموال باقية يفتق منها ديونه
وما عليه من الحقوق الخواجة دون نفقة الاقارب ويخرج على ان تاب
فمواحق ولو الحق بدال الحرب خففت له ويرتد المسلم فان لم يكن له الا
ولله حكم المسلم فان بلغ واخذا لغيره سببت فان امتنع قتل ولو قتل فالا
قبل وصفه لغيره بل يوجب ويعود قتل ولو ولد من مسلمة بعد الزدة

333 ولجئت بعد ارتدادها فهو يحكم ما لا ينقله المسألة في أسواقها
ولو تركه قبل ذلك لبعده ودفعاً لثأره ولو كان من غير عيب على الإسلام
فليس عليه خلاف من لا يقر ولو صلى بعد ارتداده في دار الإسلام أو الحرب
لم يحكم بالعدو قبل يحكم بالإسلام التكرار وارتداده ويضمن المرتد ما ينقله
على المسلم في دار الإسلام أو الحرب حاله الحرب وبعد ما يخلف الحرب
ولو تزوج مسلمة أو كافرة أو ذرة بنته المسلمة لم يصح وفي لامة اشكاله
ولو طلق فان تاب في السنة طهران الطلاق وقع في وقته وألا فلا
يجوز عتقه فان ذبح سنة لعنه ضمنها إلا أن ياذن له وان لم يعلم مريد
وكيفية الإسلام اشبهت أن لا الله إلا الله وان محمد رسول الله ولو اعترف به كفر
العموم أو الوجود انقل إلى الأبرار من كل دين غير الإسلام وبين له في قوله
المرتد لا مام فغيره من قوله والأقرب سقوط الذمة ولو قبل مسلمة
قتل قوداً ولو على الوثنية قبل الذمة ولو قبل خطاً فالذمة في ماله حقيقة من قبله
ولو قبل ومات ولو قبل ذمة كافرة الوجه القصاص أما لو رجع فلا قود وعينه ذمة
الذمة ولو قبله ذمة الفاضل ولو تاب فضله معصداً للبعث قبل الطلاق ولو
مرتداً لم يفسد فله ضمان ولو ضمن الذمة المهدية وتلق بداء الحرب
فأما من أحواله ما في فان مات أو قبل ورثة الذمة والحرق فيزول الأمان

لو دنت

لو ورثة الحرب ولا صاغراً يقول على الذمة ويجوز أن يرد عقد الحرب والمصنف
المسلم منهم بعد ما يبيع ويبدأ الإمام قبل المشرقين قبل الكفار ويجوز أن يرد
إذا كان كافراً بالبعث أو كافراً له فهو حره وشمله وأبناؤه يجب ذبحها
ولو أقرها أو غرماً أو غير ذلك من أن لم يكن له وغلبا كونه باعاً في الدية ولو قبل
وقبل ما دعى العاد مروان كانت له دفع الدية وشيت بعدلين خاضعا
الأقارب وشيت بالخير المشرقين ولو طعن ميث لادى ذماً ولو طعن كالحق
في الأثم والحد والحصان وشيت لظعن وشيت ولو ذبح أن كانت ذمة
قبل وشيت بشهادتين وقبل بدع والأقارب تابع وبهر المسلم في هذه ورثه
أن عليها السلام ضرب بدع حتى أحرقت ونوجه من بيت المال وشيت
بعد ليزن والأقارب ولو وجد بدع أو مملوك من بني دوان
للجاء فله المدع فان أقر فهو حله ولو أطلع غير الجرم فلم يجره فان أقر فهو
هو حد ولو دعى من غير حر ضمن والتم بغيره على غيره فان رماه ضمه
ولو كانت بحرة فكأن اجنبي ولو قبله في منزله فادعى أنه أذنه أو ياله
وأقام بنته بشيء سيقه وأقامه عليه فله ضمان وله أن يدع الذمة لغيره
ولا ضمان ولو أخرج المصنوع به فسطط لاشنان ولا ضمان وله المصنوع
بالكم ويلجس ويضمن ولو طعن إلى الاشتم مع الفصل لاسم ولو ادعى كمين

333 فصول الأول في مقتضى النكاح المصنوع الكافيه
على الأصل ويجوز المصنوع المكلف إلى الفتل بسببه غالباً والأول
في الذمة إذا وقع به المصنوع لا بالقتل إلى الفتل الذي يثنى بدع فله
القتل ويعلق الحكم بالباشرة كالذبح والحرق وسواهما العار وضرب
الحدود والقتل غيرها والمخرج في المصل ولو برأس الأبرة وبالقتيب
كرى إليهم وحرق الخنوق الخشن بالحجر وما يترك حتى يموت أو يبرأه قطع
النفس وإذا حبس نفسه بغير الأثمن يثله غالباً مع قصد القتل على رأى
ولامعه أو اتشه الذمة أو ضرباً يقتل مكرراً ما لا يحمله بالنسبة
إلى بدنه وزمانه فأت أو دونه فربض منه ومات أو مضى الطعام
والشراب ما لا يحتمل مثله البقاء فيه أو طرحه في النار أو الجرد أو الكا
قادر على الزوج إلا أن يتركه بخاذلاً والوجه أن لا ذمة بل أرش ما
جنس النار أو جرحه فمات وإن ترك المداواة فمخلاف تركه في القصد
والإلقاء والماء إذا أسكت نفسه تحت مع القدرة على الزوج ولا ذمة
أو سرقه راحة العدو أو القى نفسه عليه وهو يثقل غالباً والأقضية العبد
ودم الملقى هداً أو قرأه فله يمين على أشكال أو قدم له طعاماً سراً
فأكله والمأجور وبشيان سعه ومع الثمن أو جعل الثمن ولحام صاحب المثل

فصل

333 في مقتضى النكاح المصنوع الكافيه
يجوز أن يوفى أحداهما فصالاً آخر ضمن ولا يضمن الكافر إن قصد الذمة
وأفسد على ما يحصل به قبل إذا المرأى مام بالسعة المقتلة أو التبرأ
لا يبرأ فأتا كرهه وكان له عليه ذمة كانت الذمة في بيت المال أو
أن كرهه فلا ذمة وإن كان خاصة فالذمة عليه مع الإكراه ولو أصره
فلا ذمة إلا مع الإكراه وقبل الإكراه ذمة وجبته بالمشروع فماتت ضمن ولو
الابن أو أجزله الضيق فمات فعليه الذمة في ماله ولو أصره بغير السعة
فمات فلا ذمة إلا أن يكون موثقاً بالذمة في ماله وله أن يدفع من
وماله وجريمه ما استطاع ولو قبل كان شريفاً ولا جرم ما لم ينفق القصد
إليه وله دفعه مقبلاً وبكف مدبراً ولو ضرب فماتت ضمنه ولو طعن
به مقبلاً فلا ضمان ولا في الشراية ولو ضربته أخرى مدبراً أو القصاص
فيها أن أدمنت وإن سرت ولم تدمت الأكاه لقود ولو سراً فالقود جدد
رد نصف الذمة ولو قطع به مقبلاً ورجله مدبراً أو يده مقبلاً وسرى
الجرح قبل عليه ثلث الذمة مع التراضي والقصاص بعد رد الثمن ولو طعن
به ورجله مقبلاً أو يده مدبراً وسرى الجميع فنصف الذمة أو القصاص
بحدرة الضمت كما

في

فكله على شكل او صغر في طريق ودعا جاعلا في قعر فاهات والهاء في البحر
فانتهت الموت قبل وصوله على شكل والهاء الى الموت فانتبه او غرق به كذا
عنقر اقبله والهاء الى اسد بحيث لا يحكمه الفاص صوا كان في برية
او بستان او امنت حية فالأ فوات او الفاعا عليه فانتبه فاهات ولولا
الجروح نفسه يتم فتم الفاعل الجروح وتقتل من الجراح فطرح وان كان
غير مجروح غايه الاستلاسة فالتق الموت سقط عن الجراح نصف الذية في
الفضل بعدد دء وكذا لو كان غير مجروح والغالب سعة التلقه وكذا لو جرحه
فلم يجزى منهما ولو جرحه فقطع الجروح ثم مات فلا اعتداد بالحق بل بالذية
وتقطع اصبعه فاصابه كذا فقطع الجروح كفه خوفا شارك ولو جرحه
الاسد بجرح وسرنا ثبت القدر الأول رد فاضل الذية ولو شال لا
او اشرك عبد وحرته عبد ولو كفته والهاء في سبعة فانزى انفاق الذية
ويقدم الما فطرحا وقعه في حفرة اخرها وهذا المعنى المدفوع قبل وصوله
او قبل المسك او قبل كره بالهاء عا ولا حرا او جرحا فاضل هودون الخاف
والموقع والمسك والمكره ويجبان ابطا وتصل عين الشا طر لو كان الما مبر
غير مجروح كالطفل والمجنون فالتصا ص على المكره ولو كان مجرأ فاضل الذية
والذية على عاقلة لباشر ان كان حرا ولا تعلق برقيقه ولا قود ولو عاق

أهني

أهني ولا أهنيك حرم الضل ونسقط القمان ولو امر المير بقتل نفسه فلهي ٣٣٥
على المذبح وفي تحقيق الأكرام اشكال ولو كان خرمين فالقود وفي العبد القيمة
وتحقق الأكرام فمادون النفس فالتصا ص على الآخر ولو كرهه على قطع يدها
فغير المكره فالأ ولو جرحه التصا ص على الآخر ولو لم يجره فلهي ٣٣٥
فصل هذا على اقتصر من الما مودون اعتقد حقيقته ولو جرحه اثنان فلهي
احدها فالضال الآخر يرد عليه دية المذبح ويقتل ولو ادعاه احدها فلهي
الحق لم ينفذ حتى ياتي الآخر ولو جعل جوفه غير مستقره وذبحه الآخر فعلى
الأول القود وعلى الثاني دية الميت ولو كانت حيوته مستقره فالضال النذاج
وان كان جرح الأول مما يقتل غالبا اما لو قطع كفه وأغرد راحة يدها فالأ
ولو اتحد الجاني دخلت دية الطرف في دية النفس اجماعا وفي ذل الضل
خلاف ابي يونس لا حل ان كان بغيره واحدا ولا لأهل ولو جرح وسرى دخل
ويجوز الموت في مثل الجماعة الما لئلا بعد ان يرد فاضل دية المعتزل فاحذ
كل فاضل دية من جنسائه وفصل بينهم بغيره الباقون دية جراحاتهم فان فصل
المعتزلين فلي القود وكذا في الاطراف فثبت الشركة بفصل كل منهم ما يقتل
او ما يكون له شرك في الضربة مع قصد الجناية ولا بهنر التماوى فلو جرح واحد
جرحا وأخر ما به ساوا وان سرى للجرح في القود وكذا في الطر فلو انفرط

قصة العبد دية الحر وقيمة الامه دية الحره فبذرة ان اليها ولو كان ذميا ٣٣٥
لشخصه ولو جرحه بغيره المذكورة الذية ولا الا في دية الذية وان اعتاد قتل
بقتل وان كان سيدا غير للكتابة ويتر ويقتل بقتل بغيره دوى يقتل
مع الضال فقتل العبد بالحر وان اعتاد الحق الاسترقاق فعل وليس مولاه
الفك مع كراهية الحق ولا يضمن المولى ولو جرح فلي جرح التصا ص ولو طلب
الذية فكمه مولاها فان امتنع استرقدان احاطت والمساوى ولو نشأ
بجدهم من القن ما يبا وما لا يشي وان اشد طر ولو قتل العبد مثله
عدا فالقود طر ولو الاسترقاق ان طلب الذية وقاوت القن ان
قيمة الضال ولا يضمن مولا ولو تزوج فلت بقيمة الجناية فان زادت فالأ
منه المساوى ولو نشأ فطوى الفاك بغيره والدفع وله القاتل وليس
عليه ما يصون ولا يخير مولى المعتزل ويحلف الجاني على القيمة ولو اقتل
مع عدم البيعة لا المولى والمذبح كالفن يقتل العبد وطوى الاسترقاق
وفي الما فقتل مولاها بغير الجناية او بطله للرق وفي عقد العتق لا يترجى
ومع العتق في السخ خلاف ومول السخ في قيمته او دية الضل خلاف
والشرط وغير المولى كالفن والمولى يقتل كالمكره لا يترجى في نصيب
الحرية ويترجى في نصيب الرقبة ارباع وفي الخطا يترجى بالاعلام نصيب

عنه من ماله او مولا به بين الشبهة ما واعتمدا فلا تصا ص في المير بقتل الجرح وفي
قتله امر ان قتلنا ولادة ودية لو كان اكثر فاضل ويتم بالسوية ان تساو
في الذية والاقا لكل واحد فاضل ديةها على ريش جنايتها ولو شارك امرأتين في
الذية نصفين ولو قتل قتلها مائة على الرجل فاضل جنايته على باي وقيل المرأة
ولادة ويضمن الرجل قتل الجناية وقيل الرجل وترد عليه المرأة فدينتها
على باي وجب اربعة مقدمات فما ثبت فيه ولو شارك عبد في جرح طر
قيلها ودية على المير فاضل جنايته على باي وعلى السيدان زادت قيمته وقيل
لتر وترد السيد الودشته قد كسبها او جمل العبد وقيل العبد ودية لشر
الآية عجز جنايته ان كان والآلة الورثة ولو كان الما رشا امرأة طر
فلهي لادارة الا ان تزد قيمته العبد جنايته فاضل دية المرأة واسترقاق
العبد الا ان يرد بغيره الزايد وقيل العبد وترد المرأة دية جنايتها بغيره
اجمع او بفاضل دية العبد ان زادت قيمته على الجناية ان فصل وقيل
المرأة المير لادارة على باي وبالعكس مع رد نصف الذية ونسأ بالانظر
قصاصا ودية مالم يسلم لث دية الحر فترجى الى النفس فقتل لثاته
مع الرد وقيل العبد بالعبد والامه والامه به وبها وبه لال طر لا يقتل
حر عبد ولا امه وان احاط الجاني بغيره قيمته ما لولا جاعلهم القاتل الا ويحلف

٣٣٨ الحرة ويخبر مولاه في الباقي بين الفداء والمقتل بالاسترقاق ولو قتل العبد
 مولاه جاز القصاص ولو قتل عبد مولاه فله القتل على من رمى به ولو قتل العبد
 فأنما عكس ما ذكرناه من قبل وأقول لا يرب قيمة العبد بغيره على عكس ما ذكرناه
 في قوله لا قيمة وفيه لا يرب الكمال وفي كل النصف من القيمة في
 الحر في العبد لا يرب ما الخاص به إذا ذهب يد العبد لا يجنيه فيه إلا
 وإن كان ثلثي قيمته ولو أخرج عليه أكثر من العبد لم يجز الحر في النصف
 بما فيه القيمة بين الذم وأخذها وبين الأسماء ولا يرب ولو قطع يده
 فليس نصف القيمة وكذا في غير المستوعب ولو قطع آخر رجله فله اسماء
 كل النصف ولا دفع على قول ولو قطع آخر رجله فله اسماء قتلته ناسه ولو
 قطع بين رجلين قطعت يمينه بالأول وببارة بالثاني ولو قطع يمينه
 قبل الذم وقيل الرجل وكذا الأربع ولو قطع ولا يرب فله الذم ولو قطعها
 عبد مرقب فله الأربعة والأخير وروى الأشتر ماله حكم للأول ويكون
 الاسترقاق اختيارا للحرق ولا يصير إلى الحكم وإذا اختار وروى الأول
 وقيل بعد فلا تفرق ولو قتل عبد عدي لم يكن مجموعين عدا أشركا إلا
 إن اختار الأول الرق فلتأني على يدى ولو اختار الأول المملوك فله الرق
 فلتأني القتل وبقي الممل على الحر فلو لم يضمن فمضى الأول الرق بمقتضى

حق

٣٣٩ حق التأني فان قتل سقط الأول وإن استرق شركا ولو قتل واحد لا شريك
 وطالب واحد القيمة استرق نصيبه وللآخر القود مع دية قيمة حصة شريكه
 ولو قتل عبدان عدا فلهما قتل واحد أو دية ما فضل عن جنايته كذا وأما إذا
 أن شئت ولو طلبة الذمة فمضى على واحد بالذمة والقسط للآخر مع الأسماء
 وقد جازته لاسمه وقيل أحدهما الآخر فله جنايته إلى المتقولات إن لم
 يضمن فمضى على مولى الأول أو لانا قص أو قتل المساوي ولو قتل العبد خرا
 عدا فاعتق صح فيه وجه آخر ولا يسقط القود وكذا البيع والمبة وش
 الخطأ لا يصح إلا أن يخدم ضمانا للذمة أو دفعها على قول ولو جرح
 الحر مملوكا فسرت فله الرق فمضى كذا ولو قتل العبد مملوكا فله الرق فمضى
 الجناية والذمة عند الشراي كالقسط بذا المساوية خسر مائة وتجوز
 وقطع آخر أخرى وثالث رجله وسرى الجميع وقيل له هذا الأقل من ثلث
 القيمة وثلث الذمة ولا يرب كقولهم العبد ما زاد عن قيمة الجناية ولو قطع
 آخر رجله بعد الضيق وسرى الجرحان فعلى الأول الذمة وعلى الثاني القصاص
 بعد الرد ولو أخذ المظاع فعليه نصف قيمة وقت الجناية للحر القصاص
 في الجناية على الحرية والذمة للثمن ناسه ولو سرت أتبقت القصاص في الرق
 والأول القصاص في النفس بعد ذمها بغيره الحر ولو اقتصر على الرجل

٣٤٠ واللام والعكس وقيل بالإقرار كالجذات من قبلها وقبله والآخر من
 الطرفين والأحكام والأحوال والعكس ولو قتل الولد انحلت دية أبوه
 قبل القيمة فلا قود وهو جرح مبدل ما لم يجمع أحداهما قبل القتل وبعبارة
 فالقصاص على الأربعين بعد الرد وعلى الآخر نصف الذمة وعليه ما كان
 ولو كان مولودا على صاحبه كالأمة والمطوعة بالشبهة لم يقبل الرجم وقيل
 أحد الولدين الأب والآخر الأم فلهما القود وإن لم يرضه ويخرج في الضيق
 ولو بدد أحدهما الضيق وارتد الآخر ولو قتل في الأربعة الآخر الكثير
 كالمثلهم الصغير فعلى الثاني القود والوجهان في مرتبة الثالث مثل الثاني
 بعدة النصف ولا يقبل كل من الجنون والنسي عتله وبالعادل بل الذمة
 على العاقلة ولو قتل ثم جرح فالقود وروى القصاص من الضيق إذا بلغ عشرين
 أو خمسة أشبار ويقام عليه الكفوة ولو أذى الحر بعد الأقامة والبلوغ
 القتل بغيره فمضى ما ذكرناه القول قول الجاني وبثب الذمة وبثب البائع بالحق
 على الأصح ولو قتل العادل مجنونا فالذمة على المالك عدا العدو وشبهه وعلى
 العاقل في الخطأ ولو قصد المذموم فمضى الأولى ثبوت القود في الشك كل
 والحق المصحح نفسه وتاديب الرق لا تعد به وفي الأخير لا قود على الثم
 وعليه الذمة ولا يرب كل رجل من أصحاب الشرح دمه أو ماله بزيادة القصاص

٣٤١ فله نصف قيمة الثمن عليه وقت الجناية والقصاص للوارث إن نادت
 دية عتله نصف القيمة ولا يقبل مسلم كافر بيا كان أو دية ما أو ستا أو بغيره
 وبعبارة الذمة وقيل يقبل الذمة أعضاء بعطالة وبثب الذمة عتله والذمة
 بعد الرق والذمة بثلثها وبعبارة ولادة ولو قتل الذمة مسلما عدا دفع ماله
 إلى أولياءه فهو يسرق أو يقتل أو يرب بشرى أو لاداء القصاص ولو لم يقبل
 الاسترقاق لم يكن إلا القتل ولو قتل كافر بيا أو مسلم لم يقبل به وإنه الذمة إن
 له دية وبثب لدا الرق بغيره بولذ الذمة لاسلامها ولو قطع مسلم يده
 أو عده أو صبي يده بالغ فمضى بعد ذوال الأوصاف فدية النفس ولا قود
 ولا قصاص أما لو كان مرقبا أو جربيا فلا دية أيضا ولو دية مرقبا أو جربيا
 أو مرتبة أو عبد أسير فاصابه بعد ذوال الأوصاف فلا قود وبثب الذمة لو
 قطع يده مسلم فمضى مرتبة أو قود والأولى القصاص في المملوك لا للأمام
 ولو عاد قول شرية بثب القود ولو عاد بعد حصول بعضها فالأولى القود
 ولو كانت خطأ ثبت الذمة ولو وجب القصاص على مسلم فقتله فله الرق القود
 ولو وجب قتله بغيره أو شبهه فقتله قبل الإسلام فلا قود ولا دية ولا يقبل
 الأب وإن علا بالابن لا يخذل الذمة ولا يثبت له عليه قصاص مودع
 وبره عليه التعذيب وينقص الآثران وجد وقيل الابن بأبيه وإن علا

والام

اولمخذ ولا دية ^{في النفس} يجب بقتل العمد القصاص لا الدية ولا سقط الوقي
 الوقي على كل اوسع دية الجاني ووعفا ولم يجرط سقط ولا دية ولو بدد القود
 فليس للوقي عزم ولو طلب الدية فبذلها صح ولا يجبر لو استع ولم يرض الوقي
 جازا القود بالانه ولا يقتضى اوسع نعمن التلف بالجناية ولو اشبه
 اقتصر على قصاص الجناية ويرت القصاص وارث المال عدا الزوج والزوج
 فلهما النصيب من الدية في العمدان اخذت وفي الخطا ميراث الدية وارث
 المال والكلان كالقصاص ويقتضى الوقي الموحد والاولى التوقف على اذن
 الامام على ابي ومالك في الطرف ولو تمده لم يجز الا بالاجتماع وحل كل الميا
 ويضمن ويقتضى الامام احضار شاهدين عارفين واعتبار الالة ببعض المشتق
 في الطرف لو جحدت بها ويصح في الاستيفاء بالوكالة ولو عمل اشياء ولا
 يقتضى الا بالاستيفاء ولا يجزى التثليل بل يقتضى على ضرب العتق وادجنى بالتثليل
 والعتق والادجنى والمنفعل واجرة الحداد على بيت المال فان فقدوا وعادوا
 الا يتم فعلى الجاني عليه ولا يضمن المشتق سريرة القصاص اوسع التعدي
 فان اعترف بالقتل اقتصرت الازالة وبالخطا دية والقول قوله فيه مع اليقين
 ويقتضى الطرف لو كان يضمن منه في النفس وما الا فالقود حصر بعض
 الادوية قبل يضمن ويستوفي وكذا في الصغير لو كان الرقيق صغيرا وعبيدا

في

قبل لا يطلب الاب والجد القصاص فيها ونجس المال حتى يبلغ او يتيقن ^{٣٤٣}
 الجنون ويشترط اذليه فيه ولو جالب البعض الدية لم يسقط الدية فيها فاقول
 على وراية جردة القتيب ولو عفا فذلك والراية صالحة الجاني ولو اقره الوقي
 بعفو الاخر صالحة لم يبرهن على القود وعفا يقتل بعد مدة النصيب على الجاني ان ذكره
 وفيه نظر ولا عليه ويقتل الاجنبي والذمي او المقتل او ثار كذا الاب
 او المسلم او الخطي وبرة وان عليهم النصيب وفي الخطا العاقلة وفي شركة التسبع
 برة الوقي والحجي وعليه النفس وسفعا استيفاء القصاص ولو عفا على مال
 ودية القصاص من دون ضمان الدية خلافه ولو قتل جاعلة مترا اشترى
 الاوليا في القود ولا يعلق حق واحد بالآخر فان استوفى الاول عطل الباقي
 بلا بد ولا يبد احداهما اساق سقط حق غير ولو اقتضى الوكيل بدل المثل للغير
 فعليه القصاص ولو عفا قتله فعليه الدية ويرجع على الموكل ولو جحدت على
 حق قصع ولو جحدت نرضع ان لم يكن غيرهما والافلا وان شجده ولو اذ
 فهددت القابل ثبت والافلا على ابي ولو قتل فاستعمالا فلا دية
 على الغافل ولو جهل المباشر ضمن الحكم مع علمه ولو قطع يد غيره فقتل استيفاء
 وان تقدم القتل فلو مات المقتول ح بالشرية قبل يشوق من ذكر الجاني

نصف الدية ولو قطع يديه فاقص ثم سرى الا لو كان للوقي القصاص
 النفس ولو كان القاطع ذميا لمسلم فالوقي قتله ولو طلب الدية فبذله دية
 للسراية الذمي ولو كان امرأة فالوقي القصاص او اذله ارباع الدية
 ولو قطع يده ورجله ثم سرى بعد القصاص من فالوقي القصاص في النفس
 لا الدية على اشكال في الجميع ولو عالت قاتل العمد فلا قصاص وفي الدية
 اشكال ولو اقتصر من قاطع اليد ثم ما ساجنى عليه بالسرية ثم الجاني بها
 وقع القصاص موقعه في النفس والطرف ولو عالت سرية الجاني فقتل
 عمد لا قصاص ولو عفا سقطت اليد فقتله القاطع فالوقي القصاص بعد
 دية يده اليد وكذا لو قتل يقطع اليد في قصاص واخذ دية ولو عالت
 لغير جناية ولا اخذ دية فلا دية فلا دية وكذا في الكف الكامل وقطع الاصبع
 ولو ضر به الولي للقصاص بالمنوع وتركه طائا للوقي وكذا في النفس
 بالقصاص منه وبالساق له القصاص ولا يقتضى منه وحكم في الطرف
 حكم النفس الموجب وغيره ويشترط التساوي في السلامة فلا يقطع القصص
 بالقتل ولو بدد الجاني وبالعكس اذا حكم العادون بانها لا يجزى فاذ به رالا
 اقتصر ويقطع الجاني بها فان فقدت فالسرى فان فقدت فالجاني ولو قطع
 ايدي جاعلة مترا فقتل يده ورجلاه الا ان فالاول والباقي الدية

مر

وبعت جنة الشحاح تساوي المساحة في المعدن والام عفا ولا ثبت
 القصاص فيما فيه تعزيم الجاني فدية والمأمومة والمغفلة وكذا الاعضاء
 وبشت في المعاصه والبائسة والتمحاق والموجهة وكذا الاغتر فيه والسلا
 غالبة وبسحقه القتيبة القصاص الى الاندما على ابي والقدر القصاص في
 الاعضاء الى عدل القدر ولا يقتضى الا بالحدود ان يقاس جنبه ويصغر طرافه
 موضع الاقصاص ثم يقطع ما بينهما ويجوز التفرق والاول قطع عن القاتل
 بحدوده ولا ينفصل لعضو ولو استرجع القصاص وفي الزاد بنية الخلف
 الى السر والرجح ولو استرجع الجناية العضر للصغار اقتصر بمقداره لاسترجعها
 ولو انفق المقتن منه اذن قبل الجاني الا اذله وبقتل المذهب بطلان
 الصلوة فيها وكذا الوقطع بعضها ولو قطعها فمقتلت بجول ثبت القصاص
 وبقتل في المعين ولو جرح الاعور الجاني ولا دية وبالعكس قبل يقطع في واحدة
 وبسرة النصف وفي القدر موضع قطر بول على الاجمان وبقتل المرأة
 قتلها الشرح حتى يذوب ولو طله فذهب وبقتل العبدان ونفسا وامكن
 القصاص في الجميع فعل ولا انفق في القدر ولا في الاخر وفي الاثني واحد
 المحض والحاجبين وشرا ذراس والحية ولو ثبت فلا قصاص وفي الذكور
 الذئاب في الشحج والقتل والبائع والخل والسلول والاخلع والخون ولا

ولو قطع يديه على الذمي
 اقتصر على الدية في النفس
 ولا يقتضى على ابي

٣٣٧ صبح نعيم بلقيه ثلث الله وفي الحبيب واحد هما الا ان يخاف ذهاب
منفعة الاخرى فلهذه وفي السرفين وعلى الرجل دينها ولو قطع ذكره خفي
ومعهم من المادى فيما سواه واحدا للحكومة والباقي والله في الخلف
في بعض من الخفى والحكومة في الاخر ولو طالب خيل البيان بالقصاص لم يجرى
وبالله يهبط في الاقل ويجل اوتهم الخلف ويهبط حكومتهم الباقي ولو طالع
احد جامع بقا القصاص في الاخر لم ينفذ اليه والحكومة مع بقائه يهبط اقل
الحكومتين يقطع الخدم بالخصم اذا لم يقطع منه شي وانما والامر الذي يفرق
والكبير الخائف والسامعة بالفتاء ونسب المظنوع من الخلف والاذن الى الابد
ويؤخذ من الخاف بحسبه ويؤخذ الا ان التعصبة بالمشقة قبل الخروجه
بل الله ما قصه لو يقطع الجرم ويأخذ حكمه في الباقي ولو قطع ولو طاهر
ما لا يقطع فلهذه كما مله لا القصاص وفي اقسن القصاص بشرط اتحاد الخلف
ولو قطعت من ستر فعدا دنا قصه او تغير او كسبه بالحكومة ومن غيره
ان عادت في سنة والحكومة والا فاقصاص وقيل في سنة التقبي مطلقا بغير
لومات قبل الدار من عودها فللوارث الا ان ولو عادت بين الخلف فليدين
للخاف الخفى عليه ان لا يها ولا يسلع من نصير ولا بالعكس ولا اصلية بل
بنا ثلة مع طاهر الخلف وكذا الاصابع وكل عضو تعاد موجودا فلهذا مع عدم

كما يقطع ابعين ذو واحدة او كذا ما ما قص اصبعاً وقيل يطالب الكامل بدينه ٣٣٧
الاصبع الماقتة بعد القلع ولو اذنت رايه قطع الاصبع اذا كفت ثبت
القصاص فيهما والاولى انه ليس له القصاص في الاصبع واخذ به الباقي
لو قطع من الكف والقصاص فان قطع من بعض الذراع اقص في اليد كذا
في الزائد ولو قطع من الرفق اقص منه ولا يقطع في اليد ويخاف ان الزائد
ولو ساقط الكف المتقطع فز باده اصبع والقصاص وان اقتصت
بالخاف خارجة عن الكف فكذلك في ساقط من فصل ثبت القصاص في
وفي الكف الحكومة ولو انصت بعضها ثبت في اربع والحكومة في الخرف والكف
ولو اقتصت بالآخر القصاص ودينها وعرفت الاصعية ولو كانت
خامسة الخفى في اربعة اقصت اربع وله اشر الخامسة ولو انكسر القصاص
مع اتحاد الخلف ولو ساقط الخاف في عدد طرف الا غلة اقص وان اقتص
طالعت الله ولو اقتصت الخفى اقص واحدا من اربعة ولو قطع عليها عمله
والوسطى اقص الا ان سبق وللآخر الوسطى ولو خالف الثاني سبق
فان اقص الاول اقص وان عفا اقص بغيره وبها الهيد ولو اذنت
وعليه وبه العليا ولصاحب العليا على الخاف دينه اعلمته ولو قطع العليا
من واحد وفي الواسطى من آخر واجتعا اقص لصاحب العليا ولا يقطع

٣٣٨ في الاصبع وله به كلف ولو عفا عنها وعن الترابه فليصح كايته ولو قطع
فله القصاص فيها لافي الشرائع ثبات عليها ولا يدينه فيها والخاف وان ثبت
فلا يدينه ولا يدينه الارض وان ذهب من الخاف فليقتل ولو قطع يدينه وحده
خطا وادعى الموت بالشراب مع قضي الزمان اقصت فان ادعى الموت
شرابا لم يدينه الا ان كان له مال اقصت ولو لم يكن له مال اقصت ولو لم يكن له مال
في اليد اقصت الخاف ولو قطع يدينه الا ان كان له مال اقصت ان مضت مدة
يكن فيها ولو اختلف في المدة اقصت الولى على اكمال ولو ادعى الخاف شراب
الشراب او موت المفروق في الكساء المقطوع اقصت الخاف ولو ادعى ملك
المتطوع الظاهر يقطع الخفى الميتة وفي الباطن على الخاف ولو سلم في الظاهر
بقدم السلامة فليدين الميتة ولو منع من الخفى بها قامة الميتة عليه
على الاستمرار على السلامة من القطع **الثالث** بشرط في معنى الفصل
الكثير وقتا الدعوى لا يمانية والدعوى على من يصح منه المباشرة
ولو رجع الى المكن قبل القتر قبل الاقرار فله احدا سمعت بينه
فيه الموت لو حصن ولو ادعى القتل مع جماعة مجهولة الحد سمعت في
بالقطع ولو لم يجرى العدين خبر طلب منه ولو لم يبين طرحت وشطط
بينه ولو ادعى على اخر بعد افراد الاول لم يسمع سواه او شره ولو ادعى احد

الاخرى واخذ بدينه العليا ولو عفا الاول والى الله بدينه اقصت الخاف منها وكذا لو
صاحب العليا او لا و سبق صاحبها آخر ولو عفا من قسم صاحبها واخذ
صاحبها العليا الله ولو عفا اقص الاخر ولو سبق صاحبها العليا آخر ولو اباد
اساء واستوفى لصاحبها الاخرى الله ولو عفا فليقطع الخفى بها فليدين
المقتضى قبل سقط القدر يمكن الثبوت ويؤخر حتى يندمل ولا يدين مع
امر اراح الخفى وعلم عدم الاخره وارجها قصدا ولو قطع مع العلم واثبات
اخذها قبل سقط القدر الى الذمة ومع الجمل الذمة ولو موت من النفس ويسقط
عنه القصب بالخفى وضمان الترابه تايم ضمان بدينه اليار ولو قال بدينا مع
اعلم لا يدينه لانك القبول قولها باطل ولو اتفقا على بديها بدينه يدين وعلى
القاطع الله وله القصاص في الخفى على اكمال وليس الخفى ولا لا
فليدينه فهدر ولو وشب الخفى فاستوفى قبل وقوعه وقيل الله
على العاقلة والقصاص باق ولو ابر الخفى اهد الخاف مما يتعلق بدينه لم يدين
على اكمال وان ابر السيد وقال عفو عن شره يقطع يدينه بعد
قطع اصبع آخر اقص الاول ثم يثنى ويصح بدينه اصبع ولو عكس اقصت في
اليدين الزم بدينه الاصبع ولو عفا مقطوع الاصبع هل الاذمال وان لم يزل
قصاص فلا يدينه وكذا العفا عن الخلف ولا يدينه على الكف عطف القصاص

٣٥٠ ففسر بالمعنى أو بالعكس لم يجعل أصل الدعوى ويثبت بالأقوال من على رأى كلف
 الموقر يثبت أحد في الجحيم للثبوت أو القسوس ويثبت بالمعنى ولا يثبت بالثبوت ولو لم يثبت
 والآخرة بالمعنى لا يثبت أحد بها ولا يثبت على الآخر وقضى الحسن بن جبر
 إياه عليه السلام بأداه القديم من بيت المال فيمن قتل أو ربح بعد أن أقر أنه
 غنى ويثبت مرجع الخصام شيئا من خاصة على رأى ويثبت بها ويؤاخذوا ما رآه
 أو يمين من جليل الذي لا يخطأ أو الحاشية وفيه نظروا معه لا تقتضى في الموضحة
 ولو أنكر لم يثبت بشرط الخلو من غير الاحتمال ولو صدق وأدعى الحرب بغير الجارية
 احلفوا ولو قال ضربته فأرضعه أو فاجرى دمه قبلت ولو قال اختصمنا ثم فارقا وهو
 مجروح أو ضربته فوجدناه شيئا أو عجزى دمه لم يثبت ولو قال أساءت دمه فمات
 قبلت ولو قال أساءت دمه أو قطع دمه فوجدنا من يدين أو قطعت دمه فمات
 ولا يثبت أو صحه حتى يمين ولو نذرنا ما شاهدنا في الزمان أو الآلة أو المكان أو في
 التعلل بالآثار لم يثبت ولو كان نورا في الآخرة في الآلة على شكل فان كان خطاه
 حلف يميناً واحدة فان حلفه في التعلل بالآلة على المعادلة وإن حلف مع الأفراد
 نعليه في حالة حلفه ولو شهد أحدها بالآثار مطلقاً وعين الآخر العبد يثبت
 الإطالة وتزعم الجاني إيمان فلا يقبل ولو أنكر وإن قال عدل وان قال خطاه
 وصدق قبل والآحاد لم يثبت بالثبوت وأدعى لوى ليعودوا لغير الجارية

كان

٣٥١ كان لا يثبت لونا واحلف لونا القسامة أن شاء ولو شهد المشهود عليه على ما
 انشأه بين يديه فغير يمين وعندهما إلى وصدق الجميع سقط الجميع
 وإن صدق الأولين يثبت لآخرين ولو شهد المشهود بها باليمين بعد الاندكان
 قبلت لا قبله على أشكال ولو أنه مثل ما عاها قبلت ولو شهد المريض الموت
 قبل والفرق استحباب الذي ابتداء والركبة استألا ولو جرحنا لعا فله شهرة
 القتل غير الخطأ أو لم يصل إليها القتل قبلت والأفلا ولو تعادلت البيتان
 فإلّا لم يقطع عنهما إلى الذي عليهما ويحمل الخبر كالأقوال بينهما لا ينفرد وفي
 على ما قدمنا ولي بشره المقر بالانفراد عند المشهود عليه به فلو أن قبل المشهود
 ويرد المقر عليه نصف الذي به وقيل المقر له لارد وقيل ما بعد رد النصت
 خاصة على المشهود لا غير واحد الذي بينهما وفي المشرق نظروا القسامة
 بدون التهمة فلو أن يميناً واحدة فإن نكل احلف المدعى وأدعى على رأى
 والقول أساءة يغلب معها الظن بالصدق كالشاهد العدل جاعاً لغيره
 أو النساء المأمون فوطئهم أو الغالب على الظن ارتعاه وحاشية النصيب
 والكفار بشرط بلوغ التوارى وحيداً عند المشهود به مع مقتضى بالمعنى
 أو في دار قوم أو علمه منفرد ولا يدخلها غيرهم وفي صف مقار بعد المراءاة لا
 النصيب والقاسى والكفار المأمون عند محمد وقول المدعى فلو كان مدعى

٣٥٢ العدل لا يثبت من غير يمين للصفة ولو وجد في قرية مسطرة واحدة ومحمد بن
 كذا فلو لم يثبت مع الهداية والأفلا والأقرب من الفرع يمين بالثبوت وشاوي
 معه وذية المستول على فقرة أو يراو جيرا وجامع عظيم أو شاعر أو فلا على بيت
 المال ولا يثبت مع احتمال الشك كالأسد المجرم مع السطح ولو قال شاهد قتله
 أحدهما فلو لم يثبت فلو لم يثبت فلا ولا يثبت فيه وجرد أثر القتل لا يثبت
 حضور الجاني ويثبت القتل على عبد المورث لفائدة التسلط أو فكلاً من
 ولو أدعى القتل على واحد من أهل الدار ثبت بالقسامة فإن نكل كونه احلف
 ولا يثبت للثبوت بالكون فيها الثابت بالبينه والأقرب خاصة والقسامة
 في العدم يميناً فلو كان للثبوت قوم احلف كل واحد يميناً أن بلغوا أو لا
 عليهم حتى يكلج كذا الوقعد وأدعى جماعة فثبت لكلخص ولو تعدد المدعى
 عليه فالأولى أحلاف كل واحد خمسين وقيل يمين الحسين على عذر الرئيس
 بالسوية بين المذكورين ولو اتحد فاحصر خمسين يمينين برأه حلف كل
 واحد يميناً وإن نقصوا كزرت عليهم حتى يبلغوا ولو لم يكن للثبوت قسامة
 واحلف كل واحد من المذكورين أن لم يكن له قسامة والآحاد كان كل واحد
 ولو امتنع ولو لم يكن بين يمينهم الزم وقيل بعدد البين وفي الخطأ أصغر العبد
 خمسون على رأى وفي الأعضاء المسابرة خمسون والآباء النسبة على رأى

والأختام

ولا قسامة إلا مع العلم لا الفتن بما يقيم عليه والأولى عدم قبول قسامة الكافر
 على المسلم وللجنة مع اللوث القسامة على الحق ولا كتاب في عهده ولو أتت اللوث بعد
 القتل مع القسامة إلا أن يرجع فإن خالت وقعت مرقعاً على أشكال
 فإن ارتد قبل القسامة فالقسامة للوارث خاصة فإن عاد قبل القسامة
 شارك إلا أن يكون المرتد سيداً فانه يقيم قبل القتل ويعد ولو أوى يميناً
 لأم وله بعد القتل قبل القسامة فالأولى أنه لا يصح قسامة للوارث ولأخذه
 بالوصية ولو ملكها إياه فكذلك ولو قيل للمالك في القسامة أشكال والفرج
 مع المكاتب انقطاع تصرف المولى عنه وقسم السيد في العبد الميت بالسوية
 مثل أن كانت الذمية أقل والأثارة بالحسنة وشروط العبد ذكر العائل والمقتول
 بالتيين ولا تفرق وأعلمه والتمتع والأحزاب أن كان عارفاً ولا يكون يعرف
 معه القصد والأولى أنه لا يجب أن التهمة المدعى ولو اختص اللوث بأحد
 المذكور احلف اللوث له خمسين وعلى الآخر واحدة فإن قل رد النصيب وقسم للحاضر
 من الوبيين خمسين ولا يميناً لارتقاء فان حضر حلف خمسة وعشرين وكذا
 مع الصغير ولو تعدد المدعى عليه فإن صدقوا فلو أن أحداً منهم احلف
 خمسين وحلف ولم يرضب فإن حضر ثلثه فالأولى أحلاف الوبيين أيضاً وكذا
 فالثالث ولو كذب أحد الوبيين الآخر فلا تأثير واحلف خمسين على من أدعى

٣٥٣ وللأخوين على الآخر وثبت لكل نصف الدية أو القود مع الزد ولو ماتا لولي
فلو ارتد عن تركته ولو كان في الأمان أشافق لولي بن بعد الأمان ولو استوفى بعد
حلقة القسامه الدية فتشهد أنان بالقيمة المتأقية استوفيت وطلعت
القسامه ولو كان بعد استيفاء هذه حرام ونفسا الكذب استوفيت وإنه
لأنه القسامه لا يخرج من بآنها غير مملوك للمال إذ لم يقع الذم في حقته
ولا يجوز ولو قد أقرت ولو كان بعد هذا الزمان لم يفسد في حقها ولو لم يفسد
ولو أقرس لولي حسن التيم لم يفسد في إقامته كشكال **المراعى** ضابط العمد
أن يكون القائل قاصدا في ضله ونسبه وشيبه أن يكون قاصدا في فعله خاصة
والخطأ أن يكون غفلا فيهم ما ودية العمد ما يغير من المسان أو ما شأ
أو ما شأ حلة والحلة ثوبان من برود اليمن والفت ديتانا والفت شاة أو عترة
الفت درهم وهي أصول تحقير الجاني وبأسا في سنة من ماله وله البدل من
إل البلد وغيره وأهله وغيرها على وادون إذا لم يكن مرضا مع الضقة والاول
عدم قبول القيمة مع الجور ودية الشبه ثلث وتلقون حقه وثلث
وتلقون بنت لبون وأربع وتلقون بنته طريقة العمد ودية ثلثون بنت
لبون وتلقون حقه وأربعون حلقه ويرجع إلى العارفين في المحل فيرجع لوليهم
ولو أقرت قبل التسليم أبدل لا بعد ويستأدى في سنتين من ماله فإن مات أوهر

في

٣٥٤ فمن الأقرب من برت الدية فإن تقدم من بيت المال ودية الخطأ عشرون
بنت مخاض وبنت لبون وحقة وجذعة أربعا وبسأوى بنت ثلث سنين كل
سنة عند تمامها ثلث الدية بأمة أو ناقصا ودية طرف من مال العاقلة
ولا يضمن الجاني شأ وهم الذكور من الأقارب الذين هم على حاشية القلب
على راي والمعتق ورضا من الحرين لا المضمون عنه والامام كالأخ والأخا
والعمومة والولادهم وكل من قرب بالاب ولا يشرط أن يتم في الحال دون المتقرب
بالأم والزوج والزوج على راي والأقرب دخول الأم والأولاد وابن المرأة
الذي هو ابن ابنها ولا يقبل المرأة ولا العتق ولا المحن وان دونوا الدية
ولا يكلف الفدية عند المطالبة وهو جرح الحول ولا على الدين ولا على البلد
مع فقد العصب ولا الحليف ولا المولى من أسفل بل من أعلى وتقدم المقررب
بالأبوين على المقررب بالاب ولا يضمن العن من الموصح على راي والأرض
أن نقص عن الثلث أخذ من العاقلة عند نهاية السنة على راي والأرض أن نقص
عن الثلثين حل الثلث بأسنلح الحول والمباقي بأسنلح الثاني ولو زاد على
كقطع الأطراف حل له ثلث كعقوبة سدس عند الحول وإن تعدد حل لكل
واحد الثلث ولا يقبل العاقلة عبدا قسما أو مدبرا أو مكاتبا أو ولدا ولا
صليلا ولا أولادا ولا حلالا مع وجود القاتل وإن أوجب الدية كالأب والمسلم

٣٥٥ الأب على راي ولو لم يرثه أمه العاقلة فلا دية وكذا لو قتل إياه خطأ ولا يضمن
العاقلة بجمعة ولا بالان مال ولو دى الدية طائرا فاسلم فقتل مسلما يعقل
عنه عصبة من الذمة ولا المسلمين على راي بنية ماله وكذا المسلم لو رماه
فان تدا فاصاب مسلما أو غلط على المالهية القهر لم يلزم ثلث الدية لم يرض
الاحساس كان ولحق حرم مكة ولا تملك في القطر ولو روى في العقل
لهم فاصاب فيه غلط وفي المكس أشكال وتضيق على المتقرب إلى الحرم
في المطعم والمثرب يخرج ولوجن فيه أتمن فيه ولحق المشاهدة دية
المرأة النصف مما عتق ودية نسختي المشكل بضمهما وولد الزنا المسلم كالمسلم
على راي ودية الذي ثمان مائة درهم من أنى أقتله كان والمرأة على النصف وكذلك
كالمسلم ودية أربعة آلاف وتزاد على العتاد ولا دية لغيرهم وإن كانوا ذوى
أولم يلزمهم الدية ودية العبد بضمها وان تجاوزت الفروقت فإلانة
قيمتها وترد إلى الميرة لو زادت ولو عتق من الجاني الميرة في الخطأ وقدم من
عاقبته ولو جنى عليه بغير المستوجب فظلم إلى المطالبة بدية الجناية لا الدفع
وأخذ القيمة ولو جنى العبد خطأ استحق الميرة والدفع ليسرق أو ساء ودية قسما
كأنا ومثله أو أتم ولو يضمن الطبيب ما يملك بعلاجه وإن كان عارفا
والمزاد أن البالغ العاقل أو ولى غيرهما على راي في ماله وفي رواية بالإبراء

٣٥٦ والحر ولا المجنب على نفسه قتلا أو جرحا ولا المسبب والذي في ماله وإن أخطأ
ولو جرح بالامام ولا يجمع الضامن مع العصب ولا المعتق ولا يضمن الإحرام
مع وجوده مسل أو ألقى عدم رجوعهم على الجاني والمشيطة يرى الامام
والترتيب في التوقيع بين القريب والمبعد بمعنى الاقتصاد على القريب
مع الوفاء لكثيرهم ولو قصصه الموجب والأقارب كهم من بعدهم ولو زادت
الدية عن العصبية أخذ من المولى ولو أشتعت أخذ من عصبه المولى
فان زادت فعل مولى المولى ثم عصبه مولى المولى ولو زادت فافاضل
على الامام ولو زادت العاقلة فالأولى التوقيع بالمحصن ولو غاب
بمعهم لم يحسن المحاضر وابتداء الاجل في النفس من حين الموت في
الطريق من حين الجناية وفي الشراية من وقت الائتمان ولا يقتص
الاجل للملحكم ولو مات المجرم بعد الحول أخذها الرمة من التركة ولو كان
فأبنة كوتب إلى الولي الموصع ولو فقدت أو هجرت أخذت من الجاني فان
هجر من الامام ولا يقبل الأمان عرف كقيمة شأ به ولا كفى كونه من البقية
ولو أقرت بغير مجهول الحق به فان أقام لغيره عاقبته فان ادعى ثالث
ولا دية على فزنته قضى له ولو أبطل الأولان وندفع الأب القائل بالولد عرها
الدية منه إذا زادت فان تقدم فالامام وفي الخطأ الدية على العاقلة ولا يرف

الحر

المتقدم خلافه ويقضي عاقلة الشايم ما سلفه من الاغنى بالتلا به او حركته
 على رايه ويقضي كل من الزوجين صاحبه مع الاغنى قليلا او كثيرا ووضعا والحق
 والمجال للماع على راسه اذا اصاب به انسانا او كره في ماله اذا ضاع بالمريض
 والمجنون والقطر والاضطرار كمال وفاء فماتت والاوطى ان البالغ كلفه
 في ماله على رايه وكذا المشتم ربيعه في وجه انسان ولو قال في نفسه في غير
 لا يسلما او الشتم بداهته واضطره لا يضييق فافترسه الامم ودية
 المصدوم في مال الضاد والصادم هدران كان في ملك المصدوم او مباح
 او طريق واسع او يضييق مع الفصل ما لا سمع فيه مع حقوق المصدوم وقيل
 ولو مات المصادم ان الحرمان ولو ثمة في نصف دية فارسان او اعلان
 او بالشرقي وعلى كل واحد نصف قيمة فرس الاخران للثنا بالنقصا دم وثلثا قتل
 الدية ولو قصده قود وفي الصبيتين نصف دية كل واحد على عاقلة وان اركبا
 وقيما على الاخصى صانعا كلاهما اركبهما والعبدان المبالغان هدر ولو ما
 احد الحزين على الميا في نصف دية الدلف ودوى الكلال والحاملان سقط نصف
 دية كل واحد ويشب الباقي واما المجنون فثبت في ملك كل واحد نصف دية
 الشتمين ولو جلس في الطريق فغمر به شرا فادى دية كل واحد على عاقلة الاخر
 ولو اصاب المار بين الرما دهم فالدية على عاقلة الاخرى ولو كان حذرا فلا ضمان

او ان شتما صاحبه
 كلفه على اركان
 المصلي اخص من دية
 نفس وقيل في

ولو تريب الصبي المصاحب من طريق السهم لا قصدا فلا ضمان على المربي الا في
 على شكل او دوما على عاصم نجا نافع خسة عديم ولو اضطر المار بغير
 او قصده لغير الشتم فخطا محض ولو اهدا الهواء لغير فلا ضمان ولو اقع عديم
 على كغيره ولو دعه غير خسة ودية الاستل على الداه وتقي ايرلوسين
 ان دية الزانية نصفان بين الناحية والخسة والخسة وقيل عليها الثمان وقيل
 على الناحية مع الاما وعلى اقامصة لاعمه والخروج لغيره فلا ضمان حتى يعق
 فان عدم فالدية وان وجد قتيلا فاقام بنية على تربيته والا فالدية على الدية
 على راي في ماله وان وجد ميتا فشكل وفصلت الظاهر ان كركب الولد امله مالم
 جعله الكذب فالدية او احضاره او من يحتمل قود غتته الى اخرى لغير اذن
 ضمت الدية اذ اجهل خبره ولو انقلب فقتلته فالدية في مالها ان طلبت
 الفجر والا فلا ضالة ودوى عن الضادى على ثلثي جمع الشيا وبطلان المرأة وقيل
 ولها ما تم حل القرب لمخرج فقتلته باربعة الاث درهم في ماله بالاكراه ويقضي
 مواليه دية العلام ولا شيء عليها في قتله ودوى عنه عا في امرأة ادخلت صيدا
 ليلة البنا الحيلة فاقطعوا والزوج فقتله الزوج فقتله في بضاعته دية
 المصدقين وخلفها بالترجس ودوى عن عا في اربعة سكر وخرج اثنان قتل
 اثنان قضى دية المشولين على المخرجين بعدد نوع جراحهما منها وعن الضادى

من الاثم ولا ضمان اذا اصابه بملكه او مباح قتلته بالوقوع او وقع في
 الطريق فقتل انسان بشاره او لم يكن من ازالة المائل ويجوز نصب
 اليانزة الى الطرق والرواسن ولا يضمن ما سلفه بوقوعها على راي
 لو اخرج نار في ملكه لم يضمن لو سرت الى غيره الا ان يريد من قتل الحاجة
 مع عليه الظن بالتقدي كوثت الاموية ولو عصفت نفسه لم يضمن ولو اجهت
 في ملك غيره ضمن النفس والمال في ماله ولو قصد اطلاق النفس وتعدا لانه
 فاقطعوا ولو ابلت دابة في الطريق او رتبه او القى فامة المنزل المرقعة فيه فترق
 انسان ضمن على راي ولا يضمن جناية الا انه المومنة على حاله وتحتفظ
 الدابة العالمة فيضمن مع الامال لاعم صدمه او المجهل ولو جنى على النضالة
 للقيم فلا ضمان ويضمن لغيره ويضمن جناية القر القصادية للملوك ويجوز
 قتلها وصاحب الدابة على ايرى ضامن مع المربي في الحفظ لاصحابها
 وصاحب الكلب ضامن للدخول بانه والا فلا مركب الدابة وفا دة عاصما
 لما تجبه بيدها ورأسها لاما تجتبه بجعلها وبذنها والواقف بها والصادق
 والساقي خسا لما تجبه بيدها وجعلها وبذنها والواقف بها والصادق
 ضمن دون الركب ولو اقره لم يضمن المالك الا بالتقريط ويضمن للمولى
 لو اركب ملوكه جنايته ومنهم من اشترط الضمير لو كان بالغا فقتلته وقته

جمل دية القتلين على ما قبل الاربعة وجراسة الباقي من دية القتلين
 ودوى عن عا في ستة عذان نفق واحد فتهدي اثنان على الباقي للشرقي
 وبالعيس قضى ثلثة احماس الدية على الاثنين وتطحن على الثلثة ولو اوج
 حجر او مكنا ولما فخر في ملك غيره او طريق مسلول ضامان الا اذا
 في ملكه او مباح ولو جنى في ملك غيره او في الطريق المشرك لمصلحة للباقي
 فلا ضمان على راي طريق في الطريق محذوق لا يضمن ان كان ما ذنا الامام و
 لو سلم ولده لمعلم السباحة ضمن دية ماله بالتقريط ولو كان باضا عاقلة اخصا
 ويضمن من يمدحبال الخنق ما حمله المجرع على احد بعد وضع نصيبه دية
 ممسك الخف والمساعد جضر ولو قصدها بجنونا تعلة الا غطا او قيل يضمن
 الحادمان بالهم اذا وقع عليهم والا فلا شركة ويضمن الملاحان المالكان
 تضاد السيفتين من طريق كل على الاخر نصف قيمة ما الفه وكذا الخوالة
 لو اهدا او اهدا غير المالكين يضمن كل يضمنهما وما فيهما في مالها ويدون
 التقريط لاصحان ولو وقعت سيفته على اوضة فلا ضمان على الواقعة ولا على
 الاخرى الا ان تتربط الواقع ويضمن الملاح ولو اضطر اسامة او موبد
 لو ما فترقت بقوله المالك والقتن في ماله وصاحب الحاشط اذا اصاب في غير
 ملكه او في ملكه مالا الى غير ملكه او سترى قال في الطريق اولى غير ملكه ويمكن

٣٥٢ رقته ان كانت على نفس او مال ولا يضمن المولى والا تربية او الاتباع في المال لا نسق ولو جعل المباشرة تسمى المسبب كالمعتلى لما حفر في غير ملكه مع دفع غير الجاهل بالشا ولو حفرها في ملكه وغطها ضمن المدعى اذا ادعى ولو اجتمع عليها ملك على التضاعف كالحالة على الاول كالمثل في غير ملكه مع الحاف اذا عثر انك ويضمن بالعدوى منهما وكالحاف مع صاحب السكن فيها اذا وقع نكث ولو هلك كل من الواقفين بوقوع الاضرار فاضمان على الحاف ولو وضع في الطريق جحرا فعثر به انسان ودحرجه ثم عثر به آخر فلو سبه تعلق الضمان بالمذبح ولو وضع وحدها وحدها عثر به فاعلى يده الضمان ولو قال وعلى نكثا اعلاه ولو لم يمس بالثا المتاع في البحر بسلم السفينة فلامضان ولو قال وعلى نكثا ضمن دصا الخوف ولو فقد الخوف ففي الضمان مع التضمنين نظروا لو قال بركي بركي وعلى نكثا او اخرج نفسك فلامضان ولو قال الله مع الخوف وعلى نكثا مع الركبان فاستعملوا صدق في ارادة التساوي واكرم بحقه والركبان ان تقع في نكثهم دولي الاذن عليهم فأكروا بعد الانكسار حلتوا ضمن الجميع ولو وقع الاول في الزبسية فمعلق تيان والثاني تيان والثالث بايع فالاول فريه ويغرم اهله تلك الذبة للثاني واهل الثاني ثلثهما للثالث واهل الثالث الذبة لاهل الرابع ويمكن الزام الاول بالذبة

المراد

٣٥٣ للثاني والثالث للثالث والثالث الرابع وان قبل المشتريك بن مباشر لملك والمشارك في الجذب فعلى الاول ديتان الا حذسا وعلى الثاني خمسة امداس وعلى الثالث ثلث ولو وقع في بحر فاجذب آخر فاجذب بحدرو يضمن الاثنين ماله ويجذب الا ان الثاني يوقع كل على صاحبه فعلى الثاني النصف الاول وعلى الاول النصف للثاني وللثالث الذبة على الثاني ان رجعت المباشرة والا فعلى الاولين الترتيب فلو جذب اربعة فلهذا الاول الثاني والثالث وللثاني الثلثان على الاولين الثلثان على الثاني والثلثان على الثالث مع رجوع المباشرة فلا يعمل الثلاثة **الخامس** كل من عثر به في ملكه فلامضان في الارض والعبد للمولى وفي البحر من الذبة نسبت اليها نسبة ما ينصن تلك العقوبة من قيمته لو كان عبدا ان افاد شيئا او نقص قيمته وان فقد ما فالاوترب انه كذلك والا على ح النظم لما قبل الا انه لا مال من شأنا المقتصر في النقصان ويجوز اقرب الحالات اليه وفي شعر الرأس الذبة وكذا القيمة وان نكثا فادش على داي وفي شعر المرأة ديتان ثبت فميرضاها وفي الحاجبين خمسة دنانير وفي كل واحد النصف وما اصيب منه للثا وفي الاصلاب الذبة ان لم يثبت ومع الاجفان ديتان على داي وفي العينين الذبة وفي كل واحدة النصف وبسببى المصحة والعتا والحولاء والحاجنة

٣٥٤ يقطع سريعا او اذ سرعة او شغل واذا دتقلا او صان بطل القصاص الى الصميم ٣٥٥ او غير الخوف بغير الميراث بجملة به فلكومة ولوامم المعص قدمت فالذي الباقي فذبة للمقتول وخاصة ولا اعتبار بالساحة ولو جرح بغير الخوف الباقي والذبة نسبة ما ذهب بعد جناية الاول ولو قطعه بعد الميراث فالتت وفي لسان الطفل الذبة ولو لم يحد النطق ولم ينطق فالتت فان نطق بعد عثر بالخوف فيتم مع امدان تصي وتصدق ملحق فهاب القتل اذا كان صحيحا مع القسامة ودوى ضرب بلسان بيرة فقتل مع اسود الله لا امراره ولو عاد اكله بعد ذهابه لم يستعد الذبة على داي ولو ثبت انفا قام يستعد اجماعا ولو تمده طراه وانما عثر جرحا فذهب احدهما عثر بالخوف فلا ديش ان نطق الجميع ولو قطعهما فذبة وحكومة ولو قساوى عثر جرحا فيه ما يخصه من جميع اللسان ولو قطعها فلا جرح وفي الامتنان الذبة ويسم على اثني عشر مقادير ومنه عشر اخر في المقادير ستمائة دينار بالتوبة والباقي في المخير كذلك وبسوى البيناء والتودد ملحقه والصفره وان جرح عليها ولاديه للزاد مع الانضمام ولا معه ثلث الا على داي ولو اسودت ولم يقطع فثلثا ديتها وفيها ح الثلث وفي الضداعها ولا سقوط ثلثا ديتها على رواية ولو اضطررت لمرض او كبر فالاولى الذبة وللمها

٣٥٦ وفي الاجفان الذبة وفي كل واحد الرابع على داي وفي البعض بالحساب ولا يخلو ديتها ودية العين وفي عين الاخرى بخلقة او باقة من الله تعلق الذبة وان استقر اذها او ذهبت فصا فامضت وفي نصف العوراة الثلث سواء كان بخلقة او بحصاية وفي لانت الذبة اذا استعمل وفي ما يذوهر ما لان الذبة ولو كسر نفس الذبة فان جرح صحيحا فاما ديتان فان شرفا ثلثان وفي الوتة في الخارج على قول النصف وفي احد الطرفين النصف ودوى الثلث وفي الناقاة فيه ثلث الذبة ومع المصالح الحسن وفي احد مخزبه نصف ذلك وفي الاذن الذبة وفي كل واحدة النصف وفي البعض بالحساب وفي شهما ثلث ديتها وفي جرحها ثلث ديتها وفي اثنين الذبة وفي كل واحدة النصف على داي وفي البعض بالحساب وحدها انفل عشا ما تجا في من اللذ مع طرلا ثم والعليا ما تجا في من اللذ متصل بالخرف وللحجر مع طوله وبسبب حاشية الشد بينهما ولو تعلقت فالذبة على قول ولو تعلق بعض التعلق فالاول الحكومة ولو استرجعا فثلثا الذبة ولو شقتا فديت الانسان فالثلث ولو بولنا فالحسن وفي احد نصف ذلك فثلث وفي لسان الصميم الذبة والاخرى الثلث وبغير النقص في الاخرى بالساحة وفي الصميم بالخوف الثمانية والعشرين ويساوى التنية وفيها فيوجد نصيب ما يعدم فان عدت اجمع فالذبة ولو جرح

نظرة

والذبة في الظاهر مع ستمها والاقرب ان في كبر المادتين ديتها في التسخين
بدا الحكومة وفي قطع بعض الظاهر ما يحسنه بالحقه فلو قطع آخر الباقي وكل
التسخين يجب من الذبة بعد الظاهر وحكومة في التسخين وفيه ان قطع
بعض الظاهر يولد في ذبته يتبعه ما يحسنه وحكومة في ذبته في الباقي الا ان كان
عرضا ذبته بالباقي خاصة والتفصيل حسن فلو كان الحق عليه قطع الا ان
الربع يقال الثاني النصف احدنا الحق عليه فان اكتشف الله لعادس شي
اكثر بالنسبة الى الظاهر في القول قول المجاني ولو كانت احدى الشيا انتم
من انتم اتمها خلفه فالاولي الكمال وينتظر يستصحب فان ثبت فالارض والارض
الذبة على ذبته ولو انتم موضع المتلوحة عظم فقلعه فانه فالاولي الارض
في ذكر العنق الموجب للاصومر الذبة وكذا المجتابة المانعة عن الارداد
فان زال فالارض وفي المجندين الذبة ومع الانسان ديتان وفي نقصان
المستحق للمجتابة عليهم اوصليهما الامن وفي ايدين الذبة وفي كل واحد
النصف وحدها المعصم وان قطعت الاخرى في جهاد ولو قطعت مع تمنع ان
فني ايديها وفي اربعة حكومة ولو قطعت المرفق والركبة ولو كان له يدان
على ذبته وحكومة وبغير اصلية بالبطش او بزيادة او بكمال الاصابع
او الكون على حمت الخلقه فان قسا وتما فاحديهما اصلية ففيهها الذبة

وحكومة

وحكومة وقيل ثلث الاصلية وفي احديهما نصف ذبة وحكومة وفي قطع ٣٦٧
اصبع من احديهما نصف ذبة وحكومة ولا ينقصه لو قطع يد غيره
والاولى ان في الذراعين الذبة وكذا العضدين وفي كل واحد النصف
وفي اصابع اليدين وكذا الرجلين وفي كل واحد العضدين وفي يمين
اصبع فيهما على ثلث اناسا بالتسوية وفي الاقدام على اثنين وفي الاقدام
ثلث الاصلية وفي شلل كل واحد ثلثا ديتها وفي قطعها بعد الثلث وكذا
في المشلل خلفه وفي الظهر اذ المينيت اوتيت اسود عشرة دنا في ان تبت
ايض خمسة وفي الظهر اذ اكرا واصيب فاحد دنا وتعدا تعود
وان حصر على عظم الذبة ولو صلح فالثلث ولو شلت الرجلان بكبر ذبة
وثلاث ذبة للرجلين ولو ذهب مشيب وجماعة قد تان وفي قطع النخاع
الذبة وفي تدبير المراء ديتها وفي كل واحد النصف فان انقطع ليهما او
تعدت ذبته والحكومة وفي الزايد من جلد الصدر الحكومة ولو جاف ح
الصدر فالذبة والحكومة وذبة الجاسدة وفي حلق المراء ديتها وفي الرجلين
على ذبته فيهما وفي الحشدة ثمانية دنانا اسود الذبة ويسوى الثابت في
والصبي والمسلول وفي قطع بعضها بحاجب نسبة الله من مساحة الكفة
فلو قطع اخرها بعد الحشدة فالارض وفي اثنين الثلث وفيها قطع بحاجب

٣٦٨ وفي الخصيتين الذبة وفي كل واحدة النصف وفي في المرفق الشان وفي
ادرتما اربعة دنانا فان لم يجد على الخشفي فما نه وفي اثنين
الذبة وفي كل واحد النصف ويسوى السليمة والرقاه وفي الركبة حكومة
وفي الاقدام الذبة في ماله الا ان يكون ذبها بعد البلوغ وقبله بغير الرق
مع الذبة المهر فينقضي حتى يموت احدهما وغير الرق المهر والذبة
وفي الذبة خاصة وفي الكفة الكبر بزيادة ارض الكفاة على شكل والاولى
نصف المهر فيه كذا لو اجد امرأة على فراشه اذا قصاها فلما انها ذبته
وفي الاثنين الذبة وفي كل واحدة النصف وكذا الرجلان بعد ما انفصل
الساقي وفي اربعة حكومة فان كانت احديهما اطول يمشي عليها فالذبة فان
تعدا بعد القطع استقرت وان تعد على الخشفي والحكومة والذبة في القصيرة
فان شلت الطويلة ثلثا الذبة فان قطعت بعد فان تعدت الخشفي والثلث
وان امكن احدا الحكومة فيها وفي الساقيين الذبة وكذا المخذلين وفي كل
واحد منهما النصف وفي كسر الفصم الحظ للثلاث خمسة وعشرون دنانا
وما على العضدين عشرة وفي كسر المصوص او النجان اذ لم يملأ بوله او
فانطه الذبة وفي كسر عظم من حشوة ذبته العضو فان صلح على غيره
فادبعة الخماس ذبة كسرة وفي منضحة دبع ذبة كسرة وفي منضحة ثلث ذبة

بلغ

الحظ من المرفق والمخضفة
العضو من المرفق والمخضفة
وغير ذلك من العضو
والذبة في المرفق
والذبة في المرفق
والذبة في المرفق

٣٦٩ فان برء من غير عيب فان ربيعة الخماس ذبة اقرب وفي ذبته بحيث يمشي
ذبة فان صلح فان ربيعة الخماس ذبة فكة وفي الترقوة اذ كبرت تجرب
على غير عيب اربعون دنانا على قول ومن داس بطن غيره حتى احدث
اقصن عشرة اوسدى ثلث الذبة ومن اقصن كرا باصبعه فخرق ثلثها
فلما ثلث برطاف عليه ديتها وقيل الثلث ومن رثا ثلثا فان ضربها على
بطنها فان نفع حيصها المستقيم انظر بها سنة فان عاد وانخلقت
وغير ثلث ديتها وفي العقب الذبة وفي عصبته الارض وقيل بعد الرق
ولا قصاص ولو شتية ذهب فلا تدخل وروى المتداخل بعهده وروى
اذ اضرب على راسه فذهب انظر سنة فان مات فالذبة وان لم يموت يرجع
فالذبة ولو عاد بعد نهابة فلا رجوع وفي السبع الذبة الا بغير الا انظر
المدة المثل في العود فان لم يعد استقرت ولو اكدب المجني او قال
لا اعلم اعتبر بالسرور الصوق وصبح بعد استغفار فان تحقق ولا احلف
القسمه وحكم له ولو ذهب سم واحدة فالنصف ولو نقص سم احديهما
فيس الى اخرى بسد الناقصة واطلاق الصحبة والقصاص به من بين
وقت سكن الحواد يجهت بخنق فان ساءت المسافات صدق ثم
عكر واخذ الثاوت وروى الاعتبار من الاربع ولو ذهب يقطع الارضين

فان

والسيرة

والأحرار







